جامـــــعة وهـــران 2
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحـــــة

للحصول على شهـــادة دكتوراه ل م د
في العلوم التجـــارية

تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر:(تطبيق قانون ثيرلوول على الجزائر)

مقدمة ومناقشة علنا من طرف
السيد(ة): عمار بوبكر

أمام لجنـــــة المناقشـــــة

اللقب والإسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
مباركي ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـران 2	رئيسا
زايري بلقاسم	أستاذ التـعليم العالي	جامعة وهـران 2	مقررا
بن كاملة عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـران 2	مشرف مساعد
سيساني ميدون	أستاذ التعليم العالي	جامعة تـيارت	مناقشا
بلخريصات رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة 2025/2024

جامعة وهران 2
محمد بن أحمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

جامـــعة وهــران 2

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحـــة

للحصول على شهـادة دكتوراه ل م د

في العلوم التجـارية

تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر:(تطبيق قانون ثيرلوول على الجزائر)

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد(ة): عمار بوبكر

أمام لجنـــــة المناقشـــــة

اللقب والإسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
مباركي ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهــران 2	رئيسا
زايري بلقاسم	أستاذ التـعليم العالي	جامعة وهــران 2	مقررا
بن كاملة عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـران 2	مشرف مساعد
سيساني ميدون	أستاذ التعليم العالي	جامعة تـيارت	مناقشا
بلخريصات رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة 2025/2024

الإهداء



قال تعال: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" (سورة المائدة، آية 2)

أهدي هذه الأطروحة إلى عائلتي العزيزة، التي كانت مصدر دعمي المستمر، وتشجيعهم اللامحدود. إلى والدتي ووالدي، اللذين لطالما ساهما بتقديم الحب والإلهام والدعاء في كل خطوة. وإلى كل الإخوة ،والأهل والأبناء والأصدقاء الذين شاركوني التحديات خلال هذه الرحلة الطويلة.

شكر وعرفان

قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس، لا يشكر الله." (رواه الترمذي).

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف، [الأستاذ زايري بلقاسم]، الذي كان له الفضل الأكبر في توجيهي ودعمي طوال فترة إعداد هذه الأطروحة ويكفيه في ذلك أنه هو صاحب هذا الموضوع الذي إستفدت منه كثيرا . ثم إن توجيهاته القيمة، واهتمامه المستمر ، والملاحظات الدقيقة التي قدمها لي، كانت مفتاحاً أساسياً لإتمام هذا العمل الأكاديمي، و أشعر بالفخر لكوني قد حظيت بشرف العمل تحت إشرافه.

بالإضافة إلى هذا، أشكر كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من قريب أومن بعيد وأخص بالذكر الزميلين الأستاذ وافي محمد والأستاذ بوعافية بوبكر ، و أسأل الله لهما التوفيق و السداد، و النجاح والنجاة ،والثبات في الدنيا والآخرة.

فهرس المحتويات

الإهـداء 2
شكر وعرفان 3
فهرس المحتويات ..... أ-ذ
قـائـمـة الـجـداول ..... ز
قائمة الاشكال ..... ز
المقدمة العامة 1
تمهيد: 16
الفصل الأول:مقاربة نظرية لميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي 16
المبحث الأوّل: التأصيل النظري لميزان المدفوعات 18
1- مفهوم ميزان المدفوعات وعناصره. 18
1-1 تعريف ميزان المدفوعات 18
2-1 عناصر ميزان المدفوعات 20
1-2-1 الحساب الجاري. 24
2-2-1 الحساب الرأسمالي 29
3-2-1 الحساب المالي: ي 30
4-2-1 حساب السّهو والخطأ 31
3-1 الفرق بين الطبعة السادسة والخامسة لدليل ميزان المدفوعات 32
2- أهمية ميزان المدفوعات 33
1-2 يعكس قوة الإقتصاد الوطني للدّولة 34
2-2 يظهر القوى المحدّدة لسعر الصّرف 34
3-2 يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: 34
4-2 يقيس الوضع الخارجي للدولة 34
3- حالات ميزان المدفوعات 34
1-3 توازن وإختلال ميزان المدفوعات 34
1-1-3 التوزان المحاسبي 35
2-1-3 التوازن الاقتصادي 35
2-3 طرق حساب رصيد الميزان 37
1-2-3 -طريقة صافي ميزان السيولة 37
2-2-3 - طريقة الميزان الشامل للسيولة 39
3-2-3 طريقة الميزان الأساسي 41

4-2-3 طريقة ميزان المعاملات الإقتصادية الأساسية: 42
4- طبيعة الإختلالات في ميزان المدفوعات: 43
1-4 الإختلال العارض: 43
2-4 الإختلال الموسمي: 43
3-4 الإختلال الدوري: 44
4-4 الإختلال الهيكلي: 44
5- تسجيل وحساب قيم بنود ميزان المدفوعات 47
1-5 مفاهيم عامة 47
1-1-5 مفهوم الصادرات 47
2-1-5 مفهوم الإستيراد 48
2-5 تسجيل قيم بنود ميزان المدفوعات 49
1-2-5 معيار الاقامة عند التسجيل: 49
3-5 مبادئ تسجل قيم بنود ميزان المدفوعات. 50
1-3-5 مبدأ التسجيل 50
2-3-5 تسجيل القيم: 50
4-5 مشاكل إحصاء عناصر ميزان المدفوعات 51
1-4-5 أخطاء جمع المعلومات الإحصائية: 52
2-4-5 أخطاء التسجيل 52
6- نظريات وسياسات التصحيح في ميزان المدفوعات: 53
1-6 تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات 53
1-1-6 -التصحيح التلقائي لميزان المدفوعات 54
2-6 السياسات الحديثة في تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات 58
1-2-6 مقاربة المرونات 58
2-2-6 مقاربة الإستيعاب 61
3-2-6 المنهج النقدي: 62
المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي: 64
1- النّمو الاقتصادي: 64
1-1 تعريف النّمو الاقتصادي: 64
2-1 خصائص النمو الاقتصادي: 65
1-2-1 من حيث تجمع المتغيرات الإقتصادية: 65
2-2-1 من حيث متغيّرات التحول الهيكلي: 65

3-2-1 من حيث الإنتشار العالمي للنمو: 66
2- أنواع النّمو الاقتصادي 66
1-2 النّمو حسب سرعته: 66
1-1-2 النّمو الإقتصادي المتزايد 66
2-1-2 النّمو الإقتصادي الثابت 66
3-1-2 الّنمو الإقتصادي المتناقص: 66
2-2 النّمو الإقتصادي حسب الطبيعة والمصدر: 66
1-2-2 النمو الأسّي: 66
2-2-2 النمو المكثّف:. 66
3-2-2 النّمو الموسّع: 66
4-2-2 النمو الحرّ: 66
5-2-2 النّمو التدخلي: ر. 66
3-2 النّمو المتوازن وغير المتوازن. 67
1-3-2 النّمو المتوازن:. 67
2-3-2 النّمو غير المتوازن: 67
4-2 النّمو الاقتصادي الداخلي والنصف داخلي والخارجي: و 67
1-4-2 النّمو الإقتصادي الداخلي:. 67
2-4-2 النّمو الاقتصادي النصف داخلي: 67
3-4-2 النّمو الإقتصادي الخارجي. 67
5-2 النّمو الإقتصادي الفعلي والّنمو الإقتصادي الممكن 67
1-5-2 النّمو الإقتصادي الفعلي: 67
2-5-2 النّمو الإقتصادي الممكن(الكامن):. 67
3-طرق قياس النّمو الاقتصادي: 68
1-3 الناتج الاجمالي الحقيقي "Y: 68
2-3 الدخل الفردي " Y ":. 69
4- التمييز بين النّمو والتنمية الاقتصادية 70
5- محدّدات النّمو الإقتصادي ومراحله 71
1-5 محدّدات النّمو الإقتصادي 72
1-1-5 رأس المال: 72
2-1-5 العمل: 72
3-1-5 التكنولوجيا: 73

2-5 محدّدات أخرى للنّمو الإقتصادي: 74
1-2-5 الوضع السّياسي: 74
2-2-5 القطاع العام: 74
3-2-5 النظام المالي: 74
4-2-5 التضخّم: 74
5-2-5 حقوق الملكية: 75
6-2-5 الإنفتاح التجاري والتكامل المتزايد للإقتصاديات: 75
7-2-5 الإستثمار الأجنبي المباشر: 75
3-5 مراحل النّمو الإقتصادي: 75
1-3-5 مرحلة المجتمع التقليدي: 76
2-3-5 مرحلة التهيؤ للإنطلاق: 76
3-3-5 مرحلة الإنطلاق 76
4-3-5 مرحلة الإندفاع نحو النضج: 76
5-3-5 مرحلة الإستهلاك الواسع: 76
6- النظريات المفسّرة للنّمو الاقتصادي: 76
1-6 أفكار إبن خلدون: 77
2-6 النظرية الكلاسيكية في النّمو الإقتصادي. 79
1-2-6 النّمو الإقتصادي عند أدم سميث ADAM SMITH (1723-1790): 79
2-2-6 النّمو الإقتصادي عند دافيد ريكاردو RICARDO DAVID (1772-1823). 79
3-2-6 كارل ماركس MARX KARL (1818-1883) 80
3-6: النظرية الكلاسيكية المحدثة (النيو كلاسيكية): 81
1-3-6 نموذج شومبيتر: 81
2-3-6 نموذج هارود ودومار 82
3-3-6 نموذج سولو 83
4-6 نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي): 84
1-4-6 نموذج روبرت لوكاس: 84
2-4-6 نموذج بول رومر: 84
3-4-6 نموذج روبرت بارو: 85
4-4-6 نموذج أجيون وهويت: د 86
5-4-6 نموذج نادي روما: 87
5-6 نظريات التنمية الإقتصادية: 87

1-5-6 نظرية النّمو المتوازن: 87
2-5-6 نظرية الدّفعة القوّية (..... 88
المبحث الثالث: العلاقة بين ميزان المدفوعات والنّمو الاقتصادي: 89
1-التنظير التّاريخي للعلاقة بين ميزان المدفوعات والنّمو الاقتصادي: 89
2- التأصيل النظري لنموذج النّمو الإقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات: 93
1-2 السّياق التّاريخي لنظرية النّمو الإقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات: 94
2-2 شرح نموذج النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات: 96
1-2-2 مضاعف هارود للتّجارة الخارجية والتحليل الديناميكي "HARROD MULTIPLIER" 96
2-2-2 نموذج النّمو المقيّد بميزان المدفوعات: 99
الشكل رقم 01- ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي 107
3- توسعات للنموذج في المتغيرات وعينة الدراسة: 108
1-3 في متغيرات الدارسة. 108
1-1-3 النموذج الموسّع أو الجيل الثاني لنموذج لثيرلوول:(نموذج ثيرولوول ونورالدين حسين). 108
2-1-3 ميزان المدفوعات المقيد من العجز والديون المستدامة إلى مدفوعات سعر الفائدة على الديون: 111
2-3 في عينات الدراسة: 115
1-2-3 تعميم نيل NELL للنموذج لعدة بلدان 115
2-2-3 قانون ثيرلوول متعدد القطاعات (MSTL) 117
4- الإنتقادات الموجهة لنموذج النّمو المقيّد بميزان المدفوعات 119
1-4 نموذج ثيرلوول مجرد نموذج تعريفي(معادلات تعريفية) وليست سلوكية 119
2-4 إفتراض قانون " السّعر الواحد" يجعل النّموذج غير منسجم: 120
3-4 النّمو الاقتصادي مقاد من جانب العرض وليس الطّلب الفعّال 123
الشكل رقم 02 : قاعدة 45 درجة ''KRUGMAN'S 45-DEGREE RULE'' 124
4-4 إنتقاد كرفتس "CRAFTS" " الحصّة السّوقية الثّابتة" ومرونة الطلب الدخلية للصادرات 124
1-4-4 مفهوم الحصّة السوقية الثّابتة CMS: 125
الفصل الثاني : تطبيق قانون ثيرلوول على الجزائر 16
المبحث الأوّل: تطوّر ميزان المدفوعات خلال مراحل تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (1980-2021). 131
1- الرّقابة على التجارة الخارجية(1963-1969) 131
1-1 الرقابة على الصّرف: 131
2-1 التعريفة الجمركية: 131
1-2-1 التعريفة الجمركية لسنة 1963: 132
2-2-1 التعريفة الجمركية لسنة 1968: 132

3-1 نظام الحصص: 133
2- مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية 137
1-2 التطبيق التدريجي لنظام احتكار التجارة الخارجية(1971-1977) 137
2-2 الاحتكار الكلي للتجارة الخارجية: 139
3- مرحلة تحرير التجارة الخارجية منذ 1990 144
1-3 مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية 1990-1993 145
2-3-مرحلة التحرير التّام للتجارة الخارجية منذ 1994: 146
1-2-3 الإجراءات والسياسات التنظيمية: 147
2-2-3 الهيئات والمؤسسات المتدخلة في تنظيم التجارة الخارجية: 151
3-2-3 انفتاح الجزائر على الاندماج في الاقتصاد العالمي: 155
4- تحليل هيكل ميزان المدفوعات من 1990 إلى 2021: 161
1-4 الميزان التجاري: 161
2-4 ميزان الخدمات: 168
3-4 حساب الدخل(دخل عوامل الإنتاج): 170
4-4 حساب التحويلات الجارية (الدخل الثانوني) 173
5-4 الحساب الجاري: 177
6-4 حساب راسمال والعمليات المالية 177
7-4 ميزان المدفوعات الإجمالي: 186
المبحث الثّاني: النمو الإقتصادي في الجزائر (1980-2021): 193
1- المرحلة ما قبل 1980 (1962-1979): 193
1-1 فترة البناء والتخطيط (1962-1969): 193
2-1 فترة بناء القاعدة الّصناعية (1970-1979): 195
3-1 إستثمارات الفترة التكميلية للمخطط الرباعي 1978-1979: 195
2- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني والإصلاحات المستعجلة: 196
1-2 المخطّط الخماسي الأول 1980-1984: 196
2-2 الإصلاحات المستعجلة (1985-1989): 198
3- التصحيح الاقتصادي والهيئات المالية الدولية: 200
1-3 إتفاق الاستعداد الائتماني الأول: 200
2-3 اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني: 201
3-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الثّالث: من أفريل 1994- مارس 1995: 204
4-3 برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998: 204

4-البرامج التنموية في الجزائر خلال الألفية الثانية: 207
4-1 برنامج الإنعاش الاقتصادي: 207
4-1-1 أهدافه: 207
4-1-2 محتوى البرنامج: 208
4-1-2 تحليل الحالة الاقتصادية في إطار تنفيذ هذا البرنامج: 210
4-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009): 211
4-2-1 أهدافه: 212
4-2-2 محتوى البرنامج: 212
4-3 البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014): 218
4-3-1 أهدافه: 219
4-3-2 المحتوى: 220
4-3-3 تحليل الحالة الاقتصادية في إطار تنفيذ هذا البرنامج: 222
4-4 البرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019): 224
4-4-1 أهدافه: كان برنامج (2015-2019) 225
4-4-2 المحتوى 225
4-4-3 تحليل الحالة الاقتصادية في إطار تنفيذ هذا البرنامج: 227
4-5 برنامج النموذج الجديد للفترة (2016 -2030) 229
4-5-1 أهدافه 229
4-5-2 المحتوى: 230
4-5-3 تحليل الحالة الاقتصادية في إطار تنفيذ هذا البرنامج: 233
المبحث الثالث: إختبار العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر 236
(1980-2021), ... 236
1- المنهج والأدوات القياسية: 236
1-1 الإختبارات القياسية المستعملة في الدراسة 237
1-1-1 إختبار جذر الوحدة الأساسية 237
2- نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزّعة المبطئة: (ARDL) 240
2-1 إختبار علاقة التكامل المشترك بتطبيق إختبار منهج الحدود 243
2-2 تقدير معلمات طويلة الأمد بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:(ARDL) 244
2-3 إختبار التكامل المشترك: 246
2-4 نموذج شعاع تصحيح الخطأ:ECM 246
3-الإختبارات التشخيصية للنموذج: 247

1-3 إختبارات تشخيصية إحصائية: 247
2-3إختبارات تشخيصية قياسية 248
2-3 -1إختبار مضروب لاجرانج للإرتباط التسلسلي بين البواقي (LAGRANGE MULTIPLIER TEST OF RESIDUAL {BRUSH-GODFREY} (BG) 248
2-2-3 إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية JARQUE BERA (JB) 249
3-2-3 إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي: 249
4-2-3 إختبار إستقرارية معلمات النموذج ARDL: 250
4- إختبار العلاقة بين ميزان المدفوعات والنّمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام قانون ثيرلوول 250
1-4 تحليل العلاقة 250
1-1-4 المتغيّرات المستخدمة في الدراسة: 251
5- النتائج التحليلية للنموذج ثيرووول الأساسي والموسّع (نموذج هارود البسيط + نموذج ثيرووول وحسين). 251
1-5 تقدير العلاقة طويلة الأجل 254
2-5 نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة وتحليلها: 254
3-5 تقدير نموذج الاخطاء غير المقيدة واختيار فترات الابطاء المثلى لمتغيرات النماذج 256
4-5 إختبار علاقة التكامل المشترك -إختبار منهج الحدود(BOUND TEST ARDL) 257
5-5 تقدير علاقة الأجل الطويل 259
6-5 تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج:(ARDL) 260
7-5 الإختبارات التشخيصية للنموذج (الإتباط الذاتي، عدم التجانس، إستقرارية النموذج)..... 261
1-7-5 مشكل الإرتباط الذاتي: 262
2-7-5 مشكل عدم التجانس: 262
3-7-5 إختبار عدم التوزيع الطبيعي للبواقي: 263
4-7-5 إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUMULATIVE SUM): 263
6-إختبار قانون THIRLWALL: 264
1-6 العلاقة بين المعدلات: 265
1-1-6 العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادية المقدرة بنموذج ثيرلوول(النموذج البسيط) ومعدلات النمو في الصادرات لفترة (1980-2021), ... 265
2-1-6 العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادية المقدرة بنموذج ثيرلوول (النموذج الموسع) ومعدلات النمو في الصادرات لفترة (1980-2021) 267
3-1-6 العلاقة بين معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي ومعدلات النمو في الصادرات لفترة (1980-2021) 270
4-1-6 العلاقة بين معدلات النمو المقدرة بالنموذج الموسع ومعدلات النمو في التدفقات الرأسمالية لفترة (1980-2021) 271
5-1-6 العلاقة بين معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي ومعدلات النمو في التدفقات الرأسمالية لفترة (1980-2021) 272

6-1-6 العلاقة بين معدلات الشروط التبادل التجاري بالنسبة للواردات معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي لفترة (1980-2021).....273
6-2:العلاقة بين النمو الاقتصادي والمقدّر Y > YB 273
6-3:العلاقة بين النمو الاقتصادي والمقدّر Y < YB : 277
7-إختبار تطبيق قانون ثيرلوول إختبار التناظر.....279
الخاتمة العامة.....283
قائمة المصادر والمراجع.....288
الملحق رقم 01: مؤشرات وهيكل التجارة الخارجية 275
الملحق رقم 02: نتائج تقدير لنموذج ثيرلوول الأساسي والموسع 275

قـائـمـة الـجـداول

قـائـمـة الـجـداول

الجدول رقم 01 عناصر ميزان المدفوعات (صيغة صندوق النقد الدولي 1993).....21

الجدول رقم 02 لمحة عن ميزان مدفوعات (صيغة صندوق النقد الدولي 2009).....23

الجدول رقم03 نظرة عامة على حساب السلع و الخدمات.....25

الجدول رقم 04:نظرة عامة على بنود الدخل الاولي (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 184).....27

الجدول رقم 05 نظرة عامة عن محتوى الدخل الثانوي (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 208): 28

الجدول رقم06 نظرة عامة عن محتوى الحساب الرأسمالي (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 217): 29

الجدول رقم07 نظرة عامة على الحساب المالي (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 134):.....30

الجدول رقم 08 يبين طريقة صافي ميزان السيولة 38

الجدول رقم 09 يبين طريقة الميزان الشامل للسيولة. 40

الجدول رقم 10 42

الجدول رقم 11 تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1963-1969): 134

الجدول رقم 12 التركيبة السلعية للصادرات والواردات في الفترة (1963-1969) الوحدة 10^6 دج.....135

الجدول رقم 13 الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 136

الجدول التالي رقم 14 يبين تطور الميزان التجاري والصادرات والواردات خلال الفترة 139

الجدول رقم 15 الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بالنسبة الناتج المحلي 142

الجدول رقم 16 تطور هيكل ميزان المدفوعات من 1980 إلى 1989.....143

الجدول رقم 17 يبيّن تطور نسب الرسوم الجمركية في الجزائر منذ 1994 147

الجدول رقم 18: المؤشرات الرئيسية للميزان التجاري للفترة 1990 إلى 2021 (بالمليار دولار). 161

الجدول رقم 19: المؤشرات الرئيسية للميزان الخدمات للفترة 1990إلى 2021 (بالمليار دولار). 168

الجدول رقم 20: رصيد حساب الدخل للفترة 1990إلى 2021 (بالمليار دولار). 170

الجدول رقم 21: المؤشرات الرئيسية للتحويلات الجارية للفترة 1990 إلى 2021 (بالمليار دولار). 173

الجدول رقم 22: الحساب الجاري ونسبته إلى الناتج الإجمالي المحلي للفترة 1990 إلى 2021 (بالمليار دولار). 177

الجدول رقم 23: المؤشرات الرئيسية لحساب رأس المال والحساب المالي للفترة 1990 إلى 2021 (بالمليار دولار). 182

الجدول رقم 24: ميزان المدفوعات الإجمالي ونسبته الى الناتج الإجمالي المحلي للفترة 1990 إلى 2021 (بالمليار دولار). 186

الجدول رقم 25 يبيّن معدّل تطور الواردات من مواد التموين.....198

الجدول رقم 26 يبين مؤشّرات النمّو وثقل المديونية.....199
الجدول رقم 27 يبين تطور بعض المؤشرات الاقتصادية 202
الجدول رقم 28 محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 208
الجدول رقم 29 مخصصات اعتمادات مالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004. 209
الجدول رقم 30 أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004 210
الجدول رقم 31 مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الوحدة مليار دج.....213
الجدول رقم 32 أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009 216
الجدول رقم 33 : مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010 -2014. 220
الجدول رقم 34 أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014 222
الجدول رقم 35: محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي لفترة 2015-2016 226
الجدول رقم 36 أهم مؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2015-2016) 227
الجدول رقم :37 محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي لفترة 2015-2016 فترة الإقلاع.....231
الجدول رقم 38: محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي لفترة 2020-2021 فترة تدارك الاقتصاد الوطني. 232
الجدول رقم: 39 أهم نتائج هذا البرنامج في المرحة الأولى لسنة 2016-2019.....233
الجدول رقم:41 نتائج اختبار الحدودBOUNDSTEST ARDL 258
الجدول (42)نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل 259
الجدول (43)نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل 260
الجدول (44) نتائج إختبار الإرتباط الذاتي.....261
الجدول (45) نتائج التجانس التباييني.....262
الجدول (46) نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي 262
الجدول رقم47 توزيع الفرق الموجب بين معدلات النمو الحقيقية ونموذج النمو المقدر ثيرلوول البسيط 274
الجدول رقم 48 توزيع الفرق السالب بين معدلات النمو الحقيقية ونموذج النمو المقدر ثيرلوول البسيط.....275
الملحق رقم 01 275
الجدول رقم 01 المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية (1990-2021) بالمليار دولار.....275
الجدول رقم 02: هيكل الصادرات الجزائرية (1990-2021) (بالمليون دولار) : 277
الجدول رقم 03: هيكل الورادات الجزائرية 1990-2021 (بالمليون دولار) : 281

قـائـمـة الأشـكـال

قائمة الاشكال

الشكل رقم 01- النمو الاقتصادى المتوافق مع ميزان المدفوعات.....107

الشكل رقم 02 : قاعدة 45 درجة ''KRUGMAN'S 45-DEGREE RULE''.....124

الشكل رقم 03 : قيمة الميزان التجارى (بالمليار دولار). 162

الشكل رقم 04 : نسبة ميزان الخدمات الى الناتج المحلى(بالمليار دولار).....169

الشكل رقم 05 : نسبة حساب الدخل الى الناتج المحلى(بالملياردولار).....172

الشكل رقم 06: نسبة صافي التحويلات الجارية الى الناتج المحلى(بالمليار دولار).....175

الشكل رقم 07 : نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلى (بالمليار دولار). 179

الشكل رقم 08: نسبة حساب الرأسمال الى الناتج المحلى (بالمليار دولار). 184

الشكل رقم 09 : نسبة ميزان المدفوعات الاجمالي الى الناتج المحلى (بالمليار دولار). 187

الشكل (10): النموذج الأمثل لمعيار أكاكي للمعلومة 257

الشكل (11) اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM.....263

الشكل (12) :اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ 264

الشكل رقم 13 :العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادية المقدرة بنموذج ثيرلوول(النموذج البسيط) ومعدلات النمو في الصادرات لفترة (1980-2021),.....265

الشكل رقم 14 :العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادية المقدرة بنموذج ثيرلوول (النموذج الموسع) ومعدلات النمو في الصادرات لفترة(1980-2021).....267

الشكل رقم 15: 15العلاقة بين معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي ومعدلات النمو في الصادرات لفترة (1980-2021).....262

الشكل رقم 16: العلاقة بين معدلات النمو المقدرة بالنموذج الموسع ومعدلات النمو في التدفقات الرأسمالية لفترة (1980-2021).....270

الشكل رقم 17 العلاقة بين معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي ومعدلات النمو في التدفقات الرأسمالية لفترة (1990-2021).....273

الشكل رقم 18 العلاقة بين معدلات الشروط التبادل التجاري بالنسبة للواردات معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي لفترة (1980-2021).....273

المـقدمـة الـعامـة

المقدمة العامة

يعتبر النّمو الاقتصادي من أهم الأهداف الإقتصادية للدّول، فهو أحد الأهداف الرئيسية التّي تسعى الحكومات لتحقيقها وتتطلع إليها الشعوب لأنّه يمثّل المجموع المادي للجهود الإقتصادية وغير الإقتصادية المبذولة في المجتمع، والدول النامية كغيرها من الدّول تسعى جاهدة لتحقيق ذلك.

جذبت هذه الظاهرة إهتمامًا واسعًا للإقتصاديين مما أدّى إلى ظهور العديد من النظريات ونماذج النّمو الإقتصادي في محاولة لشرح هذه الظاهرة الإقتصادية (البعد النظري والكمي) ومعرفة المحدّدات المختلفة ومكوّناتها وعناصرها، وكيفية قياس معدّل النّمو، ومن أهم هذه النظريات والنماذج المفسّرة للنّمو الإقتصادي خاصة على بلدان النّامية هو نموذج النّمو المقيّد بميزان المدفوعات (Balance of Payments Constrained Growth Model) الذّي قام بتطبيقه (Thirlwall & Hussian) سنة 1982 على مجموعة من الدّول النّامية وذلك لمعرفة معدّل النّمو الإقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات الذّي يُفترض أنّ ميزان المدفوعات هو المحدّد الرّئيسي للطّلب الخارجي على الإنتاج المحلي، وبالتّالي هو المحدّد الرئيسي لزيادة الإنتاج والنّمو الاقتصادي.

تعتبر مشكلة قيود ميزان المدفوعات تفسيرًا بارزًا للإختلافات في التنمية بين البلدان، كما أوضح **ثيرلوال** (1979). بالنّسبة للدّول النّامية، يمكن أن تؤثّر هذه القيود سلبًا على النّمو عندما تتحد مرونات الدّخل المنخفضة للصادرات مع مرونات الدّخل العالية للواردات، كما يوضح قانون ثيرلوول، الذّي حصلت أغلبية الدراسات على دعم تجريبي له، إنّ الوصفة السياسية المقترحة في إطار نموذج النمو المقيّد بميزان المدفوعات هي إجراء تغييرات هيكلية لتعزيز الصادرات على حساب الواردات.

قدّم " Thirlwall " ثيرلوول نموذجه الذّي يتناول ميزان المدفوعات كمحدّد للنّمو من جانب الطّلب، حيث تم إستخدام نّموذج النّمو المقيّد بميزان المدفوعات (المعروف أيضًا باسم قانون " Thirlwall) لإستكشاف هذه العلاقة، وفقًا ما يقوله "لا يمكن لأي بلد أن ينمو أسرع من المعدل المتوافق مع توازن ميزان المدفوعات ما لم يكن قادرًا على تمويل عجز الحساب الجاري بشكل مستدام" (Fasanya, Ismail O ; Olayemia Ismail A, 2018)، يكون معدّل النّمو المقيّد

بميزان المدفوعات في قانون " Thirlwall " مساويًا معدّل نمو الصّادرات الحقيقية مقسومًا على مرونة الطّلب الدّخلية على المستوردات؛ وبالتّالي إذا كان معدّل النّمو الحقيقي لبلد ما مساويًا أو الفرق بينهما قريب من الصّفر؛ فهذا يعني أنّ النّمو الإقتصادي لهذا البلد مقيّد بميزان المدفوعات.

أكّدت الأبحاث السّابقة حول هذا الموضوع مدى تجريب هذا النّموذج لحالة البلدان النامية بما في ذلك الإقتصاد الجزائري على فترات زمنية مختلفة بإستخدام تقنيات تقدير مختلفة، حتى الآن لا يوجد بحث حديث يبحث في حالة الجزائر خلال فترة 1980- 2021.

وبالعودة إلى ميزان المدفوعات الجزائري فإنّه يتميّز بخصائص منها عدم إستقرار أسعار الصّادرات حيث تمثّل المحروقات أكثر من نسبة 95% من صادراتها، كانت الدولة قادرة على تنفيذ مشاريع رأسمالية من خلال إيرادات النّفط لدعم القطاعات خاصة عن طريق مداخيل النفط، والعائدات من صادرات بعض المنتجات الزراعية والمساعدات الأجنبية، ومع ذلك فإنّ قدرة الإقتصاد لتجميع المداخيل المحلّية لتمويل الاستثمار محدودة، لذلك كان هناك عدم القدرة لتوليد العملة الأجنبية الكافية بسبب إستمرار مشكلة ميزان المدفوعات الناشئة عن الإعتماد على منتوج أحادي التصدير الذّي لا يستطيع المنافسة في السّوق الدولية، هذا بالتالي أدّى إلى شروط غير مواتية للتجارة وعدم الإستقرار في الإيرادات الدّولة، كل هذا كان بمثابة ضوابط عند الطّلب (طلب على الإستيراد)، وكانت فترة السبعينات التّي شهدت فيها الدّولة ميزان مدفوعات إيجابي بسبب إرتفاع سعر النّفط والطّلب عليه، وأشارت هذه الفترة أن الإقتصاد كان في وضعية مالية مريحة، غير أنّ الفترة لم تدم بسبب الإنخفاض غير المسبوق في أسعار النفط، وأسفرت في فترة الثمانينات عن إنخفاض كبير في حصيلة الصّادرات التّي تراكمت على الحكومة ممّا أدّى إلى العجز المالي المتكرّر، وإختلال ميزان المدفوعات وأزمات الديون، بسبب الإنفاق الضّخم غير المستدام للقطاع العام، والإفتقار إلى مصدر غير بديل لعائدات التصدير، والإعتماد على بديل واحد وهو المحروقات، ومن خصائص ميزان المدفوعات الجزائري إنخفاض شروط التبادل التجاري وهذا راجع إلى مرونة الطّلب على السلع الأولية، وكذلك المنافسة الشدّيدة بين صادرات الدول النامية نتيجة لتماثلها، كل هذا في غير صالح الدولة، إضافة إلى خصائص ميزان المدفوعات الجزائري محدودية التدفقات الرأسمالية المتمثلة في الإستثمار الأجنبي المباشر الذّي يقتصر على قطاع

المحروقات، ومن خلال ذلك يمكن القول أنّه يمكن تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر، المتمثل في تطور الناتج المحلي الإجمالي، من خلال مؤشرات ميزان المدفوعات وبنوده المختلفة، ولقد برز الإهتمام في الآونة الأخيرة بالصّادرات كمحدّد هام للنّمو الاقتصادي، إذ أنّ الدراسات إهتمت بجانب الطّلب كمحدّد رئيسي للنّمو الإقتصادي بدلاً من العرض إستنادًا إلى أفكار المدرسة الكينزية وتتابعت الدراسات إلى أن وصلت إلى الإهتمام بميزان المدفوعات كمحدّد رئيسي للنمو الاقتصادي.

1-إشكالية البحث:

تكمن إشكالية الدراسة في **ما إذا كان ميزان المدفوعات يشكل قيدًا على النّمو الاقتصادي في الجزائر؟**؛ لذا نحاول تحقيق إختبار نموذج النمو المقيّد بميزان المدفوعات من خلال قانون " Thirlwall " على حالة الجزائر كما تقدّم، وهي إشكالية الدراسة التّي سنقوم بتحقيق فرضيتها بإستعمال نموذج الانحدار الذاتي ARDL لوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ثم إختبار قانون " Thirlwall " على حالة الجزائر، وللإجابة على هذه الإشكالية سيتم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي:

أولاً: هل توجد علاقة طويلة الأجل بين معدل نمو الاقتصاد الجزائري ومعدل نمو الصادرات بما يتوافق مع قانون ثيروول؟

ثانيا: كيف تؤثّر الأسعار النسبية لصادرات الجزائر مقارنةً بوارداتها على القدرة التنافسية للصادرات وأداء ميزان المدفوعات؟

ثالثا: إلى أي مدى تُساهم التدفقات الرأسمالية في تخفيف قيود ميزان المدفوعات وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟

رابعًا: ما هو تأثير الاعتماد الكبير على صادرات الطاقة على مرونة النمو الاقتصادي في الجزائر عند مواجهة تقلبات أسعار النفط والغاز العالمية؟

خامسًا: هل يمكن تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات؟

سادسًا: ما مدى تأثير السياسات الاقتصادية الحالية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وتحقيق تنويع اقتصادي يُعزز من الاستدامة في النمو؟

2-فرضيات البحث:

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية سيتم طرح مجموعة من الفرضيات والقيام بتأكيدها أو نفيها إعتمادًا على الإطار النظري والدراسة القياسية لنموذج ثيرلوول على الجزائر:

الفرضية الأولى:

هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل نمو الاقتصاد الجزائري ومعدل نمو الصادرات، بما يتوافق مع قانون ثيرووول.

الفرضية الثانية:

تؤثر الأسعار النسبية بشكل كبير على أداء الصادرات الجزائرية، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار النسبية لصادرات الجزائر مقارنةً بوارداتها إلى تراجع القدرة التنافسية الخارجية.

الفرضية الثالثة:

التدفقات الرأسمالية تُساعد في تخفيف القيود المفروضة على ميزان المدفوعات، لكنها تُظهر تأثيرات محدودة على النمو الاقتصادي نتيجة لتركيزها على قطاعات معينة مثل الطاقة.

الفرضية الرابعة:

يعتمد النمو الاقتصادي الجزائري بشكل كبير على قطاع الطاقة، مما يجعله حساسًا لتقلبات الأسعار العالمية، ويحد من مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات.

الفرضية الخامسة:

يمكن تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى إذا تم تحسين أداء الصادرات غير النفطية، وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد على الواردات.

الفرضية السادسة:

التباين في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر يعكس ضعف السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وتنويع الهيكل الإنتاجي.

3-أهمية الدراسة:

تلعب بنود ميزان المدفوعات دوراً هاماً في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي الوطني، عن طريق زيادة المنتجات الداخلة إلى البلد على المنتجات الخارجة من البلد، الأمر الذّي ينعكس إيجابًا على الحسابات الجارية وحسابات رأس المال، مما يؤدّي إلى تحسين وضع الاقتصاد المحلّي للبلد، والجزائر كبقية الدول النامية تعاني من الخلل المزمن في مكونات ميزان المدفوعات، ومن هنا تنبع أهمية الدراسة من محاولتها بيان أثر مكونات ميزان المدفوعات على الاقتصاد الجزائري، وتكتسب دراسة تطبيق قانون ثيروول على الاقتصاد الجزائري أهمية كبيرة من عدة جوانب:

-الأهمية النظرية:

-تُسهم الدراسة في توسيع فهم العلاقة بين النمو الاقتصادي وقيود ميزان المدفوعات من خلال تطبيق نموذج قانون ثيروول على حالة الاقتصاد الجزائري.

-توضح كيف تؤثر المتغيرات المضافة (الأسعار النسبية، التدفقات الرأسمالية) على الاقتصاد الكلي، مما يُثري الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالدول النامية والاقتصادات المعتمدة على الصادرات الأولية.

-الأهمية التطبيقية:

-تُساعد في تحديد العوامل الرئيسية التي تحد من تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الحالية.

-تقدم رؤية حول كيفية تنويع مصادر النمو الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة.

-أهمية صنع القرار:

-توفر نتائج الدراسة أساسًا علميًا يدعم صناع القرار في الجزائر لتطوير سياسات اقتصادية تُعزز من التنافسية الدولية، وتُحسن أداء ميزان المدفوعات.

-تساعد في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، مما يساهم في تحقيق نمو مستدام.

- الأهمية العملية:

-تسلط الضوء على التحديات التي تواجه الجزائر، مثل العجز التجاري وضعف التنوع الاقتصادي، وتقدم توصيات عملية لمواجهتها.

-تُبرز أهمية تحسين السياسات المتعلقة بالصادرات والواردات، وكذلك إدارة التدفقات الرأسمالية لتقليل الإعتماد على العوامل الخارجية.

4 -الهدف من الدراسة: تمّ إختبار هذا النموذج في العديد من البلدان بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية، ولكن قلّة وشح الدراسات على حالة الجزائر، دفع بنا إلى البحث في هذا الموضوع من خلال فهم نموذج النمو المقيد وإختباره على حالة الجزائر ما إذا كان قانون " Thirlwall " مناسبًا للاقتصاد الجزائري، إضافة أيضًا إلى سد الفجوة المعرفية للنّمو الاقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات على حالة الجزائر.

5-**حدود الدراسة:** تركّز الدراسة على تطبيق قانون ثيروول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية 1980-2021، وتهدف إلى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات مع إدراج المتغيرات الرئيسية مثل الأسعار النسبية والتدفقات الرأسمالية، الصادرات والورادات، والناتج المحلي الإجمالي.

6-منهجية وأدوات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث وتأكيد الفرضية المطروحة تمّ الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي والكمّي لوصف وتحليل أداء الاقتصاد الجزائري، مع التركيز على العلاقة بين النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات وفقًا لقانون ثيرلوول، بحيث تم تقسيم الأطروحة إلى فصلين، الفصل الأول تطرّقنا فيه إلى مختلف الأدبيات النظرية لميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، أمّا الفصل الثاني يبرز فيه الجانب التطبيقي لقانون ثيرلوول على الجزائر.

7-الدراسات السّابقة: حتى نتمكّن من الإلمام بالموضوع والتعرّف على العديد من الجوانب المتشعبة وإكتساب المعارف السابقة للباحثين الأوائل حول موضوع العلاقة بين النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات أو ما يعرف بنموذج النمو المقيّد بميزان المدفوعات (المعروف أيضًا باسم قانون " Thirlwall ") لا بدّ من البحث في ثنايا الدراسات السّابقة والتي سيتم عرض بعضها مع

مراعاة ترتيبها الزمني للوصول إلى الدراسات الأحدث، وإنطلاقًا من دراسة ثيروول الأصلية، (1979) لوجود العلاقة بين معدّل نمو الاقتصاد ومعدل نمو الصادرات، ومرونة الطلب الدخلية على الواردات، حيث أثبتت أنّ القيود المفروضة على ميزان المدفوعات يمكن أن تحد من النّمو الاقتصادي للدول النامية، ظهرت العديد من الدراسات التّي طورت أو إختبرت هذا النموذج في سياقات مختلفة.

الدراسة الأولى: دراسة(Atesoglu, 1993, pp. 507–514) بعنوان " Balance of Payments Constrained Growth: Evidence ‘’from the United" النمو المقيّد بميزان المدفوعات تطبيق على الولايات المتحدة الامريكية، إختبر الباحث فيها فرضية النّمو المقيد بميزان المدفوعات الأمريكي بإستخدام طريقة المربّعات الصّغرى العادية وعلى مرحلتين (Ordinary least squares OLS)، (Two stages least (squares 2SLS لفترتين: الأولى 1955–1990 والفترة الثانية 1975–1990، توصل الباحث إلى إمكانية تطبيق هذه الفرضية على النّمو الاقتصادي الأمريكي طويل الأجل، كما أنّ هناك إرتباطًا كبيرًا بين معدّلات النّمو المقيّدة بميزان المدفوعات ومعدّلات النّمو الحقيقية كما إفترض قانون " Thirlwall "، كما خلصت الدراسة إلى أهمية النّظر في نموذج ثيرلوول المتعلق بدور ميزان المدفوعات في النّمو الاقتصادي عند رسم السياسات النقدية الدولية للولايات المتحدة الامريكية في الأجل الطويل حيث لابدّ من إعتبار أثر التغير في مستويات الأسعار على شروط التبادل التجاري، وكذلك أثر التدفقات الراسمالية الداخلة والخارجة على وضع ميزان المدفوعات وتوازنه عند وضع سياسة النّمو الاقتصادي.

الدراسة الثانية: دراسة (Leon–Ledesma، 1999) " An Application of Thirlwall’Law to the Spanish ‘’Economy’s" قامت الدّراسة بتطبيق نموذج " Thirlwall " على تجربة النّمو الإقتصادي في إسبانيا خلال 1965–1993، بإستخدام طريقة المربّعات الصّغرى على مرحلتين (Two stages least squares 2SLS)، بدأت دراسة بتقديرات دالة الطّلب الدخلية على المستوردات والتّي خلصت إلى أنّ معدّل النّمو الاقتصادي لإسبانيا كان قريبًا

من نموذج "Thirlwall"، على أنّ معدّلات النّمو الحقيقية ومعدلات النّمو المقيّدة بميزان المدفوعات متشابهة جدًا مع بعضها البعض أو متطابقة، وأنّ الفارق بدى بينهما في الفترات التي كان فيها عدم الإستقرار النقدي.

الدراسة الثالثة: دراسة (Moreno – Bird, 1999, pp. 149–159) " Mexico's Economic Growth And the Balance of Payments, **Constraint A Co - integration Analysis"** تهدف الدراسة إلى إختبار نموذج النّمو المقيّد بميزان المدفوعات قانون " Thirlwall" خلال فترة 1950–1996 تمّ من خلالها تحليل النمّو الإقتصادي للمكسيك خلال هذه الفترة بإستعمال تحليل التكامل المشترك وإختبار جذر الوحدة بين النّمو الحقيقي للصادرات والنّاتج الإجمالي المحلّي الحقيقي للمكسيك، وتوصّلت الدّراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين بين الصادرات والناتج الإجمالي المحلي الحقيقي، ممّا يدعّم نموذج النّمو المقيّد بميزان المدفوعات للنّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كما توصّل الباحث إلى نتيجة أخرى ، وهي أنّ التباطؤ في الاقتصاد المكسيكي منذ عام (1982) أتى مع الزيادة في مرونة الطلب الدخلية على الاستيراد.

الدراسة الرابعة: دراسة (BÉRTOLA, 2002, pp. 123–140) "Balance-of-payments-constrained growth in Brazil : A test of Thirlwall’s Law, 1890-1973" إستخدم الباحث السلاسل الزمنية لإختبار قانون " Thirlwall " على البرازيل من فترة 1890 إلى 1973، أكّد فيها الباحث من خلال النتائج التجريبية وجود علاقة طويلة الأمد بين الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي وشروط التبادل التجاري والدّخل العالمي كما يفترض قانون " Thirlwall "، بالإضافة إلى تصحيح الخطأ. تم تقدير النموذج ممّا يدل على أنّ التكيّف مع التوازن في قانون " Thirlwall " يفسر جزء كبير من التغيّر الكلّي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى القصير.

الدراسة الخامسة: دراسة (Razmi, 2005, pp. 655–687.) "Balance-of-payments-constrained Growth Model: The Case of ‘’India بإستخدام منهجية

جوهانسن لإختبار التكامل المشترك، حيث طبّق نموذج النّمو المقيّد بميزان المدفوعات على الهند خلال الفترة 1950-1999 وهي دولة نامية كبيرة ذات نسبة تجارة منخفضة نسبيًا إلى إجمالي الناتج المحلي، وجد فيها الباحث أنّ متوسط معدّلات النّمو التي تنبأت بها أشكال مختلفة من نموذج النّمو المقيّد بميزان المدفوعات وجد أنّها قريبة من متوسط معدلات النمو الحقيقية خلال هذه الفترة.

الدراسة السادسة: دراسة (Kvedaras, 2005, pp. 48-65) " Explanation of Economic Growth Differences in the CEE Countries: Importance of BOP Constraint. Baltic" قام بحثه على عشرة 10 دول من وسط وشرق أوروبا، ودول البلطيق خلال هذه الفترة بين عامي 1995 و 2004. تم تفضيل نموذج آلية تصحيح الخطأ (ECM)، توصل إلى نتائج، أنّ قانون " Thirlwall " صالح في بلغاريا والمجر وغيرها من البلدان ذات أداء نمو اقتصادي أعلى من متوسط المجموعة بإستثناء سلوفينيا، التّي تتمتع بأداء نمو أقل من متوسط المجموعة.

الدراسة السابعة: دراسة (Secil , 2008, p. 36) "The Balance of Payments as a Constraint on Turkey's Growth: 1960-2004" هدفت الدراسة إلى إختبار وجود قيود ميزان المدفوعات على النّمو الإقتصادي على المدى الطويل للإقتصاد التركي خلال الفترة 1960-2004 بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) توصّل الباحث إلى أنّ قانون " Thirlwall " ينطبق على حالة الإقتصاد التركي خلال الفترة الزمنية المذكورة أعلاه.

الدراسة الثامنة: دراسة (Bagnai, 2010, pp. 1315-1329) بعنوان " Structural Changes, Cointegration and The Empirics of Thirlwall's Law" توصّل إلى إستنتاج مفاده أنّ قانون " Thirlwall " صالح لـ 22 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة 1960-2006، تستند النتائج إلى إختبارات جذر الوحدة unit root التي تأخذ المقاطع الهيكلية في الإعتبار والنموذج التجريبي الذي تم إختباره عن طريق إختبار التكامل المشترك.

الدراسة التاسعة: دراسة (Ozturk & Acaravci, 2010, pp. 262–266) طبّقت هذه الدراسة نموذج " Thirlwall " نمو قيد ميزان المدفوعات البسيط لجنوب إفريقيا للفترة من 1984–2006 بإستخدام نهج إختبار حدود الإنحدار الذاتي الموزع (ARDL). كشفت النتائج التجريبية أنّ الإستيراد مترابط مع السعر والدخل النسبيين، وأنّ معدّلات النمو المتوقع بالنموذج تتوافق مع معدلات النمو الحقيقية، كما تدعم نتائج الإختبار أيضًا فرضية " Thirlwall " التّي تنص على أن وضع ميزان المدفوعات في إقتصاد جنوب إفريقيا هو العائق الرئيسي لنموه الاقتصادي، ولهذا فإنّ سياسة النّمو الاقتصادي الناجحة ستسمح لجنوب إفريقيا بتحقيق نمو سريع في الطّلب والعرض دون إختلال في ميزان مدفوعاتها.

الدراسة العاشرة: وإختبر أيضًا (Tharnpanich, & McCombie 2013) تحت عنوان Constrained Growth, Structural Change and the Tai Balance of Payment Economy " نموذج النمو المقيّد بميزان المدفوعات والتغيير الهيكلي لإقتصاد دولة تايلاند، وجدا أنّ النمو الاقتصادي على المدى الطويل في تايلاند خلال الفترة 1962–2009 هو نمو إقتصادي مقيّد، إلى جانب التأثير الإيجابي لنمو الصادرات، كما أنّ التغيرات في مؤشّر التبادل التجاري أيضًا لعب دورًا ولكن كان له تأثير سلبي على أداء النّمو في تايلاند.

الدراسة الحادي عشرة: دراسة (دوغلاس، ادوارد، 2014) النّمو المقيد في ميزان المدفوعات في البرازيل لفترة1951–2008، الهدف من هذه الدراسة هو تحديد ما إذا كان النّمو الإقتصادي في البرازيل مقيّد بميزان المدفوعات على المدى الطويل؟ يمكن التعبير عن السؤال الذي يقوم عليه التحليل على النحو التالي: هل كان النمو الإقتصادي في الفترة 1951 –2008 مقيدًا بميزان المدفوعات؟ حيث إستخدمت الدراسة منهجية النمو المقيدة خارجيا التّي طورها ليما وكارفالو (2009) من بين الطرق الرئيسية المستعملة في الإختبار هي نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM والنتيجة هي أنّ معدل النّمو الاقتصادي في البرازيل خلال هذه الفترة كان مقيّدا من قبل القطاع الخارجي في الفترة المعنية، مما يؤكّد صحة قيد نموً ميزان المدفوعات فيما يتعلق بالتاريخ الاقتصادي للبرازيل.

الدراسة الثانية عشرة: دراسة للباحثة المصرية (elish, 2018) بعنوان " An Examination of the Empirical Validity of the Thirlwall 'Law' : The Case of Egypt." التي حاولت فيها الباحثة إختبار لصلاحية قانون ثيرلوول على مصر، حيث أثبت الباحثة صلاحية نموذج ثيرلول على مصر في الفترة 1980–2016 بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL). تشير النتائج إلى صحة إفتراض " Thirlwall " للعلاقة طويلة المدى بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي (GDP) والأسعار النسبية التي لها تأثير ضئيل، كما وجدت الباحثة على أنّ معدل النمو الحقيقي يكون مساويًا لمعدل النمو المتوقّع المحسوب؛ مما يؤكد صحة قانون ثيرلوول، كما تدعم نتائج الاختبار التطور التاريخي لـ تحليل ميزان المدفوعات المصري الذي يوضح كيف كان الميزان الخارجي ومازال عاملاً رئيسياً يؤثر على معدل النمو، وتؤكد النتائج أن معدل النمو في مصر يتأثر بشكل كبير بالعوامل الخارجية، مثل ميزان التجارة والتدفقات المالية الخارجية، مما يعزّز أهمية الحفاظ على توازن الحساب الجاري للنمو الاقتصادي المستدام.

الدراسة الثالثة عشرة: دراسة (Fasanya, Olayemi, 2019) تخص نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات الأساسي في نيجيريا لفترة 1980 إلى 2012 بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزّعة (ARDL)، يشير إختبار ARDL إلى أنّ المتغيرات في إطار العمل تملك علاقة طويلة الأجل، وتكشف النتائج التجريبية أنّ الإستيراد مرتبط بالسعر النسبي والدخل، وتتوافق معدّلات نمو المقيدة المتوقع بالنموذج مع معدلات النمو الحقيقية، وبالتّالي تظهر النتيجة أنّ قانون " Thirlwall "، لمعدل النمو الحقيقي يساوي معدل النمو المتوقع في نيجيريا.

الدراسة الرابعة عشرة: دراسة (حرب، طالب، 2019) بعنوان النّمو الاقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات حالة الأردن حاولا فيها الباحثان على إختبار وتحليل قيود الطلب الخارجي على النّمو الإقتصادي في الاردن بإستخدام تحليل السلاسل الزمنية لكل من الصادرات والتدفقات الرأسمالية والأسعار النسبية كمتغيرات مستقلة، والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير تابع للفترة الممتدة 1976 الى 2016 إستخدم الباحث نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM توصّل فيها الباحث

غلى وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي إحصائي بين الصادرات والتدفقات الرأسمالية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي امّا الأسعار النسبية فكانت ذات علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتعتبر مقيدا للنمو الاقتصادي الأردني على المدى الطويل.

الدراسة خامسة عشرة: وبالعودة إلى الجزائر (Thirwall, McCombie,2004)، في دراستهم للبدان المتقدمة والنامية بما في ذلك الجزائر خلال الفترة 1972–1990 تحت عنوان (Essays on Balance of Payments Constrained Growth: Theory and Evidence)، حيث أظهرت النتائج وفق طريقة إختبار دولة فردية لـMcCombie أنّ المعدّل النمو الحقيقي أقل بكثير من واقع معدل نمو توازن ميزان المدفوعات، وهما الدولتان المصدرتان للنفط الجزائر والجابون. وأشاروا إلى أنّ النمو في هذين البلدين لم يكن مقيدًا بميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية المذكورة، في حين دراسة أجراها (الخصاونة واخرون،2012)، بعنوان صلاحية قانون Thirlwall على بلدان إفريقيا والشرق الأوسط 'Mena'، إستخدم في هذه الدراسة تقنية التكامل المشترك لإختبار وجود علاقة طويلة المدى بين معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي والتصدير الحقيقي غير النفطي، النتائج تدعم وجود علاقة طويلة الأمد بين الصادارت الحقيقية والنمو الاقتصادي الحقيقي.

أولاً: أوجه الإتفاق والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع مختلف الدراسات السابقة على هدف مشترك المتمثل في قيد ميزان المدفوعات على النمو الإقتصادي بإستخدام نموذج ثيرلوول، وتستند الدراسات الحالية والدراسات السابقة إلى نماذج إقتصادية مثل نموذج ثيرلوول لتحليل النمو الاقتصادي وعلاقته بالمتغيرات مثل مرونات الطلب على الصادرات والواردات، ويرتكز هذا النموذج في هدفه المشترك على:
التركيز على العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي بالتأكيد على دور ميزان المدفوعات كعامل رئيسي يحدد النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، وأهمية ودور مرونة الدخل والسعرللصادرات والواردات في تحديد مستويات النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى إستخدام تحليل التكامل المشترك، بالإضافة إلى ذلك أنّها كانت كلها دراسات قياسية ومن ذلك إعتمادها في إستخدمها منهجيات إحصائية مثل تحليل التكامل المشترك لتحديد العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات.

طبق هذا النموذج في الدراسات السابقة على مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، بدراسة هذا النموذج على دولة ريعية تعتمد على قطاع النفط والغاز، وأنّ التدفقات الرأسمال الأجنبية الوافدة إليها تنحصر تقريبًا على قطاع المحروقات.

ثانيا: جوانب الإستفادة من الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرًا من الدراسات السابقة، حيث حاولت أن توظف العديد من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي. وفيما يلي جوانب الاستفادة العلمية من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية:

*إستفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي، مما ساعد في تحديد المجال الذي يتم التركيز عليه بشكل واضح ودقيق.

*إعتمدت الدراسة الحالية على المنهجيات التي استخدمتها الدراسات السابقة، مما أتاح لها الوصول إلى المنهج الأنسب الذي يتناسب مع طبيعة البحث وأهدافه.

*إستخدمت الدراسة الحالية توصيات ومقترحات الدراسات السابقة لدعم وتحسين مشكلة الدراسة الحالية، مما ساعد في تطوير آليات أكثر فاعلية لمعالجة القضايا المطروحة.

*إستفادت الدراسة الحالية من العديد من الدراسات النظرية، خاصة في إثراء الإطار النظري، مما منحها قاعدة معرفية أوسع ساعدت في تفسير وتحليل النتائج.

*إستفادت الدراسة الحالية من مختلف الدراسات في صياغة التصور العام لمقترح البحث، وهيكلة الدراسة النظرية والتطبيقية.

ثالثًا: الفجوة العلمية التي تعالجها الدارسة الحالية:

من خلال إستعراض أوجه الإتفاق والإختلاف بين الدراسات السابقة، نلاحظ أنّ الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرّئيسي وهدفها العام، ومع ذلك، فإنّها تختلف عنها في عدّة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها

*تناولت الدراسة الحالية العلاقة الديناميكية بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر، في حين تناولت الدراسات السابقة الأخرى على الجزائر ميزان المدفوعات وعلاقته بمتغيرات إقتصادية كلية أخرى.

*أولاً، هي الدراسة الاولى التي تستخدم نموذج ثيرلوول في الجزائر لفترة زمنية من 1980 إلى 2021، ثانيًا، تقدم النموذج الموسّع لثيرلوول ونور الدين حسين، مع التدفقات الرأسمالية لتحديد النمو الاقتصادي في الجزائر.

*إستخدمت الدراسة الحالية النموذج الموسّع على دولة منفردة، وذات إقتصاد ريعي بخلاف الدراسات السابقة، كانت على مجموعة من الدول بإختلاف إقتصادياتها حقل تجارب للنموذج الأساسي والموسّع.

* إستخدمت هذه الدراسة أداة ومنهجية تحليل تختلف تمامًا عن الدراسات السابقة، حيث إعتمدت على طريقة التناظر بين النمو الاقتصادي الحقيقي والنمو المقدر بإستخدام النموذج الموسع.

8-هيكل الدراسة: لمعالجة موضوع البحث تمّ تقسيم الأطروحة إلى فصلين أساسين، تناولنا فيهما فهم العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي، حيث عالج الفصل الأوّل الجانب النظري لموضوع الدراسة، أمّا الفصل الثاني تناولنا فيه الجانب التطبيقي لإثبات العلاقة بين النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات على حالة الجزائر، وهذا تفصيل الدراسة كالآتي:

الفصل الأوّل والمعنون بـ: مقاربة نظرية لميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي يتناول هذا الفصل الأسس النظرية المرتبطة بموضوع البحث، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: التأصيل النظري لميزان المدفوعات تمّ تقسيمه إلى عدّة عناصر من تعريف ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية، إلى مكوناته الأساسية: كالحساب الجاري، الحساب الرأسمالي،

وحساب الاحتياطيات، إضافة إلى طرق قياس الرصيد، كما تطرّقنا إلى العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات، ومراجعة الأدبيات التي تناولت مفهوم ميزان المدفوعات فيما يخص إختلال ميزان المدفوعات وطرق علاجه، أمّا المبحث الثاني تطرّقنا فيه إلى الأسس النظرية للنمو الاقتصادي من تعريف النّمو الاقتصادي ومحدداته الأساسية، وأنواع النّمو إلى طرق قياس النّمو ثمّ عرض نظريات المفّسرة للنمو الاقتصادي: كالنموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، ونظريات النمو الحديثة (نموذج سولّو، النمو الداخلي)....ألخ، في حين عالج المبحث الثالث: العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، والتحليل النظري للعلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو، من خلال عرض التنظير التاريخي لهذه العلاقة كتمهيد للتأصيل النظري على نموذج ثيرلوول، وذلك كيفية تأثير قيود ميزان المدفوعات على مسار النمو الاقتصادي، بإستعراض الإطار النظري لقانون ثيرلوول ومدى ملاءمته لتحليل هذه العلاقة، كما تطرّقنا في هذه العلاقة إلى النماذج الجديدة بإدخال متغيرات جديدة على النموذج الأصلي لثيرلوول، مع عرض الأراء التّي إنتقدت نموذج ثيرلوول والتوفيق بين الأراء التّي دافعت عن هذا النموذج.

أمّا الفصل الثاني: تطبيق قانون ثيرلوول على الجزائر يستعرض هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تحليل بيانات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2021)، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: واقع ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال مراحل تنظيم التجارة الخارجية للجزائر للفترة (1980-2021)، وتحليل تطور هيكل ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وتأثير تقلبات ميزان المدفوعات على الاقتصاد الجزائري، وتناول المبحث الثاني: واقع المسار النمو في الجزائر بدراسة مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر، مع تحليل دور القطاعات الاقتصادية (النفطية وغير النفطية) في دعم النّمو، وتقييم أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، وجاء المبحث الثالث بالجانب القياسي لإختبار العلاقة بين النمو وميزان المدفوعات، المعنون بإختبار العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2021)، وذلك بإستخدام نموذج ثيرلوول لتحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، تم إختبار العلاقة إحصائياً من خلال إستخدام نماذج قياسية (Ardl) لتفسير العلاقة الديناميكية بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، وتفسير النتائج

ومقارنتها مع النظرية الاقتصادية، كما إستعملنا طرق الإختبار التي جاء به ثيرلوول ونور الدين حسين عن طريق المقارنة بين نتائج النمو الاقتصادي المقدّر والنمو الاقتصادي الحقيقي إضافة إلى طريقة التناظر.

9-صعوبة الدراسة: واجهت الباحث أثناء إعداد هذه الأطروحة العديد من الصعوبات:

-صعوبات تتعلق بقلة البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات أو النّمو الاقتصادي في الجزائر، عدم توفر بعض البيانات اللازمة بالدقة أو التفصيل المطلوب، كما انّ مصادر البيانات: بإعتمادنا على مصادر دولية (مثل البنك الدولي) لتعويض النقص في المصادر المحلية، بحيث كان هناك عدم تباين بين البيانات الصادرة عن جهات مختلفة (البنك المركزي الجزائري، ديوان الوطني للإحصاء، إلخ).

-صعوبات منهجية إختيار الأدوات المناسبة: صعوبة تحديد النماذج القياسية الأكثر ملاءمة لتحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، والتحديات المتعلقة بفرضيات قانون ثيرلوول ومدى تطبيقها على الاقتصاد الجزائري.

-صعوبات نظرية تعقيد العلاقة الاقتصادية: العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي ليست مباشرة، بل تتداخل معها عوامل أخرى مثل السياسات النقدية والمالية،

تفسير النتائج: صعوبة تفسير النتائج ضمن السياق الجزائري، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات.

- صعوبات أخرى الوقت والموارد: الحاجة إلى وقت طويل لتحليل البيانات أو جمعها.
- محدودية الدراسات التي تناولت الموضوع نفسه في الجزائر، مما يحد من المقارنات أو الدعم النظري.

الفصل الاول: مقاربة نظرية لميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي

تمهيد:

ترتبط دول العالم فيما بينها بعلاقات إقتصادية تبادلية ينتج عنها تدفقات السّلع والخدمات وتحرّكات عوامل الإنتاج يتم تسجيلها في سجل خاص، وهو ما يصطلح عليه بميزان المدفوعات، المتضمن لعدّة حسابات التي تعكس قيمة هذه العلاقات، من خلال إجراء التسوية في المدفوعات والمقبوضات الخارجية والمديونية التبادلية فيما بينها.

وتنبع أهمية ميزان المدفوعات في مدى قدرة الدّولة على تلبية إحتياجات المجتمع من الموارد والسّلع المختلفة؛ وعليه فإنّ وضع ميزان المدفوعات يعد مؤشرًا للدّولة في مواجهة متطلّبات الإقتصاد القومي بصفة عامّة، ولدراسة طرق والسياسات التعامل مع الأزمات التي قد تحصل على مستوى ميزان المدفوعات، يجب التطرّق إلى المفاهيم الرّئيسية لميزان المدفوعات، عناصره، وطرق حساب رصيده، وتسجيل قيم بنوده، والإختلال الذّي يواجهه وطرق علاجه.

إنّ تحقيق النّمو الاقتصادي هو الهدف المنشود لكل دولة، وقد حَظي هذا المؤشّر بتنظير ونماذج عديدة منذ بداية التحليل الاقتصادي، ويعتقد جلّ الاقتصاديين أنّ إنطلاق النّمو الاقتصادي يبدأ إذا ما توفّرت مقوّماته، وتمّ الحدّ والتحكّم في معوّقاته، وعليه يعتبر السّعي في زيادة معدّلاته متغيرًا رئيسيًا لحل أي مشكلة إقتصادية، وذلك لأهميته المرتبطة بمستواه ونوعيته ومحدّادته ونمط إستمراريته في مساره، ولأنّ تحقيقه يوفّر شرطًا حتميًا لتقليص الفجوة بين الحاجات المتعدّدة للمجتمع وندرة الموراد، ومن هذه الندرة إتخذت المشكلة الاقتصادية منحىً خاصًا أسفر عن ميلاد الثورة الصّناعية، وإتّجهت زيادة الثروة بالتوازي مع التصنيع الموجّه للتصدير (قيمة الإنتاج بالعملة الصّعبة)، وأنّ زيادة الثروة الوطنية تكون بمقدار الزيادة الحاصلة في العملة الصّعبة التي بحيازة القطاع العام والقطاع الخاص؛ لأنّها مطلوبات على جهات أجنبية، على عكس العملة الوطنية التّي هي ثروة للأفراد والقطاع الخاص فقط؛ لأنّها مطلوبات على الجهاز المصرفي الذّي يدخل ضمن الاقتصاد الوطني.

وبإعتبار أنّ ميزان المدفوعات هو الذّي يمثّل العرض والطّلب على العملية الأجنبية، فإنّ التعبير النقدي للصادرات والواردات من السلع والخدمات من أقدم إهتمامات البحث الاقتصادي، وبداية من القرن العشرين أصبح من سياسة معظم دول العالم تشجيع النمو الاقتصادي في المدى

الطّويل، من أجل قياس نتائج تلك السياسة، فإزدادت أهمية علم الاقتصاد القياسي، وبالتّالي فإنّ متغيرّات مثل الصادرات، والواردات، ومرونة الطّلب الدخلية، ومعدّل التبادل التجاري هي جزء من قياس التغيير الاقتصادي في الاقتصاد الوطني.

وعليه كثرت الدراسات في هذا المجال للمفاضلة بين إستراتيجية النّمو عن طريق تعويض الواردات وبين النمو المقاد بالصادرات، وتباينت المدارس الاقتصادية في إبراز علاقة ميزان المدفوعات بالنّمو الاقتصادي، ويمثّل نموذج ثيرلوول محطّة بارزة في إظهار العلاقة الدينامكية بين النّمو الاقتصادي وعائق التوازن الخارجي.

المبحث الأوّل: التأصيل النظري لميزان المدفوعات

1- مفهوم ميزان المدفوعات وعناصره.

قبل التطرّق إلى مفهوم شامل عن ميزان المدفوعات يجب الإشارة إلى بعض التعريفات المقدمة بشأنه، وكذلك الإشارة إلى مكوناته التّي تعطينا معرفة ملمّة بميزان المدفوعات.

1-1 تعريف ميزان المدفوعات

في الأدبيات الاقتصادية، ميزان المدفوعات هو أحد الأشكال المعروفة للقوائم الاقتصادية في المحاسبة الوطنية ويتم تعريفه على أنّه (سجل منظم وكامل للمعاملات الاقتصادية التي تحدث بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بقية دول العالم لفترة زمنية معينة، عادة لمدة سنة).

في الممارسة العملية، يتم التمييز بين شكلين من أشكال ميزان المدفوعات، ميزان المدفوعات الحسابي وميزان المدفوعات السوقي، يُعرف ميزان المدفوعات الحسابي بميزان المدفوعات وهو نفس التعريف الوارد أعلاه ،أمّا ميزان المدفوعات السوقي" يركز على ميزان المدفوعات عند نقطة زمنية معينة وليس خلال فترة زمنية" (منصور و الصفتي، 1995-1996، صفحة 334،337) حيث أنّ بعض الدول تعده، ويتم إعداد ميزان المدفوعات السوقي لمعرفة الميل إلى التعامل مع الخارج في هذه المرحلة، فبعض البلدان تقوم بإعداده في نهاية كل شهر أو كل ثلاثي من السنة، وبذلك تعرف تطور هيكله وتقارنها بما كانت عليه في الماضي، ودرجة الامتثال للتوقعات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر (راتول، 2018، صفحة 37).

وهناك من يعرّف ميزان المدفوعات على أنّه سجل محاسبي منتظم لجميع التبادلات الاقتصادية التي تتم بين سكان البلد والمقيمين في البلدان الأخرى خلال فترة محددة، عادة ما تكون سنة واحدة، يقصد بالمقيمين الأفراد والجهات الحكومية الذّين تكون إقامتهم داخل الحدود السياسية للدّولة، بغض النظر عن جنسيتهم يمكن أن يكون أجنبيًا يقيم بشكل دائم في بلد معين ومنخرطًا في نشاط اقتصادي مع دول أجنبية، وفي هذه الحالة تعتبر أنشطة هذا الشخص جزءًا لا يتجزأ من المعاملات الدولية المدرجة في ميزان مدفوعات الدولة، بالنّسبة للمقيمين في دول أخرى أو في الخارج، نعني جميع الوحدات الاقتصادية التي تمارس أنشطتها المعتادة في البلدان الأخرى (النقاش، 2001، صفحة 74).

ويتجه صندوق النقد الدولي إلى تعريف ميزان المدفوعات تعريفاً اجرائياً شاملا ملماً (صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، 2009)، لكونه – أي الصندوق – يمثل الجهة التي تهتم بتسجيل احصائيات موازين المدفوعات لجميع دول العالم، فيعرّفه بأنّه : سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة الى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول إقتصاديات دولة ما، بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، لذلك يعتمد على التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم (وليد عيدي، بدون سنة)

يمكن تعريفه أيضًا على أنه صافي مشتريات الأصول الأجنبية من قبل البنك المركزي مطروحًا منه صافي مشتريات البنك المركزي في بقية العالم، ويعني الفرق السلبي في المدفوعات الدولية أنه تم تسجيل عجز يموّله البنك المركزي باحتياطيات العملة الصعبة و/أو التنازل عن ملكية الأصول المطلوبة للتصفية. والعكس صحيح بهامش موجب أي يحدث عند تجاوز الرصيد، فإما أن تزداد احتياطيات البلد من العملات الصعبة و/أو أن وجودها في العالم الخارجي سيزداد (مجيطنة، 2017، صفحة 24).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إستخراج أهم النقاط المتعلقة بتوضيح مفهوم ميزان المدفوعات:

–ميزان المدفوعات ليس سوى مجموعة من البيانات المقدمة في شكل حساب ثنائي، من جانب دائن يسجل جميع المتحصلات من العالم الخارجي، وجانب مدين يسجل جميع المدفوعات المقدمة إلى العالم الخارجي.

– يتم القيد في هذا السجل من خلال القيد المزدوج المعروف في النظرية المحاسبية ويحدث في ما يسمى التوازن الحسابي أو الشكلي لميزان المدفوعات، يتم ذلك من خلال عناصر الميزانية أو التسوية التي تغلق حسابيًا رصيد المعاملات الأصلية الفعلية أو المستقلة، والتي تختلف عن التوازن في مفهومه الاقتصادي الذي يميز بين العناصر المستقلة وعناصر الموازنة أو التسوية، الأولى هو أنّ العناصر المستقلة تعبر عن المعاملات الأصلية الحقائق حول واقع النشاط الاقتصادي وانعكاسه على العالم الخارجي تنشأ بشكل مستقل عن شروط ميزان المدفوعات، أمّا

الثانية يتعلق بميزان المدفوعات أو عناصر التسوية، فهي تلك التي يتم إجراؤها كنتيجة لتعديل ميزان المدفوعات وتهدف إلى تصحيح هذا الوضع، لذلك فإنّ العناصر المستقلة المدينة أكبر من العناصر المستقلة الدائنة والعكس صحيح، حيث يظهر ميزان المدفوعات (الرصيد) عجزًا أو فائضًا قبل التسوية، وهو ما يمثّل التصور الاقتصادي، والوضع الأخير يقتضي وجود عناصر الموازنة أو التسوية الحسابية لسد الثغرة بين العناصر المستقلة المدينة أو الدائنة، والأخير هو من المنظور المحاسبي.

– يعتمد التسجيل في ميزان المدفوعات على التمييز بين المقيمين وغير المقيمين، ويعتبر المقيم هو أي شخص طبيعي، بغض النّظر عن جنسيته، فإذا كان مكان عمله الرئيسي هو الجزائر مثلا ، فالإقامة الأصلية مرتبطة بالتواجد الفعلي في الجزائر ،(يعتبر العمال الجزائريون والعسكريون في الخارج أو تحت تصرف مؤسسة دولية مقيمين) على هذا الأساس، نرى أنّ معيار الإقامة يختلف عن معيار الجنسية ، فالكيانات القانونية (الشركات أو المنظمات) الجزائرية أو الأجنبية، تعتبر مقيمة من حيث ميزان المدفوعات لسبب واحد، أي وجود الشركة الأم مراكز النشاط في الجزائر ، ومصنع رونوا في إسبانيا يعتبر غير مقيم في فرنسا بينما يقع مقر شركة تويوتا في فرنسا، فهي مقيمة من منظور ميزان المدفوعات الفرنسي (زايري، 2017، صفحة 12)

–يسجل ميزان المدفوعات جميع معاملات التجارة الخارجية وتحويلات العمالة وتحركات رأس المال من وإلى الخارج، سواء كانت معاملات مرئية (سلع) أو معاملات غير مرئية (خدمات)

1-2 عناصر ميزان المدفوعات

وفقًا لتعديل صندوق النقد الدولي لعام 1993 لبنود ميزان المدفوعات لتتوافق مع نظام المحاسبة الوطني لعام 1993، وكذلك مع نظام الإحصاءات المالية والإحصاءات المالية العامة لصندوق النقد الدولي (راتول، 2018، صفحة 38) ، تم تحديث المفاهيم على مستوى حساب العمليات الجارية لتشمل المعاملات على السلع، والخدمات والدخل بالنسبة لغير المقيمين، كما تمّ توسيع التحويلات الخاصة برؤوس الاموال في عنصر أشمل، وهو حساب رؤوس الاموال والعمليات المالية، وتم توسيع مجال السلع وإجراء بعض التغييرات على مستوى الدخل، وبناءً عليه فإنّ ميزان المدفوعات يشمل ما يلي:

الجدول رقم 01 عناصر ميزان المدفوعات (صيغة صندوق النقد الدولي 1993)

البنود	دائن	مدين
أولاً: حساب العمليات الجارية		
1-السلع: سلع عامة. (دائن ومدين) -سلع لغرض التحويل (دائن ومدين) -اصلاح السلع (دائن ومدين) -مشتريات السلع في الموانئ من طرف الناقلين. (دائن و مدين)	....	....
2-الخدمات: تشمل -خدمات النقل. (دائن ومدين) -السياحة. (دائن ومدين) -خدمات اخرى. (دائن ومدين)	....	....
3-المداخيل: -تعويضات الاجراء. (دائن ومدين) -مداخيل الاستثمارات. (دائن و مدين)	....	....
4-تحويلات جارية: -للإدارات العمومية. (دائن ومدين) -لقطاعات اخرى. (دائن و مدين)	....	....
ثانيا: حساب راس المال و العمليات المالية ويشمل:		
1-حساب رؤوس الاموال:	....	....

–تحويلات رؤوس الاموال. (دائن ومدين) – استلام او تخلي عن الاصول غير المالية، غير الانتاجية. (دائن ومدين)	....	....
2–حساب العمليات المالية: – الاستثمارات المباشرة: من داخل الاقتصاد تجاه الخارج، ومن خارج الاقتصاد تجاه داخل الاقتصاد. – استثمارات المحفظة: اصول، التزامات – استثمارات اخرى: اصول، التزامات – الاحتياطات: الذهب النقدي، حقوق السحب الخاصة. – وضعية الاحتياطات اتجاه صندوق النقد الدولي. – الممتلكات من العملة الصعبة – اصول اخرى	....	....
ثالثا: صافي السهو و الخطأ	....	....

إنّ آخر تعديل صدر عن صندوق النقد الدولي سنة 2009، تضمن بعض التحديثات بحيث أصبح ميزان المدفوعات يتكون من:

1–حساب السلع والخدمات؛

2–حساب الدخل الاولي؛

3– حساب الدخل الثانوي؛

4– الحساب الرأسمالي؛

5–الحساب المالي.

الجدول رقم 02 لمحة عن ميزان مدفوعات (صيغة صندوق النقد الدولي 2009) (المتحدة، 2008، الصفحات 730-731)

البنود	دائن	مدين	الرصيد
الحسابات الجارية			
1-السلع	462	392	
2-الخدمات	78	107	
السلع و الخدمات	540	499	41
3-حساب الدخل الاولي -تعويضات او اجور الموظفين -الفائدة - الدخل الموزع للشركات -الارباح المعاد استثمارها حساب الدخل الاولي	6 13 17 14 50	2 21 17 0 40	10
السلع و الخدمات و الدخل الاولي	590	539	51
4-حساب الدخل الثانوي - الضرائب الجارية على الدخل والثروة، الخ - صافي اقساط تامين الاضرار - مطالبات تأمين الاضرار - التحويلات الدولية الجارية - التحويلات الجارية المتفرقة الدخل الثانوي	1 2 12 1 1 17	0 11 3 31 10 55	38-
رصيد الحساب الجاري			13
5-حساب راس المال			

– حيازة او تصرف في الاصول غير المنتجة – التحويلات الرأسمالية رصيد حساب راس المال	0 1	0 4	3–
صافي الاقراض(+) او صافي الاقتراض(–)			10
6–الحساب المالي (بحسب الفئة الوظيفية) – الاستثمار المباشر – الاستثمار في محفظة الاوراق المالية – المشتقات المالية (بخلاف الاحتياطات) وخيارات الموظفين – الاستثمارات الاخرى – الاصول الاحتياطية المجموع الكلي للتغيرات في الاصول او الخصوم	8 18 3 20 8 57	11 14 0 22 – 47	
صافي الاقراض(+) او صافي الاقتراض(–)			10
صافي الخطأ و السهو			0

فيما يلي شرح لبعض عناصر تعديل 2009

1–2–1 الحساب الجاري: ويشمل تدفقات السلع والخدمات (الصادرات والواردات من السلع والخدمات) وحساب الدخل الأولي الذي يتم فيه تسجيل الديون والائتمانات يسمح لشركة أخرى باستخدام عملتها أو مواردها المالية أو أصولها غير المالية بشكل مؤقت، ويتضمن الدخل الإضافي للحساب الجاري (الدخل الثانوي)، كما يُظهر أيضًا إعادة توزيع الدخل، أي أن أحد الأطراف يساهم بالموارد للأغراض الحالية دون تلقي أي قيمة اقتصادية في المقابل، وتشمل أمثلة ذلك في التحويلات الشخصية والتحويلات المستمرة المتعلقة بالمساعدات الدولية.

تفاصيل كل حساب بصيغته المعدلة في عام 2009 كما يلي:

-**حساب السلع والخدمات:** ويحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر، كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم03 نظرة عامة على حساب السلع و الخدمات (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 150).

البند	دائن	مدين
السلع العامة. منها: سلع معاد تصديرها. صافي الصادرات من السلع قيد المتاجرة. المشتريات من السلع قيد المتاجرة (صادرات سالبة). المبيعات من السلع قيد المتاجرة(الصادرات). الذهب غير النقدي. اجمالي السلع. ميزان التجارة في السلع. خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لأخرين. خدمات الصيانة والاصلاح غير المدرجة في موضع اخر. النقل. السفر. البناء. خدمات التامين ومعاشات التقاعد. الخدمات المالية. رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية غير المدرجة في موضع اخر. خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات. خدمات الأعمال الاخرى. الخدمات الشخصية والثقافية والترويجية.		

السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع اخر. إجمالي الخدمات. ميزان التجارة في الخدمات. اجمالي السلع والخدمات. ميزان السلع والخدمات .		

البنود التي تستبعد من السّلع العامة بإعتبارها لا تعتبر معاملات دولية وهي:

-السّلع التي تدخل ضمن تجارة العبور: دخول سلع عبر الإقليم وفق إجراءات جمركية خاصة تسمح بمرورها عبره، فهي لا تسجل ضمن ميزان السلع العامة في إقليم العبور؛

-أمتعة المهاجرين الشخصية؛

-السّلع المرسلة إلى السفارات والقواعد العسكرية وما شابهها من السلطات في بلد الموطن والعكس؛

-السّلع التي ترسلها مؤسسة ما إلى عملياتها في الخارج إذا لم تكن هذه العمليات كبيرة بما يكفي لمعاملتها كفرع لهذه المؤسسة؛

-السّلع التي يتم تصديرها أو إستيرادها لفترة مؤقتة دون تغير في ملكيتها، كالسلع التي ترسل إلى الخارج من أجل اصلاحها، أو السلع المشاركة في المعارض والمسابقات؛

- السّلع التي يقوم بتجميعها أو تغليفها أو توسيمها أو تجهيزها كيان لا يملكها؛

- السّلع التي يقتنيها المؤجر بموجب عقد تأجير تمويلي؛

_ السّلع التي ليس لها قيمة موجبة كالسّلع الخطيرة التي يتم تصديرها للتخلص منها،

-السّلع المرتجعة، والعينات التي ليس لها قيمة تجارية؛

-تجارة السّلع فيما بين مناطق التجارة الحرة والمقيمين في الإقتصاد نفسه.

-**حساب الدخل الاولي:** ويحتوي على العناصر، كما هو موضّح في الجدول أدناه:

جدول رقم 04:نظرة عامة على بنود الدخل الاولي (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 184)

البند	دائن	مدين
تعويضات العاملين. دخل الاستثمار. الاستثمارات المباشرة. الدخل من الملكية وأسهم صناديق الاستثمار. توزيعات الارباح والمسحوبات من دخل اشباه الشركات الأرباح المعاد استثمارها. الفائدة. إستثمارات حافظة. الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار. توزيعات الأرباح على حصص الملكية بخلاف أسهم صناديق الإستثمار. دخل الإستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار توزيعات الأرباح على أسهم صناديق الاستثمار. الأرباح المعاد استثمارها من أسهم صناديق الاستثمار . الفائدة. الإستثمارات الأخرى. الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار. الفائدة . دخل الإستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين والضمانات الموحدة. وصناديق معاشات التقاعد.		

الأصول الإحتياطية. الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار. الفائدة. الدخل الأولي الأخر الإيجار ضرائب المنتجات والإنتاج دعم المنتجات والإنتاج إجمالي قيود الدخل الأولي الدائنة والمدينة رصيد الدخل الأولي ميزان السلع و الخدمات و الدخل الأولي		

– **حساب الدخل الثانوي:** ويشمل العناصر التالية الموضحة في الجدول ادناه

جدول رقم 05 نظرة عامة عن محتوى الدخل الثانوي (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 208):

البند	دائن	مدين
ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي التحويلات الشخصية الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرها المساهمات الإجتماعية المزايا الإجتماعية صافي أقساط التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة مطالبات التأمين على غير الحياة والمطالبات المشمولة بضمانات موحدة التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي التحويلات الجارية المتنوعة إجمالي قيود التحويلات الجارية الدائنة والمدينة		

رصيد الدخل الثانوي التعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية رصيد الحساب الجاري رصيد الحساب الجاري (بإستبعاد الأرباح المعاد إستثمارها)		

يشير الدخل الثانوي إلى التحويلات الجارية، النقدية أو العينية، بين المقيمين وغير المقيمين لإظهار دور هذه التحويلات في توزيع الدخل بين مختلف الإقتصادات.

1-2-2 الحساب الرأسمالي: يعرض السجلات الدائنة والمدينة للممتلكات غير المنتجة غير المالية وتحويلات رأس المال بين المقيمين وغير المقيمين، يسجل اقتناء وبيع الأصول غير المالية غير المنتجة مثل بيع الأراضي وعقود الإيجار والتراخيص للسفارات وتحويلات رأس المال، بمعنى آخر يخصّص الطرف الموارد للأغراض الرأسمالية دون تلقي أي قيمة إقتصادية على شكل دخل مباشر، ويحتوي العناصر أدناه:

جدول رقم06 نظرة عامة عن محتوى الحساب الرأسمالي (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 217):

البند	دائن	مدين
إقتناء (قيد مدين) / التصرّف في (قيد دائن) الأصول غير المنتجة غير المالية. الموارد الطبيعية. العقود، وعقود الإيجار، والتراخيص. الأصول التسويقية. التحويلات الرأسمالية. الإعفاء من الدّين. أخرى		

ميزان الحساب الرأسمالي صافي الإقراض(+)/صافي الإقتراض(−) (من الحسابين الجاري والرأسمالي)		

1-2-3 الحساب المالي: يُظهر القيمة الصافية للمقتنيات والمبيعات للأصول والخصوم المالية، يسجل معاملات الأصول والخصوم المالية بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل الإستثمارات المباشرة، وإستثمارات المحفظة، والمشتقات المالية، بإستثناء الإحتياطات والأصول الإحتياطية، الرّصيد هو صافي الإقراض أو الإقتراض؛ يعني أنّ الحساب المالي يقيس كيفية تمويل صافي الإقراض المقدّم إلى غير المقيمين أو الإقتراض الصافي منهم.

ويعني صافي الإقراض أنّ الاقتصاد يجعل الأموال متاحة للعالم الخارجي، مع الأخذ في الإعتبار إقتناء الأصول المالية وتحمل الخصوم وسدادها في حين صافي الإقتراض يعني عكس ذلك، يمكن أن تكون القيود المدرجة في الحساب المالي مقابلة لقيود السّلع والخدمات أو الدخل وقيود على حسابات رأس المالي أو قيود الحساب المالي الأخرى، على سبيل المثال يكون القيد المقابل لصادرات السّلع عادة زيادة في الأصول المالية كالعملة الأجنبية والودائع أو الائتمان التجارية (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 133):

كما يمكن أنّ تتضمن المعاملة على قيدين في الحساب المالي، وتتضمن معاملة الحساب المالي أحيانًا إستبدال أصل بآخر، على سبيل المثال، يمكن إستبدال السند بالعملة والودائع، ويحتوي الحساب المالي العناصر التالية:

الجدول رقم07 نظرة عامة على الحساب المالي (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 134):

البند	دائن	مدين
الإستثمار المباشر إستثمار الحافظة المشتقات المالية (عدا الإحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين.		

الإستثمارات الاخرى. الأصول الإحتياطية. الإجمالي . منها: حصص الملكية وأسهم صناديق الإستثمار. إدوات الدّين . الأصول والخصوم المالية الأخرى صافي الإقراض/صافي الإقتراض(من الحساب المالي)		

1-2-4 حساب السّهو والخطأ: يعتبر عنصر ترجيحي لأنّ قاعدة القيد المزدوج تتطلب أن تتوافق قيم الدائنة الإجمالية مع إجمالي القيم المدينة، ولكن من الناحية العملية يمكن أن ينشأ عدم توازن لأنّ الطرفين غير متساويين، بأسباب مختلفة قد ترجع إلى الأخطاء المتعمّدة أو غير المقصودة في البيانات الإحصائية، غالبًا ما يضاف هذا العنصر في آخر بنود ميزان المدفوعات. تدرج فيه قيمة الفرق الإحصائي بين الجانب الدائن والجانب المدين لتحقيق القاعدة الأساسية لنظرية القيد المزدوج، و بشكل عام يمكن وصف أسباب هذا الخلل على النحو التالي: (راتول، 2018، الصفحات 46-47)

-خطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة بسبب إختلاف أسعار الصرف؛

-الدفع المسبق لقيم السلع المستوردة، الدفع المتأخر الناجم عن تخوّف المستورد في بلد ما من إرتفاع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر، فهنا يقوم البلد المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه سيشكّل هذا الدفع المقدم بالنسبة لبلد المصدر كإستيراد غير مسجل لرأس المال؛

- الرغبة في عدم الإفصاح عن قيمة ونوعية مشتريات معينة، مثل المشتريات العسكرية، فبعض الدول لا تفصح عمدًا عنها وعن قيمتها، لذلك يتم تضمين الفوارق التي تخلقها في عنصر السهو والخطأ.

فمن التعريفات السّابقة، من الواضح أنّ ميزان المدفوعات هو جدول في شكل حسابات مألوفة في المحاسبة العامة، ويتألّف من جانبين، دائن ومدين، يتمّ تسجيل جميع العمليات التّي تجلب الإيرادات أو الدخل للبلد في الجانب الاوّل، امّا الثاني فيسجل فيه كل ما يؤدّي إلى مصاريف أو مدفوعات إلى بقية العالم، بما في ذلك:

- المبادلات التجارية، أي إستيراد وتصدير السّلع والخدمات؛
- التعاون المالي المتمثل في إستيراد وتصدير رؤوس الأموال؛
- التعاون المتمثل في الدّعم المجاني للمشاريع الاقتصادية أو الاجتماعية بين الدول أو المنظمات؛
- جميع العمليات الأخرى بين أجهزة الدولة الرّسمية وغير الرّسمية التي تؤدي إلى تدفق الأموال إلى الداخل والخارج.

1-3 الفرق بين الطبعة السادسة والخامسة لدليل ميزان المدفوعات

يعد دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF) وثيقة أساسية تستخدم لتوحيد أساليب جمع وتحليل بيانات ميزان المدفوعات على مستوى العالم، مع صدور الإصدار السادس، تم إدخال العديد من التغييرات الهامة مقارنة بالإصدار الخامس، وجاء التحديث ليعكس التطورات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك العولمة، والإقتصاد الرقمي، وتزايد أهمية الاستثمارات غير المباشرة. فيما يلي الاختلافات الرئيسية:

- **التوافق مع نظام الحسابات القومية 2008 (SNA 2008):**

تتوافق الطبعة السادسة بشكل أوثق مع نظام الحسابات القومية لعام 2008 لتعزيز الاتساق عبر الإحصاءات الاقتصادية.

أمّا الطبعة الخامسة كانت متوافقة مع الإصدار السابق لنظام الحسابات القومية لعام 1993.

- **إعادة تصنيف الأصول والإلتزامات:**

في الإصدار السادس، تم إعادة تصنيف الأصول المالية، مثل الاحتياطيات الدولية، لتعكس التطورات الاقتصادية.

تم إجراء تحديثات على فئات الاستثمار الأجنبي المباشر لتوضيح العلاقات بين الشركات الأم والشركات التابعة.

-التغطية المعززة للاقتصاد العالمي:

توفر الطبعة السادسة تغطية أوسع للأنشطة الاقتصادية الدولية الناشئة، مثل التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وهو يشمل المعاملات الجديدة التي تم تناولها بشكل أقل وضوحا في الطبعة الخامسة، مثل الأصول غير الملموسة (حقوق الملكية الفكرية).

-المفاهيم والمصطلحات:

تم إدخال تغييرات في المصطلحات، مثل: استبدال عبارة "المعاملات الجارية" بكلمة "الحساب الجاري" لمزيد من الوضوح. تقديم تعريف أوضح للاستثمارات الدولية، بما في ذلك استثمارات المحفظة والمشتقات المالية.

- تفاصيل أكبر في مكونات معينة:

تفاصيل موسعة عن الخدمات (مثل الخدمات الرقمية) والمعاملات الرأسمالية. معايير جديدة لمعالجة أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات، مما يوفر صورة أكثر دقة لتدفقات رأس المال.

- تسليط الضوء على الأنشطة الجديدة:

التركيز على الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية. تحسين تصنيف الأنشطة المتعلقة بالمناخ، مثل تجارة الكربون.

- تعزيز جودة البيانات:

تشجع الطبعة السادسة على إستخدام مصادر البيانات الحديثة، مثل البيانات الضخمة، (Big Data) لتقديم تقديرات أكثر دقة

2- أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات أهميتها الخاصة ، فهي توضح حالة إقتصاد الدّولة، بغض النّظر عن الفترة الزّمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات ، وبالتّالي فإنّ تسجيل هذه المعاملات الإقتصادية الدولية بحد ذاته يعد مسألة حاسمة لأي دولة للأسباب التالية (السريتي و الخضراوي، 2017، الصفحات 251-252):

2-1 يعكس قوة الإقتصاد الوطني للدّولة: يعكس هيكل هذه المعاملات الإقتصادية قوة الإقتصاد الوطني وقدرته على التكيّف ودرجته مع المتغيّرات التي تؤثر على الإقتصاد الدّولي، حيث يعكس حجم وهيكل الواردات والصّادرات، بما في ذلك العوامل التي تؤثر عليه، مثل حجم الإستثمارات والعمالة ومستوى الأسعار ومستويات التكلفة ... إلخ.

2-2 يظهر القوى المحدّدة لسعر الصّرف: يعكس ميزان المدفوعات قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية ويظهر تأثير السياسة الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، ممّا يؤدّي إلى مراقبة ومعرفة مدى التطور الإقتصادي ونتائج سياستها الإقتصادية.

2-3 يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: ميزان المدفوعات هو أداة مهمة لمساعدة السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية لبلد ما بسبب هيكلها العام، كما هو الحال عند التخطيط للتجارة الخارجية من حيث السّلع والجغرافيا أو عند صياغة السياسة المالية والنقدية، لهذا السّبب فإنّ المعلومات الواردة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص الذين يتعاملون مع التمويل والتجارة الخارجية.

2-4 يقيس الوضع الخارجي للدولة: المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي هي نتيجة إندماجه مع الإقتصاد الخارجي وبالتّالي تعكس الوضع الخارجي للدولة.

3- حالات ميزان المدفوعات

سنعالج في هذا العنصر توازن وإختلال ميزان المدفوعات ثم طرق حساب رصيد الميزان بإعتباره حالة من حالات الموازنة، كما نتطرق أيضًا إلى الأنواع العجز في ميزان المدفوعات.

3-1 توازن وإختلال ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو إنعكاس للوضع الإقتصادي للدّولة في العلاقات الدولية، ومن الضروري تحقيق التوازن بين الجانبين، لكن هذا الرصيد لا يظهر الأهمية الحقيقية لميزان المدفوعات، لذلك سنناقش في هذا العنصر التوازن والإختلال فيه.

نحاول توضيح الفرق بين نوعين من التوزان المعروفين عند دراسة ميزان المدفوعات وهما التوازن المحاسبي والتوازن الإقتصادي، وما هو التوازن الذي يجب مراعاته عند دراسة المعاملات مع الخارج.

3-1-1 التوزان المحاسبي

هو "تعادل كل بنود الأصول والخصوم بعد إضافة بند السهو والخطأ" (نجاعبد الوهاب، 2009، صفحة 215) ويكون من الخطأ الحكم على الحالة الخارجية للدولة من خلال التوزان المحاسبي، لأنّه توازن صوري، ليس له معنى من الجانب الإقتصادي، ولأنّه يستمر على المدى الطويل، يخفي إختلالاً واضحًا في النشاط الإقتصادي الوطني. (حسين عوض الله، 1997، صفحة 150).

أي أنّ تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات وفقًا لقاعدة القيد المزدوج المعتمدة في المحاسبة كما ذكرنا سابقا، والتّي تؤدي حتماً إلى توازن حسابي بين إجمالي المتحصلات وإجمالي المدفوعات، من طرف المصالح الخاصة التّي ينطوي عليها تجميع المعطيات الإحصائية لإعداد ميزان المدفوعات، قد لا تتطابق قيم ميزان المدفوعات بسبب المشاكل الناشئة في جمع البيانات الإحصائية والمعلومات الإحصائية غير الصحيحة وأخطاء التسجيل، لهذا يضاف عنصر مصطنع يسمى عنصر السّهو والخطأ، تسجل فيه قيمة الفرق الناتج عن عدم المساواة في حساب مجموع الدائن مع حساب مجموع المدين، لنحصل بذلك على التوازن المحاسبي، وينجرّ عن التوازن الحسابي للميزان إلى ما يلي (سامي عفيفي ، 1993، صفحة 371):

-وجود عجز في ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع لا بدّ أن يقابله فائض بنفس القيمة في ميزان رأس المال بمعناه الواسع والعكس صحيح؛

-مجموع المتحصلات تساوي مجموع المدفوعات؛

-رصيد ميزان العمليات الجارية + رصيد تحويلات أحادية الجانب +رصيد ميزان العمليات الرأسمالية + رصيد الذهب والعملات الصعبة + السهو والخطأ يكون معدوما.

3-1-2 التوازن الاقتصادي

ويقصد بالتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات الدولية الحالة التّي تتكافؤ في ظلّها الايرادات التي تتحصّل للدولة عن صادراتها من السّلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل، مع المدفوعات الناشئة عن وارداتها من السّلع والخدمات والتحويلات الرّأسمالية طويلة

الأجل إلى الخارج" (جودة ، 1992، صفحة 132)، بمعنى أنّ تتساوى التدفقات النقدية الناتجة عن مختلف العمليات الداخلة والخارجة.

والتوازن بالمعنى الاقتصادي، فإنّ تحقيقه ليس أمرًا حتميًا، ولكن بوجود الظروف الإقتصادية والسياسية والتجارية الملائمة، لذا فإنّ النقطة المهمة ليست الرصيد النهائي للمدين والدائن في ميزان المدفوعات وانما رصيد أجزاء أو الحسابات من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات بالغرض من إجراءها (وهي إمّا تلقائية أو مستقلة، وإمّا تعويضية أو موازنة (أحمد حشيش، 2001-2002، صفحة 113)، أو بمعنى بنود المعاملات الاقتصادية الاساسية[1] أو بنود التسوية[2].

-العمليات التلقائية أو المستقلة: وهي تلك المعاملات التي تتم بغض النظر عن حالة الميزان، أي المعاملات التي تتم بشكل مستقل بسبب الإختلافات في مستويات وأنواع الإنتاج بين الدول، وكذلك الإختلافات في الأسعار والدخول والاستهلاك.

-العمليات التعويضية أو الموازنة: تتم نتيجة لحالة الميزان، بحيث تلجأ اليها الدولة اذا رأت أنّ هناك إختلالاً حسابيًا في الميزان، وبالتّالي فهي بنود تابعة غير مستقلّة (راتول، 2018، صفحة 49) ، فهي أيضًا تتحقّق من أجل تعويض أو تسوية ما ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلّة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الإقتصادي.

لذلك عندما يقال أنّ ميزان المدفوعات غير متوازن، فهذا يعني ميزان البنود الأساسية. فإذا كان الجانب الدّائن لهذه البنود أكبر من جانب المدين، فيعني أنّ حقوق الدّولة للغير خارج ديونها ستزداد، وستستخدم بعض هذه الحقوق لسداد الدّين وسيتبقّى فائض إيجابي في الميزان، كما أنّه إذا كانت حقوق الدوّلة غير كافية للوفاء بإلتزاماتها فهذا يعني أنّ الميزان في حالة عجز، ممّا يتطلّب عمليات إضافية لموازنة الحسابات، ومن هذه العمليات تصدير الذهب أو السحب من

[1] -يطلق عليها إضافة إلى المعاملات التلقائية أو المستقلة، المعاملات الاقتصادية الاصلية أو المعاملات الاقتصادية فوق الخط.

[2] -يطلق عليها اضافة الى المعاملات التعويضية او موازنة بنود المعاملات الاقتصادية تحت الخط.

الحسابات المصرفية في الخارج، وبصفة عامّة يمكن القول "إنّ العجز والفائض في ميزان المدفوعات يقاس بحجم بنود التسوية" (جودة ، 1992، صفحة 92).

إذا كان مجموع المعاملات الإقتصادية المستقلة الدائّنة أكبر من مجموع المعاملات الإقتصادية المستقلّة المدينة، فإنّ ميزان المدفوعات يكون فائضًا ومع ذلك، إذا كان مجموع المعاملات الإقتصادية الأساسية الدائنة أقل من مجموع المعاملات الإقتصادية الأساسية المدينة، فسيكون ميزان المدفوعات في حالة عجز وكلاهما ينعكس على حساب بنود التسوية، لذلك يظهر الفائض كمدين ويظهر العجز كدائن، ويكون في حالة التوازن عندما ينعدم حساب بنود التسوية.

3-2 طرق حساب رصيد الميزان

توجد طرق مختلفة في حساب رصيد الميزان، حسب إختلاف وجهات النظر في تحديد البنود الأساسية أو فوق الخط، وبنود التسوية أو تحت الخط، يمكن حصر أهم الطرق في: طريقة صافي ميزان السيولة، طريقة الميزان الشامل للسيولة، طريقة الميزان الأساسي، طريقة ميزان المعاملات الإقتصادية الاساسية.

3-2-1 -طريقة صافي ميزان السيولة

صافي ميزان السيولة هو أقدم مقياس لمقدار الفائض أو العجز (سامي عفيفي ، 1993، صفحة 374) ، والذي بموجبه تشمل المعاملات الاقتصادية فوق الخط على البنود التالية (عبدالسلام ، 2007، الصفحات 374-375):

-الصادرات المنظورة وغير المنظورة، والواردات المنظورة وغير المنظورة، (كل المعاملات التي يحتويها ميزان المعاملات الجارية بمعناها الضيّق)؛

-التحويلات من جانب واحد (نحو الداخل أو نحو الخارج)؛

-المعاملات التي يحتويها ميزان رأس المال، أي كافة حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

وأمّا المعاملات الإقتصادية تحت الخط فتشمل على:

-الإحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي

فوفقًا لهذا المعيار، إذا كانت المعاملات الإقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة، فهناك فائض في ميزان المدفوعات، بإستثناء التغيّرات في الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة، والعكس صحيح إذا كان عجزًا، حيث حساب احتياطيات الذهب والصرف الأجنبي يستعمل في عملية معادلة ميزان المدفوعات المتوازن حسابيًا.

وعليه يمكن تصوّر رصيد ميزان المدفوعات على المثال المبين في الجدول رقم 08

الجدول رقم 08 يبين طريقة صافي ميزان السيولة

البنود		**الرصيد 10^6 دج**
بنود المعاملات الاقتصادية الأساسية	–الميزان التجاري –ميزان التحويلات الاحادية الجانب – ميزان كافة حركات رؤوس الاموال (طويلة + قصيرة الاجل)	140+ 20– 80–
رصيد ميزان المعاملات الاساسية		**40+**
بنود الموازنة أو التسوية	رصيد الميزان الصافي للسيولة (التغير في الاحتياط المركزي من الذهب والعملات الأجنبية)	40–
صافي ميزان السيولة		40–

المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الاول، الدار اللبنانية المصرية،1993، ص 374.

ومن خلال الجدول رقم 08، وبحسب طريقة صافي ميزان السيولة، فإنّ ميزان المدفوعات لديه فائض قدره 40 مليون دينار جزائري، وصافي ميزان السيولة المكوّن بشكل رئيسي من الإحتياطيات الذّهب والعملات الأجنبية ظهر بالإشارة السّالبة.

3-2-2 - طريقة الميزان الشامل للسيولة

تأخذ في الإعتبار هذه الطريقة الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية من الذهب والعملات الأجنبية، بإعتبارها إضافة هامّة من إحتياطي البنك المركزي (عبدالسلام ، 2007، صفحة 377) يطلق على هذين النوعين من الإحتياطات إسم السيولة الشاملة، وطبقًا لهذه الطريقة تشمل المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط على البنود ما يلي (سامي عفيفي ، 1993، صفحة 375):

-صادرات وواردات السّلع والخدمات؛

- التدفقات الداخلة والخارجة للتحويلات الأحادية الجانب؛

-التدفقات الداخلة والخارجة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل خارج الحقوق والإتزامات الخارجية للبنوك التجارية؛

-التدفقات الداخلة والخارجة لرؤوس الأموال طويلة الأجل.

فيما يشمل المعاملات الإقتصادية تحت الخط البنود التالية:

-الإحتياطيات المركزية من الذهب والعملات الأجنبية؛

-الإحتياطيات من الذهب والصرف الأجنبي المتوافرة لدى البنوك التجارية.

وعليه يمكن تصور رصيد ميزان المدفوعات على المثال المبيّن في الجدول رقم 09

الجدول رقم 09 يبين طريقة الميزان الشامل للسيولة.

البنود		الرصيد 10^6 دج
بنود المعاملات الإقتصادية الأساسية	–الميزان التجاري	+140
	–ميزان التحويلات الأحادية الجانب	–20
	–حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل (خارج الحقوق والإلتزامات الخارجية للبنوك التجارية)	–10
	–حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل	–20
رصيد ميزان المعاملات الأساسية		**+90**
بنود الموازنة أو التسوية	–التغير في الإحتياط المركزي من الذهب والعملات الأجنبية.	–60
	–الإحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية للبنوك التجارية	–30
صافي ميزان السيولة		–90

المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص374

يبيّن الجدول رقم 09 فائضًا في ميزان المدفوعات قدره 90 مليون دج على شكل زيادة قدرها 60 مليون دينار جزائري في الإحتياطيات المركزية من الذهب والعملات الأجنبية، وزيادة 30 مليون دينار جزائري في الإحتياطيات المركزية من الذهب والعملات الأجنبية للبنوك التجارية. أي رصيد 90 مليون دينار جزائري بإستخدام قاعدة الميزان الشّامل للسيولة.

3-2-3 طريقة الميزان الأساسي

يختلف هذا النّهج عن الأسلوبين السابقين من حيث أنّه يعتبر أنّ حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لا يمكن أن تكون لها صفة الدورية والتكرار، فهي تعتبر كبنود الموازنة بغض النظر عن طبيعتها، وطبقًا لهذه الطريقة يوجد نوعين، حيث يتكون ميزان الأساسي من كافة المعاملات الإقتصادية الدائنة والمدينة التي لها صفة الدورية والتكرار والواقعة فوق الخط، والمعاملات التي ليس لها صفة الدورية والتكرار.

-**المعاملات الإقتصادية الدائنة والمدينة التي لها صفة الدورية والتكرار والواقعة فوق الخط** تشمل ما يلي:

-الصادرات والواردات من السّلع والخدمات؛

-التدفقات الداخلة والخارجة للتحويلات الأحادية الجانب؛

-التدفقات الداخلة والخارجة لرؤوس الأموال طويلة الأجل.

-**المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي ليست لها صفة الدورية والتكرار وتشمل البنود** التالية:

-الإحتياطيات المركزية من الذهب والعملات الأجنبية؛

-تدفقات الداخلة والخارجة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل.

وعليه يمكن تصوّر رصيد ميزان المدفوعات على المثال المبيّن في الجدول رقم 10 أدنا:

الجدول رقم 10 يبين لطريقة الميزان الأساسي.

البنود	الرصيد 10^6 دج
بنود المعاملات الإقتصادية الأساسية –رصيد ميزان السّلع والخدمات –ميزان التحويلات الأحادية الجانب –حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل	+240 −60 −100
رصيد ميزان المعاملات الأساسية	**+80**
بنود الموازنة أو التسوية – رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل – التغيّر في الاحتياط المركزي من الذهب والعملات الأجنبية	−60 −20
صافي ميزان السيولة	−80

المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص375.

يوضّح هذا الجدول أنّ رصيد ميزان المدفوعات هو 80 مليون دج طبقًا لطريقة الميزان الأساسي.

3-2-4 طريقة ميزان المعاملات الإقتصادية الأساسية:

إنّها طريقة إقترحها صندوق النقد الدولي سنة 1994 ، والتّي تدمج بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة مستقلّة عن وضع الميزان ضمن المعاملات الإقتصادية المستقلة، وتعتمد على التفرقة بين مجموع المعاملات الإقتصادية المستقلّة ومجموع المعاملات الإقتصادية التابعة أو التعويضية كالتّالي: (سامي عفيفي ، 1993، صفحة 377) .

–**المعاملات الإقتصادية المستقلّة:** وتشمل البنود الأتية:

–صادرات وواردات من السّلع والخدمات؛

–التدفقات الداخلة والخارجة للتحويلات الأحادية الجانب؛

– التدفقات الداخلة والخارجة لرؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل؛

–بعض رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تتحرك بهدف المضاربة أو هربًا من عدم إستقرار الأوضاع الإقتصادية والسياسية الداخلية.

–المعاملات الإقتصادية التابعة:

–إحتياطيات الذهب والعملات الأجنبية؛

– التدفقات الداخلة والخارجة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التابعة وليس المستقلّة.

4– طبيعة الإختلالات في ميزان المدفوعات:

يتم تحقيق توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الإقتصادي عندما يساوي مجموع الجانب الدائن للحساب الجاري وحساب رأس المال مع مجموع المدين فيهما، ويعني بإختلال التوازن حالتي الفائض والعجز.

وعليه سنرى تصنيفات وأنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات، حيث تشير الدراسات الإقتصادية (عزي، 2013، الصفحات 35–37) إلى وجود أربعة أنواع من الإختلالات في ميزان المدفوعات وهي:

4–1 الإختلال العارض: يحدث هذا النّوع من الإختلال نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية التي تصيب المحاصيل، أو الكوارث المصاحبة للحروب والتقلبات السياسية والجوية كالزلزال، وقد يظهر هذا الإختلال أيضًا في الدول الصناعية المتقدمة، بسبب بعض الأنشطة المهمة التي تحتل موقعًا مهمًا في الإقتصاد، أو قد يكون هناك إضطرابات عمالية عنيفة في بعض صناعات التصدير المباشرة أو في قطاع النقل الذي يخدم التجارة الخارجية؛ ممّا يؤدّي إلى زيادة الواردات لتحل محل الإنتاج المحلي المتقطّع خلال الإضطرابات، وهذا النوع يزول بزوال الأسباب المؤدّية إليه، وهو بذلك لا يحتاج إلى تغيير أساسي في الهيكل الإقتصادي أو في السياسة الإقتصادية. (لبيب شقير، 1998، الصفحات 223–224)

4–2 الإختلال الموسمي: هو نوع من الإختلال يحدث للميزان في موسم معين من السنة وهو بالتّالي يستمر لفترة أقل من سنة، ويحدث هذا الإختلال في البلدان التي تعتمد صادراتها على المنتجات الموسمية مثل زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية خلال الموسم، أو زيادة إستخدام

المنتجات خلال مواسم معينة، مثل زيادة واردات الوقود خلال فصل الشتاء ومع ذلك، يعد هذا إختلالًا لا معنى له لأنّه يحدث خلال جزء من السنة ، لذلك يمكن تعويض العجز أو الفائض السنوي الذّي يحدث خلال تلك الفترة لاحقًا (راتول، 2018، صفحة 56) .

4-3 الإختلال الدوري:

ويرتبط هذا الإختلال بالدورة الاقتصادية التي تتميز بها الدول الصناعية، حيث تنتقل التقلبات الاقتصادية من دولة إلى أخرى من خلال التجارة الخارجية، بحيث يؤدي الرواج في دولة ما إلى زيادة وارداتها من العالم الخارجي ممّا ينتج عنه زيادة الإنتاج والعمالة في الدولة المصدرة، والعكس إذا كان هناك كساد، وبما أنّ الدورة الاقتصادية اختصارا هي فترة طويلة نسبيا يتراوح فيها الإقتصاد بين الرواج والكساد ولا تحدث في نفس الوقت أو بالقدر نفسه في جميع البلدان الأطراف في الإقتصاد العالمي، وأنّ مرونة الواردات والصادرات مختلفة، فإنّ التأثير الطبيعي على ميزان المدفوعات من مختلف البلدان سيكون متفاوتًا، ومن هنا يحدث إختلال في هذه الموازين (رعد، 2000، الصفحات 344-345).

4-4 الإختلال الهيكلي:

تعتبر الإختلالات الهيكلية من سمات العديد من البلدان النامية (منصور و الصفتي، 1995-1996، صفحة 426) حيث تحاول هذه البلدان زيادة معدلات النّمو الإقتصادي، ممّا يتطلب منها إمتلاك المعدّات والآلات والمواد الأجنبية الأخرى التي لا يمكن أن تجلبها الصادرات التقليدية بالعملة الأجنبية لتلبية هذه الإحتياجات، وهذا يؤدّي إلى ما يسمّى بالإختلال الهيكلي وهو عجز ناتج عن إختلال في هيكل الإنتاج والتوظيف للإقتصاد الوطني، لذلك فهو إختلال طويل الأمد يسمى أحياناً بالإختلال المزمن، ويتضمن هذا الإختلال" نقصًا مستمرًا في أصول الدولة قصيرة الأجل، وزيادة مستمرّة في خصومها" (صبحي ، مدحت، و مدحت، 1983، صفحة 331)، وهذا محاولة منها الزيادة في معدّل النّمو الاقتصادي، وهذا راجع لعدّة عوامل منها (راتول، 2018، الصفحات 57-64):

4-4-1 تبعية البلدان النّامية القائمة على الإعتماد الكبير على العالم الخارجي، خاصة في مجال المدخلات من المواد الأولية وقطع الغيار وإستيرا د المعرفة؛

4-4-2 النّمو السكاني المتزايد: ويتجلّى ذلك في علاقة النمو الديمغرافي بإحتياجات السكان، مما يجعل الدولة تواجه تحديًا كبيرا لتوفير الغذاء والتعليم والشغل ومختلف متطلبات الحياة وهو ما يستدعي زيادة فاتورة الإستيراد.

4-4-3 تغيّر في مستوى الدخل الوطني: إنّ الزيادة في مستوى الدخل للبلد المعني يصاحبه زيادة في نفقات الإستيراد الخاصة بها، كما أنّ إنخفاض مستويات الدّخل يؤدّي إلى إنخفاض في فواتير الإستيراد. وبنفس الطريقة يمكن القول أنّ زيادة مستويات الدخل في البلدان الأخرى تؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات البلدان المندمجة في الإقتصاد الدولي، كما أنّ إنخفاض هذه الدخول يؤدي إلى نتائج عكسية، ومن أبرز الأمثلة زيادة دخول الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بسبب إرتفاع أسعار النفط بعد أكتوبر 1973.

4-4-4 تغيّر في مستوى سعر الصّرف: حيث أنّه إذا إرتفع سعر الصّرف (إنخفاض قيمة العملة الوطنية)، فإنّ هذا يجعل المنتجات المحلية رخيصة نسبيًا في نظر المستهلكين الأجانب، بينما المنتجات الأجنبية أغلى نسبيًا في نظر المستهلكين المحليين ونتيجة لذلك ترتفع الصادرات لزيادة الطلب العالمي عليها، بينما تنخفض الواردات بسبب انخفاض الطلب الوطني عليها والعكس في حالة انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة المحلية).

4-4-5 تغير مستويات الأسعار المحلية والعالمية، ولاشك أنّ التغير في الأسعار المحلية يؤدي زيادة و/أو إنخفاض الواردات والصادرات حسب الحالة، فإذا إرتفعت الأسعار محليًا تصبح المنتجات الوطنية أسعارها مرتفعة بالنسبة للمستهلك الأجنبي، في حين تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثّمن من جانب المستهلك المحلي، الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة الواردات بسبب تزايد الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية والعكس صحيح في حالة إنخفاض مستويات الأسعار المحلية، أمّا التغيرات في مستوى الأسعار العالمية وتأثيرها على إختلالات ميزان المدفوعات بين الدول المشتركة في المبادلات الدولية، يمكن القول أنّها مرتبطة بظاهرة تدويل التضخم، والأصل في نشوء هذه الظاهرة هو إتباع العديد من الدول منفردة لسياسات تضخمية بهدف تحقيق مستويات التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وهو ما دفعها لإنتهاج سياسات نقدية ومالية توسعية لتحقيق هذا الهدف. بالإضافة إلى ذلك إرتفاع مستوى الأسعار العالمية للعديد من السلع الغذائية، خاصة

بعد إرتفاع أسعار النفط أحداث أكتوبر 1973، وممّا لا شك فيه أن الزيادات العالمية في أسعار المواد الغذائية والوقود العالمي ساهم في حدوث خلل كبير في موازين مدفوعات كثير من الدول خلال حقبتي السبعينات والثمانينات.

4-4-6 التغيّر في الأرصدة النقدية: في مواجهة المضاربة المتزايدة في أسواق الصرف الأجنبي، قد تتعرض الأرصدة النقدية الوطنية للنقصان والتي تؤدّي إلى تخفيض العملة الوطنية في مواجهة قيمة العملة الأجنبية، وفي هذه الحالة يضطر البنك المركزي إلى التدخل من أجل حماية قيمة العملة المحلية عن طريق بيع العملات الأجنبية، وبالتّالي سحب طرف من المعروض النقدي المتداول في السوق العالمية، في هذه الحالة سيذهب إحتياطي العملة إلى العالم الخارجي وهذا يؤدّي إلى إختلال في التحويلات الرأسمالية، مما يسبب عجز في ميزان المدفوعات؛

4-4-7 تغيّر السلوك الاستهلاكي: التغيّر في أذواق المستهلكين يؤدي إلى تغيّر في نمط الإستهلاك إذ أنّه يؤثّر على المدى البعيد في ميزان المدفوعات، وهذا راجع إلى تفتح الفرد والمجتمع، وتطور السلوك الإستهلاكي الناجم عن تحسن ثقافة المجتمع الإستهلاكية أو بسبب التقدم التكنولوجي وإكتشاف المواد الجديدة.

4-4-8 التغيّر في منظومة القوانين المتعلقة بالمعاملات مع الخارج: وهي في الغالب تشمل منظومة من القوانين التي لها أثرا بالغا في ميزان المدفوعات، وتكاد تنحصر في منظومة قوانين الإستثمار الأجنبي، وقوانين رخص الإستيراد والتصدير والقوانين الجمركية ، فقد تسن الدولة قوانين تحد من الإستثمارات الأجنبية داخلها وهذا ما يؤثّر على حركة رؤوس الأموال إتجاه هذه الدولة، وأحيانًا تلجأ الدولة إلى إصدار رخص الإستيراد والتصدير من أجل تقنين الواردات والصادرات ويكن لهذا التقنين أيضًا أثرا على ميزان المدفوعات. كما تلعب كذلك سياسة الحماية الجمركية دورا في إختلال ميزان المدفوعات ومن أبرز الأمثلة على ذلك خفض الواردات وإحلالها بالمنتوج المحلي هذا الأخير الذّي يكون محميًا ومضمون التسويق المحلّي مهما كان نوعه، مما يجعله لا يرقى إلى المستوى وضعف الطّلب الخارجي عليه لعدم وجود منتوج منافس له وهذا يؤثّر على إختلال ميزان المدفوعات.

4-4-9-التغيّر في إستراتيجية التنمية: إقدام الدول النامية على برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية يؤدي إلى زيادة استيرادها للآلات والتجهيزات ومستلزمات الإنتاج لمدة طويلة تمول بالإقتراض طويل الأجل، مما يؤدّي إلى إختلال ميزان المدفوعات بسبب خفض إحتياطيات الذهب ومختلف وسائل الدّفع الخارجي.

5- تسجيل وحساب قيم بنود ميزان المدفوعات

يهدف هذا العنصر إلى توضيح طريقة تسجيل قيمة المعاملات مع الدول الأجنبية في ميزان المدفوعات، سواء كانت تلك المعاملات سلع (صادرات أو واردات) أو خدمات (تدفقات داخلة أو خارجة) أو دخل، وهذا يساعدنا على قراءة ميزان المدفوعات بشكل صحيح، كما يهدف هذا المطلب إلى محاولة توضيح كيفية حصر المعلومات الرقمية للمعاملات المختلفة، ومشاكل الجهات المختصة التي تقوم بإحصاء مكونات ميزان المدفوعات.

5-1 مفاهيم عامة

في هذا العنصر، سنناقش بعض المصطلحات الأساسية، التي تتمثل في مفاهيم حول الصادرات والواردات، وطرق تقييمهما ومفهوم المقيم وغير المقيم، وهي مصطلحات تحدد نطاق عملية حساب القيم.

5-1-1 مفهوم الصادرات

تتمثل الصادرات في الأنشطة التجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز الإنتاج المحلية إلى مراكز التسويق بالخارج (فؤاد ، 1993، صفحة 23) وفقًا للموسوعة الإقتصادية، فمفهوم الصادرات" يتمثل في السّلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدّول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدول الاخرى، أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولاً عامًا للتبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات ومنح معينة" (عبدالعزيز ، 1986، صفحة 313)، ويمكن تقديم تعاريف أخرى للصادرات كالتّالي:

فتعرّف الصادرات على أنّها بيع المنتجات المصنعة من منطقة أو نقلها إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة (رضوان ، 2007، صفحة 133)، وهو يدل على قدرة الدولة وشركاتها على تمكين تدفق السّلع والخدمات والمعلومات، مالية وبشرية إلى دول أخرى والأسواق الدولية

لغرض الربح، والقيمة المضافة، والتوسّع والنّمو والإنتشار، وفرص العمل، والتعرّف على ثقافات البلدان الأخرى والوصول إلى التقنيات الجديدة وغيرها (فريد ، 2007، صفحة 15) .

إنّها عملية مصممة لتحويل السلع والخدمات بشكل نهائي من قبل الأعوان المقيمين إلى الأعوان غير مقيمين وهي الطريقة الأسهل للمؤسسات في دخول الأسواق الخارجية، حيث أنّ معظم المؤسسات، توسعها الأولي للأسواق الخارجية يكون في قيامها بدور التصدير (فرحات ، 2008، صفحة 190).

ومن وجهة نظر النظرية الكينزية، الصادرات تمثل حقنًا في الدّورة الإقتصادية وتغيّراتها الإيجابية تحقق زيادة في الدّخل والعمالة (Silem, 2002, p. 32)، وهي عملية تمكن المؤسسات من إختراق السوق الخارجية بعد أن كانت تعمل في الأسواق المحلية، فليس من السهل أن تقوم الشركة بالعمل بالسوق الخارجية قبل العمل بالسوق المحلّي (Patrick, 1986, p. 87).

إنّ صادرات السلع تقيّم عادة عند نقطة العبور إلى الخارج، أي بسعر السّلعة فوق الناقلة (F.O.B)[1] وهناك طريقة أخرى تقيم بها السّلع وهي طريقة قيمة السّلعة بجانب الناقلة (F.A.S)[2].

5-1-2 مفهوم الإستيراد

هي عملية يتم من خلالها إدخال سلع معينة إلى داخل حدود دولة ما بالطريقة الشرعية المتعارف عليها بين دول العالم، وضدها التهريب الذي يتم بطريقة غير شرعية بعيدًا عن أعين السلطات (دهان ، 2015، صفحة 32).

[1] -التكلفة فوق الناقلة F.O .B وهي مختصر بالإنجليزية (free on board) وهي طريقة لتقيم صادرات من السّلع تأخذ بموجبها قيمة السلعة عند وصولها نقطة عبور البلد المصدر إضافة الى تكاليف شحنها فوق الناقلة وهذه الطريقة تستخدمها معظم الدول في تقييم صادراتها من السلع، وغالبا ما تكون هذه التكاليف الإضافية مدمجة في سعر البيع الإجنبي وبالرّغم من ذلك يبقى عقد التصدير للأجنبي هو الذي يحكم ذلك .

[2] -التكلفة بجانب الناقلة F.A.S وهي مختصر (free alongside ship) وهي قيمة السلعة بجانب الناقلة فهي تحتوي على الأقل سعر المعمل وتكاليف الشحن والنقل والتفريغ في الميناء بجانب الباخرة وتختلف عن F.O.B فقط في تكاليف الشحن.

وتعرف وثيقة جدول المدخلات والمخرجات للجمهورية الجزائرية لسنة 1979 بأنّ" واردات السّلع تشمل كل السّلع الجديدة التي تدخل بصفة نهائية إلى القطر الإقتصادي، وأنّ واردات الخدمات هي المقدّمة من طرف غير المقيمين إلى المقيمين بمقابل وهذا بإستثناء الخدمات المستهلكة في الخارج من طرف العائلات المقيمة " غير أنّه هناك من يعتبر بأنّ هذا التعريف ناقص (akacem & omar , 1987, pp. 23-25).

عادة ما تكون واردات السلع مقوّمة بالسّعر الذي يصل إلى نقطة العبور الحدودية في البلد الإقتصادي، وهذا يشمل سعر الشراء في بلد المنشأ وتكاليف النقل والتأمين، مما يعني أنّ الإستيراد مقوّم بسعر C.A.F [1]

5-2 تسجيل قيم بنود ميزان المدفوعات

إنّ إعداد ميزان مدفوعات يمرّ بمراحل من جمع معلومات إحصائية وتصنيفيها، إلى تسجيلها، وسنتطرق في هذا العنصر إلى معيار الإقامة عند التسجيل بإعتباره معيارا أساسيا في عملية الإعداد، ثم نعرج إلى المبادئ التي تبنى عليها عملية التسجيل وتقنيتها.

5-2-1 معيار الاقامة عند التسجيل:

إنّ مفهوم الإقامة حسب نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية SCEA [2] فإنّ الوحدات المقيمة حسب هذا النظام" هي تلك التي لها منفعة دائمة لأكثر من سنة على القطر الإقتصادي يعني أنّها الوحدات الحاضرة أو الغائبة مهما كانت جنسيتها والتي لها نشاط دائم على القطر الإقتصادي " (اقاسم، 1994، صفحة 25) والمتمثل –القطر الاقتصادي-" القطر الجغرافي الوطني مضافًا

[1] –تكايف الشحن، النقل والتامين (C.A.F) وهي مختصرة (cost assurance free) وهي طريقة لتقيم الواردات من السّلع، و يقصد بها قيمة السلعة عند وصولها إلى نقطة العبور في البلد المستورد، فهي تشمل قيمة الواردات التي تأتي إلى الدولة من الخارج مدمجا فيها تكاليف التامين وتكاليف الشحن على الناقلة حتى وصولها الى نقطة التفريغ.

[2] –نظام حسابات الاقتصادية الجزائرية SCEA نظام محاسبي وطني إعتمد في الجزائر منذ سنة 1977، جاء ليتلاءم أكثر مع الوقائع الاقتصادي وهو يعتمد أساسًا على نظام المحاسبة لوطنية SCN المستخدم من طرف الدول الرأسمالية، كما يأخذ بعض المبادئ من نظام المحاسبة للمنتجات المادية SCPM الذّي كان مطبقا في الدول الاشتراكية، وهو نظام لا زال غير مؤسس في شكل قانون للمحاسبة الوطنية وهو في طور التحسين المستمر بفضل الانتقادات الموجهة من طرف المختصين في هذا المجال.

إليه السفارات والقنصليات والإدارات الجزائرية بالخارج، المياه الإقليمية، البواخر والطائرات وسفن الصيد، مستثنى منه الممثليات الخارجية في الجزائر" (اقاسم، 1994، صفحة 25)

5-3 مبادئ تسجل قيم بنود ميزان المدفوعات: تخضع عملية تسجيل معاملات ميزان المدفوعات إلى مبدأ القيد المزدوج المحاسبي، فأي عملية تتم بين دولة ودولة أخرى يكون لها جانبين دائن ومدين.

5-3-1 مبدأ التسجيل: يتألّف ميزان المدفوعات كما سبقت الإشارة من جانبين رئيسين

-الجانب الدائن (+) ويتم فيه تقييد المعاملات(المستقلّة) التي يترتب عليها دخول عملة أجنبية إلى الدولة.

-الجانب المدين (-) ويتم فيه تقييد المعاملات(المستقلّة) التي يترتب عليها خروج العملة الأجنبية من الدولة إلى الخارج.

هذا يعني أنّه يتم تسجيل عملية طرفًا منها في جانب ويقابلها قيد مساوي لها في الجانب الآخر من ميزان المدفوعات، لذلك عندما يتم تسجيل جميع المعاملات من أو إلى الأجانب، يجب أن يساوي إجمالي ديون الدولة إجمالي الدائنية ، لذلك يجب أن يكون جانبي ميزان المدفوعات حسابيًا متوازيًا في النهاية (ناصف، 2008، صفحة 269).

5-3-2 تسجيل القيم: إنّ عملية تسجيل قيم ميزان المدفوعات وفقًا لنظرية القيد المزدوج بسيطة، حيث يتم عادةً تسجيل العملية كدائن إذا نتج عنها دفع من قبل أجنبي، وكمدين إذا نتج عنها دفع إلى أجنبي.

-**تسجيل قيم السلع:** تقيد قيمة تصدير البضائع في الجانب الدائن في عنصر الصادرات السلعية، ويتم تسجيل إستيراد البضائع في الجانب المدين في الميزان تحت نفس العنصر، لا يوجد فرق من حيث المبدأ بين تسجيل الخدمات وتسجيل البضائع، مثلاً النفقات على المرافق السياحية للمقيمين في الخارج (سفر)، والتي يتم تسجيلها على الجانب المدين من بند الخدمات (السفر)، لأنّها تؤدي إلى الدفع إلى الأجانب، والتّي تختلف عن نفقات الأجانب على المرافق السياحية داخل القطر الإقتصادي، مما يؤدّي إلى الدفع إلى الدولة، بحيث يتم تسجيلها في الجانب الدائن، وكذلك تكاليف النقل والتأمين وإلى غير ذلك من الخدمات.

-**تسجيل قيم الدخل:** في هذا الحساب يتم تسجيل قيمة الهدايا الممنوحة من الأجانب أو المقدمة إليهم، فإذا كانت هذه التحويلات ممنوحة للأجانب، فإنها تقيّد في الجانب الدائن في بند الصادرات السلعية، وفي الجانب المدين وبنفس القيمة في بند المدفوعات التحويلية، والعكس صحيح، وأمّا إذا كانت نقدية ممنوحة إلى الأجانب فإنّها تقيد دائنة في الإلتزامات السائلة للحائزين الأجانب في ميزان المدفوعات ومدينة بنفس القيمة في بند المدفوعات التحويلية (دومنيك، 1984، صفحة 138)، وأهم عنصر يسجل في هذا البند هو تحويلات العاملين في الخارج، وتعرف هذه الأخيرة حسب دليل ميزان المدفوعات(الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي على أساس أنّها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من المهاجرين و/ أو عاملين مقيمين خارج الدّولة لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص (عادة أفراد أسرهم) في دولهم الأصل، و تجدر الإشارة على الرّغم من التعريف الواضح للتحويلات بموجب دليل ميزان المدفوعات، فإنّ البيانات الدولية عن التحويلات في تسجيلها تختلف، حيث تصنف بعض البلدان تحويلات العمّال في الخارج حسب الجنسية وليس حسب مدّة الإقامة بالخارج، و دول أخرى على أساس عشوائي التحويلات، أي حسب الفرص المتاحة لهم، وتوافر البيانات والنظام الضريبي المطبق عليهم.... إلخ، يتم تصنيفها وفقًا لذلك، وممّا يزيد من حدّة الإختلافات في تسجيل إحصاءات تحويلات العاملين، وجود عنصر تحويل ثالث في ميزان المدفوعات.

ويضم صافي الثروة التي يحولها العمال المهاجرون في نهاية إقامتهم في بلد المهجر لمدّة سنة أو أكثر، يتم تسجيل هذه التحويلات ضمن تحويلات رأس المال وهذا وفقا لدليل ميزان المدفوعات في (الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006، صفحة 174).

5-4 مشاكل إحصاء عناصر ميزان المدفوعات (راتول، 2018، الصفحات 77-78)

تتأثّر العملية الإحصائية للبيانات المتعلقة بالعناصر المختلفة لميزان المدفوعات بعدّة مشاكل، بعضها يتعلق بقوائم الجرد على مستوى محطات العبور ذات الإتجاهين والبعض الآخر يتعلق بالإحصاءات والقيم. على مستوى المؤسّسات المختلفة المتعلقة بالتدفقات الداخلة والخارجة.

5-4-1 أخطاء جمع المعلومات الإحصائية:

يصنّف الأحصائيون في هذا المجال الأخطاء الإحصائية من جملة الأخطاء عموما كمايلي:

-**أخطاء التصريح وهي نوعين:**

أخطاء متعمدة: وهي الأخطاء التي ترتكب عمدًا من طرف المستجوب بإعطاء معلومات خاطئة للأسباب التالية:

- اللاّمبالاة و عدم الوعي الذّي يتصف به المستجوبين؛

- خوف المستجوبين من تحمّل المسؤوليات المترتبة عن الإجابة الصحيحة، مما يحوّل بينهم وبين الإجابة الصحيحة.-

-الخوف من شخصية المستجوِب مما يؤدي بالمستجوَب إلى إعطاء معلومات خاطئة

-**أخطاء غير متعمّدة:** وتكون بدون قصد للأسباب التالية:

-عدم فهم السؤال المطروح فهما صحيحًا؛

-سوء تصميم الإستمارة وعدم وضوح الطباعة والكتابة؛

-عدم مناسبة وقت الإستقصاء، مما يؤدي إلى إرتباك أو إزعاج المستجوَب أو السرعة في الإجابة؛

-عدم المعرفة الدقيقة للقيمة الإحصائية، ممّا يجعل المستجوِب يدلي برقم تقريبي قد يكون خاطئا.

5-4-2 أخطاء التسجيل: وهي أخطاء ترتكب عند مباشرة عملية التسجيل من طرف المستجوِبين.

-**أخطاء السهو:** وهي أخطاء ترتكب من طرف المستجوِبين تتمثل في نسيان طرح أحد الأسئلة أو بعضها، أو نسيان تسجيل أحد الأجوبة أو بعضها.

- **مشاكل أخرى في جمع المعلومات الإحصائية لميزان المدفوعات:** إضافة إلى ما سبق هناك مشاكل أخرى يمكن مصادفتها أثناء الإحصائيات الأولية لميزان المدفوعات منها:

-**التلف:** والمراد به ضياع أو كسر بعض المواد الحسّاسة؛

-**الترانزيت أو مركز العبور:** وهي عمليات التصدير والإستيراد التي تكون بالمرور عبر دولة ثالثة، بحيث يتم بها إتمام المنتوج أو إعادة شحنه؛

-التهريب عبر الحدود؛

-عدم إظهار الفواتير؛

-عدم التصريح بالعملات؛

-تهاون أعوان الجمارك في تقييم المستوردات كالتعاطف مع المستوردين من الرسوم المرتفعة؛

-المتاجرة عن طريق الطرود البريدية وبالتذاكر والأوراق المالية.

وتعد تغيّرات معدّلات صرف العملات من بين أهم مشاكل إحصاء وتقييم التجارة الخارجية وبالتالي موازين المدفوعات لمختلف الدول، هذه هي أهم المشاكل التي تعترض عملية تقييم المعاملات مع الخارج عند إعداد ميزان المدفوعات، ولكن الإستخدام الأمثل للموارد البشرية المنوط بها هذه العملية، إضافة إلى الإستخدام الأمثل لقدراتها وتطوير وسائل المراقبة والتسجيل، سيخفف من هذه المشاكل.

6- نظريات وسياسات التصحيح في ميزان المدفوعات:

يهدف هذا العنصر إلى بيان أهم النظريات التّي حاولت معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات عبر تاريخ الفكر الإقتصادي، بإعتبارها الأفكار الأولى التي بنى عليها الفكر الإقتصادي الحديث لمحاولة معالجة الإختلالات المزمنة التي تعاني منها العديد من الإقتصادات الدول.

6-1 تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات

رأينا انّ الإختلالات الاقتصادية في ميزان المدفوعات ناتجة عن الإختلافات بين مجموع كل من المدفوعات والمقبوضات المستقلّة، عندما يتعلق الأمر بالاحتياطيات الدولية وتدفقات رأس المال قصيرة الأجل ناهيك عن الإقتراض من المؤسسات الدولية لأجراء تسويات حسابات الميزان، فإنّ هذه العملية ليست أكثر من مجرد ربح الوقت للسماح للعوامل الحقيقية بلعب دورها، بإحداث عملية التصحيح أو تكيّف في الميزان، وتنعكس هذه العوامل في التغير في مستويات الأسعار المحلية وحركة الدخل وحركة سعر الصرف، وعندما تستجيب هذه المتغيرات كليًا أو جزئيًا؛ فإنّها تكون أمام آلية التصحيح التلقائي للميزان، وهنا نميّز بين التصحيح التلقائي والتصحيح الإداري

لميزان المدفوعات، ثم البحث عن الآليات التلقائية بناءً على متغيراتها الأساسية (هجير ، 2010، صفحة 226).

6-1-1 -التصحيح التلقائي لميزان المدفوعات

يعتمد التوازن التلقائي لميزان المدفوعات على خلفية النظريات التي طورها الفكر الاقتصادي، والتّي تحاول ربط إختلال ميزان المدفوعات بمتغيرات الإقتصاد الكلّي مثل الأسعار المحلية و/ أو الدخل و/أو أسعار الصّرف، والتّي تكون إستجابتها مرنة في إقتصاديات الدّول المتقدمة، ومن الصّعب تصوّر مرونة هذه الإستجابة في إقتصاديات البلدان النّامية، لأنّ متغيّراتها الإقتصادية تتّسم بضعف الإستجابة للإختلالات الخارجية في مدفوعاتها (هجير ، 2010، صفحة 226)

- **التصحيح عن طريق آلية الأسعار**: هذا التصحيح يختص بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاثة شروط أساسية هي:

-ثبات أسعار الصّرف؛

-الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج في البلد؛

-مرونة الأسعار والأجور (أي حرّية حركتها)؛

وتمثّل هذه الشروط أهم ركائز النظرية التقليدية والتي مفادها الإعتماد المتبادل لحركة الذهب داخل وخارج الدّولة مع وضعية ميزان مدفوعاتها.

إذا كان الرّصيد في الميزان فائضًا، فهذا يعني تدفقًا كبيرًا إلى الدولة، مصحوبًا بزيادة في المعروض النقدي المتداول، مما يؤدّي إلى إرتفاع الأسعار المحلية في هذه الدولة مقارنة بالدّول الأخرى، وينتج عن ذلك حالتين:

-إنخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرًا لإرتفاع أسعارها من وجهة نظر غير المقيمين.

-إرتفاع في وارادات الدّولة من الخارج نظرًا لإنخفاض أسعار السّلع الأجنبية مقارنة بالسّلع المحلّية من وجهة نظر المقيمين، وتستمر هذه العملية حتى يعود ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن، أمّا إذا كان عجزًا في الميزان فإنّ ذلك سيترتب عنه نتيجة معاكسة لحالة الفائض، غير أنّها تقود إلى توازن ميزان المدفوعات علاوة على ذلك، وفقًا للنظرية الكلاسيكية، تؤدي التغيّرات في الأسعار

إلى تغيرات في أسعار الفائدة، والتي بدورها تؤثّر على وضع ميزان المدفوعات، ولكن ليس بنفس الطريقة التي تؤثر بها مستويات الأسعار على إعادة التوزان في الميزان.

في حالة وجود فائض، بسبب إرتفاع السيولة المحلية، يمكن للبنك المركزي في البلاد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة، مما سيؤدّي إلى تدفق الأموال إلى الخارج، والقضاء على الفائض المتاح وإعادة التوازن في الميزان.

وفي حالة حدوث عجز، يمكن للبنك المركزي رفع أسعار الفائدة لجذب رأس المال الأجنبي، مما يؤدّي إلى زيادة السيولة في الأسواق المالية ويعيد التوازن للميزان (جميل ، 2014، الصفحات 171-172).

-**التصحيح عن طريق سعر الصّرف:** وهي آلية تستخدم في ظل حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (نظام العملات الورقية بين الحربين) وإعتماد نظام سعر الصرف الحر، الخالي من قيود السّلطات النقدية، ومفاد هذه الآلية أنّه في حالة الدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، عادة ما تحتاج إلى العملات الأجنبية، وبالتالي تضطر إلى عرض عملتها المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، غير أنّ زيادة عرض العملة المحلية سيؤدّي إلى إنخفاض سعرها في أسواق الصرف الأجنبي، وعندها تصبح أسعار السّلع والخدمات المنتجة في تلك الدولة منخفضة مقارنة بالسّلع والخدمات الأجنبية، فيزداد الطلب على منتجات هذه الدّولة، وهكذا تزداد صادراتها مقابل إنخفاض وارادتها نظرًا لإرتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن للميزان، أمّا في حالة وجود فائض في الميزان فإنّه يحدث العكس تمامًا. (جميل ، 2014، الصفحات 172-173).

-**التصحيح عن طريق الدّخل:** تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية، والتي تركز على التغيرات الناتجة في الدّخل وتأثيرها على الصرف الأجنبي، وبالتّالي على وضع ميزان المدفوعات، وأهم شروط هذه النظرية هي:

-ثبات أسعار الصّرف؛

-جمود الأسعار (ثباتها)؛

-الإعتماد على السياسية المالية، وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق؛

تلخص النظرية أنّ إختلال ميزان المدفوعات يؤدّي إلى تغيرات في مستوى إستخدام الدّولة وإنتاجها، وبالتّالي تغيير في مستوى الدّخل المحقّق تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، عندما يكون ميزان مدفوعات دولة ما في حالة فائض بسبب زيادة الصادرات، سترتفع مستويات التوظيف في تلك الصناعات المُصدرة، فتتبعها زيادة في معدل الأجور ومن ثمّ الدخول الموزّعة، ستؤدي الزيادة في الدّخل إلى زيادة الطلب على السّلع والخدمات بشكل أكبر بسبب التأثير المضاعف، لذلك ستزيد الواردات ويعود التوزان إلى الميزان، والعكس صحيح، يحدث في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، لكن العديد من الإقتصاديين الكينزيين لا يعتقدون أنّ التعامل مع إختلال ميزان المدفوعات بهذه الطريقة مضمونًا، لأنّه في حالة العجز، قد لا يكون إنخفاض الدخل مرتبطًا بإنخفاض الإنفاق بنفس المقدار، مما يؤدي بدوره إلى إنخفاض الطّلب على النقد الأجنبي، ولهذا السبب يمكن أن تتدخل السّلطات العامة من خلال إجراء تغييرات في الدّخل بالقدر الذي يهدف إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

ووفقًا للنظرية الكينزية، يمكن للسياسة المالية أن تلعب دورًا مهمًا في هذا المجال من خلال تغيير الإنفاق (على سبيل المثال إستخدام الضرائب)، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول، وبتأثير المضاعف سينجم عن ذلك إنخفاض أكبر في الدخل، وبالتّالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات، ممّا يعني إنخفاض الطلب على العملة الأجنبية، وبهذا يعود التوازن إلى الميزان، والعكس صحيح في حالة وجود فائض، إضافة إلى ذلك يمكن السلطات المالية إستخدام السياسة النقدية المتمثلة في سعر الفائدة لإرجاع التوزان في الميزان من خلال خفض عرض النقود في التداول الذي ينتج عنه إرتفاع سعر الفائدة الذّي يؤثر في حجم الإنفاق الكلّي نظرًا لإنخفاض الإنفاق الإستثماري، وهذا يشجّع في جلب رؤوس الأموال إلى الدّاخل، مما يؤثّر في تحسين وضعية الميزان.

ومنه نستنتج من هذا، أنّه بإمكان السّلطات العامة التدخل في إعادة التوازن للميزان بإستخدام السياسة المالية أو النقدية لمعالجة الخلل في الميزان سواء في حالة العجز أو الفائض ويطلق عليها بسياسات الإستقرار (جميل ، 2014، الصفحات 174-175).

-**التصحيح الإداري (تدخل السلطات العامة):** غالبًا ما يحدث أنّ السلطات العامة لا تسمح لقوى السوق بالإستقلالية لإعادة توازن ميزان المدفوعات، لأنّ ذلك يعني السماح لمستويات الأسعار ومستويات الدخل القومي بالتغيّر، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار وإستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، أي سياسة الدولة في إعطاء الأولوية للتوازن الاقتصادي الخارجي.

وفي هذا السياق، تتبنى السلطات عددًا من السياسات للتعامل مع إختلال ميزان المدفوعات، سواء داخل الإقتصاد الوطني أو خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات المتخذة في الاقتصاد الوطني هي: (جميل ، 2014، الصفحات 176-177).

-في حالة وجود عجز في الميزان تقوم السلطات ببيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الاجنبية؛

-بيع العقارات المحلية للحصول على النقد الاجنبي؛

-إستخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للحد من الواردات، وتشجيع الصادرات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية؛

-إستخدام الذهب والإحتياطات الدولية المتاحة.

أمّا الأجراءات المتّخذة خارج الغقتصاد الوطني فتتمثّل في:

-اللجوء إلى الإقتراض الخارجي بمختلف مصادره مثل صندوق النقد الدولي، أو البنوك المركزية الأجنبية، أو أسواق المال الدولية..... الخ؛

-بيع جزء إحتياطي الذهب للخارج؛

-بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسّسات الأجنبية لمواطني تلك الدول من أجل الحصول على النقد الاجنبي.

ممّا سبق فإنّ لعلاج إختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه وهذه هي الكيفية التّي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي.

6-2 السياسات الحديثة في تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات

في الواقع قد تواجه طرق التصحيح التلقائي التي تم ذكرها العديد من المشاكل المعقدة التي تواجهها البلدان في إدارة سياساتها الإقتصادية الدولية مثل زيادة عرض النقد، وزيادة في الإنفاق الحكومي، أو الإستثمار في قطاع الأعمال وتغير الطلب الإستهلاكي على الواردات، وحركة رأس المال من دولة إلى أخرى، الأمر الذّي أدى إلى البحث عن طرق تفسير جديدة سنذكرها فيما يلي:

6-2-1 مقاربة المرونات

يمكن أن يرجع جزء من مشاكل ميزان المدفوعات إلى الإختلالات في تدفقات التجارة المادية، أي الواردات والصادرات من السلع والخدمات، والتي يمكن تحليلها من حيث المرونة الجزئية للواردات والصادرات، فضلاً عن دور سعر الصرف في تكييف ميزان المدفوعات لتخفيض معين لقيمة العملة.

تعتمد عملية تصحيح إختلالات ميزان المدفوعات، سواء من خلال تغيرات أسعار الصرف أو من خلال أي تأثير آخر على الأسعار، على تأثير الأسعار النسبية للسلع المحلية الخارجية على التدفقات التجارية مع بقية العالم. ويتحدّد السعر النسبي –ما يسمى بمعدل التبادل التجاري– بنسبة أسعار الصادرات إلى الواردات.

قد تختلف أسعار التبادل التجارية بسبب تغيرات الأسعار و/ أو تغيّرات أسعار الصّرف المعبّر عنها بالعملات، بإفتراض بقاء الأشياء على حالها يؤدي إنخفاض سعر الصرف إلى جعل السلع المحلية أرخص في الأسواق الأجنبية والسلع الأجنبية أغلي في الأسواق المحلية، والعكس صحيح في حالة إرتفاع قيمة العملة، ويتضح ذلك من خلال أثرين أثر الحجم (الكمية) وأثر السعر.

–**أثر الحجم:** ويعنى به تأثير إنخفاض سعر الصرف على زيادة الصادرات نتيجة لإرتفاع القدرة التنافسية السعرية وإنخفاض الواردات بسبب إنخفاض القدرة التنافسية السّعرية ممّا يساعد على تحسين الحساب الجاري.

-**أثر السعر**: ويعنى به تدهور معدل التبادل التجاري بعد تخفيض سعر الصّرف بسبب إنخفاض أسعار التصدير وإرتفاع أسعار الإستيراد بالعملة المحلية، ممّا ينتج عنه تدهور وضع ميزان الحساب الجاري، أمّا الأثر الصافي على الحساب فيعتمد على قوة أي من الأثرين المذكورين أعلاه. (هجير ، 2010، صفحة 244)

تعتمد هذه النظرية على صياغة مارشال- ليرنر، ولإشتقاق النظرية فإنّه يتم إنطلاق التحليل من ميزان متوازن، بإفتراض مايلي: (راتول، الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات و اعادة التقييم، 2006، صفحة 235)

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية؛

M: قيمة الواردات بالعملة الاجنبية؛

P: سعر الصّرف؛

Bc: الميزان التجارية؛

e_x: مرونة الصّادرات بالنسبة لسعر الصّرف، وتعطى كمايلي:

$$e_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}}$$

حيث أنّ Δx يمثّل التغير في الصادرات Δp يمثل التغيّر في سعر الصّرف.

e_m مرونة الواردات بالنسبة لسّعر الصّرف وتعطى بالعلاقة التالية:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}}$$

وفي هذا الصياغ ومع إفتراض أنّ M مقيّمة بالعملة الاجنبية فانّه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف p لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي Mp، وبالتالي تكتب عبارة الميزان التجاري بالعملة الوطنية من الشكل:

$$B=X-Mp$$

وبذلك حسب الشّرط الأساسي لمارشال–ليرنر الذي يحدّد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري نتيجة إنتهاج سياسة معينة لسعر الصّرف حسب حالات العجز أو الفائض، فإنّه يجب أن يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسّعر الصّرف أكبر من الواحد.

$$e_x+e_m>1$$

أمّا إذا كان هذا المجموع مساويًا للواحد فإنّ التغيّر الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصّرف يكون معدومًا، في حين يؤدّي التغيّر في سعر الصّرف إلى تدهور وضعية ميزان المدفوعات عندما يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصّرف أقل من الواحد.

يمكن توضيح تأثير إنتهاج سياسة معينة لسعر الصّرف على ميزان المدفوعات وفق نظرية أسلوب المرونات، من خلال: (راتول، الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات و اعادة التقييم، 2006، صفحة 238)

–**في حالة العجز**: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية مما يؤدّي إلى احداث تغيّرات في أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات وتنخفض الواردات نتيجة أسعارها المرتفعة من وجهة نظر المقيمين وهو ما يؤدّي إلى تلاشي العجز في ميزان المدفوعات.

-**في حالة الفائض:** بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية، وبذلك يزداد حجم الواردات وتنخفض الصادرات مما يؤدي تدريجيا إلى تلاشي الفائض.

6-2-2 مقاربة الإستيعاب

يعود الفضل في إستخدام هذه الطريقة إلى ألكسندر سيدني، وهي تعتبر طريقة لتحليل الإقتصاد الكلي للتوازن العام بناءً على الأفكار الكينزية. وطريقة إمتصاص ميزان المدفوعات هي عبارة عن مجموع الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والإستيعاب المحلي الإجمالي، لذلك من الضروري زيادة الإنتاج أو تقليل الإستيعاب أو كليهما لتحسين وضع ميزان المدفوعات، مع ظهور وتطوير أساليب الإستيعاب، تحول الأساس المنطقي لتحليل الميزان التجاري من الفرق بين قيم الواردات والصادرات إلى الفرق بين الدخل المحلي والإنفاق المحلي على الشكل التالي:

(رشاد منصور ، 2011، صفحة 12)

$$B=Y-A$$

حيث أنّ:

B: الحساب الجاري؛

Y: الدخل القومي؛

A: الإنفاق الحكومي.

وبحسب هذا التحليل فإنّ العجز في الميزان التجاري يعني أنّ الإنفاق القومي يتجاوز الدخل القومي، والعكس صحيح في حالة وجود فائض، لأنّ طريقة الاستيعاب تدرك أنّ الميزان التجاري يتطلّب قدرة الدولة على الإستيعاب أو إمتصاص السّلع والخدمات مساوية لما تنتجه من السّلع والخدمات، وبهذا يتحقّق تساوي الإستيعاب المحلي مع الإنتاج المحلي أي:

$$Y=A$$

تقييم منهج الإستيعاب: من أهم الإنتقادات الموجّهة لهذا المنهج ما يلي:

-هذا النهج لا يهتم بالتعامل مع العجز الكلّي في ميزان المدفوعات، بل يركز فقط على عجز الحساب الجاري، متجاهلاً حساب رأس المال؛

-وهو يركز على العوامل التي تؤثر على الحساب الجاري بسبب التغيرات المباشرة التي تؤثر على الدخل والإنفاق الكلي، وبالتالي فهو غير قادر على تحديد وتقدير التغيّرات في العملات التي لها تأثير مباشر على معدلات الاسعار والصّرف؛

-يفترض أنّ التحسن في الحساب الجاري سيستمر على مدى فترات زمنية متتالية، غير أنّه سرعان ما يزول هذا التحسّن مع تغيّر الأسباب المحققة للتوازن.

6-2-3 المنهج النقدي: يعالج المنهج النقدي لميزان المدفوعات مسألة تكيف ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدّور المهم والفعال للسياسة النقدية، مع التركيز على النظام النقدي في التحليل الإقتصادي المتعلق بتصحيح إختلالات ميزان المدفوعات، إذ يبدأ بتعريف ميزان المدفوعات على أنّه: ظاهرة نقدية لا حقيقية، وأنّ إختلال ميزان المدفوعات هو إختلال رصيد وليس إختلال تدفق، فمنذ منتصف السبعينيات بدأت تظهر الأفكار النقدية والترويج لها التي أيّدتها مجموعة من الإقتصاديين والنقديين في صندوق النقد الدولي ومجموعة ثانية من الإقتصاديين ممثلة في مدرسة شيكاغو بقيادة فريدمان، وبدأت خصائص هذا المنهج تتضح، ويمكن تسليط الضوء على أهم النقاط التقييمية للمنهج النقدي كالتّالي (خيضر و حميداتو، 2017، صفحة 21):

- يعتمد هذا المنهج على إنفتاح الإقتصادات الصغيرة على العالم الخارجي ولا يمكن أن يؤثر على الأسعار الدولية لصادراته ووارداته ويتميز بإنخفاض مرونة العرض الكلّي؛

-أعطى هذا المنهج تحليلاً لتصحيح إختلالات ميزان المدفوعات في ظل أسعار الصّرف الثابتة، على إعتبار معظم الدول قامت بتثبيت عملاتها بإحدى العملات الصعبة وفقًا لأسعار الصّرف الثّابتة، كما أنّ المنهج كان قد قّدم إفتراضاته ضمن أسعار الصّرف الثابتة، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّه دعا إلى التمسك بهذا النّوع من أنظمة الصّرف، فالمنهج النقدي ينصح في حالة زيادة عرض النقد بأنّ عملية التمسك بسعر صرف ثابت مسألة غير مجدية، وعليه يستدعي ضرورة المراجعة المستمرّة لسعر الصّرف للوصول إلى التقييم الحقيقي للعملة؛

- أهمل المنهج النقدي لميزان المدفوعات دور الموازنة الحكومية وتأثيرها على ميزان المدفوعات، على الرّغم من الإرتباط القوي والمباشر بين ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية، وذلك راجع لتركيز المنهج النقدي على دور النقود في إحداث التوازن لميزان المدفوعات؛

-يفترض المنهج النقدي أنّ السّلطات النقدية يمكن أن تتحكم في عرض النقود، وهو ما يصعب تصوره في البلدان النامية، لا سيما تلك التي يتعيّن عليها بسبب الظروف الإعتماد على الجهاز المصرفي من خلال تنفيذ سياسات نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي:

1- النّمو الاقتصادي:

إنّ مفهوم النّمو الإقتصادي يتطلّب التعرّض لمختلف التعاريف التّي إعتنت بهذا المصطلح وبعناصره وخصائصه وكذا الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية.

1-1 تعريف النّمو الاقتصادي:

هناك عدّة تعاريف لهذا المصطلح بالرّغم من الإتفاق العام الذّي يتبلور في متغيّره الأساسي المتمثل في الدخل وكذا الفترة التي يقاس من خلالها هذا المتغيّر، وعليه يمكن إدراج ما تيسر من هذه التعاريف فيما يلي:

يعرف النّمو الإقتصادي على أنّه" زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزّمن بما يسمح الزيادة في متوسط نصيب الفرد خلال فترة زمنية معينة".

(محمود و واخرون، 2000، صفحة 29).

كما يعرف على أنّه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزّمن" (عطية ، 2002-2003، صفحة 11).

ومتوسط الدّخل الفردي يساوي الدّخل الكلّي مقسوم على عدد السكان، أي أنّه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلّي للمجتمع.

كما يعرف أيضًا بأنّه "التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتّالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الإقتصادية" (تاجي، 2001، صفحة 7)

ومن جانب أخر يعرّف سيمون كازنتس الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 النّمو الاقتصادي بأنّه " إرتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع إقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيّف المؤسّسي والأيديولوجي المطلوب لها" (كبير و بن خليف، 2017، صفحة 154)

ويشير النمو الاقتصادي إلى مجرّد الزيادة الكمية لمتوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيّرات هيكلية إقتصادية أو إجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد (حلاوة و صالح، 2009، صفحة 30).

ويتضح من خلال هذه التعاريف المختلفة لنمو الاقتصادي التأكيد على ما يلي:

(عجمية، و عطية ، 2003، الصفحات 71-72)

-يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بالزيادة في نصيب الفرد، وهذا لا يتحقق إلاّ إذا كان مقدار الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان؛

-يجب أن يكون معدل زيادة الناتج الوطني أو معدل زيادة الدخل الفردي حقيقي وليس نقدي؛

-يجب أن تكون هذه الزيادة مستديمة وليست مؤقتة.

1-2 خصائص النمو الاقتصادي:

لقد إستخلص الإقتصادي سيمون كازنتس من خلال قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل الوطني في الدول المتقدمة، الذي أهّله للحصول على جائزة نوبل في الإقتصاد، من تحديد خصائص النّمو الإقتصادي من ثلاث زوايا (وعيل ، 2012-2013، الصفحات 10-12):

1-2-1 من حيث تجمع المتغيرات الإقتصادية وتتمثل في:

-المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنّمو السكاني.

-المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج، وهذا ما أكدته دراسات البنك الدولي بل ويعتبره المحدد الأساسي لنمو الدول النامية.

1-2-2 من حيث متغيّرات التحول الهيكلي:

- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد: وذلك من خلال التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى غيرها من الانشطة في قطاعات أخرى وفي فترة متأخرة من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، وكان هذا التغيّر الجوهري بالتوازي مع حجم وحدات الإنتاج وبالضرورة مع التوازي في الوضع المهني لقوى العمل من نشاط إلى نشاط آخر.

-المعدلات المرتفعة للتحول الايديولوجي والإجتماعي: بحيث عادة ما تؤدّي التغيرات في الإتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات إلى التغير في الهيكل الإقتصادي للمجتمع.

1-2-3 من حيث الإنتشار العالمي للنمو:

-الإمتداد الإقتصادي الدولي: معناه من خصائص النّمو الاقتصادي المحقق في الدول المتقدمة، أنّها تميل إلى السيطرة على المواد والمنتجات الأولية والعمالة الرخيصة على المستوى العالمي، بالإضافة إلى البحث عن أسواق مربحة لمنتجاتها الصناعية.

- الإنتشار المحدود للنمو الاقتصادي: بحيث بالرغم من الزيادة الكبيرة في الناتج الدولي خلال القرنين الآخيرين إلاّ انّ التوسّع في النمو الاقتصادي مازال مقتصرًا على أقل من ربع العالم.

2- أنواع النّمو الاقتصادي

يتميز النّمو الإقتصادي بعدة أنواع تبعا لمعايير مختلفة منبثقة من خصائصه المتعددة، والتي يمكن إيجازها فيمايلي وذلك بعد إطلاعنا عليها من عدّة مصادر والتّي تشترك فيما بينها للتطرق لهذا العنصر :

2-1 النّمو حسب سرعته: ويشمل ثلاثة أنواع

2-1-1 النّمو الإقتصادي المتزايد: هو الذي يزيد بمعدلات متزايدة

2-1-2 النّمو الإقتصادي الثابت: هو الذي يزيد بمعدل ثابت

2-1-3 النّمو الإقتصادي المتناقص: هو الذي يزيد بمعدلات متناقصة

2-2 النّمو الإقتصادي حسب الطبيعة والمصدر:

2-2-1 النمو الأسّي: يكون تغير الناتج الكلي فيه حسب متتالية هندسية

2-2-2 النمو المكثّف: هو زيادة للإنتاج الناتج عن الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، وفيه يكون نمو الدخل أكبر من نمو السكاني، مما يقود إلى دخل فردي مرتفع.

2-2-3 النّمو الموسّع: وهو زيادة الإنتاج الناتج عن زيادة عوامل الإنتاج، وفيه يكون نمو الدخل بنفس وتيرة نمو السكان، مما يقود إلى دخل فردي ساكن.

2-2-4 النمو الحرّ: وهو الناتج عن قوى السوق والأسعار وكل التفاعلات التي تخضع لقانون العرض والطلب.

2-2-5 النّمو التدخلي: وهو الذي تتدخل الدول في تحديده، وهو عكس النمو الإقتصادي الحر.

2-3 النّمو المتوازن وغير المتوازن: وفيه يعتمد على توازن النمو الاقتصادي في القطاعات المكونة للاقتصاد.

2-3-1 النّمو المتوازن: وفيه يكون نمو وتطور كل القطاعات بشكل متوازن.

2-3-2 النّمو غير المتوازن: وفيه يكون نمو قطاعات دون قطاعات اخرى.

2-4 النّمو الاقتصادي الداخلي والنصف داخلي والخارجي: ويمكن التمييز بين هذه الأنواع من خلال العوامل المتحكمة في النّمو الإقتصادي.

2-4-1 النّمو الإقتصادي الداخلي: وهو الذي ينتج عن عوامل داخلية يمكن التحكم فيها ويكون ذلك من خلال تفسير إختلافات معدل النمو بين الدول وكذا إرتفاعات معدل النّمو الملاحظ ممّا يؤدي إلى تفسير العوامل المحدّدة لمعدل النّمو الإقتصادي، وهو موضوع نماذج النّمو الاقتصادي الحديثة.

2-4-2 النّمو الاقتصادي النصف داخلي: وهو الذي نستطيع التحكم في بعض العوامل الداخلة في تحديده ولا نستطيع التحكم في العوامل الأخرى.

2-4-3 النّمو الإقتصادي الخارجي: وهو الذي تكون العوامل الداخلة في تحديده خارجية غير متحكم فيها، وتعتبر نماذج النمو النيوكلاسيكي، خاصة نموذج "سولو" نماذج خارجية للنّمو الإقتصادي، كونها ترى عامل التطور التقني والسكاني عوامل خارجية للنّمو الاقتصادي.

2-5 النّمو الإقتصادي الفعلي والنّمو الإقتصادي الممكن: تسعى كل الإقتصادات إلى الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، وهي الحالة التي لا تبقى فيها الموارد معطلة، ولكن الواقع الإقتصادي أثبت أنّ حالة التشغيل الكامل هي حالة عرضية مما يقودنا للتفرقة بين نوعين من النّمو.

2-5-1 النّمو الإقتصادي الفعلي: وهو يعبر عن الأداء الفعلي للإقتصاد من خلال التغيّر النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لدولة ما خلال السنة.

2-5-2 النّمو الإقتصادي الممكن(الكامن): هو أقرب للجانب النظري من الواقع ومفاده أنّه أقل مستوى ممكن من حجم الناتج الممكن تحقيقه مع شرط ثبات معدلات التضخم.

3-طرق قياس النّمو الاقتصادي:

يقتضي تحقيق النّمو الإقتصادي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي متوسط الدخل الفردي، وبالتالي فإنّ قياسه يكون بقياس نمو الناتج الإجمالي والدخل الفردي

3-1 الناتج الاجمالي الحقيقي "Y":

ويكون بحساب الناتج المحقق في البلد بأسعار ثابتة أي مع إستبعاد التضخم، وذلك بإستعمال مؤشّر الأسعار الذّي يسمح بتصحيح التغيّرات التي تنتج عن الأسعار، ومقارنته بالفترة السابقة، وحساب معدل نموه، بمعنى:

الناتج المحلي الاجمالي" PIB " في الفترة t مطروح منه " PIB " في الفترة ''t-1 " مقسوما على

" PIB " في الفترة ''t-1 " ويحسب بالعلاقة التالية:

$$TCY = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} .100\%$$

وتستخدم غالبا عملة دولية واحدة – الدولار في الغالب- لتقييم الناتج الإجمالي لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النّمو (قمومية، 2017، صفحة 110).

ويتكون الناتج المحلي الإجمالي " PIB " من العناصر المبينة بالعلاقة التالية:

$$PIB = C + I + G + (X-M)$$

معناه أنّ الناتج المحلي الاجمالي يشمل جميع إنتاج القطاعات الأربعة المتمثلة في الإنفاق الإستهلاكي "C"

والإنفاق الاستثماري " I " والإنفاق الحكومي "G " وصافي الصادرات " X-M ".

وبالرّغم من وضوح العناصر المكونة للناتج المحلي الإجمالي إلاّ أنّ هناك صعوبات في تحديد هذه العناصر، التي تحول دون إعطاء القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر في غاية الأهمية في حساب معدّل النمّو الاقتصادي.

وأهم هذه الصعوبات تتمثل فيما يلي (تومي، 2004، الصفحات 50-51):

-نقص وعدم توفر للمعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الإقتصادية؛

-مشكلة الإزدواجية في حساب بعض المنتجات مما يؤدي إلى التضخم الناتج الداخلي الخام؛

-صعوبات قياس قيمة المنتجات والخدمات التي يستهلكها مالكوها حيث لا تمر هذه السّلع في السّوق وبالتالي لا يتم حسابها؛

-صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها، لذا يجب تقدير قيمة هذه الإيجارات والريوع وإضافتها إلى حسابات الناتج الداخلي الخام؛

-مشكلة حساب المدفوعات التحويلية التي يجب إستثناؤها وعدم إدراجها ضمن حسابات الناتج المحلي الاجمالي، كون أنّ هذه المبالغ دفعت دون مقابل أي دون إنتاج؛

-صعوبة حساب قيمة السّلع القديمة والمستعملة، إذ يجب أنّ تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي للسنة الجارية بإعتبار أنّ هناك سلعًا يتم إنتاجها في سنوات سابقة وتستعمل لعدة سنوات؛

-إغفال جزء كبير من قوّة العمل وعدم إحتسابه ضمن الناتج المحلي، وهو جزء متمثل في عمل ربات البيوت اللواتي لا يعتبرن عاملات ولا يتقاضين أي أجر، وهذا العمل يجب أن يدخل في حساب الناتج؛

-عملية بيع وشراء السندات والأسهم والأصول المالية المختلفة التي لا تمثل سوى نقل لملكيتها حيث لا تمثل إنتاجًا جديدًا، فالواجب غستثناء حسابها؛

-تذبذب وتقلب مستوى الأسعار من سنة لأخرى مما يؤدّي إلى تباين الناتج وإختلاف معدلاته.

2-3 الدخل الفردي " y ":

وهو الناتج المحقق على مستوى كل فرد من زيادة إنفاق وهو يعبّر عن زيادة متوسط المستوى المعيشي لأفراد البلد حسب العلاقات التالية:

$$y_t = \frac{PIB_t}{P_t}$$

$$yt-1 = \frac{PIB_{t-1}}{P_{t-1}}$$

حيث y_t تمثل الدخل الفردي في الزمن t

P_t تمثل حجم السكان في الزمن t

ومنه يكون معدّل نمو الدخل الفردي Tcyهو:

$$TCy = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \times 100\%$$

ويجب أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أسرع من النّمو السكاني من أجل الحصول على معدل نمو اقتصادي ايجابي.

كما يمكن أيضًا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلاً ومقارنته بالقدرة الشرائية لنفس المقدار أي- دولار واحد- ببقية الدول، ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموًا، وفق أكبر قدرة شرائية (بن قدور، 2013، صفحة 65).

4- التمييز بين النّمو والتنمية الاقتصادية

تشير أغلبية بحوث التنمية الإقتصادية إلى التفرقة بين التنمية الإقتصادية والنّمو الإقتصادي، ويحاول كل باحث إضافة المزيد من الفروق بين المفهومين، إلاّ إنّ هناك إتفاق على أنّ النّمو الإقتصادي يعني الزيادة الكمية في الدخل الوطني ومتوسط نصيب الدخل الفردي منه، إلاّ أنّ مفهوم التنمية الإقتصادية هو يتضمن بالإضافة إلى الزيادة الكمية، الزيادة الهيكلية والنوعية في بنيان المجتمع، وهو ما يمكن بيانه في النقاط التالية:

-يوصف النّمو الإقتصادي على أنّه تلقائي أي ذو حركة آلية في الزيادة الكمية المتحصل عليها، ولكن التنمية الإقتصادية تكون مقصودة وتحدث عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إستراتيجياتها وخططها المختلفة.

-النّمو الإقتصادي يخضع للدورات الإقتصادية في حين لا تخضع التنمية لمثل هذه الدورات؛

-يحصل النّمو الإقتصادي في ظل نظام السوق على عكس التنمية التي تحدث في ظل التخطيط من قبل الدولة؛

-يستخدم مفهوم النّمو الإقتصادي للإشارة إلى البلدان المتقدمة أمّا مفهوم التنمية الإقتصادية يُعنى بالبلدان النامية.

-قد يحدث النّمو الإقتصادي حتى بوجود الإحتلال والإستعمار، أمّا التنمية فلا يمكن حدوثها لأنّ الإحتلال يأتي للأخذ وليس للعطاء وللدّمار وليس للبناء؛

-النّمو الاقتصادي مرتبط بنظريات إقتصادية،أّمّا التنمية مرتبطة بسياسات وإستراتيجيات إقتصادية؛

-يتفق على أنّ النّمو الإقتصادي يشير فقط إلى عنصر الزيادة الكمية في متوسط الدّخل الفردي الحقيقي، بينما تشمل التنمية الإقتصادية عدّة عناصر مركبة والتي يمكن أن يكون النّمو الإقتصادي أحد عناصرها المهمة، وهذا لإرتباطها بحدوث تغييرات هيكلية إقتصادية وإجتماعية؛

-قد يكون هناك نمو إقتصادي سريع ولا تكون هناك تنمية اقتصادية، بل وجود إختلالات إقتصادية وغجتماعية وهذا نتيجة عدم التوازن بين التطوّر الإقتصادي وإحتياجات المجتمع؛

-قد يحدث نمو إقتصادي سريع مقابل تباطؤ في التنمية الغقتصادية وهذا راجع لعدم غنهاء التحولات الجوهرية التي تساير عملية التنمية.

5- محدّدات النّمو الإقتصادي ومراحله

سنقوم من خلال هذا العنصر إلى عرض أهم المحدّدات الرئيسية الواجب توافرها حتى يتحقق النّمو الإقتصادي في المجتمع، ثمّ نتطرّق بعدها إلى مراحل النّمو الإقتصادي.

5-1 محدّدات النّمو الإقتصادي

يختلف معيار قياس النّمو الإقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي من بلد لأخر، ويعود هذا التباين غلى كيفية إستخدام العناصر المكونة للنّمو الإقتصادي، والمتمثلة أساسًا في العمل، رأس المال، التكنولوجية المستخدمة في العملية الإنتاجية، عن طريق التنسيق فيما بينها وتركيبها في نسب عقلانية مختلفة للوصول بذلك إلى مستوى منشود من الإنتاج تحت قيد التوازن الديناميكي ودرجة الفعالية الإقتصادية، وهي تمثل بذلك متغيّرات دالة الإنتاج الكلّي كالآتي:

$$Y_{(t)}= F\{ K_{(t)} , A_{(t)} , L_{(t)} \}$$

حيث أنّ:

Y: الناتج المحلي الحقيقي؛

L: حجم العمل؛

K: رأس المال؛

A: مستوى التكنولوجيا. وكلها مركبة في الزمن t

5-1-1 رأس المال:

ويقصد به تراكم رأس المال والذّي يضم كل من الإستثمارات الجديدة في كل من الأرض والمعدّات المادية والموارد البشرية، وهو ينتج من تخصيص جزء من الدّخل الحالي للإدّخار من أجل إستثماره لهدف زيادة نمو الدّخل والناتج في المستقبل، وذلك ضمن إستراتيجية معينة كالإستهلاك التناوبي بين الحاضر والمستقبل مثلاً، فتقليل حجم الإستهلاك الحالي الذّي يعني بهذا المفهوم زيادة حجم الإدّخار والإستثمار يؤدّي إلى الزيادة في الإستهلاك الأجل.

5-1-2 العمل:

يتعلّق عنصر العمل بالعامل البشري، أي بالنمو السكاني، وهو يشمل بذلك القدرات الفزيائية والفكرية للفرد المستخدمة في العملية الإنتاجية من أجل تلبية الحاجيات الضرورية من سلع وخدمات، ويظهر هذا التأثير من خلال زيادة حجم العمالة بزيادة النّمو السكاني، ممّا يعني زيادة العمّال المنتجين من جهة أو من خلال زيادة الحجم السّاعي للعمل وبالتّالي زيادة حجم الناتج،

ومن ثمّ زيادة إنتاجية الحدّية لعنصر العمل، وبالرّغم من الإتجاه السائد في العصر الحديث للتقليل من حجم السّاعي للعمل، إلاّ أنّ دخول المرأة عالم الشغل بقوة إلى جانب الرجل أدّى إلى رفع حجم العمالة المنتجة.

وإذا كانت الإنتاجية تقيس نوعية اليد العاملة، فإنّها تتطور بثلاثة خصائص فردية للقوة العاملة وهي:

مستوى التأهيل والسن والجنس، ويشكّل قطاع التربية والتكوين مصدرًا لنوعية ومستوى التأهيل الذّي تتلقاه اليد العاملة، وترتبط الإنتاجية عكسيًا مع التقدم في السن، في حين أثبت الواقع العملي أنّ إنتاجية المرأة منخفضة مقارنة بالرّجل (قمومية، 2017، صفحة 115).

5-1-3 التكنولوجيا:

يعتبر العامل التكنولوجي من أهم عناصر النّمو الإقتصادي، وهو يتمثّل في مجموعة النّظم والطرق الفنية والوسائل المعاصرة المستعملة في الإنتاج، لذلك فإنّ حجم الانتاج لا يتوقف على عنصري العمل ورأس المال، أي أنّه حتّى مع بقاء كميات عناصر الإنتاج الأخيرة في نفس المستوى، وحدود تطور تكنولوجي، فسيؤدّي ذلك إلى زيادة الإنتاج تحت عنوان الإنتاجية الكلّية لعوامل الإنتاج، أي أنّ حجم الإنتاج المتبقي الذّي يمكن تفسيره من خلال عنصري العمل ورأس المال وهو ما يسمى بمتبقي "سولو" الناتج عن أبحاث الإقتصادي "روبرت سولو"، وهناك ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدّم التكنولوجي وهي كالأتي:

-**التقدم التكنولوجي المحايد:** هو الذّي يحدث عند الوصول إلى مستويات مرتفعة من الإنتاج بنفس كمية وتركيبة عناصر الإنتاج، بحيث أنّ التغيّر التكنولوجي المحايد من خلال تحليل منحنى إمكانيات الإنتاج، هو الذّي يكون معادلاً من حيث مضاعفته للإنتاج الإجمالي بمضاعفة كل عناصر الإنتاج.

-**التقدم التكنولوجي الموفّر لرأس المال:** هو معلوم أنّ أغلب البحوث العلمية والتكنولوجيا تكون من طرف الدّول المتقدّمة والتّي من خلالها تتطلّع إلى توفير عنصر العمل، وذلك لوفرة رأس المال بها، في حين أنّ الدّول النّامية تتميز بتوفر عنصر العمل وندرة رأس المال، إذن هي المعنية بالإهتمام بالتقدّم التكنولوجي الموفّر لرأس المال وهي ظاهرة نادرة جدًا.

- **التقدم التكنولوجي الموفّر للعمل:** ويحصل هذا عند الإرتقاء بجودة ومهارة وقوة العمل، ومثال ذلك إستخدام وسائل الإتصال في التعليم بصفة عامة مثل شبكة الأنترنت.

5-2 محدّدات أخرى للنّمو الإقتصادي:

بالإضافة إلى محدّدات الإنتاج المرتبطة مباشرة بالنّمو الإقتصادي، هناك محدّدات أخرى مرتبطة بصفة غير مباشرة بالنّمو الإقتصادي، وهذا من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج وبالتّالي على النّمو الإقتصادي وهي كالتّالي:

5-2-1 الوضع السّياسي:

يظهر ذلك من خلال الإستقرار السياسي من عدمه، فالإستقرار السّياسي يؤدّي إلى خلق ظروف ثقة المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين بشكل عام من جهة وإلى فاعلية القرارات الإقتصادية المتخذة من جهة أخرى من خلال تغليب المصلحة الإقتصادية العامة، والعكس صحيح في حالة عدم الإستقرار السياسي.

5-2-2 القطاع العام:

لم تعد إشكالية تدخل الدّولة في الإقتصاد من عدمه قائمة في الإقتصاد، بل الإشكالية القائمة هي حول حجم القطاع العام في الإقتصاد، وذلك من خلال السّياسة المالية للدّولة التّي تعمل على تحسين الأداء الإقتصادي، وبالتّالي رفع معدّل النّمو الإقتصادي.

5-2-3 النظام المالي:

يعمل النظام المالي بصفة عامة على تعبئة المدخّرات وتوفير السيولة اللاّزمة للإقتصاد الوطني، وبالتّالي هو بذلك يساهم في زيادة الإستثمار المحلّي مما ينعكس إيجابيًا على النّمو الإقتصادي

5-2-4 التضخّم:

بإعتبار آلية السّعر ذو كفاءة في تحقيق التوازن في سوق السّلع والخدمات، وبإعتبار التضخّم بمثابة ضريبة على الإستثمار، فإنّ إرتفاع معدّل التضخّم يؤدّي بالضّرورة إلى رفع معدّل الفائدة الإسمي كما يقول "فيشر"، وهذا ما يؤثّر على الإستثمار ومن ثمّ النّمو الإقتصادي. (the source of economic growth in O C D E countries , 2003, p. 71)

5-2-5 حقوق الملكية:

إنّ وجود الحماية القانونية للحقوق الفكرية والإنتاجية للمنتجين بصفة عامة، يعمل على تشجيع الإستثمار وتشجيع الإبتكار الذّي يؤدّي إلى التطوّر التكنولوجي وظهور الإكتشافات والإختراعات الجديدة التي تعتبر دعامة أساسية للنّمو الإقتصادي.

5-2-6 الإنفتاح التجاري والتكامل المتزايد للإقتصاديات:

إنّ التوسّع في المبادلات التجارية نتيجة التحرير المتزايد للتجارة الدّولية، وترابط إقتصاديات الدول ببعضها البعض يعتبر مصدر أساسي أخر للنّمو الإقتصادي، بالطّبع فإنّ نظريات التجارة الدولية بيّنت تفوق التبادل الحر عن الحماية وما يحققه من مكاسب عن طريق التخصّص الدّولي وإقتصاديات الحجم (أثر التجارة الدولية على النّمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، 2012-2013، صفحة 107).

5-2-7 الإستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة مصدر تمويل هام لإقتصاديات الدّول النّامية على وجه الخصوص، وبالرّغم من الجدل الكبير حول مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي المباشر إلاّ أنّ هناك رؤية عامّة حول الأثر الإيجابي الذّي تحدثه مثل هذه الإستثمارات في هيكل إقتصاد الدّولة المضيفة، من حيث مستوى التشغيل وتشكيلة عوامل الإنتاج، والمنافسة في الأسواق المحلية وميزان المدفوعات، إلى غير ذلك من الأثار التي تنعكس إيجابيًا على النّمو الإقتصادي.

5-3 مراحل النّمو الإقتصادي:

لاشك أنّ نمو أي شيء يكون عبر مراحل تمامًا مثل نمو الإنسان، كذلك إنتقال المجتمع من حالة التخلّف إلى حالة النّمو الغقتصادي يتطلّب المرور بعدة مراحل وهو ما جاء به المؤرخ الأمريكي "وولتر روستو" في كتابه الشّهير "مراحل النّمو الإقتصادي" والذّي يشمل خمسة مراحل يمكن تلخيصها كالتّالي: (todaro, 1985, pp. 63-64).

5-3-1 مرحلة المجتمع التقليدي:

وهي مرحلة يكون فيها غالبية السّكان يعملون في الزراعة أو السّلطة في يد الملاك، والظروف البيئية والطبيعية غير واضحة والإنتاج منخفض والعادات والتقاليد جامدة، بحيث يصعب التغيّر الاجتماعي.

5-3-2 مرحلة التهيؤ للإنطلاق:

تتميز بحدوث تغيّرات كبيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة كما تظهر أفكار وإتجاهات عديدة وجديدة تصاحب التغيّرات الإقتصادية في هذه المرحلة بداية إستخدام التكنولوجيا

5-3-3 مرحلة الإنطلاق

تركّز هذه المرحلة في القضاء على معوّقات النّمو الإقتصادي، وإحداث تغيّرات جذرية في أدوت الإنتاج بواسطة وسائل التكنولوجيا، تشجيع العاملين والإبتكارات، وتشبه هذه المرحلة مرحلة الثّورة الصّناعية، ويرى "روستو" أنّه في هذه المرحلة ينتقل معدّل الإستثمار من 5% الى 10% من النّاتج المحلّي.

5-3-4 مرحلة الإندفاع نحو النضج:

فيها تظهر الزّيادة في الانتاج والاستثمار وتعزيز القطاع الصناعي، وهي تعتبر أطول نسبيًا، وحجم الإستثمارات يقدر ب 10% الى 40% من النّاتج الوطني، وفيها تتغيّر بنية العمال ويدخل العمال الماهرون وتتطوّر التّجارة الخارجية، ويزداد إستخدام التكنولوجيا الحديثة، ويصبح مستوى الإقتصاد عالميًا.

5-3-5 مرحلة الإستهلاك الواسع:

يرتفع فيها دخول الأفراد وتزيد معدّلات الإستهلاك، وتظهر رفاهية المجتمع، والتمتّع بكثير من الحاجات الضّرورية ممّا يجعل الأفراد يتوجهون إلى الإنفاق الإستهلاكي على السّلع الكمالية وفيها يتغلّب عدد السكان في المدن على عدد السكان في الرّيف.

6- النظريات المفسّرة للنّمو الاقتصادي:

إنّ الإهتمام بالكتابة والتنظير في النّمو الإقتصادي قديم قدم الإقتصاد ذاته، وهذا ما ذهب إليه الإقتصاديون التقليديون في القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر من خلال كتاباتهم عن العوامل

التّي تحدّد تقدّم الشعوب، فظهرت عدّة نظريات في مجال النّمو الإقتصادي والتّي نقوم بإدراج أهمّها من خلال هذا العنصر.

1-6 أفكار إبن خلدون:

كان المفكّر العربي إبن خلدون من أوائل من إقترح مفهوم النّمو الاقتصادي عام 1377 م (جدوع، 2010، صفحة 46)، كما كان من أوائل الذّين فكّروا في مراحل التطوّر الإجتماعي فقسّم تاريخ البشرية إلى مرحلتين: مرحلة الدّنيا –البداوة ، وتتميز هذه المرحلة بالبساطة والإكتفاء بما هو ضروري من المأكل والملبس والمسكن وسائر الأحوال ويسودها الإقتصاد الرّيفي الذّي يعني عند إبن خلدون بالعمران البدوي القائم على فلاحة الأرض وتربية الأغنام والماشية والإبل، هذه المرحلة الطبيعية من التطور الإقتصادي المتطلّبة للضّروريات، هي من المراحل الأساسية للمراحل المتقدّمة في العملية الطبيعية لمراحل التطوّر، كما أنّ البدو هو أصل الحضارة فإنّ الضّروريات أقدم من الحاجات والكماليات وأصل لها، لا يمكن الأوضاع السّائدة أن تبقى كما هي – في حالة سكون – فهي تخضع لقوانين المجتمع الطبيعية من خلال السّعي المستمرّ للحضارة –النّمو– في إطار التجمّع البشري، يسود التعاون والتبادل، وأنّ التحضّر هو غاية للبدوي، لذلك فإن التطوّر والنّمو أمران طبيعيان بطبيعتهما.

ثم تأتي مرحلة التوسّع وهي مرحلة إنتقالية من البدو إلى التحضّر، بحيث تتوفّر الشّروط نتيجة لتعاون المجتمع السكاني وحصول فائض في الإنتاج يظهر الرّقي والتطوّر في الأقوات والملابس وتوسيع في المساكن والتخطيط وبناء المدن (طوايبية ، 2019، صفحة 287).

طرح إبن خلدون نظريتين حول النّمو الإقتصادي وما يلحقه من نمو حضاري، تقوم الأولى على أنّ البيئة الجغرافية هي المحدّد الرّئيسي للنّشاط الإقتصادي، فهو يرى بوجود تناسب طردي بين البيئة الجغرافية الملائمة لحياة الإنسان وإتّساع العمران والعكس صحيح، أمّا الثّانية فهي تقوم على حقيقة أنّ النّمو الإقتصادي لأي مجتمع يمرّ بمراحل متعدّدة تتعلق بالحياة السّياسية والإجتماعية للدّولة من نشأتها إلى نهايتها، أي توسّع العمران ثمّ وفوره ثمّ نهايته مرتبط مباشرة بنشأة الدّولة وإستقرارها، ثمّ تطوّرها ثمّ إضمحلالها وخرابها بعد ذلك (زيرمي ، 2015-2016، صفحة 150).

ومن أهم ما كتب إبن خلدون في نظريته الثانية ما يخص العلاقة بين تقسيمين العمل والنّمو فيقرّر أنّ الفائض المتحقق من تقسيم العمل يمكن التعبير عنه في العمل والنّمو شكل "كمية من العمل" الذّي أمكن توفيره تمامًا كما عبّر عنه في شكل "كمية من الناتج، حيث أنّ الفائض المتحقق من تقسيم العمل هو الذّي يسمح للأفراد بمزيد من الرفاهية الإقتصادية والتّي يطلق عليها "الترف". فكمية من الناتج الفائض عن حاجة الجماعة يمكن أن يعبّر عنها بمزيد من السّلع الكمالية، كما يمكن أنّ تباع لبلدان أخرى بقيمتها ويؤدّي ذلك أيضًا إلى مزيد من "التّرف" أو مزيد من "الغنى، (يسري، 2006، صفحة 43)

أمّا فيما يخص الدّخل والإنفاق–الدّخل والخرج– في المجتمع عند إبن خلدون فهو يرى أنّ المكاسب هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم، فكثرة مكاسبهم ضرورة، فكلّما كثرت الأعمال كثرت قيمها فتزداد بذلك دخول الأفراد، فيدفعهم ذلك الغنى إلى التّرف في المساكن والملابس، وهذا بدوره يزداد الإنفاق على أسواق الأعمال والصنائع، ومتى زاد العمران زادت الأعمال مرّة ثانية ثم تزداد الحاجات والكماليات المعبّر عنها عنده بالتّرف نتيجة زيادة الدخول، فتقوم الصّناعة خصيصًا للوفاء بهذه الحاجات فتزداد قيمتها فيتضاعف الدّخل مرّة أخرى، أكثر من الاوّل فيؤدّي إلى زيادة الطلب الكلّي الذّي يتطلّب إلى زيادة النّشاط الإنتاجي مما يؤدّي إلى زيادة الإنفاق في أسواق الأعمال للمرّة الثّانية والثّالثة وهكذا تتكرّر العملية ويتضاعف الدّخل الكلّي للمجتمع (يسري، 2006، الصفحات 44–45).

ولإبن خلدون تحليل دقيق لمحدّدات السّعر في السّوق خلال عملية النّمو الإقتصادي، يلجأ فيه إلى إستخدام فكرتي العرض والطلب. وهو ما يعرف الأسواق بانّها أماكن تشمل حاجات النّاس، فهو يرى أنّ في حاجات النّاس قسمين منها ما هو ضروري أي عنده كلّها منتجات زراعية ومنها ما هو من الكماليات أي عنده بين منتجات زراعية ومنتجات صناعية وعليه ربط بين الأسعار وعملية النّمو الإقتصادي (يسري، 2006، صفحة 48)، حيث يرى أنّه كلّما زاد عدد السكان وإتّسع البلد إنخفضت أسعار السّلع الضّرورية، وإرتفعت أسعار السّلع الكمالية.

وإعتمد على فكرة تحديد الأسعار عن طريق تفاعل العرض والطلب، فيرى أنّه عندما يكثر الطلب على سلعة ما ويكون العرض منها ثابتًا يؤدّي بميل سعرها إلى الإرتفاع، وعندما تكون

الكميات المعرضة من السّلع كبيرة والطّلب عليها يكون ثابتًا فإنّ الأسعار تميل إلى الإنخفاض وعندما يكون هناك حوّالة في الأسواق بحيث يكون هناك تغيّر في كل من العرض والطّلب فإنّ الأسعار تتغيّر تبعًا لذلك (داودي، 2002، صفحة 168).

6-2 النظرية الكلاسيكية في النّمو الإقتصادي.

6-2-1 النّمو الإقتصادي عند أدم سميث Adam smith (1723-1790):

كما هو معلوم عند الكلاسيك انّ الإطار المفاهيمي للنمّو الإقتصادي يبدأ عادة من آدم سميث الذّي ظهر كتابه المعنون ب" ثروة الامم" في المرحلة من الثّورة الصّناعية، ويمكن القول بأنّ هذا المؤلف ما هو إلاّ تعبير عن الإهتمام بقضية النّمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية بشكل عام، إذ انّه يبحث في أسباب تحقيق النّمو الإقتصادي من خلال مجموعة من الأفكار من وجهة نظره والتّي تتلخص في أرائه عن القانون الطبيعي و تقسيم العمل، و تراكم رأس المال.

يرى أدم سميث أنّ جوهر عملية النّمو الإقتصادي تكمن في الأثر الإيجابي الذّي يحدثه تقسيم العمل من حيث الحد من تناقص الإنتاجية الحدّية لعوامل الغنتاج والارتقاء بمهارة وبراعة العاملين، وانّه شكلاً من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج، ناهيك على أنّ العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، ثمّ إنّ ميول الطبيعة البشرية إلى إنتاج شيء ومقايضته أو مبادلته بشيء أخر وبالتّالي التبادل هو الوجه الأخر في إعتقاده لتقسيم العمل الذّي يرتبط بحجم الإقتصاد في نطاق السّوق، لأنّ كبر حجم السّوق يولد ما يكفي من الطّلب على المنتجات المختلفة مما يسمح بالتخصّص وهو ما يؤدّي بالنتيجة إلى تراكم رأس المال المنتج، الذّي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الإستثمارات الجديدة، وبذلك هو يعتبر أنّ سرّ التقدّم الإقتصادي هو فائض الإدّخار الذّي يستثمر بعد ذلك.

6-2-2 النّمو الإقتصادي عند دافيد ريكاردو Ricardo David (1772-1823): يعد قانون العوائد الحدّية المتناقصة إحدى المساهمات العديدة لريكاردو حيث يعتبر ريكاردو أنّ الأرض هي الدّعامة الأساسية للتطوّر الإقتصادي، ومفاد هذه النّظرية أنّه كلّما إزداد عدد العمال الذّين يعتنون بقطعة من الأرض إزداد إنتاجها، ولكن بمعدّل زيادة متناقص (فريدريك، 2002، صفحة

21)، ولهذا فقد تنبأ بأنّ إقتصاديات الرّأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الرّكود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزّراعة، فيحلّل ريكاردو عملية النّمو الإقتصادي من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاثة مستويات وهم: الرّأسماليون والعمّال والإقطاعيون، حيث أنّ الرأسماليين الذّين يحقّقون أرباحًا هم الذّين يلعبون دورًا رئيسيًا في الإقتصاد الوطني والنّمو الإقتصادي بصفة عامة، فهم من ناحية يبحثون بإستمرار عن أفضل طرق الإنتاج ومن ناحية أخرى يحاولون الحصول على أقصى ربح ممكن لأنّهم يعيدون إستثمار تلك الأرباح في مشاريعهم القديمة أو الجديدة التّي تؤدّي في النّهاية إلى توسّع تراكم رأس، على الرّغم من أهمية العمّال لأنّهم يساهمون في عملية الإنتاج مقابل أجور لكنّهم يعتبرون أقل أهمية من الرّأسماليين لأنّ الرّأسماليين هم من يوفّرون الآلات والمعدّات وكل ما يحتاجه العمّال للقيام بعملية الإنتاج، أمّا الإقطاعي فهو مالك الأرض وهو مهم لأنّه يزوّد الرّأسمالي بالأرض، وهي عنصر أساسي في العمل الزراعي، وفي المقابل يحصل على ريوع (شعباني، 1997، الصفحات 63-64).

أمّا بالنّسبة للتّجارة الدّولية، يعتقد ريكاردو أنّها جد مهمّة في المجال الإقتصادي، وخاصّة في التقسيم الدّولي للعمل من خلال جعل كل دولة متخصّصة في إنتاج السّلع التّي يمكن إنتاجها بتكلفة أقل نسبيًا، كما أنّه من المهم أيضًا عدم تدخل الدّولة في النّشاط الاقتصادي من خلال فرض الضرائب الذّي يحد من الرّغبة الإستثمارية للرأسماليين وهو ما يؤثّر على عملية التنمية. (شعباني، 1997، صفحة 64).

6-2-3 كارل ماركس Marx Karl (1818-1883)

في نظريته للنّمو الإقتصادي، دحض كارل ماركس وجهة النّظر الرّأسمالية، وقد أسّست نظريته على سلسلة من الإفتراضات المتعلقة بطبيعة الوظائف التي يؤدّيها الإنتاج في المجتمع وأنواع الإبتكارات والإختراعات السّائدة وطريقة تراكم رأس المال وإفتراضات حول معدّلات الأجور والأرباح السّائدة، فرضيات تتعلق بالطّابع الحركي الذي يسود المجتمع سواء كان إقطاعيًا أو رأسماليًا صناعيًا (بنابي، 2008 – 2009، صفحة 16)، حيث واصل ماركس أعمال ريكاردو وطوّرها فأدخل مفهومًا جديدًا يتمثّل في فائض القيمة (زيرمي ، 2015-2016، صفحة 154)، وإبتدأ ماركس تفسيره لظاهرة فائض القيمة من الإنتاج، وتحديدًا من العمل وهو على قسمين:

-**القدرة على العمل:** وهي عدد ساعات العمل وما يقابلها من أجر يتقاضاه العامل بحسب تقدير صاحب العمل.

-**قوة العمل:** وهو ما ينتجه عن العمل أو ما يحقّق العامل من عمله، والذّي يبيعه المنتج بمعرفته، فالرّأسمالي عندما يستخدم عددًا من العمّال فإنّه في الواقع يشتري قوّة العمل من العامل، والتّي لها قيمة كباقي السّلع وتحدّد هذه القيمة بعدد ساعات العمل اللاّزمة لإنتاجها، فالرّأسمالي عند كارل ماركس يعمل دائمًا على إستخدام قوّة العمل التّي يشتريها بقدر أكبر مما يلزم للإبقاء عليها (كاظم ، 2012، صفحة 387).

ويبيّن ماركس أنّ فائض القيمة هو الفرق بين كلفة قوّة العمل وقيمة المنتج، وهذا الفائض يأخذ شكلين هما الفائض المطلق والذّي يتولّد مباشرة عن زيادة وقت العمل الذّي يشتغل فيه العامل لحسابه، أمّا الفائض النّسبي فيتولد عن تخفيض وقت العمل الضروري، ولفهم نظرية فائض القيمة عند ماركس نضرب المثال التّالي:

نتصوّر 100 عامل يشتغلون داخل مؤسّسة ثمان ساعات في اليوم إذن: ينتجون 100 × 8 = 800 ساعة على أساس أنّ الوقت مقياس لقيمة المادّة – ولنتصوّر أنّ كل واحد منهم يحتاج إلى كمية من المواد الغذائية وغيرها تساوي ستة ساعات للإستجابة للحاجيات الضّرورية، فيكون أجرهم يساوي : 100 × 6 = 600 ساعة في اليوم، فيحصل رب العامل على الفارق في شكل أرباح 800 – 600 = 200 ساعة وهو ما يعرف بفائض القيمة، وهو أساس إستغلال الرأسمالي للعامل عن ماركس (ولعلو، 1981، صفحة 121).

6-3: النظرية الكلاسيكية المحدثة (النيو كلاسيكية):

6-3-1 نموذج شومبيتر:

يعد شومبيتر من أهم الباحثين في ميدان النّمو الإقتصادي، حيث يرى أنّ النّمو ليس مستمرًا وإنما له حدود وتعيقه بعض العوائق خاصة في ظل وجود بيئة غير مساعدة على الإستثمار الإبتكاري بسبب توسّع الإئتمان وكذا وجود فائض في الإنتاج وهو ما ينتج عنه إنخفاض في الأسعار وكذا الدّخول، وبالتّالي زيادة مخاطر الإبتكار.

إعتمد شومبيتر في تفسيره للنّمو الإقتصادي على المقاول الذّي يعتبر المجدّد والمبتكر حيث يقوم هذا الأخير بإستخدام طرق جديدة في الإنتاج أو خلق مؤسّسات جديدة أو تحسين المنتوجات القائمة، والمقاول بالنسبة لشومبيتر ليس صاحب رأس مال وإنمّا هو شخص مبتكر ومجدّد يحصل على رأس المال من خلال الإقتراض ليقوم بممارسة نشاطه، لكن رغم هذا فإنّ هذا النموذج يشوبه النّقصان من حيث أنّه:

-أعطى للمقاول دورًا أساسيًا في عملية النّمو لما يقوم به من إبتكار، هذا الدّور الذّي يعد في الوقت الحالي من مهام الصناعة ككل في ظل وجود الخبراء والمختصين.

-بالنّسبة لشومبيتر فإنّ الإئتمان المصرفي يعد مهمًا لعملية التمويل في الأجل الطويل لكن في حقيقة الأمر يوجد مصادر أخرى للتمويل هذا الأخير الذّي لا يقتصر على الائتمان المصرفي فقط.

-أغفل شومبيتر النّمو السكاني و تناقص الغلّة التّي تعد من العوائق التي تعترض طريق النّمو. (سابق، 2016/2015، الصفحات 95 - 96)

6-3-2 نموذج هارود ودومار (طلحة، 2019/2018، الصفحات 59-61):

يعتبر هذا النموذج عملية الإدّخار ورأس المال مهمة للنّمو الإقتصادي، حيث يرجع عملية النّمو الاقتصادي إلى الدخل، وقد إرتكز في تفسيره لذلك على المعادلات التالية:

-الإدخار(S) هو نسبة s من الدخل الوطني أي: S= sy .....(01)

-الإستثمار (I) هو التغيّر الحاصل في رصيد رأس المال (K) أي: I=ΔK..... (02)

من خلال المعادلتين (1) و (2) وبما أنّ رأس المال K له علاقة بالدّخل الوطني وفقا لمعامل رأس المال الناتج k فإنّ: k=K/Y أي k=ΔK/ΔY ومنه فإنّ ΔK = k* ΔY .....(03)

-الإدّخار الإجمالي (S) يكون مساوي للإستثمار الوطني (I) أي: I=S.....(04)

حسب المعادلة (01) فإنّ S=Sy ومن المعادلات (02) و(03) نجد:

I= ΔK= k*ΔY

وبالتّالي فإنّ: sY=S=I= ΔK= k*ΔY أي أن sY= k*ΔY .....(06)

بالقيام بقسمة طرفي المعادلة (06) على Y نحصل على: sY/Y= k*ΔY/Y .... (07)

نقوم كذلك بقسمة طرفي المعادلة (07) على k نحصل على S/K= ΔY/Y .....(08)

ΔY/Y يمثّل التغيّر في الناتج القومي الإجمالي GNP.

من خلال المعادلة (08) نجد أنّ معدل نمو GNP(ΔY/Y) يتحدّد بين معدل الإدخار القومي ومعامل رأس المال / الناتج.

6-3-3 نموذج سولو (عجمية و أخرون، 2008، الصفحات 151-153) : يعد هذا النموذج إمتدادا لنموذج هارود ودومار، فكلا النموذجين يرى أنّ عملية الإدّخار والإستثمار مهمّة لعملية التراكم الرأسمالي، لكن نموذج سولو توسع عن نموذج هارود ودومار بإضافة عنصر إنتاجي أخر هو العمل وكذا متغيّر مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النّمو الاقتصادي، هذا المتغيّر الذّي يظهر أثره على النّمو الاقتصادي في الأجل الطّويل نتيجة التراكم الرأسمالي والتقدّم التكنولوجي معًا، يختلف نموذج سولو كذلك عن نموذج هارود ودومار في أنّه إفترض فكرة تناقص الغلّة بصفة منفصلة لكل من عنصري العمل ورأس المال في الأجل القصير مع ثباتها للعنصرين معا في الأجل الطويل.

إعتمد سولو على دالة الإنتاج "**كوب دوغلاس**" والتّي يكون فيها الناتج المحلّي الإجمالي ص دالة طردية للمتغيّرات الثلاث: عنصر رأس المال غير الماهر ($س_1$) وعنصر رأس المال البشري والمادي ($س_2$) والمستوى التكنولوجي (أ) الذّي يكون ثابت في المدى القصير، أي أنّ الناتج المحلي يتأثّر طرديًا بـ:

- الزيادة الكمية أو النوعية في عنصر العمل عن طريق زيادة عدد السّكان أو التعليم.
- زيادة رأس المال عن طريق الإدخار والاستثمار.
- تحسين المستوى التكنولوجي.

وعليه فإنّه وحسب نموذج سولو فإنّ أي زيادة في الإدّخار المحلّي تؤدّي إلى زيادة في الإستثمار ومن ثمة زيادة في تراكم رأس المال وبالتّالي زيادة في النّمو في الناتج المحلي.

إنّ هذا الأمر يكون بصفة كبيرة في الدّول التي تكون فيها تدفقات رؤوس الأموال والإستثمارات الخارجية أكثر من غيرها من الدول التّي تعتمد على الإدّخار المحلّي، وهو الأمر

الذي ينطبق على دول جنوب شرق آسيا التي إستفادت كثيرًا من التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال وحقّقت معدّلات نمو مرتفعة.

6-4 نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي):

6-4-1 نموذج روبرت لوكاس:

(ميساوي، 2018، الصفحات 69-70): إعتمد هذا النّموذج على رأس المال البشري في تفسيره لإختلاف معدّلات النّمو بين الدول، فحسب لوكاس فإنّ رأس المال البشري لا يقتصر على الكفاءات وإنّما يتعدى ذلك إلى الحالة الصحية والتغذية والنظافة .....إلخ.

إرتكزت هذه النظرية على مجموعة فرضيات هي:

- أنّ الإقتصاد يضم قطاعين الأول يشمل إنتاج السّلع وأخر يشمل تكوين رأس المال البشري.
- عدم وجود إختلاف في الإختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة.
- أنّ للفرد القدرة على التعلم وإستعمال الوقت وإكتساب المهارة بنفسه مهما كان مستواه.
- دالة الإنتاج لها الشكل التالي: $Y=K^{B}*(h*L)^{1-B}$

نجد أنّ نموذج لوكاس يشترك مع نموذج سولو في بعض الفرضيات حيث أنّ رأس المال البشري h يلعب نفس دور التقدّم التكنولوجي في نموذج سولو مع إفتراض لوكاس لنمو رأس المال البشري عكس سولو الذّي يفترض ثبات التقدم التكنولوجي، حسب لوكاس فإنّ الإهتمام برأس المال البشري وإتاحة الوقت الكافي للتكوين والتأهيل سوف يزيد من رأس المال البشري وبالتّالي زيادة النّمو، ويحدث العكس في حال إهمال التكوين والتعليم أي أنّ سبب وجود إختلاف بين المجتمعات من حيث الغنى والفقر يعود بالدرجة الأولى إلى الوقت المخصّص للتكوين والتعليم، هذا الأخير الذّي له دور في إكساب المعارف التي لها تأثير إيجابي على النّمو الاقتصادي.

6-4-2 نموذج بول رومر (طلحة، 2019/2018، الصفحات 69-71) :

إعتمد رومر في نموذجه على التقدّم التقني الذّي يفترض أنّه ينتج عن طريق الباحثين الذّين غايتهم تحقيق الرّبح، وقد إنطلق رومر من عدّة فروض هي:

-وجود نمو للإنتاجية الحدّية لرأس المال دون قيود وذلك بشكل متزايد على إعتبار إمكانية تزايد معدل الإستثمار وكذا العائد من رأس المال.

-التغّير التكنولوجي يتأثّر بعوامل عديدة هي تراكم المعرفة الذّي ينتج عن نشاط المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق الربح، وكذا عن طريق تراكم رأس المال البشري.

-بالنسبة لرومر فالإختراعات وكذا التكنولوجيا تختلف عن العوامل التقليدية وهي قابلية للإستخدام من طرف الجميع أفراد ومؤسسات.

dY: إجمالي الإنتاج ، A: مستوى التقدّم التكنولوجي ، K: رأس المال المادي والبشري والمعرفة .

أمّا بخصوص معادلة تراكم رأس المال المادّي والبشري والمعرفي فتأخذ الشكل التالي:

$$K=S*Y-d*k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (02).$$

S: معدّل الإدّخار ، d: معدّل إهتلاك رأس المال ، وعليه تكون معادلة النّمو كالتّالي:

$$Y^{*}/Y=K^{*}/K=S*A-d \quad \ldots (03)$$

حيث أنّ النّمو يتحقّق عندما يكون $d< S*A$.

من خلال هذا فإنّ رومر أرجع سبب وجود تفاوت في النّمو الاقتصادي إلى وجود تفاوت في معدّل الإدّخار، حيث يتزايد معدّل النّمو بتزايد معدّل الإدّخار مع وجود إرتفاع في إنتاجية المعرفة المتراكمة وحجم الإقتصاد الكبير، وعليه فإنّ تشجيع الإدّخار حسب هذا النموذج سيؤدّي إلى تحقيق النّمو الإقتصادي في الأجل الطويل.

6-4-3 نموذج روبرت بارو:

أضاف" **بارو**" مصدر إضافي من مصادر النّمو الداخلي ألا وهو النفقات العامة (G) التي تنفقها الدولة على المنشئات القاعدية، حيث إعتبر "**بارو**" أنّ هذه النفقات هي سلعة إجتماعية تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسّسة وفق الدّالة التالية:

$$Y_i=A_i*K\alpha_i*N_i^{1-\alpha}*G^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث: Y_i يمثّل دالة الإنتاج وK_i يمثل مخزون رأس المال الخاص وN_i يمثل العمل للمؤسّسة(i)، أمّا A يمثل مستوى التقدّم التكنولوجي وهو ثابت، و $1-\alpha$ يمثل مرونة الإنتاج، أمّا إذا افترضنا أنّ كل المؤسّسات متماثلة فالمعادلة تكتب كمايلي:

$$Y=A*K^{\alpha}*N^{1-\alpha}*G^{1-\alpha}$$

حسب المعادلة (02) فإنّ: الإنتاجية الحدّية لرأس المال متناقصة ورأس المال العام يحافظ على الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم، وبما أنّ النفقات العامة G يتم تمويلها عن طريق الضريبة بمعدل T (ثابت عبر الزمن) هذه الضريبة التّي يتم فرضها على كل المداخيل $T= t*y$ والميزانية تكون متوازنة حيث $T=G$.

بالنسبة للسّلع النهائية فهي تُكَوِنْ النفقات العامة حيث يعتبر معدل الضريبة t جزءًا من الإنتاج النهائي الذي أخذته الدّولة، أمّا بالنسبة للعائلات فهي تستخدم جزءًا من دخلها في الإدّخار وهو ما يساهم في تراكم رأس المال الذي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{K}^{*} = s\,(1-t)\,*Y-£K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(03)$$

نقوم بتعويض G بـــ: $t*y$ فنحصل على

$$(Y=A*K^{1-\alpha}\,(t*y)^{\,1-\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(04)$$

6-4-4 نموذج أجيون وهويت: (ضيف، 2015/2014، الصفحات 64-65):

حسب هذا النّموذج فالتقدّم التكنولوجي يعد عاملاً مفسرًا للنّمو الاقتصادي الدّاخلي، وذلك أنّ التجديد التكنولوجي يساهم في النّمو الاقتصادي فالإبتكارات الناتجة تزيح الإبتكارات السّابقة التّي تصبح متقادمة وتقل ربحيتها لصالح الإبتكارات الجديدة، وحسب هذا النّموذج أيضًا فإنّ العمالة تنقسم في الإقتصاد إلى قطاعين قطاع إنتاج السّلع النهائية وقطاع البحث والتطوير وفق الصيغة التالية : $L=L_y+L_A$ حيث أنّ L_y يمثل حجم العمالة التّي تنتج السّلع النهائية وL_A يمثل حجم العمالة التّي تعمل في قطاع البحث والتطوير، على هذا الأساس فإنّ معدّل النّمو النّاتج يعتمد على عملية البحث والتطوير من حيث الموارد الموجهة إليها وكذا تطبيق سياسات إقتصادية تهتم بعملية البحث والتطوير مما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

6-4-5 نموذج نادي روما:

سمي هذا النموذج نسبة إلى نادي روما لأنّ هذا الأخير هو الذّي قام بهذه الدراسة تحت إشراف Dennis Meados من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية (المسعودي، 2010، صفحة 34). قام النّادي بإجراء دراسة للنّمو معتمدًا على عدّة متغيّرات هي نمو السكان والصّناعة والزّراعة والموارد المعدنية والتلوث البيئي، وقد توصل إلى نتيجة مفادها أنّ العالم مقبل على أزمة حقيقية وأنّ الحياة تسير من سيئ إلى أسوء، فحسبهم ستزيد نسبة الوفيات وسيتوقف النّمو البشري والإقتصادي، كما أنّ نمو عدد السكان ونقص الإنتاج والغذاء وكذا التلوث الحاصل في الكون وتناقص الموارد سيؤدّي إلى جعل معدّلات النّمو تصل إلى نهايتها خلال مئة سنة المقبلة، أي سيكون هناك حدود للنّمو إضافة إلى أنّ قطاع الصّناعة سيتأثر نتيجة قلّة الموارد الطبيعية وبالتّالي ستنتشر المجاعة لأنّ عدد السكان سيزيد بشكل كبير مقارنة بالغذاء المنتج والأراضي المزروعة وإرتفاع أسعار الموارد الطبيعية التّي ستصاب بالنّدرة، لتفادي كل هذا، إقترح الخبراء ضرورة وقف النمو السكاني والنمو الإقتصادي والذي لا يتحقق إلا من خلال تثبيت عدد السكان ورأس المال.

تعرض هذا النموذج للإنتقاد هو الآخر نتيجة إفتراضه محدودية التقدّم التكنولوجي الذّي يعدّ متزايد بوتيرة متسارعة كما أنّ النّمو السّكاني يتسارع هو الآخر وهو الأمر الذّي يمكن الحد منه طالما كان هناك زيادة في نصيب الفرد من الدخل، كما أنّ هذا النّموذج لم يأخذ أهمية جهاز الأثمان في إستخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل . (زير مي، 2016/2015، صفحة 168)

6-5 نظريات التنمية الإقتصادية:

6-5-1 نظرية النّمو المتوازن (قوراي ، 2020، الصفحات 96-97):

تعود هذه النّظرية إلى "**نيركسه (Nurkse)**" حيث تعد هذه النظرية الشكل المحدث لنظرية الدفعة القوية وقد إنطلق في تحليله من دراسة التخلّف وكذا الفقر والتّي كان سببها إنخفاض الدّخل وبالتّالي ضيق لسوق حيث أورد "**نيركسه**" صاحب هذ النظرية أنّ التخلص من الفقر والتخلّف لا يكون إلاّ من خلال توسيع حجم السّوق.

حسب صاحب هذه النّظرية فإنّه يجب إيجاد توازن بين مختلف الصناعات الإستهلاكية والرأسمالية والتوازن بين الزّراعة والصّناعة وبين القطاع المحلي والخارجي وكذا بين العرض والطّلب لكن رغم هذا فلهذه النظرية إنتقادات هي الأخرى لعل أهمّها أنّ:

– التوجه لمختلف الصناعات دفعة واحدة سيؤدّي إلى الزيادة في تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة.

– تتطلّب كذلك موارد مالية كبيرة للقيام بهذه الإستثمارات مجتمعة وهو ما يعد مستحيلاً بالنّسبة للدّول النامية.

2-5-6 نظرية الدّفعة القوّية (قوراري، 2020، صفحة 96 و 97):

يرى صاحب هذه النّظرية "**Rostein Rodan**" أنّ عملية التنمية يلزمها قدر معين من الإستثمار وهو ما يعرف بالدّفعة القوّية وذلك حتى يتيح للإقتصاد الإنطلاق في النّمو، حيث أنّ الإستثمار الضعيف لن يكون له تأثير على التنمية في الدول، وقد قدّرت نسبة الإستثمار بـ: 13.2% من الدّخل القومي خلال 05 سنوات لترتفع بعدها تدريجيًا، إرتكز هذا الباحث في تحليله على أنّ عملية التصنيع هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية من خلال دفعة قوية تُوَظَفْ خلالها إستثمارات ضخمة، وهو ما يخلق وفورات إقتصادية، ويرى أنصار هذا الطّرح أنّ الإستثمارات الكبيرة ستؤدّي إلى زيادة مماثلة في الدّخل القومي ومن ثمّة زيادة في الإدّخار وبالتّالي زيادة الموارد اللاّزمة لعملية التنمية الإقتصادية.

تمّ إنتقاد هذه النظرية من خلال أنّ:

– الإستثمارات الكبيرة تتطلب توفير موارد مالية ضخمة وهو ما ليس متوفرًا لدى الدول المتخلّفة.

– ضرورة توفّر الموارد البشرية الكافية والمؤهلة وهو أمر غير متاح كذلك لدى الدّول النّامية.

– إعتماد هذه النظرية على الصّناعة دون الزّراعة التّي تعدّ النّشاط الرّئيسي في الدّول المتخلفة.

المبحث الثالث: العلاقة بين ميزان المدفوعات والنّمو الاقتصادي:

1-التنظير التّاريخي للعلاقة بين ميزان المدفوعات والنّمو الاقتصادي:

لقد كان لماركانتيلية السّبق في التنظير للعلاقة بين التجارة والإزدهار الإقتصادي خلال القرنين السّادس عشر والسّابع عشرة، وفي ظل دولية النقود بإعتبارها معدن ثمين، فحسب الماركانتيلية فإنّ تراكم المعدن الثمين أو النّقد الأجنبي النّاتج عن فائض ميزان المدفوعات هو الذّي يؤدّي إلى إنخفاض سعر الفائدة وبالتّالي إنتعاش الإستثمار، وهو ما ورد في كتاب توماس مان سنة 1664 م أي أنّ سعر الفائدة من محدّدات الإستثمار على أساس أنّه ظاهرة نقدية وهو نفس تصوّر كينز فيما بعد، غير أنّ كينز تعامل مع النقود مباشرة.

وكان الفيلسوف الإسكتلندي "**ديفيد هيوم**" أوّل من عارض الماركانتلية، وربّما كان كتاب آدم سميث بعنوان ثروة الأمم قد جاء للرّد عليهم، وبعده ريكاردو، حيث يرى هيوم أنّ الزياد الناتجة عن تراكم المعدن الثمين تؤدّي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار وليس لها أثر حقيقي، وهو نفس منطق مقدّمًا النظرية الكمية للنقود، والنّظرية الكمية في تحديد المستوى العام للأسعار، وهذه الاطروحة أساس الإنشطار الكلاسيكي أي الفصل بين المتغيّرات الحقيقية كالإنتاج وسعر الفائدة الحقيقي التّي تتحدّد بعوامل حقيقية بعيدًا عن النّقود، والنّقود هي التّي تحدّد القيم الإسمية للمتغيّرات، كالقيمة النقدية للناتج وسعر الفائدة النقدي، وهذا معنى حيادية النقود.

وقد عارض كينز إلى جانب الماركانتيليين من قبل هذه الحيادية والإنشطار، ولقد أهمل الكلاسيك الاهتمام بميزان المدفوعات لقناعتهم بالتعديل التلقائي له، من خلال تغير الأسعار النسبية، وما العجز أو الفائض الحاصل على مستوى الميزان إلاّ مرآة للتدفقات الرأسمالية الطوعية الدّاخلة والخارجة.

وإستمرّ آدم سميث إلى جانب هيوم في كتابه "**ثروة الأمم**" معبّرًا عن ذلك بأنّ الماركانتليين اشتبهو بين الثروة والنقود.

وقد شجّع الماركانتليون الصّناعة عمومًا، وتنسب أقدم دعوى لدعم الصناعة إلى "**أنطونيو سيرا**" الإيطالي عام 1613، بحيث شخّص لها ثلاث مزايا:

-أنّ لها أسواق مضمونة لأنّها لا تتلف.

-أنّها لا تعتمد على الطقس مثل الزراعة.

-أنّها تعمل مع نفقات متناقصة مع زيادة الإنتاج وهو ما أصبح يسمّى قانون الغلة المتزايدة للحجم أو وفورات الحجم الكبير.

ثمّ جاء بعد ذلك "**ريكاردو**" في نظريته للتجارة الخارجية بحيث أهمل هذا الأخير شرط التوازن وأثر ميزان المدفوعات، كما إفترض الإستخدام التّام مستمرًّا (THIRLWALL A. , Balance of Payments Constrained Growth Models: History and Overview, 2011, pp. 308-310) بحيث ليس في نظامهم النظري ضياع مكاسب التخصيص الأمثل بالبطالة، لأنّ البطالة والطاقات الإنتاجية التّي تعطّلت في هذا المكان ستجد فرصتها في مكان أخر، إلاّ كينز يرى أنّ الادّخار كان دائما أعلى من الاستثمار نظرًا لإرتفاع سعر الفائدة المرتبط بتقدير المخاطر ودافع الإحتفاظ بالسيولة، أي بسبب نقص الطّلب وإنتفاء التلقائية المفضية للتوازن.

ويرى الكلاسيك في ظل قاعدة الذّهب أنّ الفائض والعجز في ميزان المدفوعات هو الذي يؤدّي إلى إرتفاع المستويات العامة للأسعار وإنخفاضها على التوالي، وتبعًا لذلك تنخفض صادرات بلد الفائض وترتفع صادرات بلد العجز حتّى يتحقّق التوازن في موازين المدفوعات الدولية.

أمّا المدرسة الماركانتيلية-الكينزية، ومن خلال دراساتهم التاريخية إستنتجوا العكس أي أنّ الأسعار لا تتحرّك بالعكس بين بلدان العجز والفائض، بل حركتها تكون في نفس الاتجاه، وأنّ موازين المدفوعات تتعدّل وفقاً لتغيرات الانفاق والناتج ولفروقات أسعار الفائدة دور في هذا التعادل وهو ما أصبح يسمّى لاحقًا بمنهج الاستيعاب، وبيّن هارود في ثلاثينيات من القرن الماضي أنّ تغيرات الدّخل عند ثبات نسب التبادل التجاري أو أسعار الصّرف الحقيقية هي التّي تقود الصادرات والواردات إلى التوازن.

أمّا بالنسبة للمدرسة النيوكلاسيكية ومنذ بداية التنظير للنّمو الإقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وهم يصرّون على عدم تأثير ميزان المدفوعات والطّلب على النّمو الإقتصادي في الأمد البعيد، لأنّ العرض يخلق طلبه، وميزان المدفوعات يمتلك خاصية التعديل الذاتي في نظرهم، ولهذا يقاد النّمو الإقتصادي عندهم بعوامل العرض أي بعناصر الإنتاج والتقدّم التقني وهذه خارجية

معطاة في نماذج التنظير الاوّل، وفيما بعد ظهرت مقاربات تجعل التقدّم التقني داخليًا بمجموعة من العوامل الإقتصادية، وهكذا يرى الكلاسيك والنيوكلاسيك بإنفصال بين التجارة الخارجية والتعبير النقدي عنها المتمثل في ميزان المدفوعات، وهذا الأخير الذّي يكون توازنه تلقائي ولا يؤثّر في الناتج المحلّي الاجمالي (THIRLWALL A. , Balance of Payments Constrained Growth Models: History and Overview, 2011, pp. 308-310)

والتجار الخارجية دائمًا أداة لزيادة الرّفاه لإعتمادها على المزايا المقارنة وميزان المدفوعات يهتم بنفسه، والإستخدام التام لعناصر الإنتاج مضمون مستدام بغض النظر عن نمط التخصّص الذّي تمليه المزايا المقارنة وفي مرحلة لاحقة، في سياق التنظير النيوكلاسيكي فإنّ العجز أو الفائض في الميزان التجاري الخارجي يكون تابعًا لتفضيلات المستهلكين بين الحاضر والمستقبل، في إطار المفاضلة الزمنيةّ "Intertemporale"، والتي تجعل الادخار أقل أو أكثر من الاستثمار الداخلي في ظل الانفتاح التجاري، والأرجحية وخاصة في السياسة الاقتصادية للقول بأهمية ميزان المدفوعات في النّمو الإقتصادي (احمد ابريهي ، التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات، 2016، صفحة 5).

إنطلق كينز من عكس ما جاء به الكلاسيك، بحيث أوضح بأنّ الحافز على الإنتاج يأتي من مستوى الطّلب، وأنّ مستويات العمالة تتغير بالموازاة مع الدّخل العام الذّي يتّم توزيعه على ثلاث مستويات هي : الإستهلاك، الإستثمار، وتراكم الرساميل التّي تحدّد في مجموعها حجم الطّلب الفعلي من جهة، وحجم التشغيل من جهة أخرى، من خلال الإنفاق الإستهلاكي وما يحدثه مضاعف الإستثمار من الأثار الكفيلة بتشجيع الإستثمار الخاص، من التخفيض المنتظم لسعر الفائدة من جهة وتوسيع أساليب الإئتمان بصفة مستمرّة من جهة أخرى، والتّي تعدّ عوامل مساعدة للرّفع من الكفاية الحدّية لرأسمال، التّي تؤدّي إلى المزيد من الإستثمار، الذّي يؤدّي بدوره في النّهاية إلى النّمو الإقتصادي.

ويعتقد كينز أنّ تصدير المنتجات معادل تمامًا للإستثمار لما يفرزه من أثار التشغيل كتلك التّي يحدثها الإستثمار، وذلك من خلال الحصول على ميزان تجاري مناسب للدولة، خاصة إذا تمكّنت من تقليص الصراعات الجبائية الجمركية للسّلع والخدمات، وهذا ما يقودنا للإعتقاد بمدى

التوافق الجزئي أو الكلي للاتجاه الإقتصادي للدولة مع الاقتصاد العالمي وتوجهاته، وهو ما تمّ عرضه من طرف كينز أثناء إجتماعات مؤتمر "بريتون وودز" على شكل مخطّط للسّياسة الإقتصادية العالمية لتوسيع التبادلات التجارية بين الدول، وإتبّاع سياسة إستثمارية على المستوى الدّولي (ساقور، 2004، صفحة 134) .

إنّ تصوّر وجود آلية صرفة وتلقائية لتعديل ميزان المدفوعات والإّخار والإستثمار لإحداث التوازن الديناميكي أمر مستبعد حتّى في ظل التعويم الحرّ لأسعار الصرف، لأنّ للدّولة قطاع كبير، وهي قادرة على التقليل أو التوسّع في الإنفاق من خلال الإقتراض من الدّاخل والخارج وذلك بالتنسيق مع السياسة النقدية بإستخدام الإحتياطات الدّولية، وإدارة السيولة، وأسعار الفائدة، وهذه كلّها من شأنها أن تساهم في خفض أو رفع الطلب الكلي، وتعديلات تتعدّى وتغيّرات ميزان المدفوعات الموصوفة في المقاربات الثّلاث المتمثّلة في منهج الإستيعاب، منهج المرونات، والمنهج النّقدي الحديث (احمد ابريهي ، التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات، 2016، صفحة 7).

لا يصح القول أنّ سياسة الإقتصاد الكلّي داخلية تمامًا أي أنّها تابعة لشروط التوازن، وذلك لأنّها تأخذ بعين الاعتبار شروطًا أخرى، كمستوى البطالة المراد الحد منه، والحد الأدنى من الإنفاق الحكومي الموافق له، وكذا الحد الأدنى من الإستثمار المراد الحفاظ عليه... إلخ.

يعبّر المركز الإستثمار الدّولي بمفهومه الواسع عن الإحتياطات الدّولية للبنك المركزي وديون وإستثمارات القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الخارج، وهو مفهوم خزيني، وميزان المدفوعات نظام تدفقات مفتوحة على المركز الإستثماري الدّولي، ففي حالة مركز إستثماري دائن يعبّر عن فائض بالمجمل في تاريخ ميزان المدفوعات، والإتجاه العام في مثل هذه الحالة هو إنتفاء قيد ميزان المدفوعات على النّمو، بل هناك قيود أخرى، وفي حالة المركز الإستثماري المدين فهو ناتج عن تراكم عجوزات ميزان المدفوعات التّي جعلت هذه المركز الاستثماري سالب، وفي النّوع من الدّول يكون ميزان المدفوعات قيدًا على النّمو الاقتصادي (احمد ابريهي ، التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات، 2016، صفحة 8).

2- التأصيل النظري لنموذج النّمو الإقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات:

ظهرت العديد من النظريات ونماذج النّمو الاقتصادي في محاولة لتفسير النّمو الاقتصادي (البعد النظري والكمي) ومعرفة المحدّدات المختلفة ومكوّناته وعناصره، ومن بين هذه النظريات نجد النظرية الكلاسيكية الجديدة التّي تركّز على أنّ النّمو الاقتصادي يتحدّد بواسطة عرض عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) والتقدّم التكنولوجي، فقد ركّزت على العرض في تحقيق أعلى معدّلات النّمو وذلك من تحقيق معدّلات النّمو في عناصر الإنتاج بصورة أساسية ولم تغفل دور التجارة الخارجية في تحفيز النّمو لأهميتها في توسيع العرض، من بين النظريات أيضًا النظرية الكينزية للنمّو الاقتصادي الذّي شكّك في عدم تجانس عرض عوامل الإنتاج، وتفترض أنّها مدفوعة بالطّلب وبعبارة أخرى فإن الطّلب المحدّد بواسطة الإستثمار والإنفاق الحكومي هو المصدر الرّئيسي للنّمو الاقتصادي، وفقًا لهذا النهج فالطّلب هو الذّي يوجد العرض المناسب له وليس العكس ، كما أكّدت على أهمية التجارة الخارجية كمصدر هام في الطلب الكلي (خصاونة ، 2002، ص6)

ولمّا كان جانب العرض سواء العمل أو رأس المال وحتّى التقدّم التكنولجي كلّها تتبع النّظام الإقتصادي وتستجيب للتغيّرات الحاصلة في مستوى الطّلب الكلّي، فإنّ جل النظريات ركّزت على دور الطّلب الفعّال كمحدّد رئيسي للنّمو الاقتصادي، فقد أظهرت دراسة هارود(Harrod) سنة 1961 أنّ الصادرات تلعب دورًا هامًا كعامل محفِّز للنّمو الاقتصادي من جانب الطّلب، التّي مهدّت الطريق الى نموذج ثيرلوول Thirlwall المعروف بنموذج النّمو المقيّد بميزان المدفوعات (خصاونة،2002، ص7)، حيث يعود هذا النموذج في الأصل إلى الإقتصادي البريطاني "**أنتوني ثيرلوول(AP Thirlwall)**" في بحثه المنشور سنة 1979[1]، ثم تطوّر النّموذج البسيط إلى النّموذج الموسّع بإدخال عدّة متغيرات مرتبطة بميزان المدفوعات من خلال

1 –هو انتوني فيليب ثيرلوول بريطاني من (مواليد عام 1941) هو أستاذ في الاقتصاد التطبيقي في جامعة كنت kent بالمملكة المتحدة، تركز أبحاثه على العديد من المواضيع المختلفة، بما في ذلك نظرية النمو الاقتصادي والتجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والنامية. وقد كتب العديد من الكتب والمقالات العلمية، بما في ذلك كتاب "نمو الاقتصاد البريطاني" و "نظرية النمو المقيد بميزان المدفوعات" المشهور بقانون ثيرلول.

دراسة تطبيقية أجراها كل من "**ثيرلوول ونورالدين حسين**" سنة 1982 [1]، سنحاول التعرّض إلى السّياق التاريخي لهذا النّموذج، ثم نتطرّق إلى شرح النّموذج وتطوره، بعدها نعرض إنتقادات النّموذج والرّد عليها.

2-1 السّياق التّاريخي لنظرية النّمو الإقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات:

يعتبر نموذج النمّو المقيّد بميزان المدفوعات (Balance of Payments Constrained Growth Model) الذّي أصبح يعرف بقانون ثيرلوول Thirlwall من أهم النظريات والنماذج المفسّرة للنمّو الاقتصادي وأثارها على البلدان النامية، ويعود هذا النّموذج في الأصل الذّي تمّت صياغته من خلال "**مضاعف هارود للصادرات عام 1933** " الذّي يفترض أنّه يمكن توقع معدّل نمو دولة ما من خلال معدّل نمو حجم صادراتها مقسومًا على مرونة الطّلب الدّخلية للمستوردات (Hussain, 1999, pp. 103-137)

عمل ثيرلوول " **Thirlwall**"من خلال بحثه المنشور سنة 1979 مع "**روبرت ديكسون**"" من جامعة ملبورن في أوائل السبعينيات من القرن الماضي على نموذج "**كالدور**" لنمو المناطق المكوّن من أربع معادلات وتتمثل هذه المعادلات في النّمو الاقتصادي الخاص بالإنتاج والصّادرات والمنافسة والإنتاجية.

لقد سلّط "**كالدور**" **Kaldor**" الضّوء على مضاعف هارود للصّادرات في دراسته المسمّاة نموذج النمّو الإقليمي عام 1970 والتي جعل فيها نمو الناتج يتحدّد بنمو الصادرات؛ ويعتمد نمو الصادرات على نمو الدخل في الخارج والقدرة التنافسية، وتتحدّد القدرة التنافسية جزئيا بنمو الانتاجية، ويعتمد نمو الانتاجية على نمو الناتج، ومن هذا المنظور يكون النّمو الاقتصادي مقاد بالطّلب (احمد ابريهي ، التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات، 2016، صفحة 11).

1 –نورالدين حسين يعتبر كبير الإقتصاديين الباحثين في البنك الإفريقي للتنمية، ورئيس تحرير مجلة مراجعة التنمية الإفريقية، قام بتطوير نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات مع ثيرلوول بإدخال عنصر تدفقات رأسمال، وسمي بذلك النوذج الموسّع، وتطبيق هذا النموذج لمقارنة أداء الدول الإفريقية والأسياوية، وإستخدامه لهذا النموذج كبديل لنموذج هارود، دومار لتقدير متطلبات التمويل في إفريقيا لتحقيق أهداف الألفية للتخفيف من الفقر.

حدّد" **كالدور** " **Kaldor**"عملية دورية تراكمية للنّمو الإقليمي (وفروق معدّلات النمو الإقليمية) بروح نظرية ميردال للسببية الدورية والتراكمية[1]، يعتمد هذا المنهج على نموذج فيردورن **(Verdoorn)** حيث أنّ نمو الإنتاج على نمو الصّادرات، ويعتمد نمو الصادرات على نمو الدخل خارج المنطقة وعلى قدرة المنتجات على المنافسة، وتعتمد قدرة المنتجات على المنافسة جزئياً على نمو الإنتاجية، وتعتمد نمو الإنتاجية على نمو الإنتاج عبر قانون فيردورن كما تقدّم (THIRLWALL A. , Balance of Payments Constrained Growth Models: History .and Overview, 2011, pp. 308-310)

في حالة نموذج "**كالدور Kakdor** "كان إهتمام ثيرلول " **Thirlwall**"مع "**ديكسون Dixon**" بتصييغ النّموذج بشكل دقيق وإستكشاف خصائصه الدينامكية، قام ثيرول بتطبيق النّموذج من خلال تحليل نموذج "**كالدور Kaldor**" للنّمو الاقتصادي والذّي يركّز على الدّور الذّي تلعبه الصّادرات في تحفيز النّمو الاقتصادي، فوجد أنّ توقع بشكل كبير زيادة معدّل النّمو التاريخي البريطاني وأنّ النّموذج لا يحتوي على قيّد لميزان المدفوعات، لأنّ الواردات لم يتم نمذجتها، وإعتبر ثيرلول عدم وجود قيود لميزان المدفوعات في النّموذج هو ما يجعله غير قادر على توقع العلاقة بين الصّادرات والواردات، وبالتّالي أدرك ثيرلول بشكل غير مباشر عن أهمية مفهوم ميزان المدفوعات في تفسير النّمو الإقتصادي، وهو ما أدّى إلى تطوير نموذج النّمو المقيّد بميزان المدفوعات.

بعد ثلاث سنوات على تجربتهم في تطبيق نموذج" كالدور" على الإقتصاد البريطاني قام ثيرلول بتعديل النموذج ليتضمّن توازن المدفوعات الخارجية، والتركيز على تحليل نمو الصّادرات

1- تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي "ميردال" عام 1957، يرى "ميردال" أنّ السببية التراكمية عبارة عن مجموعة من عمليات النمو تحدث في الأقاليم المتطورة، تبدأ من ازدياد الطلب على رأس المال الذي يحفز على زيادة الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل والاستهلاك ثم حدوث زيادة في الطلب وأخيراً موجات متتالية من النمو، وبذلك تصبح هذه الأقاليم أكثر قدرة على جذب المزيد من الموارد المادية والبشرية مما يخلق أثراً مضاعفاً في اقتصاديات الإقليم وهكذا، في حين يحدث في الأقاليم المتخلفة (الهامشية) الاتجاه التنازلي للسببية الدائرية في إتجاه معاكس، فغياب التأثيرات التوسعية في اقتصاد الإقليم سوف يخفض الطلب على الاستثمار والاستهلاك الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل وتدني مستوى الطلب، وبتكرار هذه العمليات فإنّ الآلية تعمل على زيادة تخلف هذه الأقاليم وحدوث هجرة للأيدي العاملة ورؤوس الأموال والتجارة منها إلى الأقاليم المتطورة ويطلق عليها بالأثار السلبية المخلفة لدى "ميردال".

والواردات وتأثيرهما على الناتج المحلي الإجمالي والتوازن في المدفوعات الخارجية، وبعد التعديلات أظهرت التجربة فعالية النموذج في الكشف عن العلاقة بين النّمو الإقتصادي والتوازن في المدفوعات الخارجية، وتمّ إستخدام النّموذج في العديد من الدراسات الغقتصادية والتنبؤ بنمو الغقتصادات المختلفة (THIRLWALL A. , 2011, pp. 308-310)

تمّ رسم النّموذج الذّي يحتوي على ثلاثة معادلات أساسية تمثل نمو الواردات ونمو الصّادرات وتعبير ديناميكي لتوازن الميزان المدفوعات العام. وقد إستبدل المعادلتين الأوّليين في المعادلة الثالثة وحُل النموذج لإيجاد معادلة معقّدة لمعدّل نمّو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. عندما تمّ إفتراض إستقرار شروط التبادل التجاري، تحولت المعادلة المعقدة إلى معادلة تحتوي على ثلاثة رموز $y = x/\pi$

حيث:

y: هو معدل النّمو الإقتصادي في المدى الطويل للدّولة و X: هو معدل نمو حجم الصّادرات π هو مرونة الطّلب الدخلية على الواردات، وهذه المعادلة تعرف بمضاعف هارود **Harrod**" للتجارة الديناميكية معدّل النّمو في الصّادرات ومرونة الطلب الدخلية على الواردات كمحدّدين رئيسين للنّمو سنرى بيانها لاحقاً.

2-2 شرح نموذج النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات:

سنتطرق كما ذكرنا في السياق التاريخي لمضاعف هارود للتجارة الخارجية والتحليل الديناميكي" **Harrod multiplier**"" أنّ العالم الاقتصادي **" ثيرلول"** Thirlwall إستند إلى أفكار هارود المتمثلة في مضاعف التجارة الدينامكية سنة 1933 ثمّ بعدها نقوم بشرح قانون ثيرلول مع أنواع نماذج النّمو المقيّد بميزان المدفوعات.

2-2-1 مضاعف هارود للتّجارة الخارجية والتحليل الديناميكي "Harrod multiplier"

يعد مضاعف هارود للصّادرات عام 1933 محاولة لإستشراف نمذجة الإقتصاد الكلّي التي ظهرت بعد صدور النظرية العامّة لكينز فيما بعد، واإترض هارود آنذاك أنّ الدّخل يساوي مجموع قيمة الإستهلاك والصّادرات، وفي نفس الوقت يساوي الإستهلاك والإستيرادات لتكون الإستيرادات مساوية للصّادرات بالتطابق. والاستيرادات دالة خطية بالدّخل، وبالتّالي يصبح مضاعف

الصّادرات معكوس الميل الحدّي لإستيرادات (احمد ابريهي ، 2016، الصفحات 8-9)، كما يرى أنّ معدّل النّمو في الصّادرات ومرونة الطّلب الدّخلية على الإستيرادات كمحدّدين رئيسين للنّمو، ويؤسّس نموذجه على الإفتراضات التّالية:

-ثبات شروط او نسب التبادل التجاري ؛

-تدنّي أثر التغير في مستوى الأسعار الدولية النسبية ؛

-عدم أهمية التدفقات الرأسمالية ؛

- يتكون الناتج والدخل من الصّادرات والسّلع، أمّا غستخدام الدّخل، فيتمثل، بالإنفاق على السّلع الإستهلاكية والواردات.

وبالإمكان الوصول إلى نموذج هارود كما يلي:

حيث أنّ مضاعف هارود يفترض انّ شروط التبادل التجاري ثابتة، هذا يعني الإدّخار والغستثمار تساوي صفر(I=S=ZERO)، وأنّه لا فاعلية للنّشاط الحكومي وأنّ الناتج والدخل يتكون من خلال إنتاج السّلع الاستهلاكية (Consumption) والصّادرات (Exports) وكل الدّخل سينفق على السّلع الإستهلاكية والمستوردات، وفي ظل هذه الإفتراضات فإنّ التجارة الخارجية ستكون في حالة توازن دائم، وأنّ الدّخل سيتعدّل للوصول إلى حالة التوازن ومن الإمكان الوصول إلى مضاعف هارود"Harrod" على النّحو التالي:

Y = C + X وتمثل هذه المعادلة مصادر الدّخل (Income Ressources Equation)

Y = C + M وتمثل هذه المعادلة إستخدام الدّخل (Income Allocations)

وبمساواة معادلتي مصادر الدّخل وتوزيعه سنحصل على

=>X=M ..... (1)

حيث أنّ:

Y: الدخل؛

C: الإستهلاك؛

X: الصّادرات؛

M: الواردات؛

فإذا كانت دالة المستوردات كالتّالي:

$$M = \bar{M} + my \text{ .... } (2)$$

$\bar{M}$: يمثّل الاستيراد المستقل

m: الميل الحدّي للإستيراد (Marginal propensity to import)

وبإستخدام المعادلة رقم (1):

$$x = \bar{M} + my$$

$$Y = \frac{X - \bar{M}}{m}$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{\Delta y}{\Delta M} = \frac{1}{m} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

معكوس الميل الحدّي لإستيرادات $\frac{1}{m}$ هو مضاعف الصّادرات الذّي ينقل زيادة طلب الصّادرات إلى زيادة في الناتج عند ثبات الإستيرادات المستقلّة التّي يعبّر عنها بـ$\bar{M}$

كما أنّ المضاعف $\frac{1}{m}$ سيعمل على بقاء حالة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال التأثير على مستوى الدخل بسبب تغيّرات في الصّادرات أو الواردات من الدّالة رقم (3) وبالضّرب الطرف الأيسر بــ ($\frac{X}{Y}$) والطرف الأيمن بــ ($\frac{M}{Y}$) سنحصل على:

$$\frac{\Delta y}{\Delta x} \cdot \frac{X}{Y} = \frac{\Delta y}{\Delta M} \cdot \frac{M}{Y}$$

$$\frac{\Delta y}{Y} = \frac{\frac{\Delta x}{x}}{\frac{\Delta M M}{\Delta Y Y}} = \frac{\frac{\Delta x}{x}}{\pi}$$

$$\Rightarrow \; y = \frac{x}{\pi} \text{ ....} (4) \text{ Harrod Multiplier}$$

حيث أنّ:

- π : مرونة الطّلب الدّخلية للمستوردات ؛
- x :معدّل النّمو في الّصادرات ؛
- y : معدّل النّمو في الدخل .

ومن مضاعف هارود Harrod يتضح جليًا أهمية الصّادرات في تحديد مستويات النّمو الاقتصادي، إذ يولي أهمية في تحديد النّمو الاقتصادي لمعدّلات النّمو في الصّادرات ومدى غستجابة الواردات الوطنية للتغير في مستويات الدّخل المحلي أي أنّه يقارن بين معدل النّمو في الإيرادات التصديرية مع المدفوعات الإستيرادية (خصاونة، نموذج النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات: حالة الاردن (1980-2000)، 2002، الصفحات 7-9).

2-2-2 نموذج النّمو المقيّد بميزان المدفوعات:

ينقسم نموذج النّمو المقيد بميزان المدفوعات إلى نموذج أساسي، والأخر موسّع، ويعود الأوّل في الأصل إلى ثيرلول وهو نموذج مبسط أو نموذج الجيل الأوّل كما يسمّى أو النّموذج الضّعيف أمّا الثّاني يعود حسب كل دراسة بإدخال متغيّرات جديدة على النّموذج الأصلي نذكر منها نموذج ثيرلول مع نورالدين حسين، وذلك بإدخال التدفقات الرأسمالية ألى النّموذج الاصلي المعتمد على المتغيرات الأسعار النسبية بالنسبة للواردات والناتج الإجمالي الحقيقي والصّادرات سنوضّح هذا خلال شرحنا للنماذج.

-**النّموذج الأساسي أو الجيل الأول لثيرلوول:** وفقًا لهذا النّموذج والمعروف أيضًا باسم قانون ثيرلوول، فإنّ القيّد الرئيسي على الطّلب هو توازن ميزان المدفوعات، حيث تتمثل الفرضية الرّئيسية لهذا النمّوذج في أنّه لا يمكن لأي دولة أن تنمو بمعدل أسرع من معدّل يتماشى مع توازن المدفوعات في الحساب الجاري ما لم تتمكن من تمويل العجز المتزايد الناتج عن زيادة الإنفاق، يفترض أنّ معدّل نمو الدّولة يقترب من معدّل نمو الصّادرات مقسومًا على مرونة الطّلب الدّخلية على الواردات، أي أنّ سرعة نمو الاقتصاد مقيّدة بالتوازن في الميزان التجاري، وأنّ إفتراض الطّلب الخارجي يشكّل أحد العوامل الرئيسية التّي تحدّد أداء النّمو الاقتصادي للدّول المفتوحة، وبناءً على هذه الفرضية، يهدف هذا النّموذج إلى توضيح العلاقة بين النّمو الاقتصادي

والميزان التجاري، وكيف يؤثر التوازن في الميزان التجاري على النّمو الإقتصادي (THIRLWALL A. , 2011, p. 323)

ينتقد ثيرلوول Thirlwall النماذج الكلاسيكية الجديدة للنّمو لأنّها تحاول تفسير الفروقات في معدّلات النّمو بين الدّول فقط من خلال العوامل الجانبية للعرض، مثل رأس المال والعمل والإنتاجية، فهو يتبنى النهج الكينزي لبناء نموذجٍ ديناميكيٍ من مضاعف التجارة الخارجية الذّي طرحه هارود في عام 1933، وفرضيته المركزية هي أنّه إذا كان حساب التجارة متوازناً، فسيتم تحديد معدّل النّمو على المدى الطويل بالنّسبة بين معدّل نمو الصّادرات ومرونة الطّلب الدخلية على الواردات (Thirlwall A. , 1979, pp. 45-53)، وبالإمكان الوصول إلى نموذج ثيرلول الاصلي كما يلي:

يعتمد معدل النمو الاقتصادي المرتبط أو المقيّد بميزان المدفوعات (Balance of Payments Constrained Growth) على ثلاثة معادلات رئيسية متعلقة بالتجارة الخارجية: دالة الطّلب على الإستيرادات، ودالة الطّلب على الصّادرات، ومعادلة التوازن الخارجي أو الحساب الجاري أو التوازن في ميزان المدفوعات مساوية لمعدّلات النّمو في المدفوعات الإستيرادية، وأنّ الصّادرات والواردات تشكل جزءا مهم من حجم الطلب الكلّي للإقتصاد، ومن هنا فإنّ الطّلب على الصّادرات يعتمد أساسًا على أسعار الدّولة المصّدرة نسبة للأسعار العالمية للسّلعة نفسها، وكذلك على مستوى الدّخل العالمي الذّي يحدّد القوّة الشرائية، وأنّ الطّلب على الواردات يعتمد على أسعار الواردات بالنّسبة لأسعار السّلع المحلية البديلة، وكذلك مستوى الدخل المحلي، يقدم النموذج أنّ ميزان المدفوعات كأحد أهم محدّدات النّمو الإقتصادي، بإعتباره محدّدا هامًا لمستوى الطّلب الخارجي على المنتجات المحلّية فهو يؤكّد على أهمية الصّادرات كما رأينا في مضاعف هارود وكذلك على التدفقات الرأسمالية والمتغيّرات الأخرى في النّموذج الموسّع سنبينها لاحقا (خصاونة احمد، 2002، صفحة 10).

لتقدير معدّل النّمو المقيّد بميزان المدفوعات يبدأ النّموذج من معادلة توازن ميزان المدفوعات كشرط أساسي حيث يتم بواسطة المعادلة التالية (THIRLWALL A. , 1979, pp. 45-53):

$P_d\ X = P_f\ ME$..(1)

حيث أنّ X تعبّر عن الصادرات و M تعبّر عن الواردات و P_d و P_f هما أسعار محلية للصّادرات X وأسعار محلية للمستوردات M، و E سعر الصّرف العملة المحلية بالنّسبة للعملة الخارجية على التوالي. كما أنّ d و f معدّلات التغيّر في متغيّرات النمّو عبر الزمن.

فيمكن كتابة المعادلة رقم (1) وهي دالة شرط توازن ميزان المدفوعات إلى ما يلي:

$P_d + X = P_f + M + E$..(2)

ينصّ هذا الشّرط على أنّ معدّل نمو قيمة الصّادرات يساوي معدل نمو قيمة الواردات وتعبّر حروف المعادلة الخطّية ما يلي:

X: هو معدل النمّو في الصّادرات المحلية ؛

M: هو معدّل النّمو في الواردات المحلية؛

P_d: هو معدّل النّمو في مستويات الأسعار المحلية؛

P_f: هو معدّل النّمو في مستويات أسعار الواردات؛

E: هو معدّل النّمو في سعر صرف العملة المحلّية بالنّسبة للعملة الأجنبية.

وبإستعراض الدالة الثانية والثالثة وهما دالة الطلب على الصادرات ودالة الطلب على الإستيراد مع مرونات ثابتة كما يلي:

دالة الطلب على الصادرات

$$x = a\left(\frac{p_d}{p_{fE}}\right)^{\eta} Z^{\varepsilon} \dots\dots\dots.\dots (3)$$

$\eta < 0\ ,\ \varepsilon > 0$

دالة الطلب الورادات

$$M = b\left(\frac{p_{fE}}{p_d}\right)^{\Psi} y^{\pi}\ \dots\dots.\dots (4)$$

$\Psi < 0,\ \pi > 0$

a و b ثابتان

η: تمثل مرونة الطّلب السّعرية على الصّادرات؛

ε: تمثل مرونة الطّلب الدّخلية على الواردات؛

Ψ: تمثل مرونة الطّلب السّعرية على الواردات؛

Π: تمثل مرونة الطّلب الدّخلية على الواردات؛

Z: يمثل الدّخل العالمي ؛

Y: يمثل الدّخل المحلّي؛

بأخذ لوغاريتم المعادلات (3) و (4) ومعدّلات التغيّر للمتغيّرات في المعادلات سنحصل على معدّلات نمو الصّادرات والواردات ما يلي:

$$x = \eta(p_d - e - p_f) + \varepsilon z \quad \ldots\ldots(5)$$

$$m = \Psi\ (p_f + e - p_d) + \pi y \quad \ldots\ldots(6)$$

x: تمثل معدّل نمو الصّادرات المحلية؛

m: تمثل معدّل نمو الواردات المحلية؛

pf: تمثل معدّل النّمو في مستويات الأسعار العالمية؛

pd: تمثل معدّل النّمو في مستويات الأسعار المحلية؛

e: تمثل معدّل النّمو في سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية؛

Y: يمثل معدّل النّمو في الناتج المحلي؛

Z: يمثل معدّل النّمو في الناتج العالمي؛

وممّا يتضح أنّ النّمو في الصّادرات يعتمد على (خصاونة، 2002، الصفحات 11-13):

-مدى سرعة تغيّر الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الخارجية مع الأخذ بعين الإعتبار التغيّر في سعر صرف العملة المحلية مضروبا بمرونة الطّلب السّعرية للصّادرات، فإذا كانت هذه النّسبة ($pd - e - pf > 0$) ستؤدّي إلى زيادة قيمة الصادرات، إذ أنّ الأسعار تزيد مع ثبات حجم الصّادرات في الأال القصير، بذلك يكون الأثر الصّافي للتغيّر في الشّروط التبادل التجاري إيجابيًا على الصّادرات، ولكن الأمر سيعتمد أيضًا على مرونة الطّلب السّعرية للصّادرات، وهذا سيقود إرتفاع الأسعار المحلية بمعدّلات أعلى من الأسعار العالمية إلى الإنخفاض في كمية الصّادرات لأنّ البلد المُصدّر إليه سيعتمد على البدائل تحل محل تلك السّلع، وكذلك الأمر بالنسبة

لسعر الصّرف تلك الدولة المصدّرة فإذا كان يتحسّن بمعدّلات تجعل من قيمة تلك السّلع أعلى من مستوى الأسعار العالمية فإنّ ذلك سيؤثّر بإتجاهين إيجابي من حيث زيادة قيمة الصّادرات وسلبي غعتمادا على مرونة الطّلب السّعرية.

–مدى سرعة التغيّر في الدّخل العالمي مع قيمة مرونة الطّلب الدّخلية على الصادرات، أنّ العلاقة بين الدّخل العالمي والصّادرات الوطنية موجبة، حيث أنّ زيادة الدّخل العالمي ستعمل على زيادة الطّلب على المنتجات المحلية، ولكن الأمر محكوم بأذواق المستهلك الخارجي إتجاه صادرات البلد المعني معبّر عنها بمرونة الطّلب الدّخلية للصّادرات لتحديد مدى الزيادة في حجم الطّلب على الصادرات نتيجة الزيادة في الدخل العالمي.

وأنّ النمّو في الواردات يعتمد على: (Pacaci, Secil; Campbell, & Al, 2008, p. 10)

– مدى سرعة التغيّر في أسعار الواردات بالنسبة للأسعار البدائل المحلية مع الأخذ بعين الإعتبار التغيّر في سعر صرف العملة المحلية مضروبًا بمرونة الطّلب السّعرية للمستوردات المحلية.

فإذا نتوقع أنّه إذا كانت $(pf + e - pd > 0)$ ستؤثر سلبًا في الطّلب على المستوردات إذا كانت مرونة الطّلب السّعرية غير مرنة، وقد يختلف ذلك إعتمادًا على مرونة الطّلب السّعرية على الواردات.

–مدى سرعة التغيّر في الدّخل المحلي مع قيمة مرونة الطّلب الدّخلية للمستوردات المحلية.

إذا قمنا بتعويض دالة معدّل نمو الصّادرات (5) ودالة معدّل نمو الواردات (6) في معادلة شرط توازن المدفوعات (2)، فإنّنا نحصل على معدّل النمّو الاقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات.

$$y_B = \frac{[(1 + \eta + \psi)(pd - pf - e) + \varepsilon(z)]}{\pi} \dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

في الدّالة رقم (7) يظهر فيها معدّل النمّو الاقتصادي المقيّد بوضع ميزان المدفوعات حيث أهم ما يعتمد عليه:

-**تأثير معدل التغير في شروط التبادل التجاري:** شروط التبادل التجاري الحقيقي (Terms of Trade) ويرمز له به TOT هي القيمة المضافة المتحقّقة وطنيًا من خلال نسبة أسعار الصّادرات الى المستوردات مقاسًا بالعملة المحلية، فكلّما إرتفعت أسعار الصّادرات لدولة ما بمعدل أكبر من إرتفاع أسعار الواردات فهذا يدل على تحسن المؤشّر (عياد، 2020، صفحة 1191)، حيث أنّ ($pd - pf -$ e> 0)، يعني إرتفاع معدّل النّمو في الدّخل الحقيقي المقيّد بالتوازن في الحساب الجاري، هذا هو الأثر الصّافي لشروط التبادل التجاري على معدّل النمّو الإقتصادي ، إنّ أثر التدهور في شروط التبادل التجاري أي إرتفاع أسعار المستوردات بوتيرة أسرع من ارتفاع أسعار الصادرات مع فرض إستقرار العوامل الأخرى، سيكون له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات عند مستوى معين من النّمو الاقتصادي، وفي بعض الحالات يمكن معادلة أثر تدهور في الشّروط التبادل التجاري من خلال زيادة قيمة سعر صرف العملة بشكل مستمر، إلاّ أنّ معظم الدول النّامية لا تستطيع رفع قيمة عملتها وإن رغبت بذلك حيث أنّ إستقرار شروط التبادل التجاري يعتمد على إتفاقيات التجارة العالمية من أجل إستقرار أسعار صادرات الدول النامية بالنسبة لأسعار وارداتها . (الخصاونة، 2002، الصفحات 14-15).

-**تأثير مرونات الطّلب السّعرية للصّادرات والواردات:** لا يعتمد معدّل النّمو الاقتصادي فقط على التغيّر في مستويات الأسعار، و إنما أيضا على مدى التغير في كمية الصادرات والمستوردات الناتجة عن التغيّر في أسعار الصّادرات والمستوردات وبالتّالي فإنّ النّمو الاقتصادي يعتمد على مرونات الطّلب السّعرية للصّادرات والواردات بسبب تغير مستوى الأسعار النسبية، فاذا كان $1 \geq |\eta + \Psi|$ حيث أنّ مرونة الأسعار تؤثّر على تأثير شروط التجارة، فإذا كانت مرونة الأسعار أكبر (الذي يساوي "1")، فإنّها ستؤثر بشكل سلبي على معدّل نمو الدّخل القومي، حتّى لو كان هناك تحسّن في شروط التجارة. وعلى الجانب الأخر، إذا كانت مرونة الأسعار أقل من ذلك، أو إذا كانت إيجابية بشكل غير عادي، فإنّ التحسّن في شروط التجارة سيؤدّي إلى تحسين معدل نمو الدّخل القومي، بمعنى أنّ إستجابة الصّادرات للإرتفاع في مستوى أسعار الصّادرات المحلية

سيكون أبطأ من الإستجابة لإرتفاع أسعار المستوردات بشكل كاف لتمويل الزيادة في كمية المستوردات بالنسبة للصّادرات، وبصفة عامّة إذا كانت مرونة الطّلب السّعرية للصّادرات والمستوردات في الدّول النّامية قليلة بسبب طبيعة السّلع (السّلع الأولية، السّلع الضرورية مثلا) فإنّ التدهور في شروط التبادل التجاري سيؤدّي الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات (Pacaci Secil, 2008, p. 12)

-**تخفيض سعر الصّرف e > 0** سيحسّن معدّل النّمو إذا كان $(\eta + \Psi) > -1$ هذا هو شرط مارشال-ليرنر، والذّي يتعلق بتأثير تخفيض قيمة العملة على التجارة الخارجية. ووفقًا لهذا الشّرط، فإنّ تخفيض قيمة العملة سيؤدّي إلى زيادة صادرات البلد، وتقليل وارداته، وبالتالي زيادة فائض الميزان التجاري، وتحسين الوضع المالي للبلد، غير أنّه تخفيض قيمة العملة لا يمكن أن يضع البلد على مسار النّمو الأعلى الدائم، ويعني هذا أن تخفيض قيمة العملة مرّة واحدة لن يحقّق زيادة دائمة في معدّل النّمو الاقتصادي للبلد، ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن يكون تخفيض قيمة العملة مستمرًا، وليس مرّة واحدة، أو أن يؤثر على معاملات النموذج بشكل إيجابي (Thirlwall A. , 2019, pp. 322-323)

-**رغبة الدّول في الاستيراد:** مع زيادة (π) مرونة الطّلب الدخلية على المستوردات، سيؤدي إلى انخفاض في معدّل النّمو الاقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات yB (Pacac, Secil, & Al, 2008, p. 12)

-**الدخل العالمي:** كلّما كان نمو الدّخل العالمي أسرع (z) كلما زاد معدّل النّمو الاقتصادي yB من خلال:

-زيادة الطلب على سلعة الدولة أي زيادة مرونة الطلب الدخلية على صادراتها، يعتمد معدّل النّمو لبلد ما بالنّسبة للدّخل العالمي على (ε). أي مرونة الطّلب الدّخلية على الصّادرات التي تعتمد على أذواق المستهلكين الأجانب وخصائص السّلعة التي تحدد الطّلب على السّلع في التجارة الدولية أي أنّ معدّل نمو دولة ما يعتمد على معدّلات نمو الدّول الأخرى وهذا يعتمد على مدى سرعة نمو دولة ما بالنسبة للدّول الأخرى تعتمد بشكل حاسم على مرونة الطّلب الدخلية على الصّادرات وتعتمد مرونة الطّلب الدّخلية على الصادرات على بنية الإنتاج والتصدير، فإنّ

الدّول التّي تصدر السّلع المصنعة ولديها بنية إنتاجية متنوعة يكون لديها صادرات تتمتع بمرونة دخل أقل من الدّول التّي تصدر السّلع الخام ولديها بنية إنتاجية متخصصة متميزة أكثر وتصدر حصة أعلى من السّلع الخام والمنتجات الزراعية، والتّي تكون عموماً أكثر مرونة للدّخل. .(Thirlwall A. , 2019, pp. 322-323)

وإذا قمنا بتطبيق إفتراض ثيرلوول للأسعار النسبية في التجارة الدّولية وسعر الصّرف الحقيقي يظلان ثابتان على المدى الطويل: تصبح المعادلة رقم (7) كالتّالي:

$$y_B = \frac{\varepsilon(z)}{\pi} \qquad (8)$$

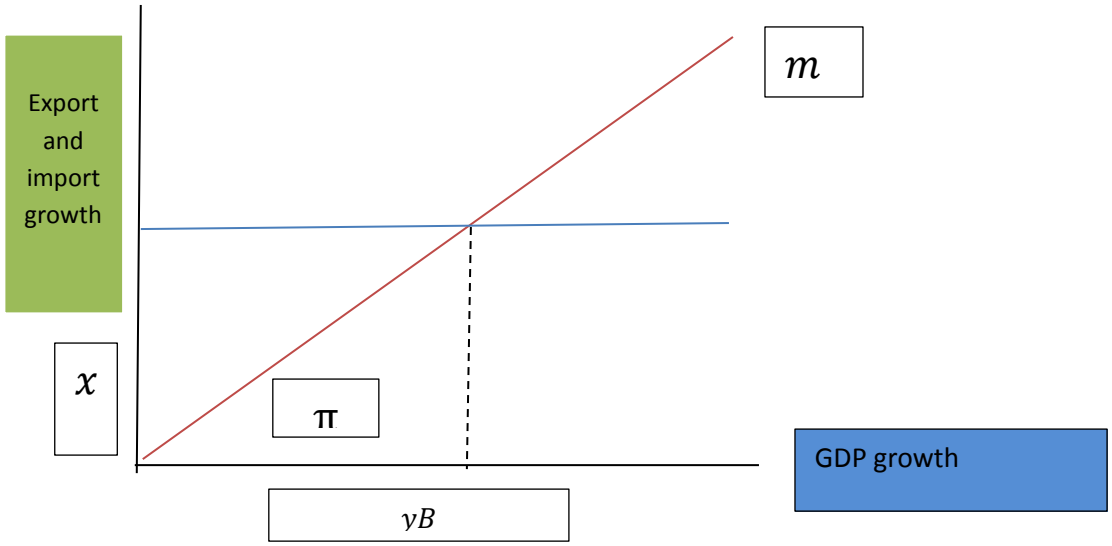
وإذا عدنا إلى المعادلة رقم (6) المتعلقة بمعدّل نمّو في الصّادرات مع تطبيق الإفتراض الأخير يصبح لدينا $\varepsilon(z) = x$ وبالتّالي تصبح المعادلة رقم (8) كما يلي:

$$y_B = \frac{x}{\pi} \qquad (9)$$

المعادلة (9) هي المعادلة الرئيسية التي تعبّر عن قانون الأصلي لثيرلوول، حيث يكون معدّل نمو الدخل القومي المتوقّع من خلال التوازن في المدفوعات الخارجية يساوي نسبة النّمو في الصّادرات إلى مرونة الطّلب الدخلية للمستوردات، وبالتّالي من خلال هذه المعادلة إذا كان معدّل النّمو الاقتصادي الحقيقي y يساوي النّمو الاقتصادي المتوقع yB من خلال المعادلة (9) أي معدّل نمو الصّادرات على مرونة الطّلب الدخلية للمستوردات نقول أنّ ميزان المدفوعات متوازن ويشكل قيدًا على النّمو الاقتصادي.

وإذا كان النّمو الاقتصادي الحقيقي أقل من النّمو المتوقّع من خلال المعادلة رقم (9) ستكون لدى البلد عجزًا خارجيًا، ويمكنه إستعادة التوازن عن طريق زيادة معدّل الصادرات أو تقليل مرونة الطّلب الدخلية للمستوردات أو كليهما (Elish, 2018, p. 206)، ويمكن تمثيل النموذج بيانيا، كما هو موضح في الشكل رقم 01 (Thirlwall A. , 2019, pp. 322-323)

الشكل رقم 01- ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي



GDP growth

يتم قياس(GDP) نمو الناتج المحلي الإجمالي على المحور الأفقي، ونمو الصّادرات (x) والواردات (m)على المحور العمودي، نمو الصّادرات (x) هو متغيّر مستقل، بينما نمو الواردات (m) هو دالة لنمو الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمرونة الطلب الدخلية للمستوردات (π) ويمكن تقديره بشكل مناسب من المعادلة (6)، وهي دالة الطّلب على الصّادرات والتحكّم في تأثير التغيرات النسبية في الأسعار.

يتم تحديد معدّل نمو النّاتج المحلي الإجمالي المتوافق مع توازن المدفوعات الخارجية في نقطة تقاطع المنحنيات x وm وكلّما كان المنحنى x أعلى والمنحنى m أكثر إنحداراً، كلّما إرتفع معدّل التوازن في النّمو، والعكس صحيح، ولتقدير معدّل نمو الدّخل الوطني المتوقع بميزان المدفوعات، نحتاج إلى تقدير مرونة الطّلب الدخلية للمستوردات (π)، ويمكن تحقيق هذا التقدير

من خلال دالة الطّلب على المستوردات المعرّفة في المعادلة رقم (4) وبأخذ لوغاريتم المتغيّرات على النحو التالي:

$$\boldsymbol{Ln}\ m_t = \boldsymbol{k} + \Psi \boldsymbol{Ln}(\boldsymbol{TT_t}) + \boldsymbol{\pi Ln}(y_t) + \boldsymbol{\mu_t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

حيث يتم تحديد TT على أنّه شروط التبال التجاري بالنسبة للواردات $\left(\frac{p_{fE}}{p_d}\right)$ في زمن t، y هو الناتج المحلي الإجمالي في زمن t، و $\boldsymbol{\pi}$ هو مرونة الطّلب الدّخلية للمستوردات و m هو قيمة الواردات في زمن t بينما Ψ تمثل مرونة الطّلب السّعرية على الواردات.

3- توسعات للنموذج في المتغيرات وعينة الدراسة:

لقد تطّورت نماذج Balance of payments-constrained growth عبر الزمن وتمّ إضافة مجموعة متنوعة من التوسعات إليها، لتشمل بعض هذه التوسعات من حيث المتغيرات بإضافة غير تدفقات رأس المال وهي دفعات الفائدة على الديون، إضافة إلى تعديل عينات الدراسة من دراسة نموذج دولة منفردة إلى تعميم النموذج ليشمل العديد من الدّول.

3-1 في متغيرات الدارسة.

3-1-1 النموذج الموسّع أو الجيل الثاني لنموذج لثيرلوول:(نموذج ثيرولوول ونورالدين حسين).

تمّ الاعتراف بأنّ قانون ثيرلوول يعمل بشكل مختلف إلى حد ما في حالة الدّول النامية مقارنة بالدّول المتقدمة، وهذا الإختلاف يتطلّب تعديل النموذج لشرح الخصائص والتجارب الفريدة للدول النامية، قام ثيرلوول مع نورالدين حسين بتوسيع نموذجه بدمج تدفقات رأس المال كمعامل في المعادلة، وذلك لأنّه إذا كان لدى البلد عجز حساباتها الجارية المتزايد باستمرار، والتّي من خلالها غالبًا ما تموّل الدّول النامية عجز حساباتها الجارية المتزايد بإستمرار (Thirlwall & Hussain , 1982, pp. 87-130).

حيث قام بتطبيق نموذج هارود البسيط والمطوّر على غحدى وعشرين دولة نامية مقسمة إلى مجموعات، قاما بتقدير معدّل النّمو الإقتصادي بالإعتماد إلى مضاعف هارود البسيط، ومرّة أخرى بغستخدام النموذج المطوّر أو نموذج الجيل الثاني لدراسة أثر التدفقات الرأسمالية، وعند مقارنة معدّلات النّمو الاقتصادي المقدّر بالنموذج البسيط لهارود والموسّع السابقين، وجدو أنّ

التغيّر في شروط التبادل التجاري الصّافي سيقيّد معدلات نمّو بحوالي 0,6 % سنويا، بينما أنّ أثر التدفقات الرأسمالية الداخلة هو تحفيز الاقتصاد للنّمو أسرع منه في حالة نموذج البسيط لهارود بحوالي 0,05% سنويا، كذلك فإنّ الإنحراف بين معدّل النّمو المقدر من خلال مضاعف هارود والمعدّل الحقيقي كان 2,01% وهذا يعتبر فارقًا ليس بالقليل، من هنا يفهم أنّه من الصّعب فهم عملية النّمو الاقتصادي دون الرّجوع إلى ميزان المدفوعات (خصاونة، 2002، الصفحات 23-24)

من هنا أدرك ثيرلوول أنّ النّموذج البسيط قد لا يناسب العديد من الدّول النامية التي تعاني غالبًا من عجز كبير في حساب المدفوعات لفترة زمنية مهمة يتم تمويلها من خلال التدفقات الرأسمالية القصيرة والطويلة المدى التّي تسمح بتخفيف قيود على الميزانية.

وفي عام 1982، قام كل من ثيرلوول ونورالدين حسين بتوسيع النّموذج الأساسي ليشمل تدفقات رأس المال (Thirlwall A. , 2019, pp. 554–567)

إنطلاقًا بتحديد هذا النموذج يجب أن يكون التوازن العام في ميزان المدفوعات في دولة ما، بما في ذلك المعاملات الجارية والرأسمالية كشرط أساسي، لذلك يمكن كتابة هذا التوازن كنقطة إنطلاق:

حيث أنّ: (Thirlwall A. , 2019, pp. 322–323)

$$P_dX + C = P_fME \quad \text{...} \quad (11)$$

وهذا يمثّل تمديدًا بسيطا للمعادلة رقم (5) حيث أنّ $C > 0$ يمثل التدفقات الحقيقية لرأس المال الداخلة capital inflows و $C < 0$ وتمثل التدفقات الحقيقية للرأسمال الخارجة capital outflows، وبأخذ معدّلات التغير للمتغيرات في المعادلة رقم (11)

$$\theta(P_d + X) + (1 - \theta)C = P_f + M + E \quad \text{........................} \quad (12)$$

حيث تمثّل الأحرف الصغيرة معدّلات نمّو في المتغيّرات، ويساوي θ نسبة المستوردات الممولة عن طريق العائدات التصديرية، و $(1 - \theta)$ يمثل نسبة المستوردات الممولة عن طريق التدفقات الرأسمالية، وبالتالي:

$\theta = P_d X/R$ ، حيث R هو إجمالي الإيرادات الخارجية، $R= P_d X +C$، $C/R= (1 - \theta)$

تصبح المعادلة رقم (12) كما يلي:

$$\left(\frac{X}{R}\right)(P_d + X) + \left(\frac{C}{R}\right) C = P_f + M + E \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

وبتعويض دوال معادلات النمّو في الصّادرات والواردات من المعادلات رقم (3) و (4) سنحصل على معدّل النّمو المقيّد بميزان المدفوعات (y_{ob}) حيث يصبح لدينا ما يلي:

$$y_{ob} = \frac{[(\theta\eta + \psi)(pd - pf - e) + \theta\varepsilon(z) + (1 - \theta)(c - pd)]}{\pi} \quad \ldots\ldots (14)$$

حيث أنّ:

$\boldsymbol{yob}$: يمثل معدّل النمو المقيّد بميزان المدفوعات دالة رقم (14) يظهر فيها معدّل النمّو المقيد بميزان المدفوعات ويمكن تحليلها إلى أربعة أجزاء:

π-: يمثل مرونة الطّلب الدّخلية للمستوردات

$\frac{[(\boldsymbol{\theta\eta + \psi})(\boldsymbol{pd - pf - e})]}{\boldsymbol{\pi}}$: يمثل الأثر الكمي للتغير في مستوى الأسعار النسبي على معدّل النّمو الاقتصادي.

$(pd - pf - e)/\pi$: يمثل النّمو المرتبط مع أثر حركة شروط التبادل التجاري الصّافي.

$\theta\varepsilon(z)/\pi$:يمثل أثر التغير في معدّل النمو الاقتصادي العالمي.

$(1 - \theta)(c - pd)/\pi$: يمثّل أثر معدّل النّمو الحقيقي في التدفقات الرأسمالية.

إذا طبقنا الافتراض السّابق، للأسعار النسبية في التجارة الدولية وسعر الصّرف الحقيقي يظلان ثابتان على المدى الطويل فإنّ المعادلة (14) تصبح كما يلي:

$$y_{ob} *= \frac{[\theta x + (1-\theta)(c-pd)]}{\pi} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

بعبارة أخرى، فإنّ معدل النمو المقيّد بميزان المدفوعات يبدأ من عدم التوازن الأولي للحساب الجاري هو المجموع لنمّو الصادرات وتدفقات رأس المال الحقيقية مقسومًا على مرونة الطّلب الدخلية على الواردات π فإذا لم تكن هناك تدفقات رأس المال (أي $\theta = 1$ و $(c - pd)$ فإنّ المعادلة (15) ستتحوّل إلى النموذج البسيط طبقا للمعادلة رقم (9) أي:

$$y_B = \frac{x}{\pi}$$

الفرق بين معدّل النمو الحقيقي والذي يتنبأ به المعادلة (15) سيكون مقياسا لتأثير شروط التبادل التجاري الصّافي على نمو الدخل الحقيقي وأي رد فعل في حجم الواردات من تغيرات الأسعار النسبية، ممّا يخفف أو يشدد من قيود ميزان المدفوعات وفقًا لإتجاه حركة شروط التبادل التجاري وما إذا كان رد فعل حجم الواردات طبيعيًا أو غير طبيعي (أي على $\psi(pd - pf - e)$ في المعادلة (14).

وفي الدراسة التي قام بها ثيرلوول وحسين بإستخدام هذا النموذج على مجموعة من الدول النامية خلال فترة الخمسينيات إلى السبعينيات، وجدا أنّه بالنسبة للدّول التي نمت بشكل أسرع مما توقعه نتيجة المضاعف التجاري البسيطة لهارود، كان السبب في ذلك هو تدفق رؤوس الأموال، في حين أنّ السبب الرئيسي للدّول التّي نمت بشكل أبطأ من المتوقع كان تأثير (السلبي) لحركات الأسعار النسبية.

3-1-2 ميزان المدفوعات المقيد من العجز والديون المستدامة إلى مدفوعات سعر الفائدة على الديون:

-**العجز والديون المستدامة:** تحصّل ثيرلوول وحسين على ديناميكية تظهر كيف يمكن لتدفقات رأس المال أن تشدّد أو تخفّف من القيّد في ميزان المدفوعات المفروض على النمّو، واحدة من نقاط الضّعف في النموذج الموسّع للباحثين ثيرلوول ونورالدين حسين الخاص بتمويل عجز الحساب الجاري عن طريق التدفقات الرأسمالية هي أنّه لا يضع حدًا على مستوى عجز

الحساب الجاري الذّي يتم تمويله بواسطة تدفقات رأس المال، وبالتّالي على مستوى الدّين المترتّب على الناتج المحلّي الإجمالي للبلد.

تناول هذه الدراسة كل من كل من ماكومبي وثيرلوول (1997) (McCombie& Thirlwall)، ومورينو–بيرد(1998) (Moreno–Brid) إضافة إلى باربوسا–فيلهو(2001) (Barbosa–Filho). وطبقا لـ "مورينو–بيرد" الذّي أعاد صياغة المعادلة (1) معادلة شرط توازن المدفوعات وفقا لهذا النهج على النحو التالي:

$$P_d X + FP_d = P_f M E \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

F: يمثل العجز الجاري بالقيمة الحقيقية

FP_d: قيمة التدفقات الرأسمالية الاسمية، المقاسة بالعملة المحلية لتمويل العجز، حيث $F> 0$ التدفقات الرأسمالية الداخلة و $F<0$ التدفقات الرأسمالية الخارجة) ؛ و X و M هي حجم الصّادرات والواردات.

وبأخذ معدّلات التغيّر في المعادلة رقم (15) يصبح لدينا:

$$\theta(p_d + x) + (1 - \theta)\,(f + p_d) = m + p_f + e \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (17)$$

حيث تمثّل θ و $(1 - \theta)$ نسبة الصادرات وتدفقات رأس المال كنسبة من إجمالي الإيرادات على التوالي.

وبإستخدام المعادلات (3) و (4) دالة طلب نمّو الصّادرات والواردات على التوالي، وضبط $f = y$، بحيث يكون نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتًا، فنتحصّل على المعادلة التالي:

$$y_d = \frac{\theta\varepsilon z+(\theta\eta+\varepsilon+1)(pd - pf - e)}{\pi-(1-\theta)} \ldots\ldots\ldots\ldots (18)$$

إذا كان شروط التبادل التجاري ثابت، فإنّ معدّل النمّو المقيد المتسق مع نسبة العجز المحدّد / الناتج المحلي الإجمالي هو:

$$y_d^* = \frac{\theta_x}{\pi-(1-\theta)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (19)$$

y_d^* : هو النّمو المقّيد بميزان المدفوعات مع تراكم الديون المستدامة

إذا إفترضنا أيضًا أنّ نمّو التدفقات الرأسمالية مهمل أو لا يوجد عجز أي أنّ $\theta = 1$، وأنّه لا يوجد عدم توازن في ميزان المدفوعات الاوّلي، وأنّه لا توجد تغييرات في شروط التبادل التجاري، فإنّ المعادلة (18) تصبح إلى المعادلة البسيطة (قانون ثيرلوول الاساسي) رقم (9) أي معادلة ثيرلول الأساسية، عند مقارنة النماذج المختلفة لمعدّل نمو المقيّد بميزان المدفوعات، فنتوقّع النقاط التّالية:

–أن يكون معدّل النمّو المقيّد بميزان المدفوعات مع تدفقات رأس المال أعلى من النموذج الأساسي معادلة رقم (9)، حيث نفترض أنّ البلدان المعنية هي مقترضة صافية وبالتالي تخفّف تدفقات رأس المال من قيود ميزان المدفوعات، هذا يعني أنّ تدفقات رؤوس الأموال يمكن أن تسمح بزيادة الإستثمارات والإنفاق في الاقتصاد المحلّي دون أن تؤدّي إلى تفاقم العجز في الميزانية. وبالتّالي، فإنّ الدول التّي تستطيع جذب رؤوس الأموال تحقق معدّلات نمو أعلى وتتمتع بمرونة.

– النقطة المهمة التي يجب ملاحظتها هنا هي أنّه حتّى تدفقات رأس المال الكبيرة لتمويل عجز الحساب الجاري تجعل فرقًا كميًا ضئيلًا بالنسبة لنتائج المتوقعة لنموذج مضاعف هارود البسيط. أو نموذج ثيرلوول البسيط.

لنأخذ مثالا لو فرضنا إذا كانت الصّادرات تغطي فقط 90 % من فاتورة الواردات (θ =0.9) وتغطّي تدفقات رأس المال الباقي، مع $x = 10\%$ و $\pi = 2$ فإنّ معدّل النمّو المتوقّع حسب نموذج هارود البسيط أو ثيرلوول البسيط المعادلة (9) هو 5% في حين معدّل النّمو المتوقع للنموذج الموسّع هو 4,73 % فنمو الصّادرات، وليس تدفقات رأس المال، هو

العامل الأكثر أهمية في تحديد أداء النّمو (THIRLWALL A. , Balance of payments constrained growth models:history and overview, 2011, pp. 334-336).

- **مدفوعات سعر الفائدة على الديون:** إذا تمّ تمويل عجز الحساب الجاري من خلال تدفقات رأس المال المنشئة للديون، فإنّ النموذج المذكور أعلاه يحتاج إلى تعديل إضافي ليشمل مدفوعات الفائدة على الديون، وهذا النموذج معدّل للنموذج الأساسي لدفع الفائدة على الديون الناشئة من تمويل عجز الحساب الجاري عن طريق التدفقات الرأسمالية الداخلة الى البلد.

تم أخذ بعين الإعتبار لهذا التعديل كل من أليوت وروهد (Elliot and Rhodd (1999) وفيريرا وكانتو (Ferreira and Canuto (2001) إضافة إلى مورينو-بيرد (Moreno-Brid (2003)، فكانت الطريقة الأفضل، وفقًا لمورينو-بريد، هي إخراج مدفوعات الفائدة من تدفقات رأس المال، وتحليل تأثيرها بشكل منفصل عن طريق تعديل المعادلة رقم (17):

$$\theta(p_d + x) - \theta 1(p_d + i) + (1 - \theta + \theta 1)(p_d + f) = m + p_f + e \quad \ldots\ldots\ldots(20)$$

حيث i هو معدّل نمو دفعات الفائدة الحقيقية الصّافية في الخارج (الرمز السالب يعني أن البلد مدين)، و $\theta 1$هو نسبة صرف العملات الأجنبية المخصّصة للدفعات الفائدة، بتعويض x و m، وضبط f = y،

$$y_I = \frac{\theta\varepsilon z - \theta_1 i + (\theta\eta + \varepsilon + 1)}{\pi - (1 - \theta - \theta_1)} \quad \ldots\ldots\ldots(21)$$

وبالإفتراض أنّ شروط التبادل التجاري Terms of Tradeتظل ثابتة فتصبح المعادلة كالتالي:

$$y_I^* = \frac{\theta_x - \theta_1 i}{\pi - (1 - \theta - \theta_1)} \quad \ldots\ldots\ldots(22)$$

إذا لم يكن هناك ديون ولا دفعات فائدة على الديون، فإن المعادلة (22) تصبح المعادلة رقم (19). فإذا كان نمّو دفعات الفائدة عاليًا جدًا، مثلاً، وكان نسبة نمّو دفعات الفائدة 5 في

المائة سنويًا، ونسبة خدمة الدّين عالية أيضًا (θ1 =0.3) مثلا، مع x = 10% و π = 2 ، فإنّ معدّل النمّو المتوقّع للنموذج الموسّع المعادلة رقم (22) معدل نمو مستدام يبلغ 4.68 في المائة مقارنة بـ 5 في المائة بالنسبة النموذج الاساسي في المعادلة رقم (9)، كما أنّ الفرق بينها ضئيل إضافة إلى هيمنة الصادرات في تحديد أداء النمو.

3-2 في عينات الدراسة:

3-2-1 تعميم نيل Nell للنموذج لعدة بلدان(McCombie i & Thirlwall, 2004) :

قام نيل Nell بتعميم النموذج الأساسي لمعدّل التوازن في المدفوعات الخارجية، والذّي يفترض أنّ الدّولة تصدر إلى وتستورد من بقية العالم، أي علاقة تجارة ثنائية بين دولة و"بقية العالم" ، نموذج ثيرلوول للنّمو المقيّد بميزان المدفوعات هو يشمل حالة محدّدة تتضمن علاقة تجارة ثنائية بين دولة و"بقية العالم"، فيرى أن يتم تعميم الحالة المحدّدة إلى علاقة تجارة متعددة الأطراف بين دولة فردية ومجموعات من الدول ويتم تمثيل ذلك بالمتغير Z ممّا يعني أنّها تصدر إلى وتستورد من عدة دول، من هنا رأى نيل انّه يتطلّب في هذا الدراسة تفكيك النموذج الى عدّة اجزاء على حسب كل دولة لمعرفة كيفية تأثير شروط التبادل التجاري بين الدول المختلفة على نمو اقتصاد الدولة والتوازن المستديم في ميزان المدفوعات، هذا يؤدّي تعميم المعادلة رقم (7)

$$yB = \frac{[(1 + \eta + \psi)(pd - pf - e) + \varepsilon(z)]}{\pi} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (23)$$

أي تفكيك متغيّر نمو الدخل العالمي (z)، ويأخذ في الإعتبار معاملات المرونة الدخلية المختلفة للطّلب على الصادرات والواردات من وإلى كل شريك تجاري الذّي نرمز له بالرمز p، تفكيك الدخل العالمي إلى عدة شركاء تجاريين رئيسيين لكل وجهة، هذا النهج سمح للباحث برؤية مساهمة كل شريك تجاري في قيد ميزان المدفوعات للدولة فتصبح المعادلة كالتالي:

$$y = \frac{(1 + \eta + \psi)\,(pd - pf - e) + \sum_{p=1}^{n} w_{xp}\varepsilon_p(y_p)]}{\sum_{t=1}^{n} w_{mp}\pi_p} \dots\dots\dots\dots (24)$$

y_p : هو معدل نمو الشريك التجاري (p = 1, …, n)

w_{xp} :هي نسبة صادرات الدولة p أي الشريك إلى اجمالي الصادرات؛

ε_p: هو مرونة الطلب الدخلية على الصادرات إلى كل وجهة p؛

π_p: هو مرونة الطلب الدخلية على الواردات من كل شريك تجاري P؛

w_{mp} : هو نسبة الواردات لكل قطاع إلى مجموع الإجمالي للواردات.

قام نيل Nell بتقدير النموذج المفكّك لجنوب أفريقيا وبقية العالم بتعميم الحالة المحددة إلى علاقة تجارة متعدّدة الأطراف بين دولة فردية جنوب افريقيا ومجموعة من الدول أي باقي الدول لمجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (RSADC) ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بإستخدام هذا النهج، تمكّن الباحث من تفكيك مساهمة كل شريك تجاري رئيسي p في قيود ميزان المدفوعات للدولة وتقييم تأثيره على الاقتصاد المحلي.

أي أنّ دول باقي الدول –لمجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية– تصدر إلى دول عالية الدخل وذات مرونة الطلب الدخلية العالية لصادراتها، بينما تصدر جنوب أفريقيا إلى دول منخفضة الدخل وذات مرونة دخل منخفضة لصادراتها، وهذا يعني أن نمّو جنوب أفريقيا مقيّد بمرونة الطلب الدخلية المنخفضة لصادراتها، كما يظهر النموذج أيضًا أن الدّول– لمجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية– لديها ميزة نسبية في المنتجات الأوّلية بينما تتمتع جنوب أفريقيا بميزة نسبية في المنتجات المصنعة، وهذا يعني أن جنوب أفريقيا يجب أن تعزّز صادرات المنتجات المصنعة إلى الدول عالية الدخل وذات مرونة دخل عالية، مما سيساعد على تجاوز القيود المفروضة على النمو بسبب مرونة الطلب الدخلية المنخفضة لصادراتها إلى الدول منخفضة الدخل.

ودراسة أخرى أجراها كل من Bagnai, Rieber and Tran (2011) بإستخدام النّموذج على عشرين دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء Sub-Saharan African (SSA) على مدى الفترة 1990 إلى 2008، كان النّموذج مقسّم إلى التجارة مع باقي دول افريقيا جنوب الصحراء مع بعض الدول الآسيوية وبقية دول العالم. وذلك بهدف تحليل العلاقات التجارية بين هذه الدول

وتقييم أثر ذلك على الإقتصادات المحلية لهذه الدول، وذلك بهدف تحليل العلاقات التجارية بين هذه الدول وتقييم أثر ذلك على الاقتصادات المحلية لهذه الدول.

3-2-2 قانون ثيرلوول متعدد القطاعات (MSTL)

هو نموذج متعدّد القطاعات تم تطويره لأوّل مرّة من قبل أراوجو وليما (2007)، يوفّر النموذج فرصة لتحديد المرونة لكل قطاع، ويتضمن النموذج تداعيات سياسية، ويفترض وجود مرونات دخل مختلفة للصّادرات والواردات المختلفة، سواء كان قطاع زراعي أو صناعي أو خدماتي.

إستخدم أراوجو وليما(Araujo and Lima) (2007) إطار عمل (Pasinetti) ديناميكية الإقتصاد الهيكلية (SED) لتطوير نسخة متعددة القطاعات من نموذج النمّو المقيد بميزان المدفوعات (باستثناء التغيرات في تنافسية الأسعار)، كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$y = \frac{+\sum_{i=1}^{n} w_{xi}\varepsilon_{i(z)}]}{\sum_{i=1}^{n} w_{mi}\pi_i} \qquad (25)$$

ε_i: يمثل مرونة الطلب الدخلية للصادرات الصناعة $i\ (i = 1, \dots, n)$؛

i: يمثل مرونة الطلب الدخلية للواردات الصناعةπ_i؛

w_{xi} : يمثل نسبة الصناعة i من اجمالي الصادرات؛

w_{mi} : يمثل نسبة الصناعة i من اجمالي الواردات.

حيث ما يبرزه هذا النموذج أنّه حتّى لو كانت مرونة القطاعات ثابتة ولم يحدث تغيير في النّمو الاقتصادي العالمي فيمكن للدّولة أن تحقق نموًا أسرع من خلال تحويل الموارد إلى القطاعات التّي فيها مرونة الطلب الدخلية للصادرات أعلى، والإبتعاد عن القطاعات التي تتمتع بمرونة الطلب الدخلية عالية للواردات، وهذا ما يتم تحقيقه من خلال تشجيع الصادرات وإستبدال الواردات، كما يبين هذا النموذج أيضًا أنّه إذا كان هناك زيادة في الدخل العالمي، تستفيد الدولة بشكل أكبر

كلما كانت مرونة الطلب الدخلية القطاعية للصادرات أعلى ومرونة الطلب الدخلية القطاعية للواردات أقل، ومن وجهة النظر السياسية، يسمح هذا النموذج متعدد القطاعات بتحديد القطاعات الحيوية والاستراتيجية التي تعزّز النمّو في قطاع السّلع التجارية للاقتصاد (Thirlwall A. , 2019, p. 563) تمّ تطبيق جوفيا وليما Gouvea and Lima (2010) هذا النموذج المتعدّد القطاعات لأربع دول في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك) وأربع دول آسيوية (كوريا الجنوبية وماليزيا والفلبين وسنغافورة) خلال الفترة من 1962 إلى 2006، وقارنوا نتائجهم مع النموذج البسيط، أو (الأساسي لثيرلوول) تم تمييز ستة قطاعات: المنتجات الأولية، التصنيع المستند على الموارد، المنتجات المصنعة ذات التقنية المنخفضة، المنتجات المصنعة ذات التقنية المتوسطة؛ المنتجات المصنعة ذات التقنية العالية، وأخرى.

تمّ تقدير دالتي الطلب على الصادرات والواردات لكل قطاع، بالإضافة إلى دالتي الطلب للواردات الإجمالية، بشكل عام، تتميز القطاعات ذات التكنولوجية المتقدّمة بمرونة الطلب الدخلية للصادرات أعلى، ولكن لا يوجد فرق كبير في حالة الواردات بين القطاعات، كما إستخدم الباحثان مرونة القطاعات لتقدير تطور مرونة الدخل الإجمالية للصادرات والواردات سنة بعد سنة لإظهار كيف يؤثّر التغيير الهيكلي على معدّل النمّو المقيد بميزان المدفوعات، فبالنسبة لأمريكا اللاتينية، باستثناء المكسيك، فإنّ نسبة مرونة الطلب الدخلية للصادرات والواردات الموزونة قطاعيًا لم تتغير بشكل كبير على مدى فترة طويلة، غير انّه في آسيا ارتفعت هذه النسبة، مما يؤثّر بشكل إيجابي على معدّل نمّو المقيّد بميزان المدفوعات لهذه الدول، وفي دراسة لسيمولي وبورسيل وروفيرا Rovira, Porcile, Cimoli (2010)، وهي دراسة أوسع نطاقًا لتشمل تسعة وعشرين دولة متقدمّة وناميّة بإستخدام النموذج القطاعي، أظهر أنّ البلدان النامية التّي نجحت في تقليل الفجوة الدخلية فيما بينها وبين البلدان المتقدّمة هي تلك التّي حوّلت هيكلها الاقتصادي نحو القطاعات ذات مرونة الطلب الدخلية للصادرات أعلى مقارنة بالواردات؛ أي إلى القطاعات التي يطلقون عليها "الكفاءة شومبتيرية والكفاءة كينزية". تشير كفاءة شومبتيرية إلى المنتجات ذات الخصائص التقنية المتفوّقة، في حين تشير كفاءة كينزية إلى خصائص الطّلب المتفوقة للسلع. (Thirlwall A. P., (2011), pp. 330-332)

4- الإنتقادات الموجهة لنموذج النّمو المقيّد بميزان المدفوعات

بالرّغم ما قدّمته نظرية ثيرلول وتوسعاتها من جهود في دراسة وتفسير النمو الاقتصادي عن طريق ميزان المدفوعات وطموح أتباعها في وضع نظرية عامة للسياسة الدولية إلاّ أنّها تعرّضت لموجة من الإنتقادات يمكن تلخيصها الى ما يلي:

4-1 نموذج ثيرلوول مجرد نموذج تعريفي(معادلات تعريفية) وليست سلوكية

(Mccombie, 2011, pp. 355-357)

تعرّض قانون ثيرلوول للإنتقادات، حيث أوّل إنتقاد وجهّه ماكومبي (1981) لقانون ثيرلوول إعتبره أنّه مجرّد علاقة رياضية بسيطة أو معادلة تعريفية، وهي العلاقة التّي تحدّد قيمة المتغيّر التّابع بتحديد تعريف له في صورة علاقة مساواة، أي بمعنى أنّه لا يفّسر الظواهر الإقتصادية في الواقع بوجود علاقة رياضية بين متغيرين ما، وتصف هذه العلاقة الواقع الإقتصادي دون أن تكون هناك علاقة سببية بينهما، وهذا يعني أنّ العلاقة تتحقق بمعنى رياضي فقط، وليس بالضّرورة في الواقع العملي أي أنّ القانون لا يشير إلى أسباب تحديد معدّل النمو الإقتصادي لبلد ما، وإنّما يصف فقط العلاقة بين معدّلات النّمو الاقتصادي والصّادرات والواردات على مدى عدة سنوات. وبالتّالي، يكون القانون بتحديد علاقة سلوكية حقيقية بين هذه المتغيرات في الإقتصاد، أي أنّ هناك علاقة سببية بين متغيرين ما، حيث يؤدّي إرتتفاع قيمة أحدهما إلى إرتفاع الآخر، أو يؤدّي تغيير في قيمة أحدهما إلى تغيير في الآخر. وهذا يعني أنّ هذه العلاقة تحدث في الممارسة العملية وبالتّالي، يرى ماكومبي أنّ هذا القانون يعبر فقط عن معادلة تعريفية بسيطة تميل إلى تقديم حلول وتفسيرات دائرية

حيث أنّ:

بتعريف:

$$\varepsilon \equiv \frac{d\ln X}{d\ln Z} \equiv \frac{dX}{X}\frac{Z}{dZ} \equiv \frac{dX/dt}{X}\frac{Z}{dZ/dt} \equiv \frac{x}{z}$$

و

$$\pi \equiv \frac{d\ln M}{d\ln Y} \equiv \frac{dM}{M}\frac{Y}{dY} \equiv \frac{dM/dt}{M}\frac{Y}{dY/dt} \equiv \frac{m}{y}$$

لذلك إذا x = m الصّادرات تساوي الواردات فان:

$$\frac{\varepsilon}{\pi} = \frac{y}{z} \quad \text{أو} \quad y = \frac{\varepsilon z}{\pi}$$

فهذه العلاقة أو المعادلة تبيّن لنا أنّ النّمو الإقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات يتكون من مرونة الطّلب الدخلية على الصادرات مضروبا في الدخل العالمي على مرونة الطلب الدخلية للمستوردات، ولكن لا توضح لنا التغيرات السلوكية للمتغيرات التي تتضمنها، فهي لا توضح لنا ما إذا كان مرونات الطّلب الدّخلية للصّادرات والدّخل العالمي يزيد أو ينقص إذا تغيّر الدخل، ولكن رد ثيرلوول على هذه الحجّة بأنّ قانونه يشير إلى حلقة دائرية تعريفية غير تفسيرية، فهو يرى أنّه معادلة تفسيرية هدفها وصف وتحليل علاقات وسلوكيات الظاهرة المتعلقة بالقيد في ميزان المدفوعات للنّمو الاقتصادي وفقا للنظرية الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل وتحدد إستجابة معينة لسلوك معين مرتبطة بها، حيث يظهر أهمية التغير في التدفقات الرأسمالية المالية لما رأيناه في شرح النموذج الموسع للثيرول ونورالدين حسين في تحديد معدّل النّمو الاقتصادي، كما أشار ثيرلوول أنّ الأساس النظري للقانون هو المضاعف التجاري الديناميكي لـ هارود ومقارنته مع النموذج الموسّع وإظهار القيّد في ميزان المدفوعات للنّمو الاقتصادي ولا يمكن تفسير النّمو الاقتصادي وإتخاذ السياسات إلاّ بالعودة إلى ميزان المدفوعات.

2-4 إفتراض قانون " السّعر الواحد" يجعل النّموذج غير منسجم:

ومفاد قانون السّعر الواحد أنّ نفس السّلعة يجب أن تباع بنفس السّعر في جميع الأسواق، مما يتنافى مع الواقع، كما أنّ إفتراضات قانون السّعر الواحد هي ما يلي: (مال بيديا، 2022):

-**لا توجد تكاليف النقل:** عند التعامل في سلع، أو أي سلعة مادية، يجب تضمين تكلفة نقلها، مما يؤدّي إلى أسعار مختلفة عند فحص السّلع من موقعين مختلفين.

-**لا توجد حواجز أمام التجارة:** يمكن أن تؤدّي القيود القانونية أمام التجارة، مثل التعريفات الجمركية، وضوابط رأس المال، أو في حالة الأجور، والقيود المفروضة على الهجرة، إلى فروق مستمرة في الأسعار بدلاً من سعر واحد، وسيكون لها تأثير مشابه لتكاليف النقل والمعاملات، وقد يُنظر إليها على أنّها نوع من تكاليف المعاملات، فعلى سبيل المثال، إذا فرضت دولة ما

تعريفة جمركية على إستيراد المطاط، فإن أسعار المطاط المحلية تميل إلى أن تكون أعلى من السعر العالمي.

-**هيكلية السوق:** نظرًا لأن عدد المشترين والبائعين (وقدرة المشترين والبائعين على دخول السوق) يمكن أن يختلف بإختلاف الأسواق، فقد يختلف أيضًا تركيز السوق وقدرة المشترين والبائعين على تحديد أسعار الأسواق التنافسية: يجب أن يكون هناك أسواق تنافسية للبضائع والخدمات في كلا الدولتين، ومثال ذلك نفترض أنّ سعر السيارة في إسبانيا يبلغ 25000 يورو وأنّ سعر صرف الدولار / اليورو هو 1 يورو = 1.10 دولار. في هذه الحالة، ينص القانون المذكور على أنّ سعر السيّارة نفسها في الولايات المتحدة يجب أن يكون 27500 دولار (25000 × 1.10).

إنتقد ماكجريجور "McGregor" وسويلز "Swales" (Mccombie, 2011, pp. 357-359) العديد من جوانب النموذج، حيث إعتبروا أن "قانون السعر الواحد" الذّي يفترضه النموذج يجعل النموذج غير متماسك، حيث تختلف الأسعار للسلع في الأسواق المختلفة بسبب إختلاف العرض والطلب والمكان والزمان والتكلفة وغيرها من العوامل، وأنّ إختباراتهم الإحصائية تدحض هذا القانون، كما إعتبروا أنّ النموذج لا يأخذ بالحسبان المنافسة غير السعرية ولا يستطيع تفسير التغيرات في حصص سوق التصدير، كما أنّه لا يتم الإلتزام بهذا القانون عادة في الواقع العملي لوجود:

- تكاليف نقل البضائع.
- الحواجز أمام الدخول.
- معدلات ضرائب مختلفة.
- هناك سلع أو مدخلات لا يمكن تداولها بسهولة.
- الممارسات الإحتكارية أو إحتكار القلّة.

ولكن يرى بعض المؤيدين أنّ فروقات المرونة في الدخل والتصدير تلتقط في الحقيقة التنافسية غير السعرية.

يمكن الرّد على إنتقادات ماكغريغور وسويلز بأنّ:

-**التنافسية غير السّعرية:** أن الأسعار لا تلعب الدور المهم وإنّما تأثيرها بسيط على المنافسة في أسواق المدخلات العالمية وأنّ إنحرافات ستكون بسيطة عبر الزّمن، كون المعلومات غير كافية عن أثر تغير في معدل النمو العالمي على الصادرات، ويمكن إعتبار الزيادة في مرونة الدّخل ومرونة التصدير المقدّرة في النموذج كمؤشّر على التنافسية غير السّعرية. فعندما تكون هذه المرونات مرتفعة، فإنّ ذلك يشير إلى أنّ الدّولة تعتمد على عوامل أخرى غير السعر في التنافس في الأسواق الدولية، مثل جودة المنتجات أو الابتكارات أو العلامة التجارية. وبالتّالي، يمكن إعتبار أنّ النّموذج قادر على إلتقاط جزء من التنافسية غير السعرية.

-**تغيّر حصص السوق التصديرية:** يمكن أن تكون مرونة التصدير المقدّرة في النموذج مؤشرًا على تغير حصص السوق التصديرية. فعندما تكون مرونة التصدير مرتفعة، فإنّ ذلك يشير إلى أنّ الدولة قادرة على التكيّف والتحول في حصص سوقها التصديرية إستنادًا إلى تغيرات في العوامل غير السّعرية، مثل التنافسية والطّلب العالمي وتفضيلات المستهلكين. وبالتالي، يمكن إعتبار أن النّموذج قادر على أخذ بالحسبان لبعض تغيّرات حصص السّوق التصديرية.

على الرغم من ذلك، يمكن أن تظل هذه النقاط محل إنتقادات، حيث يمكن أن يكون هناك عدم دقة في قياس التنافسية غير السّعرية أو تغيرات حصص السوق التصديرية في النموذج. ويمكن أن تستدعي الدراسات المستقبلية مزيدًا من البحث والتحسين للنماذج الاقتصادية لمعالجة هذه النقاط، كما أنّ بعض هذه الإنتقادات لم تثبت صحتها بعد دراسات أخرى، وأن النموذج لا يزال يستخدم في العديد من الدراسات والأبحاث ولازال النموذج في تطور مستمر يدخل بدائل تأخذ العوامل التي كانت محل إنتقادات حيث تبرز دورًا مهمًا لمستوى الأسعار النسبية (أو سعر الصرف الحقيقي) في تحديد النمو على المدى الطويل وهذا ما أورده روبرت بليكر Blecker"Robert " في ورقته البحثية بعنوان المناقشة حول "قانون ثيرلوول": إعادة النظر في نمو المقيد بميزان المدفوعات. (Robert, 2016, p. 276) .

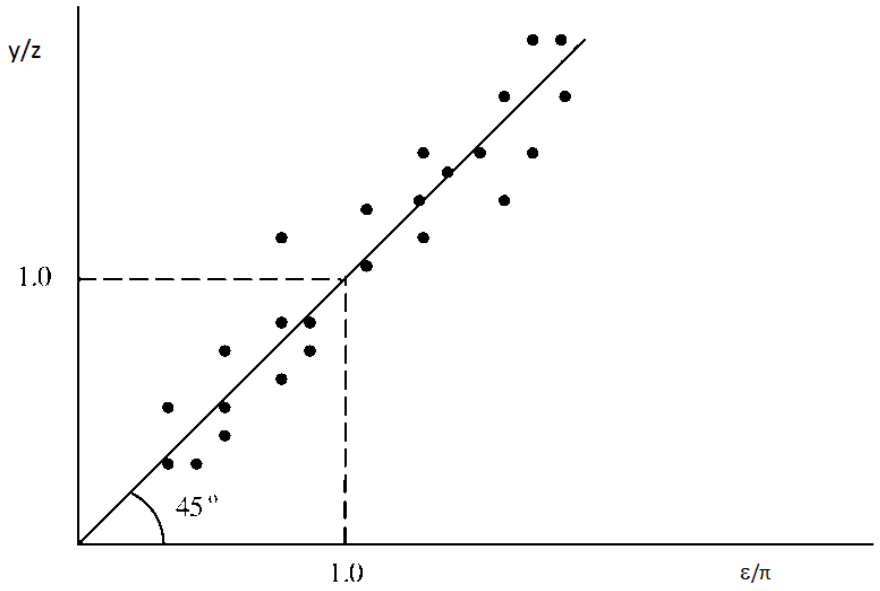
3-4 النّمو الاقتصادي مقاد من جانب العرض وليس الطّلب الفعّال

قد أعاد كروغمان إكتشاف معادلة ثرلوول المبينة في (8) فيما يسمى قاعدة 45 درجة ''Krugman's 45-degree rule'' بصيغة تَناسب معدّلات النّمو المحلية والدّولية مع المرونات: (احمد ابريهي ، التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات، 2016، صفحة 12)

$$\frac{\varepsilon}{\pi} = \frac{y}{z}$$

بمعنى لو وضع الطّرف الأيسر على محور y والطّرف الأيمن على محور x ستكون العلاقة خطًا مستقيمًا بدرجة 45، ولكن كروغمان عكس العلاقة السببية من النّمو إلى التجارة الخارجية، أي يختلف مع الكينزيين في أنّ النّمو هو الذّي يحدّد الصادرات، كما أنّ النّمو الإقتصادي يعتمد بشكل رئيسي على التحديد من الجانب العرضي للإقتصاد، أي زيادة الإنتاجية والإنتاج، بدلاً من زيادة الطلب كما يرى أنصار النظرية الكينزية بما فيه نموذج ثيرلوول. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ قاعدة 45 درجة تشير إلى أنّ هناك علاقة مباشرة بين نسب نمو صادرات البلدان والطّلب المحلي في بلدان، وينطلق كروغمان وآخرون من مبدأ أنّ مصدر حركة النمو تأتي من جانب العرض الذي يخلق طلبه، كما ينطلق من أنّ فوارق النمو بين البلدان يعود إلى إنتاجية العامل الكلي وليس إلى التشغيل، وليس من المجازفة القول أنّ انتاجية العامل الكلي من المفاهيم الإشكالية طالما تستند إلى دالة انتاج تفترض مسبقا ثبات مرونة الحجم والتطابق بين أسعار عناصر الانتاج وقيمة الإنتاجية الحدية لتلك العناصر، ومعامل التقدم التقني، كما ظهر اوّل مرّة في نموذج سولو ولم يزل، هو الفرق بين نمو دخل عناصر الإنتاج حسب تلك الفرضيات ونمو الدّخل المنتج الفعّال.

الشكل رقم 02 : قاعدة 45 درجة ''Krugman's 45-degree rule''



ومن الصّعب الإتفاق مع كروغمان في هذا الجزم فالنّمو بذاته لا يضمن تطور الصّادرات تلقائيا، وعلى مسار توازني، بل الصّادرات رافد رئيسي للطّلب الذّي يحرّك النشاط الاستثماري والنّمو، إضافة إلى أنّ نمو الإنتاج بسرعة من خلال التخصّص المتزايد وزيادة العوائد (عوائد الحجم المتزايدة) كما يرى كروغمان من خلال نظريته قد يكون بعوامل أخرى مثل الإدارة الفعّالة والتكنولجيات الحديثة وقد يكون زيادة التخصّص سلبيًا على الإنتاجية، ثمّ أنّ كروغمان يتجاهل عوامل أخرى مثل السياسات الحكومية على التّجارة قد تعرقل نمو التجارة، وبالرّغم من ذلك، فإنّ هذه النظرية لا تزال مفيدة في فهم العلاقة بين النّمو الإقتصادي والتجارة الدولية، حيث تشير إلى أهمية زيادة حجم الإنتاج والتخصص المتزايد في تحقيق نمو إقتصادي مستدام.

4-4 إنتقاد كرفتس "Crafts " " الحصّة السّوقية الثّابتة" ومرونة الطلب الدخلية للصادرات

يتعلق إنتقاد Crafts بأنّه يرى أنّ المملكة المتحدة لم تكن مقيّدة بميزان المدفوعات الخارجية، وأنّ طريقة حساب مرونة الإيرادات لحصة السّوق الثابتة هي الطريقة الصحيحة لتقدير مرونة الطّلب الدخلية للصّادرات، وبإستخدام تلك التقديرات، فإنّه يشير إلى أنّ نمو بريطانيا كان أقل قيودًا من نمو فرنسا أو ألمانيا وأكثر قيودًا بشكل طفيف من نمو اليابان.

4-4-1 مفهوم الحصّة السوقية الثّابتة CMS:

ويعود تطبيق النموذج التقليدي لحصة السوق الثابتة لأوّل مرّة في دراسة التجارة الدولية من قبل تيشنسكي"Tyszynski " سنة 1951 (Tyszynski, 1951, pp. 272-304)

لاحظ تيشنسكي أنّ التحوّل التدريجي إلى التصنيع في مناطق مختلفة من العالم قد أدّى إلى تغييرات كبيرة في طبيعة الطّلب على الصادرات من السّلع المصنّعة. وأنّ المعدات الصناعية ووسائل النقل الحديثة قد إكتسبت بشكل كبير أهمية نسبية على حساب عدد من السلع الإستهلاكية، ولاسيما المنسوجات، إلاّ أنّ الدول الصناعية القديمة قد أظهرت درجات متفاوتة إلى حد كبير من القدرة على التكيّف مع هذا التحوّل، ولمعرفة إلى أي درجة يمكن تفسير التغييرات في حصص السّوق لمختلف البلدان في السوق العالمية من خلال التكوين السّلعي الأوّلي لصادرات كل بلد، قام Tyszynski بحساب ما كانت ستصبح عليه الحصّة السوقية الإجمالية لبلد ما في السوق العالمية لو ظلت حصصها السوقية في مجموعات السلع الفردية ثابتة، وأعتبر الفرق بين هذه الحصّة السوقية الإفتراضية والحصّة الأولية كتغيّر في حصة السوق بسبب التغيّرات الهيكلية في التجارة العالمية، وتمّت الإشارة إلى المتبقي – الفرق بين حصة السوق النهائية وحصة السوق الافتراضيةُ – على أنه تغيير ناتج عن التغيرات في القدرة التنافسية، وعرفت هذه الطريقة فيما بعد باسم "تحليل حصص السوق الثابتة 'Constant Market Share analyse

وتعني الحصة السوقية الثابتة أنّها مقياس يستخدم لتفسير العوامل التي تؤثر على أداء التصدير في بلد ما، حيث يتم أولاً مقارنة صادرات البلد المستهدف بصادرات بعض البلدان أو البلدان القياسية، للعثور على الحصة السوقية للبلد المستهدف خلال عدد من الفترات الزمنية، بعد ذلك يتم تصنيف المكاسب والخسائر في حصة السوق للبلد المستهدف على مدار الفترات الزمنية المذكورة، وفقًا لعدد المكونات تسمّى التأثيرات والتي تشمل التغيّرات في هيكل التصدير وفي القدرة التنافسية للبلد، ثم طور (Sollie & Fagerberg), 1987) نسخة جديدة من نموذج الحصّة السوقية الثابتة تسمح بحساب التأثيرات التّي تعكس قدرة كل دولة على تكييف هيكل تصديرها مع التغيّرات في تكوين السلع والبلد للواردات العالمية، وتمّ تطبيق الطريقة على عيّنة من 20 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1961-1983، ويقسّم هذا النهج النّمو

في صادرات بلد ما أو حصص التصدير إلى مكونات تتوافق مع ثبات حصصها في السّوق على مستويات مختلفة، ويمكن أن ترتبط هذه المكوّنات في ظل ظروف معينة بالتغييرات في المراكز التنافسية، والنّجاح في التكيّف مع الأسواق الجديدة على مستويات مختلفة, (قاسم، 2021، صفحة 328).

وتعتبر مرونة "حصّة السّوق الثّابتة" مفهوم يستخدم في دراسات الإقتصاد الدّولي لتحليل تغيرات حصّة سوق بلد ما في التجارة العالمية، وتشير هذه المرونة إلى قدرة بلد ما على الحفاظ على حصّته في السّوق العالمية للسّلع المختلفة، وذلك من خلال تحديث منتجاته وزيادة تنافسيتها، ويعتبر هذا المفهوم أحد أساليب تحديد عوامل نمو صادرات بلد ما، وبالتّالي يساعد في فهم التغيّرات في التجارة العالمية، وبالنسبة لإنتقاد كرافتس Crafts ، يرى بأنّ نموذج ثيرلوول يستند إلى فرضية بأنّ جميع البلدان تتنافس على أساس نفس المزايا التجارية وهو فرض غير واقعي، ومن هذا المنطلق، يطالب Crafts بضرورة تضمين متغيّرات تأخذ بعين الإعتبار فروق التنافسية غير السّعرية، يرى أنّ المملكة المتحدة لم تكن مقيّدة بميزان المدفوعات، وهذا يعني أنّ نمو صادراتها لم يكن محدودًا بشكل كبير بسبب ضعف الطّلب في الأسواق الخارجية. ويستخدم Crafts طريقة حساب مرونة الدخل حصّة السّوق الثّابتة كطريقة صحيحة لتحديد مرونة طلب التصدير، إستنتج خلالها بأنّ النّمو البريطاني كان أقل تقييدًا بسبب المرونة في الطلب من نمو فرنسا أو ألمانيا وأقل بقليل من النمو اليابان، لأنّ هذه الفرضية تفترض أنّ جزءًا من نمو الصادرات يعود إلى زيادة حصّتها في السّوق، وليس فقط زيادة الطّلب عليها. وبالتّالي، إذا كان نمو صادرات المملكة المتحدة يعود جزئيًا إلى زيادة حصتها في السّوق، فإنّ هذا يشير إلى أنّ نمو المملكة المتحدة ليس مقيدًا بالطلب على صادراتها. (Mccombie, 2011, pp. 360-365)

لا يمكن إعتبار طريقة حصّة السّوق الثابتة الوحيدة في تقدير مرونة الطلب الدخلية، يجب أخذ في الإعتبار أنّ هذه الفرضية تفترض إستمرارية حصص السّوق للدّول المصدِّرة، وهذا قد لا يكون دائمًا صحيحًا في ظل التغيّرات المستمرة في سوق التّجارة العالمية، وبصفة عامة، يجب إستخدام مزيج من المؤشرات والأدوات المتاحة لفهم قيود الطّلب على التصدير في دولة ما وإتخاذ قرارات سياسية وإقتصادية مناسبة.

خلاصة الفصل:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية والسبب في ذلك أن البيانات المدرجة فيه تحمل معانيها الخاصة، وتعبّر عن الظروف الاقتصادية للدولة وتأخذ في الاعتبار الفترة التي يتم فيها دراسة هذه البيانات، كما يسمح للسلطات بمعرفة وتحليل حالة الاقتصاد، ويعتبر حجم التبادل الدولي وميزان المدفوعات من أهم أدوات التحليل التي تقوم عليها العلاقات الدولية.

يعتبر النمو الإقتصادي من أحد أهم المواضيع الاقتصادية بإعتباره المؤشّر الفاعل للتنمية الإقتصادية، خاصة مع إنتقال التحليل الإقتصادي الحديث من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلّي، أي زيادة الإهتمام في البحث عن مختلف العلاقات تأثرا وتأثيرا على مستوى التغيّرات الاقتصادية الكلية، وبالرّغم من الإسهامات البحثية من دراسات مقدمة ونماذج مقترحة حول النّمو الإقتصادي، إلاّ أنّ هذا الأخير لا يزال محل نظر ومراجعة من طرف العديد من الباحثين، بإعتباره هدفًا يجب الوصول إليه في ظل إشكالية كيفية صياغة سياسات اقتصادية عبر نماذج يمكن التعويل عليها.

ولقد تمّ التعرّض لمختلف التصورات النظرية في العلاقة بين ميزان المدفوعات والنّمو الإقتصادي، فمنهم من كانت مقاربته تجعل من التجارة الخارجية تابعة للنمو الاقتصادي، وهو يُحدّد من جانب العرض، وأنّ ميزان المدفوعات لا يقيّد النمو الإقتصادي، ومنها من كانت عكس ذلك، أي أنّ النمو الإقتصادي تابع للتجارة الخارجية، وأنّه يحدّد من جانب الطّلب، وأنّ ميزان المدفوعات يقيّد النّمو الإقتصادي، هذا التصور الأخير هو في نفس الإتجاه الذّي جاء به نموذج ثيرلوول، بحيث يشكّل نمو الصادرات سقف لنمو الدّخل في المدى الطّويل، وأنّ المسافة بين سقف الصادرات والنمو الإقتصادي تتفاوت حسب مرونة الطّلب الدخلية على الواردات، وهي غالبًا ما تكون مرتفعة في الدّولة ذات البنية الإنتاجية الضعيفة التي تفتقر إلى التنمية، ونظرًا للتسلسل الرّياضي والمنطقي لهذا النموذج جعل منه قانون بإسم أول من صاغه، الباحث الإقتصادي البريطاني "ثيرلوول".

الفصل الثاني: تطبيق قانون ثيرلوول على الجزائر

تمهيد:

بإعتبار ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لصور كل معاملات التجارة الخارجية، وتدفقات رأسمال, وعليه فإنّ كل السياسات الممارسة على تأطير هذه الأخيرة تترجم على شكل نتائج في ميزان المدفوعات، والتّي قد تكون إيجابية أو سلبية ونظرًا للأهمية الاقتصادية لهذه النتائج، تأرجحت الجزائر في سياستها إزاء التجارة الخارجية من الرّقابة والإحتكار كمرحلة أولى للمسار الاقتصادي التنموي للدّولة المستقلّة إلى التحرير كمرحلة ثانية إستجابة للبعد الإندماجي والتكامل الاقتصادي الدّولي.

مرّت مسيرة النّمو الاقتصادي بالجزائر من مرحلة البناء والتخطيط إلى مرحلة الإصلاح والتوجّه نحو إقتصاد السوق إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي ثم مرحلة إعتماد نموذج جديد الذّي يهدف إلى تنّوع وتحول إقتصادي والتحرّر من التبعية المفرطة للمحروقات، من خلال هذه المراحل سنتطرّق إلى تطورات إجمالي الناتج المحلي للجزائر لفترة الدراسة المذكورة.

تُعَدُّ النظرية الاقتصادية إحدى الأدوات الأساسية لفهم ديناميكيات النمو والتنمية الاقتصادية في الدول، ومن بين النظريات المهمة في هذا السياق، يأتي قانون ثيرلوول(Thirlwall's Law) ، الذي يركز على العلاقة بين النمو الاقتصادي والقيود المفروضة على ميزان المدفوعات، وقد توسعت هذه النظرية لتشمل متغيرات إضافية، مما أعطاها عمقًا تحليليًا أوسع، يُعرف باسم "نموذج ثيرلوول الموسّع.

في سياق الجزائر، كدولة تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، يبرز تحليل نموذج ثيرلوول الموسع كأداة لفهم التحديات التي تواجهها في تحقيق نمو إقتصادي مستدام في ظل تقلبات أسعار الطاقة العالمية، يستدعي هذا التمحيص النظر في دور الهيكل الإنتاجي، تنويع الاقتصاد، وسياسات التجارة الخارجية في تحديد مسار النمو الاقتصادي للبلاد.

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف تطبيق نموذج ثيرلوول الموسّع على الاقتصاد الجزائري، حيث سيتم تحليل مدى توافق النمو الاقتصادي مع قيود ميزان المدفوعات، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات التقلبات الاقتصادية العالمية والمحلية، سيوفر هذا التحليل فهمًا أعمق للعوامل

المؤثرة على الأداء الاقتصادي للجزائر وتحديد الاستراتيجيات الممكنة لتحقيق نمو متوازن ومستدام.

المبحث الأوّل: تطوّر ميزان المدفوعات خلال مراحل تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (1980-2021).

1- الرّقابة على التجارة الخارجية(1963-1969)

نظرًا للدّو الذّي تلعبه التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المرغوبة، عمدت الجزائر بعد إستقلالها إلى سياسة إقتصادية استهدفت من خلالها حماية إقتصادها والتحكّم في تجارتها الخارجية، مستعملة في ذلك عدّة إجراءات كلّها تنطوي تحت لواء الرّقابة، وتتمثّل في الرّقابة على الصّرف، والرسوم والتعريفة الجمركية، ونظام الحصص (nachida, 1988, p. 112)

1-1 الرقابة على الصّرف: وذلك من خلال وضع قيود تنظيمية في التعامل بالنّقد الأجنبي، بهدف تقليص الطّلب المتنامي على العملات، وذلك عن طريق التحكم في التقلّبات النّقدية في السوق الدّولية، وتأثيرها على العملة الوطنية، لأجل المحافظة على ميزان المدفوعات، كما يهدف إلى إيقاف تهريب رؤوس الأموال (بن عبد العزيز، 2021، صفحة 162).

خلال هذه المرحلة أنشأت الجزائر البنك المركزي سنة 1963 وقامت بالإنسحاب من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر من نفسة السنة، وإنظمّت إلى صندوق النّقد الدّولي في نفس السّنة كذلك، وتمّ خلق العملة الوطنية بمقتضى القانون المؤرخ في 1964/04/10 (المبارك ، 2006، صفحة 27) والمتضمن إنشاء الوحدة النقدية الوطنية(الدينار الجزائري)، واهم ما ميّز هذه الفترة استقرار الصّرف الذي كان حتميًا بسبب التسيير المركزي المخطّط والرّقابة الصّارمة على الصّرف، ولكن سرعان ما أظهرت هذه الرّقابة محدوديتها، خاصّةً عندما أصبح سعر الصّرف مغالاً فيه، وإرتفعت الأسعار الداخلية، مقارنةً مع الأسعار في الخارج ممّا أدّى إلى اللجوء للإستيراد على حساب الإنتاج الوطني (بن عبد العزيز، 2021، صفحة 163).

1-2 التعريفة الجمركية: عمدت الجزائر في السنوات الأولى بعد الإستقلال، في إطار سياسة التخطيط المركزي، إلى تبنّي تعريفة جمركية لسنوات 1963 و1968 بهدف حماية الصّناعات النّاشئة، ونهج مبدأ التنوّع في تسيير التجارة الخارجية.

1-2-1 التعريفة الجمركية لسنة 1963: كانت هذه التعريفة عن طريق الأمر 63-414 المؤرّخ في 1963/10/28 بهدف تشجيع الصّناعة المصنّعة وتضمنت هيكلة حقوقها ثلاثة خانات رئيسية: (hamek, 2002, p. 30)

-نظام حقوق جمركية خاصّة بالبضائع والمواد الفرنسية؛

-نظام حقوق جمركية خاصّة ببلدان المجموعة الاقتصادية الاوربية ما عدا فرنسا؛

-نظام حقوق جمركية لبقية الدول.

إلاّ أنّ هذه السياسة التعريفية لم تحقق الأهداف المسطّرة بسبب ضآلة وعدم فعالية الحقوق الجمركية المطّبقة، بحيث لم يكن بإمكانها تغطية الفارق بين أسعار المنتوجات المحلّية ونظيرتها الأجنبية، ويعود ذلك اجمالاً إلى ثلاثة أسباب رئيسية تتمثّل في (benissad , 1991, pp. 75-76):

-ضعف حقوقها الجمركية؛

-عدم تنوّع تشكيلتها؛

-عرقلة تنوّع الشركاء.

وعليه قامة السّلطات الجزائرية بإصدار أمر ثان يتضمن تعديل الحقوق والرسوم الجمركية عند الإستيراد.

1-2-2 التعريفة الجمركية لسنة 1968: تمّ التأسيس لهذه التعريفة من خلال الأمر 68-35 المؤرخ في 02 فيفري 1968 الذّي نصّ على إعتماد تعريفة جمركية مهيكلة كالتّالي: (الامر رقم 68-35، 1968) المادة 02

-تعريفة القانون العام المطبقة على البضائع التّي يعود منشأها إلى الدّول التّي تمنح للجزائر بند الدّولة الأكثر إمتيازًا؛

-التعريفة العامّة؛

-التعريفة التفضيلية المطبقة على البضائع ذات المنشأ الفرنسي؛

-التعريفية التفضيلة المطبقة على البضائع التّي يعود منشأها إلى عضو من أعضاء المجموعة الاقتصادية الاوربية.

ما يمكن ملاحظته على هذه التعريفة هو إعتمادها على مبدأ التنافسية كمعيار وحيد للتفضيل بين البلدان، وهذا من أجل تحقيق التنوع الجغرافي في إطار الهدف المزودج الذّي أنشأت من أجله هذه التعريفة والمتمثل في الإختيار عند الإستيراد والعمل على تطوير الإنتاج المحلّي من خلال إستبدال الوارادات، معمتدة في ذلك على معيار درجة تحويل البضاعة كمرجع لتطبيق نسب الرسوم الجمركية، بحيث تمّ التمييز بين السّلع غير المحوّلة والسلع المحوّلة، حيث كانت هذه الأخيرة تخضع الى رسوم جمركية مرتفعة مقارنة مع نظيرتها غير المحولة من السلع، بغض النظر عن تصنيف السلع من ضرورية وكمالية وسلع التجهيز، التّي كانت فيها هذه الأخيرة منخفضة الرسوم الجمركية، بينما كانت السلع الكمالية هي الأكثر إرتفاعًا من حيث الرسوم الجمركية، وهذا من أجل الحد من الواردات التّي لا تخدم التنمية من جهة، وحماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية والإهتمام بسلع التجهيز من جهة أخرى، وهذا كلّه تماشيًا مع استراتيجية التنمية المتبنّاة خلال هذه المرحلة، ومن أجل تعزيز المواصلة في نفس الإتجاه، كان الإصلاح التعريفي فيما بعد لسنة 1972.

1-3 نظام الحصص: يتضمن هذا النظام تحديد طبيعة وكمية السلع المستوردة، وتم اقراره في الجزائر من خلال المرسوم 63-188 المؤرخ في 16 ماي 1963، الذّي وضع إطار خاص بالسلع المستوردة، ويعتبر نوع من أنواع الرّقابة على عملية استيراد بعض السلع الأجنبية، ومع نهاية 1963 تم إنشاء الديوان الوطنية للتجارة الخارجية، بحيث كلّف بمهمّة تموين السوق المحلّية بالمواد ذات الإستهلاك الأساسي، إلاّ أنّه بسبب إحتكار القطاع الخاص للتجارة الخارجية، تمّ حل التجمّعات المهنية للشراء سنة 1971 وتاميم القطاعات الاقتصادية وإسناد الاحتكار إلى المؤسسات العمومية (فرحات ج.، 2022، صفحة 251).

لقد عرف الميزان التجاري خلال مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية نتائج متذبذبة بين الفائض والعجز وهو ما يظهر من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم 11 تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1963-1969):

الوحدة 10^6 دج

السنة	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات	3748	3588	3145	3080	3572	4097	4611
الواردات	3437	3472	3312	3153	3154	4024	4981
الرصيد	311	116	-167	-73	418	73	-370
معدل التغطية%	109	103.34	94.95	97.68	113.25	101.81	92.57

المصدر : بن عبد العزيز, سفيان الاقتصاد الجزائري بين الحماية التجارية والانفتاح الاقتصادي، ص 172

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّه بعد الفائض المسجل خلال سنتي 1963 و1964 تم تسجيل عجز خلال السنتين المواليتين، وكان التعثّر الأوّل بقيمة 167 مليون دج خلال سنة 1965، وهذا راجع في الجزء الأكبر منه لإنخفاض حصيلة الصادرات مقارنة بالواردات، بسبب مقاطعة الدولة الفرنسية لبعض المنتجات الجزائرية، أثناء قيام الجزائر بعمليات التأميم، ثمّ سجل الميزان التجاري فائضًا خلال سنة 1967 قدّر ب 418 مليون دج، وهذا راجع إلى نمو الصادرات وثبات حجم الواردات عند المستوى االذي كان عليه تقريبًا في سنة 1966، ثم واصل الميزان التجاري في رصيده الإيجابي سنة 1968، ليعاود الانخفاض مرّة أخرى سنة 1969.

بالإضافة إلى ما يجب ملاحظته انّ معدّل التغطية هو بدوره كذلك كان متذبذبًا بقدر الفائض والعجز المسجل، بحيث نلاحظ اعلى نسبة كانت له سنة 1967 بمعدّل 113,25 في حين كان 92,57 سنة 1969 التي سجلت اكبر عجز خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 12 التركيبة السلعية للصادرات والواردات في الفترة (1963-1969) الوحدة 10^6 دج

	1963		1964		1965		1966		1967		1968		1969	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
المواد الغذائية ومشروبات اخرى	1151	766	1394	915	1138	781	931	713	579	827	643	712	929	654
الطاقة والمحروقات	2168	249	1933	35	1690	25	1819	33	2605	50	2902	62	3291	78
المنتجات الخامة	312	213	148	226	188	253	151	212	108	214	235	242	203	308
سلع التجهيز	42	609	50	548	57	537	91	615	57	691	74	1245	68	1515
منتجات نصف مصنعة	54	431	51	562	52	581	73	523	192	595	202	922	70	1361
السلع الاستهلاكية	20	1109	12	1186	20	1135	15	1057	30	807	41	841	49	1065
سلع اخرى	1	60	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	3748	3437	3588	3472	3145	3312	3080	3153	3571	3184	4097	4024	4610	4981

المصدر : بن عبد العزيز, سفيان الاقتصاد الجزائري بين الحماية التجارية والانفتاح الاقتصادي، ص 174

نلاحظ من خلال التركيبة السلعية التي يظهرها الجدول أنّه بالرغم من ارتفاع نسبة الصادرات من المواد الغذائية خلال سنة 1963 حيث تمثل الخمور الجزء الأكبر منها 30,7% (بن عبد العزيز، 2021، صفحة 174)، إلاّ أنّ المحروقات مثّلت اكبر نسبة من مجموعة الصادرات، وهذا ما يؤكد انّ الانطلاقة التنموية في الجزائر كانت تعتمد بشكل كبير على المحروقات.

أمّا بالنسبة للواردات فما يمكن ملاحظته أنّ الجزائر استوردت ما نسبته 22,28% من مواد غذائية، و32,26% من مواد استهلاكية غير غذائية، و17,17% من سلع التجهيز خلال سنة 1963، لتتغيّر بعد ذلك تركيبة الواردات بداية من سنة 1967 من حيث الترتيب لتصبح واردات سلع التجهيز في المرتبة الأولى بنسبة 30,93%، والمواد النصف مصنعة في المرتبة الثانية بنسبة 22,91%، لتليها في المرتبة الثالثة المواد الاستهلاكية بنسبة 20,89%.

وممّا تجدر الإشارة اليه زيادة سلع التجهيز لعبئ الواردات، وذلك بإعتبارها ذات التكنولوجيا العالية من جهة، ومن جهة أخرى أنّ حصول أي عطب فيها كان يتطلّب استدعاء التقنيين الأجانب من اجل إعادة تأهيلها وهو ما زاد من كلفة استيرادها.

بالإضافة إلى هذا فقد عرفت التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1963-1969 مجموعة قليلة من الشركاء التجاريين خاصة فرنسا، والتي كانت الجزائر سنة 1969 سابع مورّد لها وثامن زبون لها (Gouthier, kermarec, 1978, p. 20).

الجدول رقم 13 الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1963-1969)

السنة	الواردات	الصادرات	اجمالي التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي%
1963	3437	3748	7185	13300	25,84	28,18	54,02
1964	3472	3588	7060	14500	23,94	24,75	48,69
1965	3312	3145	6457	16200	20,44	19,42	39,86
1966	3153	3080	6233	16000	19,71	19,25	38,96
1967	3154	3572	6726	17800	17,72	20,07	37,79
1968	4024	4097	8121	18700	21,52	21,91	43,43
1969	4981	4611	9592	20500	24,30	22,49	46,79

المصدر : بن عبد العزيز, سفيان الاقتصاد الجزائري بين الحماية التجارية والانفتاح الاقتصادي، ص 176,

يتّضح من خلال الجدول الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، والتي بلغت ما يقارب 45% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني مساهمتة الكبيرة في النشاط الاقتصادي، بمفهوم اخر أنّه ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة كان عن طريق التجارة الخارجية، وذلك سواءً عن طريق الواردات من السلع الإنتاجية والاستهلاكية أو عن طريق الصادرات التي هي إيرادات الاقتصاد الوطني، وكلاهما يساهم في تشكيل الناتج الوطني.

2- مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية

2-1 التطبيق التدريجي لنظام احتكار التجارة الخارجية(1971-1977)

اعتبارًا من المخطط الرباعي الأول للفترة (1970-1973) الذي افصح عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال التحكم في تدفقاتها وادماجها في اطار التخطيط المركزي، وبموجب الامر 71-74 الصادر بتاريخ 1971/11/16 المادة 03 (الامر 71-74، 1971) أسندت مهمة احتكار الدولة للتجارة الخارجية سواءًا بالنسبة للوارادات أو الصادرات، والتي تكون فيه وظيفة المؤسسة الوطنية صاحبة الاحتكار إمّا إنتاجية أو توزيعية أو تمزج بين الوظيفتين، وعلى سبيل المثال نجد الشركات التي أوكلت لها مهمة الاستيراد، الشركة الوطنية للاروقة الجزائرية SNNGA في المواد الغذائية، وشركة SNMC في مواد البناء، وشركة سوناكوم SONACOM في الالات المكانيكية... الخ.

بلغت نسبة إحتكار المؤسسات العمومية والبالغ عددها حوالي 20 مؤسسة حوالي 80% من الحجم الإجمالي للواردات الجزائرية (Benissad, 1994, p. 85).

ومن أجل تنظيم أكثر لهدف احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية قامت الدولة بإصلاح التعريفة الجمركية بموجب الأمر رقم 72-68 المؤرخ في 1972/12/29 المتعلق بقانون المالية لسنة 1973 المادة رقم 29 (الامر 72-68، 1972)، تم إلغاء تصنيف البضائع حسب المناطق الجغرافية لتصبح تعريفة 1973 تتمثل في تعريفة القانون العام، والتي تطبّق على منتجات الدول التي لها مع الجزائر افضليات تجارية متبادلة لا سيما دول المغرب العربي (بونوة، نوري، 2018،

صفحة 125)، بالإضافة الى تطبيق نسب حقوق جمركية لتحقيق الحمائية بنسبة مزيدة(40%) ومزيدة خاصة(70%) وعليا(100%) بالنسبة للسلع الكمالية وبنسبة مخفضة(10%) وعادية (25%) ومزيدة (40%) بالنسبة للسلع الوسيطية ، وبين الإعفاء (0%) ونسبة مخفضة خاصة (3%) بالنسبة لسلع التجهيز والمنتجات الصيدلانية.

وأتبع الامرين المذكورين أعلاه بأمرين اصدرا سنة 1974، اللّذان كان الغرض منهما تحرير صادرات السلع التّي تنتج او التي يتم تحويلها في الجزائر، على عكس الورادات التّي تمّ تقييدها بمشاريع وتقديمها للمصادقة من طرف الحكومة، على أن تمنح مشاريع الاستيراد عن طريق ترخيص الاستيراد للمؤسسات العمومية صاحبة الاحتكار، من طرف مصالح التبادل التجاري بوزارة التجارة، على أن يتم اعتماد وتسجيل المبالغ المخصصة لهذه العمليات من طرف البنك المركزي (سي محمد ، 2017، صفحة 127).

الجدول التالي رقم 14 يبين تطور الميزان التجاري والصادرات والواردات خلال الفترة (1970-1977) الوحدة 10^6 د.ج.

	1970		1973		1977	
	ص	و	ص	و	ص	و
مواد غذائية ومشتريات أخرى	957	686	872	2118	526	3544
الطاقة والمحروقات	427	2422	277	3325	405	9170
منتجات خامة	3456	112	6202	118	23445	355
سلع التجهيز	25	1813	42	2377	2	9442
منتجات نصف مصنعة	72	691	36	1155	17	4435
مواد استهلاكية	42	484	41	678	15	1601
سلع أخرى	1	3	5	5	-	4
المجـــــموع	4981	6205	7479	8876	24410	29475
الميزان التجاري	-1224		-1397		-5965	

المصدر: سي محمد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص128.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عجز الميزان التجاري طيلة الفترة التي كان فيها 80% من حجم الواردات تحت رقابة الدولة الذي يرجع بالأساس إلى **الإ**رتفاع في فاتورة المواد الغذائية، والاستمرار المتواصل لوردات مواد التجهيز والمواد النصف المصنعة الذي كان تابعًا لإستمرار استراتيجية الدولة في التركيز على الصناعات الثقيلة، كما نلاحظ أنّ هذا العجز سجّل نموًا حتّى سجّل أربعة اضعاف في نهاية الفترة مقارنة مع بدايتها وهذا يدل على اتساع الاختلال في هيكل الاقتصاد الجزائري.

2-2 الإحتكار الكلي للتجارة الخارجية:

لعلّ رقابة الدولة على التجارة الخارجية والتدخل التدريجي لاحتكارها خلال ما يقارب عقدين من الزمن جعل من الاحتكار الكلي للدولة نتيجة حتمية على هذا القطاع، وعليه وبموجب القانون 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية المادة 1 و 2

من (القانون 78-02، 1978) الذي كان من ابرز عناوينه تأمين التجارة الخارجية، بحيث تمّ اقصاء كل تجارة الجملة والوسطاء التجاريين وممثلي الشركات الأجنبية من عمليات الاستيراد، وذلك من خلال المادة الأولى من هذا القانون، التي اعتبرت أنّ استيراد وتصدير السلع والخدمات من اختصاص الدولة، وكان للسلطات ما ارادات من هذا الاحتكار، وتحسّن ميزانها التجاري وسجّل فائضًا ابتداءًا من سنة 1980، بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي يرجع إلى عدّة عوامل ساهمت في ذلك، من بينها حرب الخليج الأولى في سبتمبر 1980 بالمناطق النفطية بين العراق وايران.

إنّ نسبة إعتماد الاقتصاد الوطني على الريع البترولي والتي تفوق 95%، وبالرّغم من أنّ ترقية الصادرات خارج المحروقات كان من بين أهداف المخطط الخماسي الذي سبق هذه الفترة، تحضيرًا لمرحلة الاقتصاد الوطني لما بعد النفط، وبإنهيار أسعار هذا الأخير خلال سنة 1986 مسببًا بذلك عجزًا قياسيًا في الميزان التجارية في نفس السنة، ممّا تطلّب التعجيل بسياسات هذه الترقية، والتي مسّت قطاع التجارة الخارجية مباشرة، بداية بإنشاء تعريفة جمركية جديدة من أجل تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة، بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1986، والتي تميّزت بإرتفاع المعدّل الأقصى للرّسم الجمركي من 100% إلى 120% زيادة على ارتفاع عدد المعدّلات المطبّقة من 5 إلى 19 معدل (ماحي، إبنية، 2022، صفحة 358).

ويمكن القول أنّ هذه التعريفات الجمركية، لم تشكل سياسة تعريفية بأتم معنى الكلمة، وذلك في عدم التجانس بين مختلف الوسائل الحمائية المستعملة، واكتسابها صفة الآنية والظرفية، كما هو الحال بالنسبة لتعريفة 1986، بحيث تمّ انخفاض الإيرادات الجمركية إلى 25,45% لهذه السنة مقارنة بسنة 1985 حيث انتقلت من 11000 مليار دينار جزائري إلى 8200 مليار دينار جزائري، وعليه فإنّ هذه السياسة الحمائية لم تحقق أهدافها المستوحاة من نموذج التنمية الممركز، بل ذهبت إلى منحى اخر تمثّل في استفادة المؤسسات من الريع الحمائي وتثبيط التنافسية وزيادة التهرّب الجبائي، الناجم عن الضغط الجبائي المطبّق (بن عبد العزيز، 2021، الصفحات 179-181).

بالرغم من عدم فاعلية إحتكار الدولة للتجارة الخارجية وظهور بوادر فشل النظام الاشتيراكي في نهاية الثمانينات، إلاّ أنّ المانع من تغيير نظم التجارة الخارجية هو بعض القوانين الداخلية مثل الدستور آنذاك (سنة 1976)، الذي نصّ في المادة 10 منه أنّ الاشتراكية إختيار الشعب الذي لا رجعة فيه، وفي المادة 14 منه على احتكار الدولة بصفة لا رجعة فيها للتجارة الخارحية وتجارة الجملة، وفي المادة 06 منه التّي تعتبر الميثاق الوطني مرجع أساسي لأي تأويل لاحكام الدستور، واحتكار التجارة الخارجية كصورة من وصور الاشتيراكية هو مكرّس في مواثيق 1976 و 1956 (سي محمد ، 2017، صفحة 131)

وأمام هذا كلّه كان لزامًا على الدولة تغيير القوانين ، ومن ثمّ صدر القانون 88-29 المؤرخ في 19 يوليو 1988 المادة 05 منه (القانون 88-29، 1988) المتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الذي ألغى أحكام القانون 78-02 سالف الذكر ، وبالتّالي ألغى الاحتكار وأبقى على ممارسة الاحتكار الذي تمارسه الدولة حسب المادة 05 منه من خلال امتيازات تمنحها لمؤسسات عمومية واقتصادية وهيئات عمومية، وتجمعات ذات مصلحة مشتركة، على أن تحدّد مسبقًا الشروط العامة والخاصة في دفتر شروط يحدّد حقوق وواجبات صاحب الامتياز لتنفيذ احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وعليه يمكن إعتبار هذا القانون نوع من الاحتكار بضمانة الدستور (سي محمد ، 2017، صفحة 132).

بالإضافة إلى هذا صدور المرسوم 88-167 المؤرخ في 06 سبتمبر 1988، المتعلق بالشروط برمجة المبادلات الخارجية وإيجاد ميزانيات بالعملات الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية المادة 12 (المرسوم 167-88، 1988)، الذي جاء للتنسيق بين برامج الاستيراد والتصدير ووسائل الدفع الخارجية، ونشير أنّه لم تطبّق الامتيازات ولا قائمات الشروط، لأنّ الاحتكارات بقيت سائدة من خلال ميزانيات بالعملة الأجنبية وبقاء القطاع الخاص تحت سيطرة رخص الاستيراد واستحالة إعادة بيع المواد (زايري و دربال، 2008، صفحة 49).

إنّ تطبيق هذه الإجراءات كان عائقًا لتحقيق اهداف مخططات التنمية من خلال الممارسة البيروقراطية والفرض التعسفي للإجراءات الإدارية التي عطلت برامج التموين اللازمة للنهوض

بالاقتصاد الوطني، وهكذا شكّلت هذه المرحلة عائقًا كبيرًا امام نشاط القطاع الخاص نتيجة السيطرة الحكومية على وارادات هذا الأخير (فرحات غ.، 2008، صفحة 245)، وهذا ما استوجب القيام بعدّة إصلاحات بما في ذلك إصلاح الدستور في 23 فيفري 1989، والتفكير في استراتيجية جديدة اتجاه التجارة الخارجية استجابةً للبعد الاندماجي والتكاملي للاقتصاد العالمي.

الجدول رقم 15 الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بالنسبة الناتج المحلي للفترة (1980-1989)

السنوات	الصادرات	الواردات	اجمالي التجارة الدولية	الصادرات/ الناتج المحلي %	الواردات/ الناتج المحلي %	اجمالي التجارة الخارجية/الناتج المحلي %
1980	13,652	9,614	23,266	34,338	30,338	54,943
1981	14,117	10,105	24,222	34,587	30,877	54,617
1982	13,509	9,916	23,425	30,924	28,998	51,817
1983	12,742	9,543	22,285	27,941	25,802	45,665
1984	12,79	9,24	22,03	25,71	27,466	41,025
1985	13,04	8,81	21,85	23,583	26,742	37,713
1986	8,07	8,53	16,6	12,854	23,171	26,063
1987	9,03	7,27	16,3	14,272	18,412	24,421
1988	7,62	7,69	15,31	15,507	22,603	25,910
1989	9,56	9,47	19,03	18,639	28,514	34,205
المتوسط	**11,4**	**9,01**	**20,43**	**23,83**	**26,29**	**35,85**

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

بلغت نسبة التجارة الخارجية الجزائرية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1980 إلى 1989 حوالي 35% في المتوسط. وهذا يعني أن حوالي 35% من الناتج الداخلي الخام كان يعتمد على المبادلات الخارجية للسلع والأسواق الأجنبية. بالرغم من الأزمة البترولية في الأسواق الدولية، والتي أدت إلى إنخفاض عائدات تصديره ، إلا أن سياسة التصنيع التي كانت تتبناها الجزائر في تلك الفترة، وما اقتضته من استيراد المعدات والسلع اللازمة للإنتاج الصناعي، ساهمت في زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية .

الجدول رقم 16 تطور هيكل ميزان المدفوعات من 1980 إلى 1989

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	المتوسط
ر.م التجاري	4,038	4,012	3,593	3,199	3,55	4,23	-0,46	1,76	-0,07	0,09	**2,39**
النسبة إلى الناتج	9.58	9.09	7.99	6.61	6.63	7.29	2.90	3.61	1.60	2.09	**5,73**
ميزان الخدمات	-2,221	-2,231	-2,116	-1,731	-2,29	-2,19	-1,7	-1,2	-1,52	-0,89	**-1,80**
النسبة إلى الناتج	-5,245	-5,031	-4,681	-3,547	-4,265	-3,78	-2,669	-1,79	-2,57	-1,6	**-3,51**
حساب الدخل	-1,869	-2,001	-1,99	-1,792	-1,34	-1,35	-1,43	-1,53	-2,01	-1,89	**-1,72**
النسبة إلى الناتج	-4,414	-4,512	-4,402	-3,672	-2,495	-2,33	-2,245	-2,22	-3,42	-3,397	**-3,31**
التحويلات الجارية	0,301	0,309	0,329	0,238	0,15	0,33	1,37	1,12	1,56	1,81	**0,75**
النسبة إلى الناتج	0,711	0,697	0,728	0,488	0,279	0,57	2,151	1,678	2,64	3,253	**1,31**
الحساب الجار	0,249	0,09	-0,183	-0,085	0,074	1,015	-2,23	0,141	-2,04	-1,081	**-0,4**
النسبة إلى الناتج	0,588	0,203	-0,405	-0,174	0,138	1,752	-3,501	0,211	-3,45	-1,943	**-0,65**
حساب رأسمال	1,092	0,032	-0,883	-0,332	-0,43	-0,02	0,76	-0,42	1,23	0,24	**0,12**
النسبة إلى الناتج	2,58	0,07	-1,95	-0,68	-0,8	-0,03	1,19	-0,63	2,08	0,43	**0,22**
م. المدفوعات	1.341	0.121	-1.067	-0.418	-0.360	1.000	-1.460	-0.27	-0.81	-0.640	**-0,25**
النسبة إلى الناتج	2.189	0.192	-1.590	-0.591	-0.482	1.291	-1.877	-0.35	-1.05	-0.802	**-0,30**

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على معطيات بنك الجزائر و البنك الدولي

أسعار النفط في العالم، ويرجع العجز المسجل الى عكس ذلك، أي إلى انخفاض أسعار البترول وهو ما أدّى بالدولة الى فرض قيود على الاستيراد والموافقة على برامج الإصلاح الاقتصادي المقترحة. (بن طرية ، 2016-2017، صفحة 32)، بحيث أدّى إنخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 إلى إنخفاض حجم صادرات المحروقات بنحو 39% وتراجع معدّل التبادل التجاري إلى 43،6% (مرزق و أخرون، 2022، صفحة 399)، سجّل خلالها الحساب الجاري والحساب الإجمالي لميزان المدفوعات أكبر قيمة عجز بواقع 2,23 مليار دولار و1,46 مليار دولار على التوالي في نفس السنة، وإستمرّ العجز في هذين الحسابين مُعزّزًا في العجز المستدام في ميزان الخدمات وميزان الدّخل إلى غاية 1989، بإستثناء حساب التحويلات الجارية الذّي كان موجبًا على طول الفترة، ولعلّ هذا لإكتساب هذا الحساب الصبغة الاجتماعية(خاصة تحويلات المهاجرين).

يظهر رصيد حساب رأس المال سالبًا طيلة الفترة وهذا بسبب ثقل الديون الخارجية، أعباء خدمة الدين بسبب القروض طويلة الاجل، حيث تم تمويل الرصيد السلبي للحساب الجاري بالقروض الخارجية والسحب على مخزون الصرف الذي عرف نقصًا تدريجيا (بن طرية ، 2016-2017، صفحة 36).

وكانت نسبة أرصدة حسابات هيكل ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلّي في هذه الفترة ضعية وسالبة في معظمها، بإستثناء الحساب التجاري والتحويلات الجارية وحساب رأس المال، ولعلّ أنّ إشارتها الموجبة تدل على تمويلها للناتج المحلّي الإجمال بقدر النسب المسجّلة، والتّي كانت في المتوسط بواقع 5,73%، و1,31% و 0,22% على الترتيب، أمّا بقية الحسابات التّي كانت نسبها سالبة فيدل ذلك على أنّ معاملاتها كانت على حساب الناتج المحلي الإجمالي كذلك بقدر نسبها المسجّلة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3- مرحلة تحرير التجارة الخارجية منذ 1990

كان بداية عقد التسعينات من القرن الماضي مرحلة إنتقالية في إقتصاد الجزائر، نتيجة التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام إقتصاد السوق، ممّا أوجب على الجزائر مجموعة من

الإصلاحات والتي كان لبنك وصندوق النقد الدوليين دورًا في إقتراحها وفرضها على الجزائر، وعليه يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلة التحرير التدريجي من 1990 إلى 1993 كمرحلة أولى ومرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية كمرحلة ثانية منذ 1994.

3-1 مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية 1990-1993

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 14 افريل سنة 1990 المادة 13 (القانون 10-90، 1990)، إلى جانب قانون المالية التكميلي لسنة 1990 لاسيما المواد 40 و41 منه (القانون 16-90، 1990) نواة التغيير التي نقلت التجارة الخارجية في الجزائر من ممارسة الاحتكار الى التحرير ، ولو بشكل تدريجي، حيث بموجبها تمّ إلغاء تراخيص الاستيراد التي كان معمولاً بها سابقًا وأصبح كل شخص طبيعي أو معنوي مسجّل في السجل التجاري له الحق في إستيراد البضائع، وإعادة بيعها، وإعفاءها من إجراءات مراقبة التجارية الخارجية والصرف، كما إحتفظت الدولة ببعض المجال في الرقابة على الواردات، من خلال تحديد قائمة البضائع المستثناة من مجال التطبيق، وشروط إعادة بيع السلع المعروضة للاستهلاك.

وأصبحت عمليات الاستيراد تتم عن طريق البنوك من أجل تمكين المستورد من الحصول على قروض بالعملة الأجنبية، كما أصدر بنك الجزائر في شهر سبتمبر 1990 عدّة نصوص تنظيمية، يهدف جلها الى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية بعد توطين هذه العمليات في بنك وسيط معتمد.

بالإضافة الى هذا صدور قانون المالية لسنة 1992 المؤرخ في 1991/12/18 المادة 138 (القانون 25-91، 1991) الذي جاء بتعديلات جذرية ،أبرزها تخفيض الرسوم الجمركية إلى 60% بعد ما كانت 120% كحد اقصى خاصة لورادات المواد الأولية التي تراوحت بين 3% و7%، وجاء هذا بعد المصادقة على الإتفاقية الدولية حول النّظام المنسّق لتعيين وترميم البضائع الموقعة يوم 14 جوان 1983 ببروكسل طبقًا للمرسوم الرئاسي 91-241 المؤرخ في 1991/07/20 المادة 01 (المرسوم الرئاسي 241-91، 1991)، إلاّ أنّ صعوبات السلطات العمومية آنذاك تمثّلت في ندرة الموارد المالية الصعبة، حيث بدلاً من اللجوء الى التفاوض مع

المؤسسات المالية الدولية، إختارت الجزائر سياسة التقشف الصّارم، من أجل مواجهة الصعوبات المالية، خاصة اتجاه الواردات، وبناءًا على تعليمة رئيس الحكومة رقم 625 المؤرخة في 18 اوت 1992، والمتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها، أنشئت لجنة (AD-HOC) التي أوكلت لها مهمة مراقبة العمليات التجارية، وتصحيح الاختلافات التي يمكن حدوثها، وكذا تخصيص الغلاف المالي من العملة الصعبة للمستوردين العموميين والخواص.

ومن بين الشروط المطبّقة على تلك المنتجات، أنّ الواردات التي يفوق مبلغها 100,000 دولار أمريكي تخضع للمعاينة من طرف لجنة (AD-HOC)، في حين أنّ الواردات التي تقل عن هذا المبلغ يتم تحقيقها مباشرة دون المرور على اللجنة (مولحسان ، 2003-2004، صفحة 75).

-بالإضافة إلى إصدار المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي نصّ على حرّية الاستثمار والمساواة بين المستثمر الأجنبي والوطني، وعلى الإعفاءات الجبائية، وتسهيل الإجراءات الإدارية وكذا إمكاينة إنشاء مناطق حرّة ،حسب المواد من 03 إلى 33 (المرسوم التشريعي 12-93، 1993).

بالرّغم من إتباع الدولة للإجراءات الذاتية من غير الإستناد إلى مشروطية المؤسسات المالية الدولية، من أجل إحكام رقابتها على قطاع التجارة الخارجية، إلاّ أنّ هذا التقييد إعترته العديد من النقائص والمساوئ التي أثّرت على هذا القطاع في هذه الفترة، ممّا استوجب الانتقال وبخطى متسارعة نحو التحرير التّام للتجارة الخارجية في الجزائر(بن عبد العزيز، 2021، صفحة 198)

3-2-مرحلة التحرير التّام للتجارة الخارجية منذ 1994:

بناءًا على شروط صندوق النقد الدولي، ومطالبته الدولة الجزائرية بفتح حدودها أكثر أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية، وتنفيذًا لذلك قامت الدولة باجراءات التوسّع لتحرير تجارتها الخارجية وذلك من خلال عدّة إجراءات كالتالي:

3-2-1 الإجراءات والسياسات التنظيمية:

-التعليمة رقم 94-90 المؤرخة في 1994/04/12 الصادرة عن بنك الجزائر والتي بموجبها تمّ تجسيد حرّية الحصول على العملة الأجنبية لكل شخص طبيعي أو معنوي تتوفر فيه شروط التجارة الخارجية، مع إعادة الاعتبار للبنوك التجارية كمصدر رئيسي لتمويل التجارة الخارجية (لوصيف، 2013-2014، صفحة 141).

-التعديلات المتتالية للتعريفة الجمركية، بحيث شهدت تخفيضات متواصلة إلى أن وصل حدّها الأقصى 30%، وهو ما يعادل ربع ما كانت عليه في سنة 1986 و الجدول التالي يبين هذه التعديلات:

الجدول رقم 17 يبيّن تطور نسب الرسوم الجمركية في الجزائر منذ 1994

القانون	قانون المالية 1995	قانون المالية 1996	قانون المالية 2001	قانون التكميلي 2001	قانون المالية 2003
النسب %	0, 7. 15, 25, 40, 60.	0, 3, 5, 7, 15, 25, 40, 50.	0, 5, 15, 25, 45.	0, 5, 15, 25, 40	0, 5, 15, 30

المصدر: سايح بوزيد، فاطمة بلخير، تقييم مسار الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، 2018، ص186.

وبناءًا على الطلب الرسمي للجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1996، نلاحظ أنّ هذا التخفيض التدريجي للحقوق الجمركية يتماشى مع الالتزامات التعريفية للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والذي يعتبر مطلبًا منذ نشأتها.

-كانت سنة 1994 بمثابة الإعلان عن التحرير الفعلي للدينار حيث إرتفعت الأسعار الى 30%، وتمّ تعديل سعر صرف الدينار بين أفريل وسبتمبر من نفس السنة، ممّا أدّى الى تخفيض قيمة العملة بنسبة 50% مقابل الدولار الأمريكي (Alain , 1998, p. 27)، وهذا في إطار الإصلاحات الاقتصادية المطبّقة خلال الفترة الممتدّة من 1994-1998، والانطلاق في برنامج التثبيت الهيكلي والذي تعهّدت الجزائر من خلاله إلى تقليص العجز، وتحرير الأسعار، والتخلي عن تدعيم المنتجات ، وبعد صدور الأمر 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق

بالمنافسة، والذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات، التي بلغت نسبة تحريرها مع نهاية 1996 بـ84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشّر أسعار المستهلك، ومع نهاية سنة 1997 تمّ إلغاء الدّعم عن كافة السلع الواسعة الاستهلاك، مع تحرير كامل للأسعار (موسوس ، 2013، صفحة 134)،

ثمّ جاء الامر 03-04 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالقواعد العامة المطبّقة على عمليات إستيراد البضائع وتصديرها (الامر 04-03، 2003)، حيث أكد في المادة 02 منه على حرّية انجاز عمليات التصدير والاستيراد، بإستثناء المنتوجات التي تخلّ بالأمن والنظام العام والأخلاق، كما نصّت المادة 09 منه على إمكانية وضع تدابير الدفاع التجارية، في شكل تدابير وقائية أو تعويضية أو مضادة للإغراق، وبغض النظر عن أحكام المادة 09 نصّت المادة 16 منه على إمكانية وضع تدابير وقائية عندما يكون ميزان المدفوعات معرّض لصعوبات.

ونظرًا للإنخفاض الحاد في أسعار النفظ لسنة 2014، والظروف الصعبة التي مرّت بها البلاد، تمّ اصدار القانون 15-15 المؤرخ في 15 جويلية 2015 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-04 (القانون 15-15، 2015)، الذي نصّ على تطبيق قيود كمية أو نوعية، أو تدابير مراقبة المنتوجات عند إستيرادها أو تصديرها ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع والنظام الساري المفعول، كما يتم وضع رخص إستيراد أو تصدير المنتوجات بغرض أي تدبير يتضمّن مجموعة أحكام هذا القانون (عابي، 2019-2018، صفحة 274).

-لقد أصبحت الخوصصة من القيم الايديولوجية لاقتصاد السوق، ونجحت في إكتسابها الشرعية العالمية، بترويج من المؤسسات الدولية القائمة على إدارة الاقتصاد الدولي، من خلال برامج التثبيت وإعادة الهيكلة، وهو ما راهنت عليه الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقصد توسيع عملية الخوصصة تمّ تأسيس وكالة وطنية للاستثمارات سنة 1994، لتشكّل "شباك وحيد" من أجل تقليل الإجراءات الإدارية المفروضة على المستثمرين المحلّيين والأجانب، بالإضافة إلى هذا شهدت سنة 1995 تكليف وزير خاص من أجل تحضير العمليات الأولى للخوصصة (بن

عبد العزيز، 2021، الصفحات 204-223)، وكانت حصيلة الخوصصة سنة 1998 بـ800 مؤسّسة محلّية تمّ خوصصتها أو حلّها، وبيع 250 مؤسّسة عمومية خلال 1998 و1999 (Alain. autres, 1998, p. 22)، إلاّ أنّ ما يعيب على عملية الخوصصة في الجزائر إستهلاكها الكثير من الوقت والجهد دون تحقيق النتائج المرجوّة (عابي، 2019-2018، صفحة 275).

بالإضافة إلى هذا هناك سياسات وإجراءات أخرى اتبعتها الجزائر من أجل تنمية وترقية الصادرات خارج المحروقات، تمثّلت في التحفيزات الجبائية للتصدير، والمساعدات المالية المباشرة والتعويضية للأنشطة المتعلقة بالتصدير، وتوفير المعلومات والبيانات في إطار البحث عن الأسواق الخارجية والتحضير للتصدير، بالإضافة إلى السماح بإنشاء تجمعات إقتصادية ذات مصالح مشتركة في مجال التعاون والشراكة في التصدير (قرينات، سفير، 2023، صفحة 592).

وفي مجال تدفقات رأسمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، جاء الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت2001 (الامر 01-03، 2001) ، المتعلق بتطوير الاستثمار لتأكيد مبادئ الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة للدولة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية كمطلب أساسي للتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، والذي كان الهدف منه إستحداث نشاطات جديدة، توسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأسمال المؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل الخوصصة الجزئيةّ أو الكلية (عبدالنور، 2020، صفحة 375)، و أنشئ بموجب المواد 06 و18 و22 منه ، أجهزة الاستثمار المتمثلة في وكالة وطنية لتطوير الاستثمار مع إعطائها صفة اللامركزية، والمجلس الوطني للاستثمار، ونصّ على الحوافز الجبائية والجمركية عامة، ومزايا وإعفاءات خاصة عندما تكون العمليات الاستثمارية ذات أهمية للاقتصاد الوطني.

خضع الأمر 01-03 المذكور أعلاه إلى عدّة تعديلات أهمها وقعت بين سنتي 2006 و2009 (بعداش، بطاطا، 2019، صفحة 128)، وابرزها ماكان بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 (الامر 09-01، 2009)، فيما يخص تسقيف مساهمة الاستثمار الأجنبي حسب

المادة 58 منه التي يجب ألاّ تتجاوز 49% من الرأسمال الاجتماعي، والتي تكون في اطار الشراكة الوطنية.

وأمام فشل إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، بالرّغم من فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية بمنحها المزايا والتحفيزات والضمانات القانونية، إرتأت السلطة الجزائرية إصدار قانون جديد يتعلق بترقية الاستثمار (عبدالنور، 2020، صفحة 379)، هو القانون 16-09 المؤرخ في 03 اوت 2016 (قانون رقم 16-09، 2016)، يتعلق بترقية الاستثمار الذي ألغى جميع أحكام الأمر 01-03 بإستثناء المواد 06، 18، 22 المتعلقة بإنشاء أجهزة الاستثمار، وكان أهم ما جاء به كالتالي:

-إلغاء قاعدة 49-51 المتعلقة بمساهمة الاستثمارات الأجنبية؛

-تقسييم المزايا إلى ثلاثة أقسام(المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة، المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل، المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني) مع التفصيل بكل قسم، وفي المقابل يلتزم المستمثر بأجل الإنجاز المتفق عليه مسبقًا مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛

-منح الضمانات المتمثلة في حق التقاضي أو التحكيم عن الاقتضاء في حالة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المصادق عليها مع الجزائر، بالإضافة إلى الثبات التشريعي، واستفادة المستمثر من تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنها.

تم إلغاء القانون رقم 16-09 سالف الذكر، ولتحقيق تلاءم القوانين مع الواقع الاقتصادي خاصة بعدما شهد العالم ركودًا اقتصاديًا بسبب الازمة الصحية المتمثلة في انتشار وباء كرونا والأزمات المالية؛ وهذا ما أثر سلبيًا على الإستثمار حيث جعل الجزائر تلجأ إلى تبني إسراتتيجية جديدة نحو التغيير الجذري لقانون الاستثمار، وخروجها من الاقتصاد الريعي الى اقتصادي تنويعي ، وذلك بإصدار القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار (قانون رقم 22-18، 2022) وما تبعه من مراسيم تنفيذية، جاء هذا القانون بمبادئ وضمانات جديدة نذكرها فيمايلي (بوفاتح ، 2023، الصفحات 291-294):

من حيث المبادئ: قام المشرع بوضع مبادئ أساسية للاستثمار وهذا من أجل إضفاء النزاهة والمساواة في معاملة المستثمرين الوطنين والأجانب

– مبدأ حرية الاستثمار لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وتطبيقا للمبادئ العالمية التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية؛

–مبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات عن طريق تعزيز المنافسة الشريفة والشفافية في دراسة ملفات الاستثمار، مع تشجيع روح المبادرة ضمن رؤية شاملة ومستقرة، مع تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية.

أمّا من حيث الضمانات فجاء في قانون الاستثمار الجديد مايلي:

– ضمان حق الملكية الفكرية؛

– ضمان التعويض في نزع الملكية؛

– ضمان نحويل رؤوس الاموال؛

–اللجوء الى التحكيم كآلية لحل النزاعات الاستثمارية مع انشاء لجنة عليا للطعون تتولى في فصل الشكاوى والطعون.

3-2-2 الهيئات والمؤسسات المتدخلة في تنظيم التجارة الخارجية:

قصد ترقية التجارة الخارجية وتحقيق تنويع الصادرات خارج المحروقات، استحدثت الجزائر الهيئات والمؤسسات التي تسهر على تطبيق سياسة الحكومة في ذلك.

– وزارة التجارة:

تعتبر وزارة التجارة المصدر الأوّل لتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر، ويظهر ذلك من خلال المهام المسندة إليها وتنظيم ادارتها المركزية، وهذا طبقًا للمرسوم التنفيذي 08-266 المؤرخ في 2008/08/19 المعدّل والمتمم للمرسوم التنفيذي 02-454 المؤرخ في 2002/12/21 المتضمن تنظيم الادراة المركزية في وزارة التجارة (المرسوم التنفيذي 08-266، 2008)، الذي ابتدأ بالمدرية العامة للتجارة الخارجية في الهياكل المنتمية لوزارتها، والتي تبلورت مهامها في كل ما من شأنه ترقية التبادل الدولي من خلال إقتراح الاستراتيجيات، والأدوات القانونية، تفعيل

النشاطات التجارية الثنائية والمتعدّدة الأطراف، والمساهمة في اعداد الاتفاقات التجارية والتفاوض بشأنها، ومتابعة تنفيذها، لاسيما علاقتها مع المنظمة العالمية للتجارة، والنظام الإعلامي لذلك.

ومن أجل تأدية هذا الدور المنوط بها بأكثر فاعلية، تمّ تقسيم هذه المديرية العامة إلى أربعة مديريات، وتمّ تقسيم كل مديرية إلى مديريات فرعية، وهذا من أجل حصر مهامها وجعلها اكثر تخصصًا ووضوحًا، نذكر من بينها على سبيل المثال المديرية الفرعية لمتابعة وترقية الصادرات، والمديرية الفرعية لمتابعة الورادات، ومديريات فرعية أخرى في اطار العلاقات التجارية لكل من اوربا وامريكا الشمالية، والبلدان العربية الافريقية وبلدان اسيا وامريكا اللاتينية.

- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية:

هو عبارة عن مؤسّسة عمومية ذات طابع اداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 96-327 المؤرخ في 1996/10/01 المتضمن انشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (المرسوم التنفيذي 96-327، 1996)، والذي تدور مهامه على كل ما من شأنه ترقية الصادارات من غير المحروقات وتطوير التجارة الدولية من خلال المادة 04 منه كالتالي:

-تطوير استراتيجيات التجارة الخارجية، وتطبيق السياسات الوطنية، وتنشيط برامج تثمين المبادلات في هذا الشأن؛

-التسهيل وبشكل واسع على نفاذ المنتوج الجزائري إلى الأسواق الخارجية بعد رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق الدولية؛

-الإمداد بالمعلومات التجارية بكل ما يمكّن من ذلك من القيام بجهاز رصد الأسواق الخارجية، إنشاء وتسيير شبكة معلومات وبنوك المعطيات، وإصدار وتوزيع كل النشريات والمذكرات، وإنجاز كل الدراسات المستقبلية، بالإضافة إلى هذا تقديم الخدمات وتقييم وتطوير وعلاقات التبادل والتعاون التي تخدم التجارة الدولية.

ثم **حلّت محلّه الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية** Algex، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المرسوم

04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 (المرسوم التنفيذي 04-174، 2004) وأبرز مهامها حسب المادة 05 منه:

-المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيّز التنفيذ، بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية؛

-دراسة وتحليل الأسواق العالمية؛

-وضع وتسيير منظومات الاعلام الإحصائية القطاعية والشاملة، حول الإمكانات الوطنية للتصدير، ووضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات الخارجية؛

-متابعة المتعاملين الإقتصاديين الوطنيين وتأطير مختلف مشاركتهم الاقتصادية في الخارج، ومساعدتهم على تطوير اعمال الاتصال والاعلام والترقية للصادرات خارج المحروقات.

-الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI:

هي مؤسّسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية الوزير المكلّف بالتجارة، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 03 مارس 1996 (المرسوم التنفيذي 96-94، 1996) ويمكن تلخيص مهامها حسب ما جاء في المادة 05 منه بصفة عامة أنّها تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسعها لا سيما في مجال الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى إمكانية استحداثها لمؤسسة المصالحة والتحكيم قصد التدخّل في تسوية النزاعات التجارية الوطنية والدولية بناءًا على طلب المتعاملين.

-الصندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE:

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996 (الامر 95-27، 1996)طبقًا للمادة 195 منه على شكل حساب تخصيص خاص رقم 084-302 مفتوح لدى كتابات الخزينة تحت أمر صرف الوزير المكلف بالتجارة، وأحال كيفية تسييره إلى المرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 05 جوان 1996 (المرسوم التنفيذي 96-205، 1996) تتمثّل مهامه حسب ما جاء في المادة 03 منه بتقديم الإعانات المالية للمصدرين بالمتعلقة بـ:

– أعباء دراسة الأسواق الخارجية واعلام المصدرين، ودراسة كيفية تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير؛

–المشاركة في المعارض المقامة في الخارج.

–الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات CAGEX:

أنشئت هذه الشركة بموجب عقد موثّق بتاريخ 03 ديسمبر 1995، واسندت لها مهام تسيير تأمين القرض عند التصدير، بموجب المرسوم التنفيذي 96–235 المؤرخ في 02 جويلية 1996 الذي يحدد شروط تسيير الاخطار المغطّاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته (المرسوم التنفيذي 96–235، 1996) والذّي جاء تطبيقًا للمادة 04 من الامر 96–06 المؤرخ في 1996/01/10 يتعلق بتأمين القرض عند التصدير (الامر رقم 96–06، 1996) ويكون التأمين كالتالي:

–الاخطار التجارية لحساب الشركة الخاصة وتحت رقابة الدولة؛

–الاخطار السياسية واخطار عدم التحويل، والكوارث لحساب الدولة وتحت رقابتها.

– الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX:

هي شركة ذات أسهم تعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات، أنشئت بموجب المرسوم رقم 87–63 المؤرخ في 03 مارس 1987 باسم الديوان الوطني للمعارض والتسويق (المرسوم التنفيذي 87–63، 1987)، وفي 24 ديسمبر 1990 تم تغيير اسمه إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، وهي تقوم بتنظيم المعارض والصالونات الخاصة والتظاهرات الوطنية والدولية، واعانة المتعاملين الاقتصادين بالاعلام الاقتصادي والتجاري، وكل ما يتعلق بالقوانين والتنظيمات التجارية، وفرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب، بالإضافة إلى ذلك تحرير مجلات ونشرات إعلامية اقتصادية وتجارية، وكذا تنظيم الملتقيات وتسيير واستغلال كل منشآت قصر المعارض (عابي، 2019–2018، صفحة 280).

- لجنة متابعة التجارة الخارجية:

أنشئت هذه اللجنة لدى الوزير المكلف بالتجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي 09-429 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 (المرسوم التنفيذي 09-429، 2009) وحسب المادة 02 منه تتمثل مهامها في:

-متابعة وتحليل تدفقات الصادرات والواردات والمساهمة في تحليل وتقييم الاتفاقيات التجارية، مع التقييم الدوري للمعطيات في هذا الشأن؛

-اقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية الصادرات وترشيد الواردات وإصلاح وضبط وتسهيل التجارة الخارجية؛

-السهر على تحيين ومصداقية المعلومات التي يزود بها نظام المساعدة المنشأ في اطار التكفل بمهام اللجنة في اتخاذ القرار حول التجارة الخارجية.

- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL:

أنشئت هذه الجمعية سنة 2001، ويخضع تنظيمها لقانون الجمعيات 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، ومن ابرز مهامها: (بوخاري ، 2022، صفحة 1394)

-جمع وتوحيد المصدرين الجزائريين والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية؛

-المشاركة في تطوير استراتيجية التصدير؛

-المشاركة في ترقية أداة الإنتاج لتطوير القدرة التصديرية بما في ذلك الجانب اللوجيستي.

3-2-3 انفتاح الجزائر على الاندماج في الاقتصاد العالمي:

إنّ بروز العولمة وظهور موجة من التغيّرات الاقتصادية المعاصرة، ادّى إلى ظهور التكتلات الاقتصادية، التي أصبحت جزاءً مهمًا من النظام الاقتصادي العالمي، وامام تنامي الاتفاقيات التجارية التي كانت تمثل 20 اتفاقًا سنة 1990، وانتقلت سنة 2001 إلى 86 اتفاق، لتصل إلى حوالي 187 اتفاقًا سنة 2018 (فرحول، بوكدرون ، 2023، صفحة 25)، من جهة وحصر تبادل المنافع والامتيازات بين أعضاء تلك التكتلات من جهة أخرى، أصبح التسارع لطلب الاندماج إلى كل ما من شأنه التكتل من خواص الاقتصاد العالمي المعاصر، وهو ما ادّى

بالجزائر إلى ابرام العديد من الاتفاقيات الثنائية، وتوقيع اتفاق الشراكة الأورو المتوسطية، والانظام إلى منطقة التجارة العربية، وطلب الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– **الشراكة الأورو متوسطية:** كانت بداية الشراكة الأورو متوسطية بمشاركة 27 دولة من خلال ميثاق برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995، حيث تمّ وضع الخطوط الأولى لإنشاء نظام تعاوني إقليمي جديد(اقتصادي، اجتماعي، ثقافي) بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرّة، وهذا في غضون 12 سنة قادمة (ناصر، تيفالي، 2021، صفحة 319)، وبإعتبار الجانب الجيو– استراتيجي للجزائر كونها بوابة القارّة السمراء، وثروتها الطاقوية التي تسدّ الجزء الأكبر من احتياجات أوروبا (بن رزاق، دريس ، 2022، صفحة 319)، بالإضافة إلى حجم جاليتها الكبير المتواجد في أوروبا، كل هذا كان من شأنه فتح وتعزيز إمكانية تفاوض الجزائر مع الطرف الأوربي منذ سنة 1997، وبعد حضور 17 جولة في اطار جوالات ميثاق برشلونة، تمّ التوقيع الرّسمي على الاتفاق يوم 22 افريل 2002 بمدينة "فالونسيا" الاسبانية ودخلت حيّز التنفيذ ابتداءً من سبتمبر 2005 (فرحول، بوكدرون ، 2023، الصفحات 26–27)، إلاّ أنّ هذا الاتفاق بقى إلى حد الآن قائمًا على عدّ تحدّيات ابرزها (ناصر، تيفالي، 2021، الصفحات 329–330):

تنويع الصادرات، الإجراءات المتعلقة بالتصدير، تأهيل المؤسسات الاقتصادية والتفكيك الجمركي.

–منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى:

تتكوّن من 18 دولة عربية، اهمّ أهدافها الوصول الى أعلى مستوى من التكامل الاقتصادي(جمركي، نقدي، اقتصادي)، والذي يمرّ حتمًا بمبدأ التخصص في الإنتاج والتقسيم الدولي للعمل بين الدول الأعضاء، و هذا المبدأ لا يمكن تحقيقه إلاّ بزيادة الإنتاج وتنويع التصدير والتخلّي التدريجي عن التبعية الاقتصادي للدول المتقدّمة، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، وعليه تمّ إبتداءا وضع برنامج تنفيذي المعلن عنه منذ الفاتح من يناير سنة 1981، المتضمن القواعد والإجراءات القانونية والتنفيذية تحت رقابة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجان متخصصة في ذلك.

ومن أجل تحقيق انضمام الجزائر إلى المنطقة، قامت بالمصادقة على اتفاقية تيسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة 2004، وتقديم ملف الانضمام في 31 ديسمبر 2008، لتنضم بشكل رسمي إلى المنطقة سنة 2009، واستفادت من المعاملة التفضيلية لسلعها الوطنية بين دول أعضاء المنطقة ابتداءًا 01 مارس 2009، وهذا بناءًا على اتفاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقد في فيفري 2009 (بن عياد ، بن سعيد ، 2024، صفحة 9).

وتكون الجزائر بهذا الانضمام إلى المنطقة قد حقّقت نظريًا الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، ويبقى الجزء الأكبر في الجانب العملي لهذا الانضمام متوقف على الجهود الاقتصادية الملموسة للدولة في تحقيق الإضافة الاقتصادية من تجارتها الخارجية لهذا الانضمام.

-اتحاد المغرب العربي:

إنّ فكرة إقامة اتحاد المغرب العربي قديمة، إلاّ أنّ الإفصاح عن تجسيدها لم يأتي إلاّ بعد القمّة المغاربية بمدينة زرالدة الجزائرية يوم 10 جوان 1988، التي نتج عنها بيان زرالدة، الذي عبر من خلاله القادة المغاربة عن رغبتهم في إقامة اتحاد مغاربي، وذلك بتشكيل لجنة مختصة تبحث في سبل وكيفيات تحقيق ذلك، وتمّ تأكيد ذلك من خلال القمّة المغاربية المنعقدة بمدينة مراكش المغربية، وذلك بالإعلان الرّسمي عن ميلاد اتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989 (زايد ، 2021، صفحة 1025)، الذي يضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا.

كانت هذه الخطوة بعد اقتناع القادة المغاربة آنذاك، شأنهم شأن الأروبيون في ذلك، بأنّ التوحيد سياسي لا يكون إلاّ بالتعاون الاقتصادي الاقتصادي، والابتعاد عن الحروب والتوترات الإقليمية (بن أشنهو، 1990، صفحة 20)، والغاية من تأسيس الاتحاد المغاربي حسب ما نصّت عليه المادة الثانية من معاهدة الانشاء الموقع عليها ،هو توثيق أواصر الاخوة بين شعوب الدول الأعضاء، وكل ما يغذّي ذلك من صيانة السلام، العدل، الانصاف، السياسة المشتركة، رفاهية المجتمع، وحرّية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال (زايد ، 2021، صفحة

1025)، كما تمّ وضع رزنامة تحقيق اهداف الاتحاد من خلال أوّل اجتماع لمجلس الرئاسة المغاربي في جويلية 1990 كالتالي (شوبار، زكان، 2019، صفحة 165):

-إقامة منطقة للتبادل الحر قبل نهاية سنة 1992؛

- إقامة اتحاد جمركي قبل نهاية سنة 1995؛

-إقامة سوق مشتركة قبل نهاية سنة 2000؛

للوصول بعدها إلى إقامة اتحاد اقتصادي.

وكانت حصيلة الجهود المبذولة لتحقيق هذا التكامل حوالي 37 اتفاقية في مختلف المجالات دون معرفة مدى جدواها وجدّيتها (أقاسم، بكادي، 2016، صفحة 120)، حيث أنّها لم تستوفي شروط دخول حيّز التنفيذ، بإستثناء ستة اتفاقيات، كما قدّرت نسبة التجارة البينية بين دول الاتحاد بـ3% وهي اضعف نسبة مقارنة بالتكتلات الأخرى (بوقاعة ، 2017، صفحة 311)، والسبب في هذه النتائج المحقّقة عدّة عوائق تأتي الخلافات السياسية في مقدّمتها، خصوصًا بين المغرب والجزائر فيما يخص مسألة الصحراء الغربية، بالإضافة إلى العوامل المرافقة لمسار التكامل المتمثلة في الضعف الكبير لمنشآت النقل، وصعوبات تمويل المبادلات الجهوية، وغياب الاتصالات والمشاورات بين المتعاملين الاقتصاديين وممثلي الغرف التجارية، وكذا البيروقراطية الإدارية ممّا حال دون تطور التجارة البينية لدول الاتحاد المغرب العربي (عباس محرزي، 2005، الصفحات 19-20). وعليه لا يمكن الحديث عن اتحاد المغرب العربي بدون إرادة سياسية حقيقية، بعيدة عن الخلافات السياسية، بإعتبار أنّ القرار الاقتصادي هو جزء لا يتجزأ من القرار السياسي والعكس صحيح.

-منطقة التبادل الحر الإفريقية

منطقة التبادل الحر الإفريقية (AfCFTA) هي إتفاقية تجارية تهدف إلى إنشاء سوق موحد للقارة الإفريقية من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء. تم توقيع الاتفاقية في 2018 في Kigali، رواندا، وتهدف إلى تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية وزيادة التنسيق الاقتصادي في القارة، تتمثل أهداف منطقة التبادل الحر الإفريقية في:

-زيادة التجارة البينية الإفريقية بتقليص الحواجز الجمركية والرسوم، وتسهيل حركة السلع والخدمات.

-تعزيز التنسيق الاقتصادي من خلال توحيد السياسات التجارية والاقتصادية بين الدول الإفريقية.

-تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز قدرة البلدان الإفريقية على النمو الاقتصادي وتعزيز قدراتها التنافسية.

وقعت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على الاتفاقية الأولية (المسودة)، بما في ذلك الجزائر، إعتبارًا من فبراير 2019، كانت 52 دولة من أصل 55 دولة من دول الاتحاد الإفريقي قد وقعت على الاتفاقية، بإستثناء نيجيريا التي يُقدّر أنّ اقتصادها المحلي يظل متقدمًا على جنوب إفريقيا، حيث أكدت الحكومة النيجيرية أن عدم توقيعها يرجع إلى التأخير والتريث، وليس بنيتها الانسحاب، كما وعدت بالتوقيع على الاتفاق بعد إجراء المزيد من المشاورات مع الشركات المحلية لضمان موافقة القطاع الخاص على الاتفاقية، وخلال قمة نيامي بالنيجر للدورة العادية الخامسة والثلاثون للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي في 05 يوليو 2019، تم اختيار دولة غانا لاستضافة مقر أمانة منطقة التجارة الحرة الإفريقية في المستقبل، من بين كل من السنغال وكينيا ومدغشقر (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)، كما أجريت مباحثات حول كيفية عمل هذا التكتل بشكل دقيق. (حيدوسي، 2021، صفحة 193)

تتطلع الجزائر إلى لعب دور أكبر على المستوى الإفريقي، وقد صادقت في نهاية 2019 على اتفاقية منطقة التبادل الحر الإفريقية خلال إجتماع مجلس وزراء التجارة الإفريقي في العاصمة الغانية أكرا، الذي حضره وزير التجارة الجزائري السابق سعيد جلاب. هذه المصادقة تمنح الجزائر فرصة للمشاركة بشكل فعال في المفاوضات كدولة طرف، خاصة في مسائل تشغيل المنطقة مثل القواعد الأصلية وولوج سوق الخدمات، كما تتيح الجزائر الحصول على مقعد في مجلس وزراء منطقة التبادل الحر الإفريقية، المسؤول عن تنفيذ النصوص وإعداد المرحلة الثانية من المفاوضات

التي تشمل الملكية الفكرية، المنافسة، والاستثمار. وبذلك، تصبح الجزائر العضو الثلاثين في منطقة التبادل الحر الإفريقية (حيدوسي، 2021، صفحة 196).

- الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة:

ترجع علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة إلى الحدث الأول المنشئ الأول ألا وهي "الجات" "GAAT" (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية) التي كانت تأخذ على عاتقها التكفل بجوانب التعريفات الجمركية والتجارة منذ سنة 1947، لقد شاركت الجزائر في الاتفاقيات المنظمة من طرفها بصفة ملاحظ إلى غاية 1987، اين قامت الجزائر بتقديم طلب الانضمام الرّسمي للاتفاقية، إلاّ أنّه ولأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية، لم يتم بعثها مع المنظمة إلاّ في سنة 1996، أي بعد سنة من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في شهر جانفي 1965 في دروة مراكش بالمملكلة المغربية (محفوظ ، 2006، صفحة 45)، وواصلت الجزائر بعد طلب الانضمام في رغبتها الجادّة في ذلك بالمضي قدمًا إلى مجموع الإجراءات الواجب إتباعها على كل طالب العضوية في المنظمة، فكان إبتداءًا بتقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية سنة 1997، ومذكرتان حول الوضعية الاقتصادية والسياسية ونظام الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة سنة 2000 (محفوظ ، 2006، الصفحات 45-46)، ودخلت الجزائر بذلك في عدّة جولات مع المنظمة التي بلغت 13 جولة (عبداللاوي، كاكي ، 2022، صفحة 462)، في اطار الرد على أسئلة فريق العمل للمنظمة، والمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، حيث اجابت الجزائر على مئات الأسئلة، لتتمكّن بذلك من تقليص إشكاليات الانضمام والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين، يتعلّق القسم الأول بالسيادة الوطنية، وهو ما أكّدت الجزائر عدم التنازل عنه، أمّا القسم الثاني فيتعلق بالجانب التشريعي القانوني، التقني، وكذا مدى تكيّف المجتمع الجزائري مع التحرير ومظاهره (سايح، بلخير، 2018، صفحة 188).

وعليه ومن اجل مسايرة الاقتصاد العالمي المعاصر القائم على التنافسية، يتعيّن على الجزائر وضع استراتيجية قائمة على رؤية واضحة لأهدافها التنموية؛ لتحقيق الانفتاح التجاري

من أجل الاستيفادة من الفرص وتجنّب ما يطرحه من مخاوف (عبداللاوي، كاكي ، 2022، صفحة 465).

4- تحليل هيكل ميزان المدفوعات من 1990 إلى 2021:

4-1 الميزان التجاري:

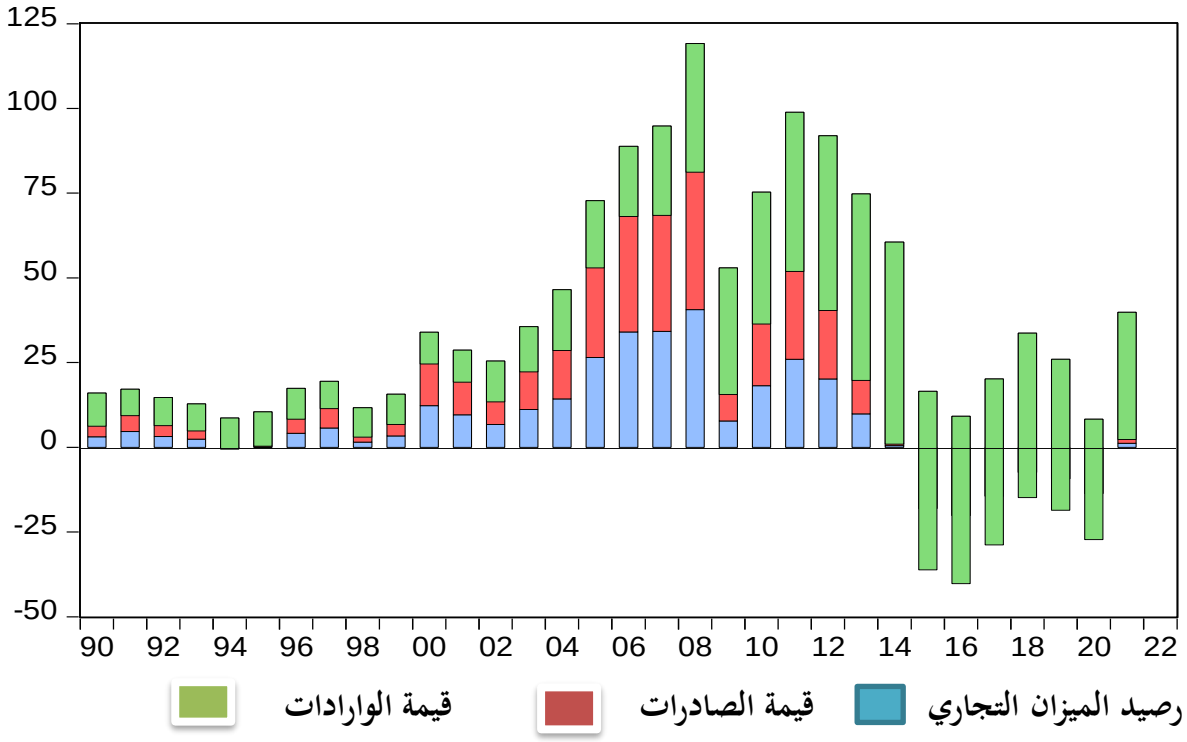
الجدول رقم 18: المؤشرات الرئيسية للميزان التجاري للفترة 1990 إلى 2021 (بالمليار دولار).

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	رصيد ميزان التجاري	معدل النمو في الصادرات	معدل النمو في الواردات	نسبة الرصيد الى الناتج المحلي %
1990	12,88	9,77	3,11	34.728	3.168	**6.74**
1991	12,44	7,77	4,67	-3.416	-20.41	**12.0**
1992	11,51	8,3	3,21	-7.476	6.821	**6.69**
1993	10,41	7,99	2,42	-9.557	-3.735	**4.85**
1994	8,89	9,15	−0,26	-14.601	14.518	**−6.11**
1995	10,26	10,1	0,16	15.411	10.383	**3.59**
1996	13,22	9,09	4,13	28.850	-10.00	**8.78**
1997	13,82	8,13	5,69	4.539	-10.51	**11.8**
1998	10,14	8,63	1,51	-26.628	6.150	**3.13**
1999	12,32	8,96	3,36	21.499	3.824	**6.90**
2000	21,65	9,35	12,3	75.731	4.353	**22.4**
2001	19,09	9,48	9,61	-11.824	1.390	**17.5**
2002	18,719	12,011	6,708	-1.943	26.698	**11.8**
2003	24,465	13,322	11,143	30.696	10.915	**16.4**
2004	32,22	17,95	14,27	31.698	34.740	**16.7**
2005	46,33	19,85	26,48	43.793	10.585	**25.7**
2006	54,74	20,68	34,06	18.152	4.181	**29.2**
2007	60,59	26,35	34,24	10.687	27.418	**25.4**
2008	78,589	37,993	40,596	29.706	44.186	**23.7**
2009	45,186	37,402	7,784	-42.503	-1.556	**5.68**

11.3	3.965	26.344	18,205	38,885	57,09	2010
7.50	20.681	27.672	25,961	46,927	72,888	2011
9.59	9.892	-1.581	20,167	51,569	71,736	2012
3.59	6.628	-9.575	9,88	54,987	64,867	2013
1.65	8.517	-7.304	0,459	59,67	60,129	2014
−10.8	-11.76	-42.515	−18,083	52,649	34,565	2015
−12.5	-6.101	-15.206	−20,128	49,437	29,309	2016
−8.39	-0.922	17.947	−14,412	48,981	34,569	2017
−4.10	-0.833	19.026	−7,427	48,573	41,146	2018
−5.25	-8.14	-14.152	−9,309	44,632	35,323	2019
−9.26	-20.35	-37.910	−13,615	35,547	21,932	2020
7.05	5.398	76.167	1,171	37,466	38,637	2021
11,99	**5,32**	**8,33**	**6,81**	**26,93**	**33,74**	**المتوسط**

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات من بنك الجزائر والبنك الدولي

الشكل رقم 03 : قيمة الميزان التجاري (بالمليار دولار).



المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول رقم 18

يعد الميزان التجاري من أهم المؤشرات الدّالة على أداء التجارة الخارجية في الجزائر، بإعتباره يعكس حركة الصادرات والورادات السلعية، واعتمادًا على ما يتميّز به الاقتصاد الجزائري من أحاديته في التصدير وضعف قاعدته الإنتاجية، وزيادة وارداته الناتجة عن زيادة كثافته السكانية، مما يجعل من الصادرات والوارادات محورًا اساسيًا في حركة نشاط الاقتصادي الوطني.

يعتبر مطلع التسعينات بداية الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، و الانتقال إلى نظام إقتصاد السوق المتسم بحرية التعامل والمنافسة، والتجارة الخارجية من أبرز مظاهر الربط بين اقتصادات العالم وبالتالي تحرير قطاع التجارة الخارجية هو الذّي كان معنيًا بالدرجة الأولى.

بناءا على الجدول رقم 18 أعلاه والجداول رقم 03،02،01 من الملحق رقم 01 نلاحظ أنّ الميزان التجاري خلال عقد التسعينات سجل رصيدًا موجبًا باستثناء سنة 1994 التي سجل فيها رصيدًا سالبًا، والملاحظ أنّ الفترة السابقة لهذه السنة عرفت الصادرات النفطية تراجعًا نتيجة انخفاض أسعار النفط مؤثرة بذلك على معدّل نمو الصادرات الذّي عرف انخفاضًا متتاليًا الى غاية 1994 أين سجل انخفاضًا قدره 14,60% بعدما كان مرتفعًا بنسبة 34,72% عند بداية الفترة سنة 1990، وفي المقابل كان معدّل نمو الواردات متذبذبًا، حيث لم يعكس تبعيته لنمو الصادرات، وسجل الميزان التجاري خلال هذه الفترة رصيدًا إيجابيا الى غاية 1994 أين سجل عجزًا قدره 0,26 مليار دولار وكانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بنحو 7,28%.

ثمّ نلاحظ إرتفاعًا محسوسًا في معدل نمو الصادرات خلال الفترة من 1995 الى 2000 باستثناء سنة 1998 وهذا بسبب ارتفاع أسعار سعر برميل النفط كالتالي:

17,6، 21,7، 19,5, 12,8, 17,9, 28,5 لسنوات الفترة المذكورة على الترتيب (عزي، 2013، الصفحات 134) ، وهو ما جعل قيمة الصادرات تصل ذروتها سنة 2000 بـ21,65 مليار دولار، ومن المنطقي عند انخفاض سعر البترول سنة 1998 أن تعرف قيمة الصادرات اصغر قيمة لها خلال الفترة بـ10,14 مليار دولار، كما عرفت هذه الفترة تراجعًا أو بالأحرى

تحكمًا في حجم الواردات، نتيجة التخفيض في قيمة الدينار الجزائري (الجوزي، 2012، صفحة 231)، ممّا أدّى الى ارتفاع أسعار الواردات داخليًا وتسبب في انخفاض الطلب عليها، وتعزّز هذا الانخفاض كذلك بسبب تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة لإغلاق بعض المؤسسات العمومية، إضافة إلى القيود التمويلية المفروضة على المؤسسات الأخرى، التي أصبحت البنوك تتعامل معها وفق شروط تجارية (الجوزي، 2012، صفحة 231).

وعليه سجل الميزان التجاري رصيدًا إيجابيا خلال هذه الفترة بالرغم من تأثره سنة 1998 بانخفاض أسعار النفط ،إلاّ أنّه إرتفع إرتفاعا محسوسًا إنتقل فيه من 0,16 مليار دولار سنة 1995 ، إلى 12,3 مليار دولار سنة 2000 مسجلاً بذلك نسبةً معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 22,4%.

بدايةً من سنة 2001 تبنّت الدولة برامج التنمية التي اقترن عنوان كل منها بالنمو الاقتصادي وعليه يمكن تحليل هذه الفترة حسب مدد هذه البرامج كالتالي:

إنّ تحليل ومتابعة تطورات الحساب التجاري تعتمد على هيكل كل من صادرات والواردات السلعية والتي تظهر من خلال الجداول رقم 02 و03 من الملحق رقم 01 حيث نلاحظ المساهمة النسبية الضعيفة للصادرات خارج المحروقات والتي أخفقت ولمدة 30 سنة من بلوغ نسبة 10% من الصادرات الإجمالية ولم تحقق هذه النسبة إلاّ خلال السنة الأخيرة من الدراسة بواقع **11,67%**.

تشير المشاركة المنخفضة لقيمة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات الوطنية، كما هو موضح في الجداول إلى ضعف الإنتاج المحلي من حيث التنوع والقدرة المحدودة على المنافسة في الأسواق الدولية، من جهة أخرى يظهر التركيز الكبير على صادارت المحروقات أهمية هذا الأخير في تتبع تطورات رصيد الحساب التجاري.

يظهر أنّ الحساب التجاري سجل أرصدة إيجابية، وفقًا للبيانات الواردة في الجدول خلال فترة البرنامج الأول للتنمية منذ 2001 الى 2004، حيث بلغ أعلى رصيد له بـ 16,7 مليار دولار في عام 2004، هذا الفائض كان نتيجة الزيادة الكبيرة في صادرات المحروقات التي سجلت

31550 مليون دولار، ممّا ساعد على تعويض الارتفاع المتزايد في الواردات، الذّي إرتفع بنسبة 89,34% مقارنة بعام 2001، يعزى هذا الارتفاع في الواردات بشكل رئيسي إلى زيادة واردات سلع التجهيز (بنسبة 39,33% من مجموع الواردات سنة 2004) نتيجة النمو الاقتصادي الذي بلغ معدّله 7,2% في عام 2003، بالإضافة الى تحسن وضع الاستثمار الوطني، والتحسّن الكبير لقيمة اليورو مقابل الدولار بنسبة 20% في عام 2003 (ليتيم، 2023، صفحة 252).

خلال فترة البرنامج الثاني من 2005 إلى 2009(البرنامج التكميلي لدعم النمو) إستمرّت قيمة الواردات في الزيادة، لكن بوتيرة ابطأ من سنتي 2005 و2006، قبل أن ترتفع بشكل ملحوظ بنسبة 91,28% في عام 2008 و88,31% في عام 2009 مقارنة بمستوياتها في عام 2005، ويرجع هذا إلى الزّيادة الحادّة في أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية، وإلى الطلب القوّي على واردات سلع التجهيز والمنتجات النّصف مصنّعة الناتج عن النّمو الاقتصادي (ليتيم، 2023، صفحة 252)، من جهة أخرى إستمرّت أسعار النفط في الارتفاع، ممّا إنعكس إيجابًا على عائدات صادرات المحروقات، وبالتالي على رصيد الحساب التجاري الذّي سجل فائضًا بلغ 40,59 مليار دولار في عام 2008، لكنه تراجع الى 7,78 مليار دولار في عام 2009 نتيجة الازمة المالية العالمية، شهدت هذه الفترة تذبذبًا لمساهمة رصيد الميزان التجاري في الناتج المحلي الإجمالي، المعبّرة عن هشاشة الاقتصاد الوطني في تأثره الظاهر بأسعار البترول حيث وصلت اكبر نسبة مساهمة 25,7% و29,2% سنة 2005 و2006 على التوالي بسبب ارتفاع أسعار البترول، وهي أكبر نسبة مساهمة خلال فترة هذا البرنامج، وخلال فترة الدراسة كلها، ثمّ إنخفضت إلى 5,68 بسبب الأزمة العالمية المالية، وهو ما يؤكّد حساسية الإقتصاد الوطني الكبيرة للصدمات الخارجية (غويني ، 2016، صفحة 57).

في فترة البرنامج الثالث من 2010 الى 2014 (البرنامج الخماسي للتنمية) وبسبب الإجراءات الإحترازية التي إتخذت سنة 2009 لمواجهة تبعات الصدمة المالية الخارجية، شهدت الواردات زيادة طفيفة (3,96%) في عام 2010 مقارنة بسنة 2009، حيث شكّلت السلع النصف مصنعة والتجيهيزات الصناعية اكثر من 69% من إجمالي الواردات، في عام 2011 ارتفعت

بنسة 20,68%، كما شهد عام 2012 زيادة ملحوظة في وارادات المحروقات والمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية، ليستمر الاتجاه التصاعدي للواردات حتى وصلت مستوى قياسيًا قدره 59,67 مليار دولار في عام 2014.

إستحوذت واردات التجهيزات الصناعية على المرتبة الأولى حسب هيكل الواردات لسنة 2013 و2014 حيث ساهمت بنسبة 69,8% و61,51% على الترتيب، في الزيادة الاجمالية للواردات،و مقابل استمرار إرتفاع أسعار النفط، شهدت صادرات المحروقات تحسنًا ملحوظا، خاصة سنة 2011 حيث سجلت الصادرات الاجمالية أعلى قيمة لها بواقع 72,88 مليار دولار أمّا خلال سنتي 2013 و2014 فقد انخفضت قيمة الصادرات الاجمالية الى 64,86 مليار دولار و60,12 مليار دولار على الترتيب، نتيجة التراجع في أسعار النفط، بناءًا على ذلك سجل الحساب التجاري أعلى فائضًا له سنة 2011 بقيمة 25,96 مليار دولار ولكنه انخفض الى نحو 0,46 مليار دولار عام 2014، وهو أدنى فائض له خلال هذه الفترة، وبالتوازي كانت نسبة هذا الرصيد الى الناتج المحلي الإجمالي أدنى نسبة خلال هذه الفترة قدرت بـ 1,65%.

في بداية فترة البرنامج الرابع من 2015 الى 2019 (برنامج توطيد النمو الاقتصادي) شهد سعر النفط تراجعًا حادًا سنة 2015، بحيث إنخفض سعره إلى ما يقارب نصف ما كان عليه في سنة 2014 بنسبة 47,1%, واستمر تراجعه بحوالي 15,2 سنة 2016 % (شليحي، 2020، صفحة 95) مؤثرا بذلك على الحجم الإجمالي للصادرات التي كانت 29,30 مليار دولار بعد ما كانت 34,56 مليار دولار سنة 2015 بمعدل −15,20%، بالإضافة إلى إنخفاض الواردات من 62,64 مليار دولار سنة 2015 الى 49,43 مليار دولار سنة 2016 بمعدل 6,10%، وهذا راجع إلى تقليص واردات مداخيل عوامل الإنتاج (شليحي، 2020، صفحة 96)، وعليه دخل الميزان التجاري مرحلة العجز ابتداءًا من سنة 2015 بـ 18,08 مليار دولار، واستمر هذا العجز إلى 20,12 مليار دولار سنة 2016 وهو أكبر عجز خلال فترة الدراسة، ممّا أدّى بالسلطات في هذه السنة إلى تبني نموذج النمو الجديد الذي تم التركيز فيه على النهوض بقطاع خارج المحروقات وتنويع الصادرات.

ثمّ إنخفض العجز في الميزان التجاري سنة 2017 و2018 من 14,41 الى 7,42 مليار دولار على الترتيب، وبمعدل نمو في الصادرات من 17,94% الى 19,01% وانخفاض طفيف في الواردات من 0,92% الى 0,83% على الترتيب كذلك، وخص انخفاض الواردات سنة 2017 منتجات التجهيز الصناعية وبدرجة اقل المنتجات النصف مصنعة، أما في سنة2018 فقط تركز على واردات الطاقة والتجهيزات الصناعية ومنتجات أخرى (ليتيم، 2023، صفحة 253)، وعاد العجز من جديد الى الارتفاع سنة2019 و2020 وهذا بسبب جائحة كورونا، التي أدت الى انخفاض أسعار النفط الى درجة السعر السلبي للبرميل الذي كان في افريل 2020، جرّاء الشلل الصناعي وغلق المؤسسات، وتوقف وسائل النقل، وكل نشاط قائم على الامداد الطاقوي للمحروقات، مؤديًا بذلك إلى إنخفاض معدل نمو صادرات الإجمالي لسنتي 2019 و2020 بـ 14,15% و37,91% على التوالي، والذي كان أكبر من معدل انخفاض الواردات الاجمالي الذي كان 8,14% و20,35% على التوالي، والذي كذلك قابله عجز في الميزان التجاري في نفس الإتجاه بقيمة 9,30 مليار دولار و13,61 مليار دولار على الترتيب.

وفي سنة 2021 وبعد الخروج التدريجي من أزمة كورونا، حقق الميزان التجاري فائضًا بقيمة 1,17 مليار دولار بعد عجز متتالي منذ 2015، بارتفاع معدل نمو الصادرات بـ76,16% الذي كان أكبر بكثير من معدل نمو الواردات الذي قدر بـ5,39%.

ولقد كانت نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي تابعة للعجز المحقق، ومن خلال الإشارة السالبة للنسبة، والتي لعلها تعبر أنّها على حساب الناتج الإجمالي المحلي، وبلغت أكبر نسبة سلبية سنة 2016 بـ12,5% بإستثناء سنة 2021 التي كانت فيها النسبة موجبة بـ7,05%

4-2 ميزان الخدمات:

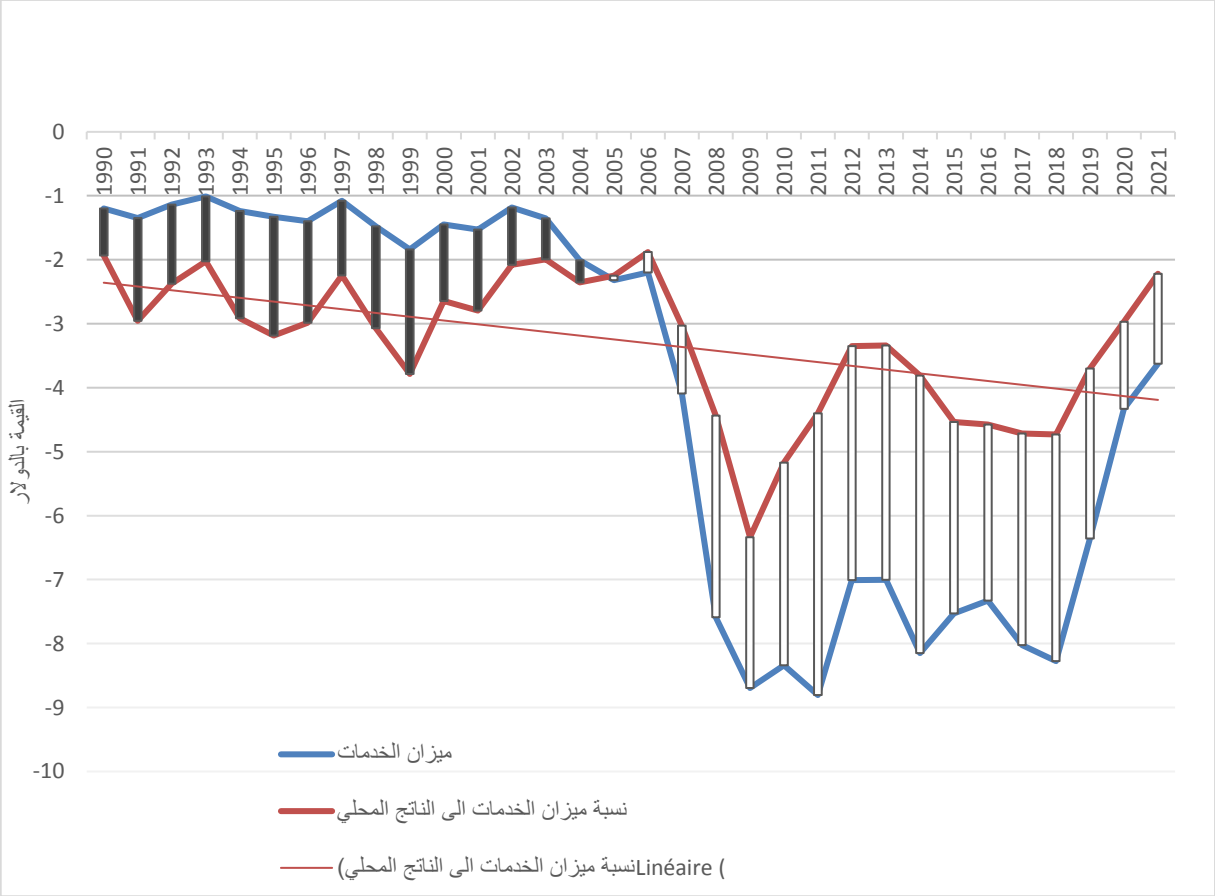
الجدول رقم 19: المؤشرات الرئيسية للميزان الخدمات للفترة 1990إلى 2021 (بالمليار دولار).

السنة	ميزان الخدمات	معدل النمو السنوي في ميزان الخدمات %	نسبة ميزان الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1990	-1,2	34,83146	-1,934
1991	-1,35	12,5	-2,953
1992	-1,14	-15,5556	-2,375
1993	-1,01	-11,4035	-2,022
1994	-1,24	22,77228	-2,915
1995	-1,33	7,258065	-3,185
1996	-1,4	5,263158	-2,982
1997	-1,08	-22,8571	-2,242
1998	-1,48	37,03704	-3,071
1999	-1,84	24,32432	-3,783
2000	-1,45	-21,1957	-2,646
2001	-1,53	5,517241	-2,795
2002	-1,181	-22,8105	-2,081
2003	-1,354	14,6486	-1,995
2004	-2,01	48,44904	-2,355
2005	-2,32	15,42289	-2,248
2006	-2,2	-5,17241	-1,880
2007	-4,09	85,90909	-3,030
2008	-7,589	85,55012	-4,438
2009	-8,696	14,5869	-6,338
2010	-8,34	-4,09384	-5,173
2011	-8,805	5,57554	-4,402
2012	-7,006	-20,4316	-3,351
2013	-7,001	-0,07137	-3,338

2014	−8,148	16,38337	-3,811
2015	−7,529	−7,59696	-4,536
2016	−7,327	−2,68296	-4,578
2017	−8,026	9,540057	-4,718
2018	−8,274	3,089958	-4,730
2019	−6,357	−23,169	-3,701
2020	−4,329	−31,9018	-2,970
2021	−3,624	−16,2855	-2,217
المتوسط	−4,07	7,60	-3,27

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات من بنك الجزائر والبنك الدولي

الشكل رقم 04 : نسبة ميزان الخدمات الى الناتج المحلي(بالمليار دولار)



المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول رقم 19

تتعلق معظم الخدمات المستوردة بشكل أساسي في خدمات النقل، والشحن، والتأمينات المتعلقة بالسلع المستوردة، بالإضافة الى خدمات الدعم الفنّي المقدّمة للمؤسسات، وخدمات الاشغال العامة والتشييد.

شهد حساب الخدمات عجزًا متتاليًا على طول فترة الدراسة من 1990 الى 2021 بحيث نلاحظ أنّه خلال الفترة من 1990 الى 2003 لم يتجاوز فيه العجز 2 مليار دولار، علمًا أن سنة 2003 عرفت أكبر نسبة للنمو الاقتصادي بـ6,8% خلال هذه الفترة، ليقفز إلى العجز بعد هذه السنة متجاوزًا عتبة 2 مليار دولار، ليحافظ على ذلك بصفة متقاربة الى غاية 2006، ويتضاعف العجز مرّة أخرى سنة 2007 بـ4,09 مليار دولار، ثمّ خلال الفترة من 2008 الى 2018 بقي محافضًا على قيم متقاربة لا تقل عن 7 مليار دولار ولم تتجاوز 8,81 مليار دولار، إلى غاية التراجع في العجز لسنوات 2019, 2020, 2021 بنسب 23,16%، 31,90%, 16,28% على التوالي بسبب ازمة كورونا، وما انجرّ عنها من انخفاض في الخدمات المستوردة خاصة المتعلقة منها بالنقل والتأمين، ولعلّ هذا يدل على الصفة الهيكلية للعجز في ميزان الخدمات، كما كانت أكبر نسبة لميزان الخدمات إلى الناتج المحلي سنة 2009 بـ -6,33%.

4-3 حساب الدخل(دخل عوامل الإنتاج):

الجدول رقم 20: رصيد حساب الدخل للفترة 1990إلى 2021 (بالمليار دولار).

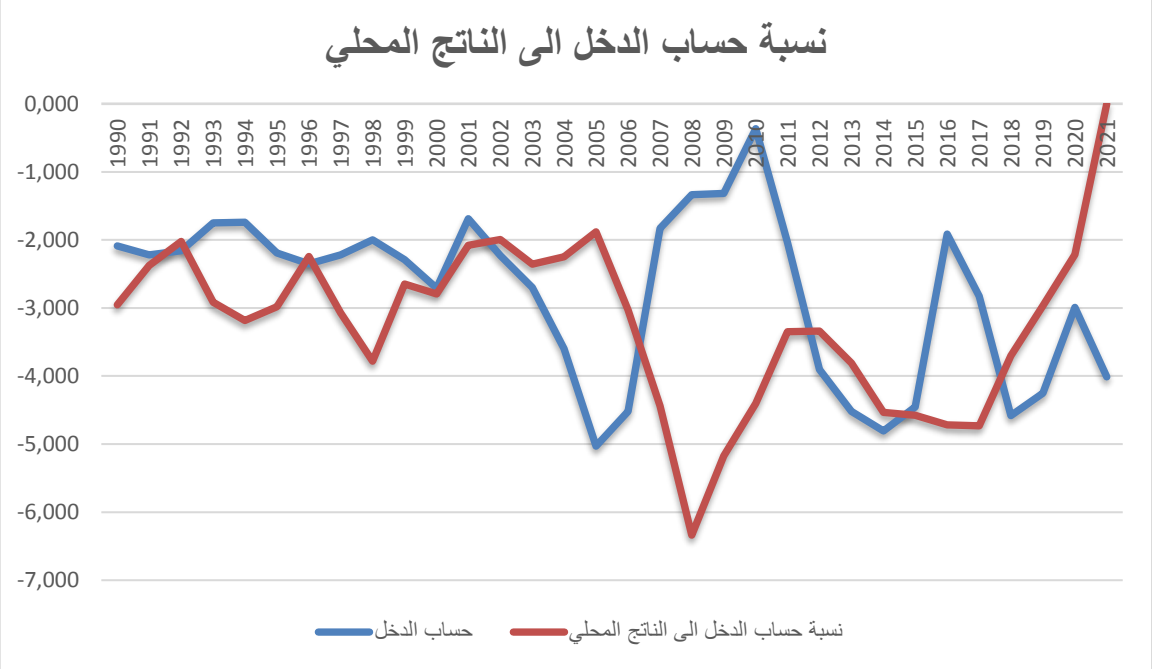
السنة	رصيد حساب الدخل	معدل النمو السنوي في حساب الدخل %	نسبة حساب الدخل إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1990	-2,090	10,58	-3,368
1991	-2,220	6,22	-4,856
1992	-2,160	-2,70	-4,500
1993	-1,750	-18,98	-3,504
1994	-1,740	-0,57	-4,090

-5,244	25,86	-2,190	1995
-5,006	7,31	-2,350	1996
-4,608	-5,53	-2,220	1997
-4,150	-9,91	-2,000	1998
-4,708	14,50	-2,290	1999
-4,946	18,34	-2,710	2000
-3,087	-37,64	-1,690	2001
-3,925	31,83	-2,228	2002
-3,982	21,27	-2,702	2003
-4,219	33,23	-3,600	2004
-4,874	39,72	-5,030	2005
-3,862	-10,14	-4,520	2006
-1,356	-59,51	-1,830	2007
-0,781	-27,05	-1,335	2008
-0,961	-1,27	-1,318	2009
-0,227	-72,23	-0,366	2010
-1,019	457,10	-2,039	2011
-1,868	91,56	-3,906	2012
-2,154	15,69	-4,519	2013
-2,249	6,40	-4,808	2014
-2,683	-7,38	-4,453	2015
-1,198	-56,96	-1,917	2016
-1,662	47,48	-2,827	2017
-2,618	61,99	-4,579	2018

2019	-4,251	-7,16	-2,475
2020	-2,994	-29,58	-2,054
2021	-4,012	34,02	-2,454
المتوسط	-2,77	18,01	-3,08

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات من بنك الجزائر والبنك الدولي.

الشكل رقم 05 : نسبة حساب الدخل الى الناتج المحلي(بالمليار دولار).



المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول رقم 20

نلاحظ من الجدول رقم 20 عجز حساب الدخل خلال كل فترة الدراسة بحيث كان متذبذبًا بين الزيادة والتراجع مع الحفاظ على العجز. حيث سجل عجزًا قياسيًا له سنة 2005 بـ-5,03 مليار دولار، واستمرّ بعدها العجز في حساب الدخل ولكن بوتيرة تنازلية الى غاية سنة 2010 مسجلاً اصغر عجز في الفترة قدّر بـ0,36 مليار دولار.

وحسب عدة تقارير للبنك المركزي يعود الإرتفاع خلال الفترة من 2001 الى 2005 أي التي تسبق سنة 2006 إلى تصاعد الدخول المتعلقة بشركاء سوناطراك أمّا التراجع المسجل بعد

ذلك إلى غاية 2010 فيرجع بالأساس إلى إنخفاض التحويلات الخاصة بشركاء سوناطراك، والتحسن في تحويلات استثمارات الجزائر في الخارج، والدخول الخاصة بتوظيفات البنك المركزي في الخارج، وكذا تسديد الديون الخارجية.

ثمّ سجّل العجز في سنة 2011 ارتفاعًا بقيمة 2,03 مليار دولار وبقي على منحى متزايد إلى غاية 2014 مسجلاً قيمة 4,80 مليار دولار، بسبب كذلك انخفاض التحويلات الخاصة بشركاء سوناطراك، وإلى انخفاض مداخيل استثمارات الجزائر في الخارج إثر إنخفاض أسعار الفائدة على المستوى العالمي سواء في الو.م.أ أو في منطقة اليورو (ليتيم، 2023، صفحة 254).

تبقى باقي التقلبات الحاصلة في إرتفاع وإنخفاض العجز في حساب الدخل تعزى بشكل أساسي وبنسبة كبيرة إلى التحويلات الخاصة بشركاء سوناطراك وباعتبارها المحدد الرئيسي لحساب الدخل خلال فترة الدراسة.

4-4 حساب التحويلات الجارية (الدخل الثانوي)

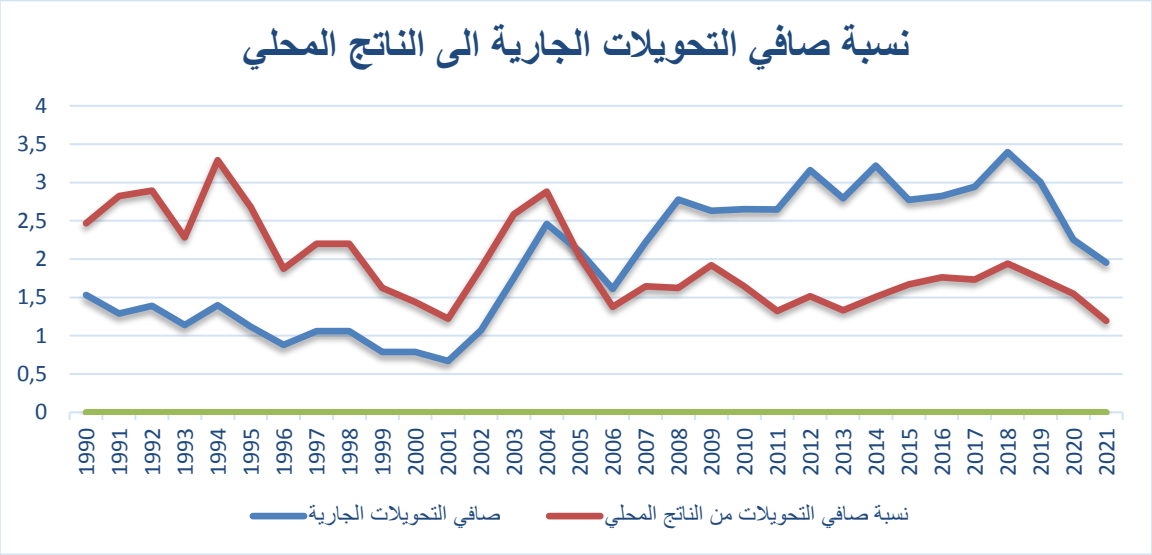
الجدول رقم 21: المؤشرات الرئيسية للتحويلات الجارية للفترة 1990 إلى 2021 (بالمليار دولار).

السنوات	صافي التحويلات الجارية	معدل تحويالت الجارية	نسبة صافي التحويلات الجارية الى الناتج المحلي%
1990	1,53	-15,470	2,466
1991	1,29	-15,686	2,822
1992	1,39	7,752	2,896
1993	1,14	-17,986	2,282
1994	1,4	22,807	3,291
1995	1,12	-20,000	2,682
1996	0,88	-21,429	1,875
1997	1,06	20,455	2,200
1998	1,06	0,000	2,200

1,624	-25,472	0,79	1999
1,442	0,000	0,79	2000
1,224	-15,190	0,67	2001
1,889	60,000	1,072	2002
2,583	63,526	1,753	2003
2,883	40,331	2,46	2004
2,035	-14,634	2,1	2005
1,376	-23,333	1,61	2006
1,645	37,888	2,22	2007
1,625	25,135	2,778	2008
1,918	-5,256	2,632	2009
1,644	0,684	2,65	2010
1,324	-0,038	2,649	2011
1,513	19,404	3,163	2012
1,331	-11,729	2,792	2013
1,506	15,294	3,219	2014
1,669	-13,917	2,771	2015
1,763	1,840	2,822	2016
1,731	4,359	2,945	2017
1,942	15,314	3,396	2018
1,751	-11,455	3,007	2019
1,548	-24,975	2,256	2020
1,195	-13,431	1,953	2021
1,93	2,64	1,98	المتوسط

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات من بنك الجزائر والبنك الدولي

الشكل رقم 06: نسبة صافي التحويلات الجارية الى الناتج المحلي(بالمليار دولار).



المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول رقم 21

تساهم التحويلات المالية الجارية في دعم نمو الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة القدرة الإنتاجية الناتجة عن توجيه هذه التحويلات إلى استثمارات منتجة، فضلا عن تحسين الجدارة الائتمانية للدولة، وتعمل في نفس السياق على تعزيز قدرة الدولة في دخول الأسواق المالية، لتوفير النقد الأجنبي اللازم لتكوين رصيد من إحتياطيات العملة الصعبة واستقرار سعر الصرف والتقليل من شدة العجز الحاصل في ميزان المدفوعات (مجبل، حمد عبيد، 2022، صفحة 13).

إنّ إنهيار القدرة الشرائية وظاهرة البطالة طويلة الأجل، خاصة بالنسبة للكفاءات، التي شهدتها الجزائر خلال الإصلاحات الاقتصادية، كلها عوامل كان من شأنها الرفع من نسبة الهجرة الى خارج الوطن، بل ابعد من ذلك الهجرة غير الشرعية، ممّا زاد من تعداد الجالية الجزائرية في الخارج، ومن ثمّ حجم التحويلات المالية الواردة الى الوطن، وعليه وبناءًا الجدول رقم 21 نلاحظ متوسط معدل نمو هذه التحويلات خلال النصف الأول من عقد التسعينات كان أكبر منه في النصف الثاني، أي ارتفاعها في الأوضاع الاقتصادية الأكثر تدهورًا، وهذا لإمتيازها بالطابع الإجتماعي.

مع مطلع الألفية الثانية إنخفضت التحويلات المالية الجارية إلى أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة والتي بلغت 0,67 مليار دولار، ثم بدأت في الارتفاع التدريجي الى غاية 2004 بقيمة 2,46 مليار دولار، ثمّ انخفضت سنة 2005 و2006 مسجلة قيمة 1,61 مليار دولار، ثمّ إبتداءًا من 2007 الى 2018 كانت محصورة بين 2.22 مليار دولار و3,39 مليار دولار سنة 2018 وهي أكبر قيمة حققتها خلال فترة الدراسة، ثمّ بدأت في الإنخفاض التدريجي إلى أن وصلت 1,95 مليار دولار سنة 2021.

وما تجدر الإشارة إليه أنّ نسبة التحويلات المالية الى الناتج المحلي خلال عقد التسعينات كانت في المتوسط بين 2 و3% أمّا خلال بقية المدّة الى غاية 2021 لم تتجاوز 2%، بإستثناء سنوات 2003 و2004 و2005 وهي السنوات التي حققت فيها الجزائر أعلى معدلات النمو الاقتصادي خلال كل البرامج المعتمدة منذ سنة 2000, 6,8% و5,2% و5,1% على الترتيب، ولعلّ هذا راجع لتحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، وعودة المغتربين في ظل الاستقرار السياسي والأمني (بوطالبي، 2019-2020، صفحة 235)، هذا من جهة و من جهة أخرى نلاحظ أعلى قيمة للتحويلات المالية التي كانت سنة 2018 قابلت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي 1,94% وهي تقريبًا نفس النسبة المتوسطة لكل فترة الدارسة وهذا ما يقودنا الى القول بأنّها تؤدي دورًا محوريًا في توزيع القيم.

وعليه وممّا سبق يمكن استنتاج الثنائية المتمثلة أولاً في إيجابية رصيد التحويلات المالية الجارية خلال كل فترة الدراسة، ممّا يدل على وجود فائض مستدام في هذا الحساب، وثانيا في ثبات تقارب نسب تحويلات المالية الى الناتج المحلي الإجمالي والذي يمكن ارجاعه الى مصدر حساب التحويلات الجارية، الذي يتكون بشكل أساسي من التدفقات الناتجة عن المعاشات التقاعدية التي تدفعها صناديق التقاعد في دول منطقة اليورو خاصة فرنسا(ليتيم، 2023، صفحة 254).

بالرغم من أنّ اغلب التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين لا تمر عبر القنوات الرسمية، إلاّ أنّها تعتبر ثاني مصدر للعملة الصعبة بعد عائدات قطاع المحروقات، وفي هذا السياق أشار

الباحث Bouklia أن التدفقات المالية للمهاجرين تفوق تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، كما أنّها تفوق عائدات قطاعات التصدير خارج المحروقات، والتي لم تتجاوز قيمة 1 مليار دولار في احسن الأحوال، وهذا مايدل على أهمية تحويلات المالية الجارية في الاقتصاد الوطني (بوطالبي، 2019-2020، صفحة 235).

4-5 الحساب الجاري:

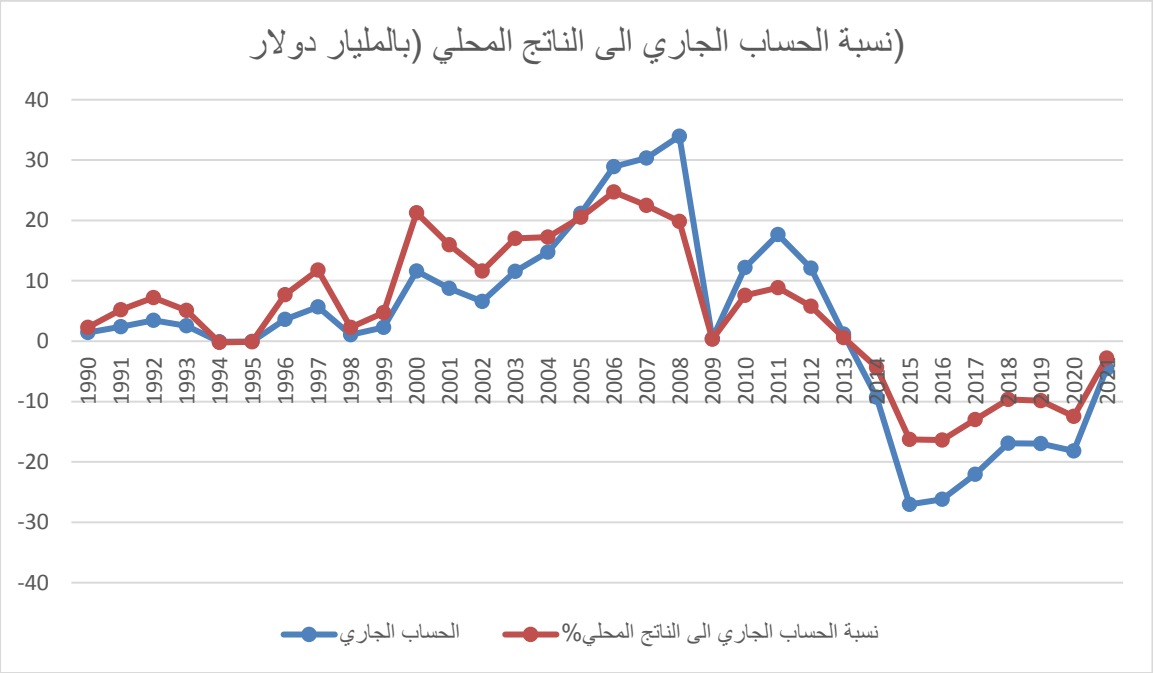
الجدول رقم 22: الحساب الجاري ونسبته إلى الناتج الإجمالي المحلي للفترة 1990 إلى 2021 (بالمليار دولار).

السنة	الحساب الجاري بالمليار دولار	معدل نمو الحساب الجاري	نسبة الحساب الى الناتج الإجمالي المحلي %
1990	1,420	-231,360	2,289
1991	2,367	66,690	5,178
1992	3,46	46,177	7,208
1993	2,55	-26,301	5,106
1994	-0,1	-103,922	-0,235
1995	-0,05	-50,000	-0,120
1996	3,61	-7320,000	7,690
1997	5,67	57,064	11,769
1998	1,09	-80,776	2,262
1999	2,31	111,927	4,749
2000	11,64	403,896	21,245
2001	8,75	-24,828	15,983
2002	6,599	-24,583	11,626
2003	11,542	74,905	17,008
2004	14,72	27,534	17,250
2005	21,180	43,886	20,524
2006	28,923	36,558	24,715
2007	30,354	4,948	22,488

19,856	11,860	33,954	2008
0,315	−98,728	0,432	2009
7,580	2728,704	12,220	2010
8,836	44,632	17,674	2011
5,784	−31,583	12,092	2012
0,566	−90,175	1,188	2013
−4,333	−879,798	−9,264	2014
−16,290	191,861	−27,038	2015
−16,374	−3,085	−26,204	2016
−12,974	−15,784	−22,068	2017
−9,665	−23,391	−16,906	2018
−9,871	0,284	−16,954	2019
−12,479	7,273	−18,187	2020
−2,782	−74,999	−4,547	2021
4,84	−163,15	2,88	المتوسط

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

الشكل رقم 07 : نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي (بالمليار دولار).



المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول رقم 22.

يعتبر الحساب الجاري المكون الرئيس الأول ضمن هيكل ميزان المدفوعات، إذ يمثل الحصيلة النهائية للموازين المذكورة سابقا (التجاري، الخدمات، الدخل، والتحويلات الجارية)، وطبقًا لهيكله المتكون من هذه الحسابات، نجد أنّ للحساب الجاري عدّة مداخل، التي تعتبر نقاط إنطلاق لإجراء التحاليل الاقتصادية ذات العلاقة مع الحساب الجاري، فهو يعكس الفرق الإيجابي أو السّلبي بين الصادرات والواردات الحاصل في الميزان التجاري، والفجوة بين الادخار والاستثمار، وفي هذا السياق فإنّه يسلط الضوء على الانخفاض الكبير في المدّخرات الخاصة الى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك يعكس فائض الاستهلاك الوطني الذي يتم تمويله من تدفقات رأس المال فيما يتعلق بالدخل (زايري، ميزان المدفوعات آداة للتحليل الاقتصادي، 2023، صفحة 82)، كما يتم في الادبيات الاقتصادية استخدام نسبة 5% كحد أقصى لعجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على مديونية الدولة لغرض الحذر، إلاّ أنّه لا يمكن الجزم في تجاوز هذه النسبة إلى إستمرار العجز، وذلك لوجود إمكانية التمويل بالقروض من جهة،

وتعدّد العوامل المسببة للعجز من جهة أخرى، كما يمكن أن يكون هذا العجز مفيدًا في المدى القصير، إلاّ أنّه يصبح مقلقًا في المدى البعيد خاصة بالنسبة للمستثمرين الذين يبحثون على العائد المناسب لإستثمراتهم (زايري، 2023، صفحة 83). بالإضافة إلى هذا فإنّ القيمة الخارجية للعملة تكمن في وجود توازن أو فائض في الحساب الجاري بحيث يتم إستخدام أيضًا نسبة لا تقل عن 4% سنويًا من الرصيد إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لحالة مستقرة في حدّها الأدنى، ولتحقيق هذا يجب الإعتماد على نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي، وبشرط أن تفوق الصادرات على واردات البلد ضمن الميزان التجاري، إذ هناك تلازم بين القيمة الخارجية للعملة وبشكل مباشر مع إستقرار الحساب الجاري، وعليه فإنّ قوة العملة الوطنية ترتبط بالقيمة الخارجية لها وتحديدًا سعر الصرف (خزعل ، 2024).

نلاحظ بصفة عامة من الجدول رقم 22 خلال كل فترة الدراسة أنّ هناك توافق بين أرصدة الميزان الجاري والميزان التجاري إرتفاعًا وإنخفاضا، بإستثناء الأرصدة الضعيفة الموجبة للميزان التجاري سنة 1995 و2021 التّي سجل فيها الميزان الجاري عجز قدره 0,05 و 4,55 على الترتيب، بسبب عدم قدرة استيعابها من طرف الحساب التجاري في ظل العجز الدائم لحسابي الخدمات والدخل والمشاركة الضعيفة نسبيًا للتحويلات الجارية، أمّا من غير ذلك فهناك توافق في نفس الإتجاه ويفارق نحو العجوزات الحاصلة في حسابي الخدمات والدخل، ويظهر هذا الاتجاه جليًا خلال الفترة من 2003 الى 2008 التي عرفت نموًا متواصلاً للحساب الجاري متعديًا بذلك عتبة 11 مليار دولار سنة 2003 ووصولاً الى أكبر رصيد له خلال فترة الدراسة والذي قدّر بـ33,95 مليار دولار سنة 2008 مقابل 40,6 مليار دولار في رصيد الميزان التجاري في أكبر قيمة له كذلك في نفس السنة.

وعليه يعتبر الميزان التجاري البند المحوري لكل تغيرات الحساب الجاري، وكل ما يمكن الإعتماد عليه في تحليل تغيرات الحساب التجاري يمكن إسقاطه على الحساب الجاري، وحتى في نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت أكبر نسبة موجبة لها سنة 2006 بـ24,72%، وهي نفس السنة التي حقق رصيد الحساب التجاري أكبر نسبة له من الناتج المحلي الإجمالي

بـ29,2%، وأكبر نسبة عجز إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 بـ16,37% و12,5% للحساب الجاري والتجاري على الترتيب.

وبناءًا على ما تقدّم نلاحظ أنّ نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فاقت نسبة 5% خلال الفترة 2015 إلى 2020 أكثر من ثلاثة أضعاف سنتي 2015 و2016 بواقع 16,29% و16,37% على الترتيب، ممّا أدّى بالدولة إلى توقيف البرنامج التنموي الذي كان مبرمجًا للفترة من 2015 إلى 2019، والذي كان تقدير الإعتمادات المالية المرصودة له، بناءًا على توقعات عائدات البترول بإعتبارها أكبر نسبة في إيرادات الميزانية العامة للدولة، ومع إنهيار أسعار المحروقات بداية من سنة 2014، وإستمرار ذلك، هذا ما أدّى بالدولة إلى تبنّي النموذج الجديد للنمو والممتد إلى غاية 2030، والهادف في مضمونه إلى تنويع الصادرات.

كما يعتبر رصيد الحساب الجاري مؤشرًا مهمًا في قياس قدرات الدّولة ومدى إحتياجها لتمويل إقتصادها، بحيث يعبّر الرّصيد السّلبي للحساب الجاري عن عدم قدرة الدّولة في تحقيق إدخار صافي من خلال معاملاتها الخارجية، وإحتياجها لإدّخار الغير(التمويل الخارجي) (رواني و دحو، 2023، صفحة 41)، وهو ما يظهر خلال سنتني 1994 و1995 وخاصة إبتداءً من سنة 2014 إلى غاية نهاية فترة الدراسة حيث كان أكبر رصيد عجز سنة 2015 بواقع -27,03 مليار دولار، وهو ما يدعو للقلق، وهو ما دفع بالدولة إلى مراجعة تشريعاتها في كل ما من شأنه تنويع الصادرات، وجلب وتشجيع وتسهيل الإستثمار الأجنبي المباشر.

وفي إطار التعليق على النسبة التي تعبّر عن القيمة الخارجية للعملة المذكورة أعلاه التي يجب ألاّ تقل عن 4% من رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، فما هو معلوم أنّ هناك هيمنة لقطاع المحروقات على الناتج الإجمالي المحلي، فيما يخص نسبة هذا القطاع في الإيردات العامة للدولة في مقابل باقي الإيرادات ونفس الشيئ بالنسبة للصادرات، وإنّ عدم توظيفه بما يخدم تنويع الصادرات مقابل نمو وتنويع الواردات خاصة الإستهلاكية منها، جعل الاقتصاد الجزائري متذبذب، ضعيف، تابع وغير مستدام، حيث إحتلّت الجزائر المرتبة 12 من

أصل 17 دولة للمدّة 2019-2022 حسب العدد السابع لتقرير تنافسية الإقتصادات العربية الصادر عن صندوق النقد العربي، وهي مرتبة متأخّرة.

وعملاً بالقاعدة العامة أنّ قوة العملة من قوة الاقتصاد، ونظرًا لأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي كمصدر للطاقة، وإمتلاك الجزئر كميات معتبرة من النفط إنتاجًا وتصديرًا من جهة، وتسعير النفط الجزائري بالعملة الأكثر قبولاً وإنتشارًا في العالم(الدولار الأمريكي) من جهة أخرى، وعليه فإن إرتفاع أسعار النفط إلى جانب الكميات المصدّرة منه يؤدّي إلى زيادة تدفقات الدولارات النفطية إلى الاقتصاد الجزائري ومنه فإنّ العملة الوطنية تستمدّ قوّتها من الدولار النفطي وبالتالي هي قوّة ليست نابعة من ذات الاقتصاد الجزائري.

4-6 حساب رأس المال والعمليات المالية:

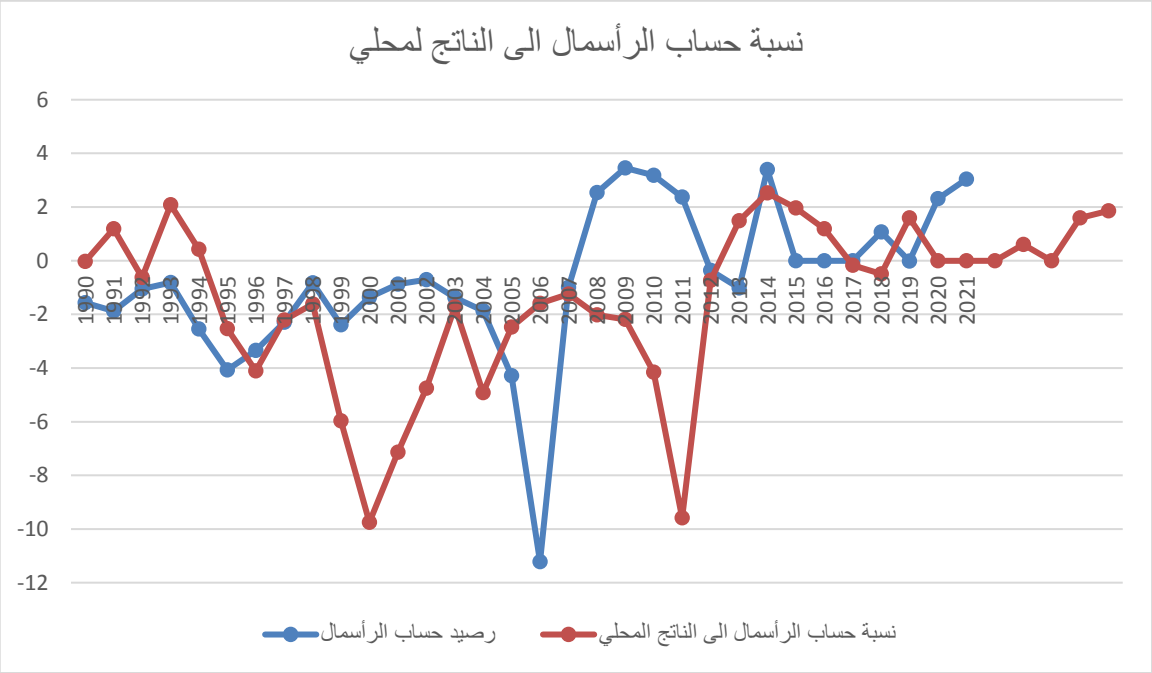
الجدول رقم 23: المؤشرات الرئيسية لحساب رأس المال والعمليات المالية للفترة 1990 إلى 2021 (بالمليار دولار).

السنوات	رصيد حساب الرأسمال	معدل حساب الرأسمال %	نسبة حساب الرأسمال الى الناتج المحلي
1990	-1,57	-754,17	-2,53
1991	-1,88	19,75	-4,11
1992	-1,06	-43,62	-2,21
1993	-0,81	-23,58	-1,62
1994	-2,54	213,58	-5,97
1995	-4,07	60,24	-9,75
1996	-3,35	-17,69	-7,14
1997	-2,29	-31,64	-4,75
1998	-0,83	-63,76	-1,72
1999	-2,395	188,55	-4,92
2000	-1,36	-43,22	-2,48
2001	-0,87	-36,03	-1,59

2002	−0,711	-18,28	-1,25
2003	−1,372	92,97	-2,02
2004	−1,87	36,30	-2,19
2005	−4,29	129,41	-4,16
2006	−11,22	161,54	-9,59
2007	−0,99	-91,18	-0,73
2008	2,54	-356,57	1,49
2009	3,457	36,10	2,52
2010	3,177	-8,10	1,97
2011	2,375	-25,24	1,19
2012	−0,361	-115,20	-0,17
2013	−1,019	182,27	-0,49
2014	3,397	-433,37	1,59
2015	−0,242	-107,12	-0,15
2016	0,518	-314,05	0,32
2017	0,557	7,53	0,33
2018	1,064	91,02	0,61
2019	−0,016	-101,50	-0,01
2020	2,313	-14556,25	1,59
2021	3,033	31,13	1,86
المتوسط	−0,71	-496,57	−1,75

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات من بنك الجزائر وصندوق النقد العربي

الشكل رقم 08: نسبة حساب الرأسمال الى الناتج المحلي (بالمليار دولار).



المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول رقم 23

بناءًا على الجدول رقم 23 سجّل رصيد ميزان رأس المال والعمليات المالية خلال العشرية الأولى رصيدًا سالبًا، معبرًا بذلك عن العجز الحاصل في الحساب خلال طول هذه الفترة، إلاّ أنّه من خلال تتبع قيمة العجز والأحداث الاقتصادية، يمكن تقسيم هذه الفترة إلى قسمين، وذلك من خلال تراجع العجز من 4,07 مليار دولار سنة 1995 إلى 1,36 مليار دولار مع بداية العشرية الثانية سنة 2000، ويرجع ذلك إلى إعادة جدولة 16 مليار دولار التي كانت في إطار الإتفاق المبرم مع نادي باريس ولندن، وبإعتباره المالك الأكبر لحجم المديونية الجزائرية، ممّا ساهم في تقليص حجم خدمة الدّين الخارجي، من 8,31 مليار دولار لمتوسط الفترة من 1990 إلى 1994، إلى 4,52 مليار دولار لمتوسط الفترة من 1995 إلى 2000، ممّا عزّز التحسّن الحاصل في رصيد الحساب الجاري وميزان المدفوعات الإجمالي (ميهوب، 2023، صفحة 200)، بالإضافة إلى جهود الدولة التشريعية خلال هذه العشرية، من أجل إعطاء الحرّية الاقتصادية للمتعاملين الإقتصاديين، وتحقيق مبدأ المنافسة التامّة، من خلال قانون النقد والقرض سنة 1990 من جهة، ومن جهة ثانية العمل على ما من شأنه التخفيض من حدّة ندرة مصادر التمويل، من خلال

المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الإستثمار، بحيث أدّى هذا إلى ارتفاع تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من 40 مليون دولار إلى 607 مليون دولار سنتي 1990 و 1998 على الترتيب، متضاعفة بذلك أكثر من 15 مرّة، ثمّ إنخفضت سنتي 1999 و2000 بنحو 291 و280 مليون دولار على الترتيب (جبار و عمر عبدة، 2016، صفحة 130)، وواصل حساب رأس المال عجزه سنة 2001 والذي بدأ في التوسّع إبتداءا من سنة 2003 إلى غاية تسجيله لأكبر عجز سنة 2006 قدره 11,22 مليار دولار بنسبة نمو قدرها 161،5%، وهذا راجع إلى مباشرة الجزائر إلى التسديد المسبق للدّيون الخارجية (تقرارت و اخرون، 2022، صفحة 30)، وبالرّغم من بقاء العجز عرف بعد ذلك الحساب تحسنًا منذ سنة 2007، مسجلاً تراجعًا بنسبة 91,2%، ثمّ بداية من سنة 2008 إلى غاية 2011 سجّل الحساب رصيدًا موجبًا بمتوسط قدره 2,89 مليار دولار، وهذا نتيجة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتّي بلغت سنة 2008 ما قيمته 2,33 مليار دولار مقابل 1,37 مليار دولار سنة 2007.

وواصلت هذه التدفقات في نفس منحى الإرتفاع بقيمة 2،54 و 3,42 مليار دولار لسنتي 2009 و2010 على الترتيب، لتنخفض بعد ذلك إلى قيمة 1,05 مليار دولار سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 (دويس و شقروش، 2018، صفحة 90)، ثمّ سجّل حساب رأس المال عجزًا سنتي 2012 و2013 بواقع 0,36 و1,02 مليار دولار على الترتيب، ثم تحسّن وبرصيد إيجابي مسجلاً بذلك فائضًا بقيمة 3,40 مليار دولار، ثمّ عاد إلى العجز مرّة أخرى سنة 2015 بقيمة 0,24 مليار دولار، وهذا راجع إلى تهاوي أسعار البترول في سوق النفط العالمي إلى 52 دولار للبرميل مقابل 100 دولار للبرميل سنة 2014 (ميهوب، 2023، صفحة 247)، ثمّ تحسّن رصيده تدريجيًا إبتداءً من سنة 2016 بقيمة 0,52 مليار دولار إلى 3,03 مليار دولار سنة 2021، بإستثناء سنة 2019 الذّي سجّل فيه عجزًا بقيمة 0,016 مليار دولار بسبب أزمة كورنا التي كان لها تأثيرًا ظاهرا على مستوى الاقتصاد العالمي.

أمّا عن نسبة حساب رأس المال والعمليات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتّي تعبر عن تمويل هذا الحساب للناتج المحلي الإجمالي، والتي كان متوسطها سلبيًا خلال هذه الفترة

بنسبة –1,75%، وهذا ما يدل أنّ أغلب المعاملات الحاصلة في هذا الحساب هي على حساب الناتج المحلي الإجمالي.

4-7 ميزان المدفوعات الإجمالي:

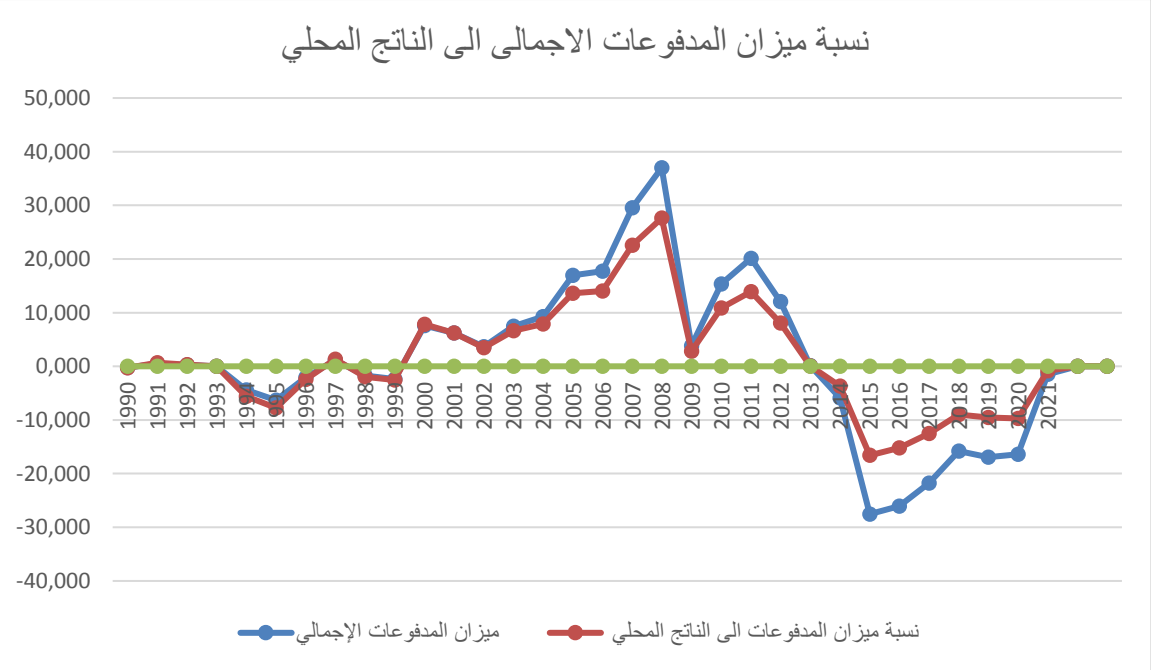
الجدول رقم 24: ميزان المدفوعات الإجمالي ونسبته الى الناتج الإجمالي المحلي للفترة 1990 إلى 2021 (بالمليار دولار).

السنوات	ميزان المدفوعات الاجمالي	معدل نمو ميزان المدفوعات الاجمالي	نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج الإجمالي المحلي
1990	-0.220	-65,625	-0.273
1991	0.510	-331,818	0.641
1992	0.240	-52,941	0.297
1993	-0.010	-104,167	-0.013
1994	-4.380	43700,000	-5.578
1995	-6.310	44,064	-7.742
1996	-2.090	-66,878	-2.463
1997	1.160	-155,502	1.352
1998	-1.740	-250,000	-1.930
1999	-2.375	36,494	-2.553
2000	7.570	-418,737	7.838
2001	6.190	-18,230	6.223
2002	3.660	-40,872	3.484
2003	7.468	104,044	6.632
2004	9.250	23,862	7.876
2005	16.940	83,135	13.619
2006	17.730	4,664	14.016
2007	29.550	66,667	22.592
2008	36.990	25,178	27.618
2009	3.859	-89,567	2.836

10.871	297,150	15.326	2010
13.884	31,417	20.141	2011
8.038	-40,137	12.057	2012
0.086	-98,897	0.133	2013
-3.674	-4521,805	-5.881	2014
-16.591	368,237	-27.537	2015
-15.197	-5,469	-26.031	2016
-12.542	-16,400	-21.762	2017
-9.009	-27,304	-15.820	2018
-9.544	6,997	-16.927	2019
-9.725	-3,297	-16,369	2020
-0.850	-90,965	-1,479	2021
1,56	1199,79	1,24	المتوسط

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات من بنك الجزائر والبنك الدولي

الشكل رقم 09 : نسبة ميزان المدفوعات الاجمالي الى الناتج المحلي (بالمليار دولار).



المصدر : من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول رقم 24.

يشمل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات مجموع أرصدة كل من العمليات الجارية وتدفقات رأس المال طويل الأجل، وتدفقات رأس المال قصير الأجل للقطاع الخاص غير البنكي (رواني و دحو، 2023، صفحة 41)، وهو بذلك يعكس التأثيرات المطبّقة على سعر الصّرف، فإذا كان الرصيد دائنًا، فهو يمثّل الطّلب على العملة المحلية مقابل عرض العملة الأجنبية، وكلّما كان الرصيد الدائن كبيرًا، كان الطّلب على العملة المحلية قويًا مقابل عرض العملة الأجنبية، وهو ما ينتج عنه تحسّن في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، والعكس في حالة الرصيد المدين.

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أنّه بالرّغم من التدهور في مؤشر خدمة الدّين الخارجي، إلاّ أنّ ميزان المدفوعات بدأ يعرف تحسنًا نسبيًا خلال سنتي 1990 و1991، حيث إنتقل من عجز قدره –0,22 مليار دولار سنة 1990 مقارنة بعجز قدره –0,64 مليار دولار سنة 1989، إلى فائض بقيمة 0,51 مليار دولار، ممّا يعدّ نجاحًا في تحقيق التوازن الخارجي من خلال السياسات المتّبعة في هذه الفترة، بالتزامن مع إرتفاع أسعار النفط وتقليص حجم الإستيراد(ميهوب، 2023، صفحة 163)، ثمّ تراجع الرصيد محافظًا على إيجابيته سنة1992 بواقع 0,24 مليار دولار، ثمّ بدأ في مرحلة العجز إبتداءً من سنة 1993 بواقع 0,01 مليار دولار الذي كان نتيجة حتمية لأزمة الديون الخارجية وإنخفاض أسعار النفط، بالرّغم من السياسة المتّبعة في الضّغط على الواردات، وإستمرّ العجز وبأكبر معدّل النّمو خلال كل فترة الدراسة، مسجلاً بذلك رصيدًا بقيمة –4,38 مليار دولار، وهذا راجع حسب الجدول 01 من الملحق 01 إلى إنخفاض حصيلة الصادرات وزيادة فاتورة الواردات بواقع 8,89 و9,15 مليار دولار على الترتيب، وهذا بدوره ناتج عن زيادة واردات المنتجات الغذائية والتي مثّلت نسبتها حسب الجدول رقم 03 من الملحق 01 30% من مجموع الواردات، وهي أكبر نسبة خلال سنوات فترة الدراسة، وإنخفاض أسعار النفط، بحيث سجّلت قيمة صادرات المحروقات حسب الجدول 02 من الملحق 01 ما قيمته 8053 مليون دولار سنة 1994 مقابل 9612 مليون دولار سنة 1993، وربّما يمكن تفسير ذلك بالبداية الفعلية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر في إطار الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي.

شهد ميزان المدفوعات سنة 1995 أكبر عجز خلال فترة التسعينات بقيمة 6,31 مليار دولار، ولعلّ ذلك يرجع حسب الجدول 01 من الملحق 01 إلى زيادة حجم الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 29،% وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة، كما تجدر الإشارة أنّه خلال هذه السنة سجّلا كل من سعر الصّرف الإسمي والحقيقي تدهورًا بحوالي 57% و38% على الترتيب، نظرًا لإرتفاع الأسعار المحلية من خلال التخفيض المتتالي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ب3,7% و 40,1% خلال شهري مارس وأفريل من سنة 1994 (حميد، 2021-2022، صفحة 95)، وبالتّالي فإنّ الزّيادة في حجم الواردات المشار إليها أعلاه، هي زيادة إسمية، في ظل تخفيض سعر الصّرف المبالغ فيه، والتّي كان لها أثرًا ظاهرًا على العجز المعتبر في ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة، هذا العجز الذي لم يتم تسجيله حتّى سنة 1991 التي شهدت تخفيض في سعر الصّرف الفعلي الحقيقي بفارق 89 نقطة عن سنة 1990 ممّا يثبت التأثير الكبير لتحرير التجارة الخارجية (ميهوب، 2023، صفحة 198) وتخفيض قيمة الدينار الجزائري أثناء فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ثمّ تراجع العجز بعد ذلك سنة 1996 بنسبة 66,89% بقيمة قدرها -2,09 مليار دولار وواصل في التحسّن مسجلاً فائضًا بقيمة 1,16 مليار دولار سنة 1997، بسبب التحسّن الحاصل في الميزان الجاري(فائض) من 3,61 مليار دولار سنة 1996 إلى 5,67 مليار دولار سنة 1997 بسبب التحسّن في أسعار البترول التي إرتفعت قيمة صادراته حسب جدول رقم 02 من الملحق رقم 01 من 12494 مليون دولار إلى 13378 مليار دولار من جهة، والتراجع في قيمة فاتورة الوردات الغذائية حسب الجدول رقم 03 من الملحق 01 من 2601 مليون دولار سنة 1996 إلى 2544 مليون دولار سنة 1997 نتيجة تحسّن الإنتاج الزراعي بسبب تحسّن الظروف المناخية، وكذلك الإنخفاض الحاصل في قيمة واردات التجهيزات الصناعية من 3022 مليون دولار سنة 1996 إلى 2833 مليون دولار سنة 1997 بسبب الخوصصة والتصفية وندرة التمويل بالنسبة للمؤسسات العمومية المتبقية، والذي ساهم في الحد من نشاطها.

إثر الصدمة الخارجية لسنة 1998 والمتمثلة في إنهيار أسعار النفط مؤدّية بذلك إلى إنخفاض في قيمة صادرات المحروقات من 13378 مليون دولار سنة 1997 إلى 9855 مليون دولار سنة 1998 حسب الجدول 02 من الملحق 01، وفي نفس الوقت كانت هناك زيادة في الواردات، ولعلّ ذلك يرجع إلى إنخفاض أسعار الواردات الناتج عن تحسّن قيمة سعر الصرف الدينار الجزائري، وإلى زيادة الدخل الوطني(النمو الاقتصادي)، وفي سنة 1999 إرتفع العجز بمعدّل نمو قدره 36,49%، وهذا بالرّغم من إرتفاع أسعار البترول من 12,94 دولار للبرميل سنة 1998 إلى 17,91 دولار للبرميل سنة 1999، وهذا ما يفسّره العجز المعتبر في حساب رأس المال الذي سجّل 2,40 مليار دولار سنة 1999 (بن زروق، 2022، صفحة 393).

إنّ إستمرار ارتفاع أسعار النفط منذ أواخر سنة 1999 أدّت إلى تسجيل فائض في الميزان الإجمالي سنة 2000 بواقع 7,57 مليار دولار، ممّا أعطى نوعًا من الزيادة في الإيرادات المالية للدولة في هذه المدّة، التّي تمّ إستغلالها في تعزيز النشاط الاقتصادي، على شكل سياسة مالية تنموية، تم التعبير عنها من خلال زيادة حجم الإنفاق العام ضمن برامج تنموية (الزبيدي و العامري، 2019، صفحة 259)، كان أوّلها برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2005 سجّل خلالها الرّصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قيمًا موجبة، عكست الفوائض المعتبرة للميزان التجاري في درجة إستيعابها وإحتوائها لجميع أرصدة ميزان المدفوعات بالرّغم من العجوزات المزمنة في هذه الفترة لكل من حساب الخدمات وحساب الدخل وحساب رأس المال والعمليات المالية، حيث عرفت سنة نهاية هذا البرنامج رصيدًا إيجابيًا بواقع 9,25 مليار دولار، وهو أكبر رصيد خلال هذا البرنامج، وبالتالي كانت نهاية مشجّعة، للزّيادة أكثر في الإنفاق العام وذلك بتبنّي البرنامج الثاني بعنوان دعم النمو الاقتصادي من 2005 إلى 2009، حيث سجّل رصيد ميزان المدفوعات الإجمالي في بدايتها إرتفاعًا بمعدّل نمو 83,14% محققًا بذلك فائضًا قدره 16,94 مليار دولار، ثمّ إستمرّ في هذا الإرتفاع بوتيرة متزايدة إلى أن حقّق أكبر خلال هذه الفترة وخلال فترة كل الدراسة بواقع 36,99 مليار دولار سنة 2008، وهذا بعد إرتفاع أسعار البترول إلى أعلى مستوى لها في التاريخ بقيمة 147,27 دولار للبرميل بعد تصاعد القلق من التجارب الصاروخية

الإيراني (حنصال و ميزوري، 2022، صفحة 286) ثمّ تراجع بسبب تبعات الأزمة المالية العالمية في سنة نهاية هذا البرنامج بمعدل 89,56 % برصيد 3,86 مليار دولار، وفي ظل الفائض المحقق في الرّصيد الإجمالي لميزان المدفوعات واصلت الجزائر برنامجها التنموي الثالث والذّي إمتدّ من 2010 إلى 2014 بإسم البرنامج الخماسي للتنمية، بحيث عاد الرّصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الإرتفاع بمعدّل نمو 297,15% و31,41 % لسنتي 2010 و2011 على الترتيب بواقع 15,33 مليار دولار و20,14 مليار دولار على الترتيب كذلك، ثمّ عاد إلى الإنخفاض محافظًا على إيجابيته بمعدّل 40,14% و 98.90% لسنتي 2012 و 2013 على الترتيب بواقع 12,06 و0,13 مليار دولار على التوالي، وهذا كذلك بسبب تراجع أسعار البترول، ومع نهاية هذا البرنامج التنموي، وعلى إثر الأزمة النفطية لسنة 2014، وإنهيار أسعار النفط، تراجع حجم الصادرات حيث سجّل خلالها الرّصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزًا معتبرًا قدّر بـ 5,88 مليار دولار وهو عجز مهم، لم يتم تسجيله حتّى في سنوات أزمة التسعينات(المديونية الخارجية) بإستثناء سنة 1995 التّي سبقتها عجوزات في الميزان من جهة، وتزامنت مع تحرير التجارة الخارجية من جهة أخرى، على عكس سنة 2014، التّي عرف فيها ميزان المدفوعات الإجمالي فائضًا متتاليًا منذ سنة 2000 إلى 2013، ناهيك عن التسديد المسبق للمديونية الخارجية في السنوات الأولى من الألفية، ولعلّ هذا يقودنا إلى إعادة النّظر في هيكل ميزان المدفوعات منذ بداية البرامج الاقتصادية من 2001 إلى 2014، وبالإعتماد على الجداول 1 و2 و3 من الملحق رقم 01 نلاحظ أنّ هذه الفترة غلب عليها تحسّن أسعار النفط ممّا أدّى إلى زيادة الحجم الإجمالي للصادرات بشكل متزايد من 19,09 مليار سنة 2001 إلى 78,59 مليار دولار سنة 2008 ثمّ بدأ بالتراجع إلى غاية 2014 بإستثناء 2011، وبالمقابل نجد نمو الواردات بشكل متزايد، وإستمرارها في النّمو خلال كلّ هذه الفترة، بالرّغم من تراجع قيمة الصادرات إبتداءًا من سنة 2008، وإذا أضفنا لذلك أنّ نسبة الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة لم تتجاوز 3% في المتوسط بالرّغم من مساعي الدّلة من أجل إحداث تنويع الصادرات، وهو ما يبرّر جمود الآلة الإنتاجية، وهو ما يدل على إخفاق الدّولة نهاية الفترة في تبنّي النظرية الكنزية للرّفع من

الطّلب الكلّي الفعّال سواء على السلع الإستهلاكية أو السلع الإستثمارية، والذّي نجاحه مرهون في عدم التوجّه نحو الخارج من أجل تغطية الطّلب المفعّل، وعليه فإنّ الطّلب الفعّال على السّلع الإستهلاكية الذّي كان بسبب الإستثمارات العمومية خاصة في البنية التحتية، لم تتم تلبيته من خلال تفعيل الآلة الإنتاجية المحلّية بل تمّ اللجوء إلى الإستيراد بحيث إرتفعت واردات المنتجات الإستهلاكية الغذائية وغير الغذائية من حوالي 3,8 مليار دولار سنة 2001 إلى أكثر من 20 مليار دولار سنة 2014، وكذلك بالنسبة للطّلب الفعّال فيما يخص السّلع الإستثمارية، الذي تمّ تلبيته هو الأخر عن طريق الواردات من المواد الأوليةّ، والنصف المصنّعة، والتجهيزات الصناعية، والتّي إنتقلت في مجموعها من واقع 5,81 مليار دولار سنة 2001 إلى أكثر من 32 مليار دولار سنة 2014.

بالإضافة إلى هذا، وربّما الأشد ممّا سبق زيادة واردات المحروقات(المشتقات النفطية) من 139 مليون دولار سنة 2001 إلى 7,72 مليار دولار سنة 2014، هذه القيمة الأخيرة لوادرات المحروقات تمثّل نسبتها إلى صادرات المحروقات لنفس السنة بـ 4,66% وهي أكبر من نسبة مجموع صادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة والتي لم تتجاوز 3% وهو ما يُظهر لنا بوضوح عمق الإختلال الهيكلي للإنتاج الوطني وفي عجزه عن خلق العرض الكلّي الفعّال الموازي للطّلب المفعّل، ومدى إعتماده على قطاع المحروقات في تغطية فاتورة الواردات.

ومع بداية برنامج توطيد النّمو الاقتصادي الممتد من سنة 2015 إلى غاية 2019 عرف الرّصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجوزات متتالية بحيث كانت معتبرة خلال سنتي 2015 و2016 بواقع 27,53 و 26,03 مليار دولار على الترتيب بسبب تراجع أسعار البترول إلى 30 دولار و 27 دولار على التوالي كذلك، هذا الأخير هو أدنى مستوى له منذ 12 سنة (حوة، صفحة 08)، وفي ظل هذه الأوضاع المتدنية لسعر النفط، الممّول الرّئيسي لبرامج التنمية، تمّ تجميد هذا البرنامج، وتبنّي النموذج الجديد للنمو الممتد من 2016 إلى 2030 والذّي يهدف في أساسه إلى التصنيع وتنويع الصادرات، ثمّ بدأ الرصيد الإجمالي للعجز يتراجع إبتداءًا من سنة 2017 بواقع 21,76 مليار دولار، وإستمرّ هذا التراجع بمتوسّط عجز قدره 16,37 مليار دولار من 2018

إلى 2020، إلى أن وصل إلى عجز بقيمة 1,48 مليار دولار سنة 2021، وهذا الأخير بعد تحسّن أسعار النفط إلى 72,47 دولار للبرميل مقابل 42,08 دولار سنة 2019 و 34,70 دولار سنة 2020، وتجدر الإشارة أنّ هذه العجوزات المسجّلة تمّ تمويلها حصريًا عن طريق سحب إحتياطات النقد الأجنبي (بإستثناء الذهب)، وهذا ما أدّى إلى إنخفاض مخزون هذه الإحتياطيات بنحو 53% بين أواخر سنة 2017 وأواخر سنة 2021، وهذا في ظل إنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر، ونقص الاقتراض الخارجي (بنك الجزائر، 2022، صفحة 83).

أمّا بالنسبة لنسبة رصيد ميزان المدفوعات الإجمالي إلى الناتج المحلّي الإجمالي فهي تزيد بزيادة الرّصيد وتنخفض بإنخفاضه، والذّي بدوره يزيد بزيادة أسعار النفط وينخفض بإنخفاضها، ولعلّ هذا يقودنا إلى القول بأنّ الناتج المحلّي الإجمالي متغيّر تابع لكل التغيرات الحاصلة في أسعار النفط، وهذا الأخير هو الذّي يحدّد مصير الرّصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر، فإذا كانت إشارة نسبته إلى الناتج المحلّي الإجمالي موجبة فهي في صالح التغيّر الحاصل في الناتج المحلّي الإجمالي(النّمو الاقتصادي) وإذا كانت سالبة فهي عكس ذلك.

المبحث الثّاني: النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2021):

1- المرحلة ما قبل 1980 (1962-1979):

قسمت هذه المرحلة بفترتين، الفترة الأولى تسمى فترة البناء والتخطيط، والفترة الثانية فترة بناء القاعدة الصناعية.

1-1 فترة البناء والتخطيط (1962-1969):

وتسمى فترة ما قبل الإصلاحات تميزت هذه المرحلة بفترات أولها فترة غداة الاستقلال وتمتد من 1962-1965 (تومي ع.، 2011، الصفحات 6-10): كان وضع الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال على قدر كبير من التدهور والتردي، حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي كثيرا من معالم التخلف نذكر أهمها:

-إزداوجية إقتصادية في كل القطاعات حيث وجد قطاعات إقتصادية (فلاحة، صناعة، خدمات) متطورة يسيطر عليها الأجانب، تمتلك عناصر الإنتاج من تقدم التكنولوجي ويد عاملة

مؤهلة عالية ومناطق نشاط مختارة بعناية ومن جهة أخرى قطاعات اقتصادية تقليدية متخلفة ينشط فيها معظم الجزائريين؛

-سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي حيث كان يستحوذ على قرابة 80% من اليد العاملة؛

-التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد؛

-سيطرة البترول والنبيذ على الصادرات اذ كانت تستحوذ على نسبة 80% من مجموع الصادرات الجزائرية؛

-تدني مستوى المعيشة.

لهذه الأسباب دفع بالسلطات الجزائرية الى وضع برامج وإجراءات للإصلاح الاقتصادي فبدأ فترة التخطيط التي تمتد من 1966-1969 حيث شهدت هذه الفترة بداية نظام التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية وتميزت بإطلاق مخطط الثلاثي الأول

ففي سنة 1966 قامت الدولة بتأميم قطاعات المناجم والبنوك، ثم أقبلت سنة 1967 إلى تأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات إلى أن وصل تأميم كل مصادر الثروة الباطنية سنة 1971، في هذه الفترة والتي تميزت بإطلاق المخطط الثلاثي الأول التي خصص لها مبلغ 11،081 مليار كإستثمار، ومن أبرز نتائجه ظهرت إنخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام وبداية الإعتماد على قطاع المحروقات، حيث كانت نسبة 1,869 مليار دج أي بنسبة 17% من مجموع الاستثمارات المخصصة في المخطط اما الصناعة فحظيت بنسبة 49% من مجموع الاستثمارات أي نسبة 5,400 مليار دج، كما سجل الرأسمال الخاص هروبا نحو الخارج، مما أدّى الى التدني في معدلات النمو الاقتصادي، والسبب يعود الى حداثة الاستقلال، إضافة إلى ضعف المقومات المالية بسبب توجه الاقتصاد الجزائري الى قطاع المحروقات واعتماده كمرجع أساسي لتمويل المشاريع التنموية وخاصة القطاع الصناعي بإعطائه الأولية للاستثمار .

1-2 فترة بناء القاعدة الّصنّاعية (1970-1979):

تمتد فترة بناء القاعدة الصناعية ما بين 1970-1979 تميزت بإطلاق مخططين رباعيين الثاني 1970-1973 و 1974-1977 كان كلفتهما على التوالي 68،56 مليار دج، 110 مليار دج، ثم فترة تكميلية للبرنامج المخطط الرباعية الثاني وامتد من 1978-1979 وهذ يعكس إرادة الدولة انتهاج نموذج يعتمد على تطوير الصناعة وجعلها المحرّك الرئيسي للنمو الاقتصادي، ولقد تميزت هذه الفترة بمعدل استثماري متطور بلغ مستوى 45,71% من الناتج الداخلي الخام مما يعكس توجه النظام السياسي آنذاك لسياسة التصنيع وتعزيز القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وذلك لغرض زيادة الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة، كما إعتمدت الجزائر سياسة اقتصادية خاصة تمثلت في حصر القروض لتمويل المؤسسات العمومية وفق معدل فائدة حقيقي سالب، وقد ترتّب عن هذه السياسية الاقتصادية أداء اقتصادي لابأس به تمثل في تحقيق النمو الاقتصادي بنسبة (7% سنويا في المتوسط) تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت سنة 1977 (22،3%) ثم إلى 18% سنة 1980، ويعزو ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط والسياسة المنتهجة والمحيط الدولي المناسب، كما أنّ ميزانية الدولة كانت تغطّى بالجباية العادية لمواجهة النفقات الجارية والجباية البترولية توجه نحو الاحتياط، إذ يصرف منها 30% منها لتغطية الاستثمارات والمتعلقة بالصناعات القاعدية، والباقي يوجّه على شكل قروض لدعم إستثمارات المؤسسات العمومية.

وكانت أهداف المخطّطين هو رفع إجمالي الناتج المحلي بحلول الآجال الحقيقية ب 46 مليار، إضافة إلى دعم الاستقلال الاقتصادي، وتوسيع التنمية في كامل التراب الوطني، وتدعيم نظام التخطيط، ووضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور (عبدالجليل،2016-2017 ،ص59-61).

1-3 إستثمارات الفترة التكميلية للمخطط الرباعي 1978-1979:

ومنذ تأجيل الخطة الخماسية الأولى حتى سنة 1980 عملت الدولة على إستكمال البرامج الاستثمارية المتبقية، وفي هذا السياق تم استكمال الاستثمارات عام 1978 بحجم 52.65 مليار

دج، وتجدر الإشارة إلى أن استثمارات سنتي 1978 و1979 تمثل مرحلة انتقالية بين مرحلة الخطة الرباعية الثانية والخطة الخماسية الأولى، وفيما يتعلق باستثمارات عام 1979، فقد بلغ إجمالي إنجازاتها 54 مليار دولار من إجمالي التفويض المالي لقانون المالية لنفس العام، وكانت نسبة إنجاز الإعتمادات على النحو التالي.

حيث بلغ إجمالي تكاليف برامج الاستثمارات المسجلة أو المعاد تقييمها 95,63 مليار دج، وتوزعت كما يلي: الاستثمارات الإنتاجية وشبه الإنتاجية: بلغت 65,23 مليار دج، حيث إستحوذت الزراعة على 3,77مليار دج، والصناعة على 55,66 مليار دج، ومقاولات الإنجاز على 2,35 مليار دج، بينما كانت خدمات الإنتاج بحجم 6,46 مليار دج. الإستثمارات غير الإنتاجية: بلغت 28,39 مليار دج، منها 2,11 مليار دج للبنية التحتية الاقتصادية و26,29 مليار دج للبنية التحتية الاجتماعية، يتضح من ذلك أنّ هذه المرحلة التكميلية شهدت إعتمادات مالية كبيرة، حيث تم تخصيص الجزء الأكبر من هذه الاعتمادات للاستثمارات الإنتاجية، نظراً للتأخر والحجم الكبير الذي شهدته مشاريع المخطط الرباعي الثاني (شقبقب ، 2008-2009، صفحة ب ر ص).

2- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني والإصلاحات المستعجلة:

شهد الاقتصاد الجزائري في الثمانينيات والتسعينيات العديد من المشاكل الاقتصادية التي أعاقت تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية وبالتالي أثره على معدلات النمو الاقتصادي وتميزت بالمخططات الاقتصادية التي تبنتها الدولة:

2-1 المخطّط الخماسي الأول 1980-1984:

في إطار سياسة تنموية جديدة وبناءً على تقييم وتعديل العشريتين السابقتين جاء المخطط الخماسي الأول بأهداف يمكن عرضها كما جاء بها المرسوم 80-240 المؤرخ في 14 أكتوبر 1980 كما يلي:

-تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية في التسيير؛

-تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المالية؛

-توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.

إنّ من أهداف إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات في إطار التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية، فصل الوظائف الاقتصادية للمؤسسة المتمثلة في الإنتاج، التنمية والتسويق، من أجل تسهيل التحكم في التسيير، وإعطاء دور أكبر لوظيفة التخصّص.

وعليه نعتقد أنّ هذه النظرة أضحت لا تتماشى مع واقع التطور الحاصل في الاقتصاد، الذّي أصبح التوجه فيه نحو التشابك والانضمام، خاصة بين الوظيفة الإنتاجية والتنموية؛ ومنه فإنّ مثل هذه الإجراءات كانت سبباً قويًا في النتائج الوخيمة التّي تحصّلت عليها المؤسّسات الإنتاجية، عن طريق تجريدها من وظيفتها التسويقية والاستثمارية، فتجمّد بذلك نشاطها الاقتصادي كمركز لإنتاج الثروة، وبهذا المعنى نكون أمام تفكيك اقتصادي واضح للمؤسسة العمومية (تومي ع.، 2011، صفحة 30).

بالإضافة إلى هذا فإنّ الانقسام غير العادي للمؤسسات والسريع في آن واحد كان قويًا، حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية ما بين 100% الى 220% في ظرف زمني لا يتعدّى السنتين (1982-1981)، وكان لها الأثر الواضح على وضعيتها المالية، حيث بلغت مديونيتها مع نهاية 1983 ما قيمته 179 مليار دج، وهي تمثّل ضعف الناتج الداخلي الخام لنفس السنة (86،8 مليار دج) (بلقاسم، 1993، صفحة 48).

وعليه وجد الجهاز الإنتاجي نفسه أمام تبعية تمويلية، بحيث أصبح عاجزً عن تحقيق أهدافه المتمثلة في توفير السلع الصناعية والغذائية، والتموين الذاتي والتقليص من الاعتماد على قطاع المحروقات في التصدير، وفي إطار عجزه للتموين الذاتي أصبح الطلب على الواردات من مواد أولية ونصف مصنّعة هي المحدّد الرّئيسي لغستغلال طاقته.

الجدول رقم 25 يبيّن معدّل تطور الواردات من مواد التموين

النسبة	1980	1981	1982	1983	1984	متوسط الزيادة %
السلعة الاستهلاكية	48	67	83	78	63	68
مواد تموين جهاز الانتاج	30	58	44	60	96	58
مواد الاستثمار(تجهيزات)	03	32	33	28	26	25

المصدر: تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية الجزائر، 2011, ص42,

نلاحظ من الجدول أنّ نسبة زيادة الواردات من مواد تموين السلع الاستهلاكية، أنّها فاقت الضعفين وقاربت الثلاث أضعاف من مواد إستثمار، كذلك بالنسبة لتموين جهاز الإنتاج هي الأخرى فاقت الضعفين من مواد إستثمار، وهو يظهر جليًا إهتمام الحكومة بالمواد الاستهلاكية على حساب الاستثمار (متطلّبات التنمية).

وهذا ما جعل البنية الاقتصادية والاجتماعية تحت قيد هذه السلع فكلّما تغيّرت أسعارها في السوق العالمي انعكس ذلك على وتيرة النمو الاقتصادي وهي الملاحظة العامّة التي يمكن إستخلاصها من هذه الفترة، حيث انخفض المعدّل المتوسط للنمو بفارق ثلاث نقاط، إذ سجّل ما نسبته 4% في المخطط الخماسي الأوّل بعدما كان في حدود 7% خلال المخططات السابقة (1967-1979) (تومي ع.، 2011، صفحة 38).

2-2 الإصلاحات المستعجلة (1985-1989):

أهم ما ميّز هذه المرحلة الصدمة النفطية لسنة 1986 والناتجة عن الهبوط الحرّ لأسعار النفط وهو ما كشف عن مدى حساسية النظام الاقتصادي في الجزائر للتغيرات الحادثة في السوق العالمي من جهة، وعن هشاشة المنظومة المؤسّساتية في الجزائر الذّي بنى شرعيته على أسس واهية تخضع لتذبذبات هذه السوق, (زمام ، 2002، صفحة 170)، ممّا دفع السّلطة الأولى في الدولة(رئيس الجمهورية) للإعلان عن إصلاحات مستعجلة وعميقة في أكتوبر من 1988، والتّي كانت ذاتية في الوهلة الأولى بعيدًا عن الهيئات الدولية يمكن ايجازها فيما يلي: (تومي ع.، 2011، صفحة 50).

- تعزيز اللامركزية واللامركزية القطاعية نحو استقلالية المؤسسات العمومية؛
- الخوصصة الكاملة لقطاع الفلاحة، وذلك باستحداث مستثمرات جماعية وفردية؛
- إعادة النظر في تنظيم التجارة الخارجية مع إلغاء إحتكار التجارية الخارجية فيما يخص التموين المتعلق بالإنتاج؛
- إستحداث آليات جديدة لتطوير الصادرات؛
- غصلاح المالية المحلية والمنظومة البنكية والنقدية والمنظومة التشريعية؛
- تشريع العمل مع إعادة النظر في الاستثمار الخاص؛
- الانطلاق في التنفيذ التدريجي لآليات السوق المفتوح بالتوازي مع سياسة نشطة لمعدّل سعر الصرف.

وكون الاقتصاد الجزائري ذو طابع ريعي وذو حساسية كبيرة لقطاع المحروقات، فهو بذلك يعتمد على الأسواق الخارجية في إعادة إنتاج منظومته الاقتصادية، ويجدر بالذكر أنّ حساسيته هذه لقطاع المحروقات، لم تتمكن التجربة التنموية السابقة التّي كانت الاستقلالية من أهم أهدافها، القضاء عليها أو حتّى التخفيف من أعراضها، وبقي الاعتماد الكبير والمستمرّ على المواد الأولية المتأتية من عائدات التجارة الخارجية، من أجل تحقيق هذا الطموح، الذّي أدّى الى تعميق التبعية واضافة اشكال جديدة لم تمكن منتظرة من جنسها(التبعية التقنية والمالية....)(زمام ، 2002، الصفحات 170-171).

الجدول رقم 26 يبين مؤشّرات النمّو وثقل المديونية

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي بالحجم %	5.4	1.3	-0.8	-2	3.4
رصيد ميزان المدفوعات(مليار دج)	5.17	-15	0.3	-10.9	-11.8
سعر صرف الدينار/$	5.03	4.71	4.84	5.93	7.61
الديون الخارجية(مليار دولار)	17.5	21	24.7	25.1	25.8
خدمات الديون الخارجية	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01
خدمات الدين/قيمة الصادرات %	35	62.6	55.5	80.3	69.5

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص213.

بالإضافة إلى هذا فقد بلغ عجز الخزينة المغطّى بالإصدار النقدي نسبة 12,8% سنة 1988 من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعني حدث هناك فائض في العرض الكمّي النقدي الذّي لا يقابله انتاج حقيقي، وبالتّالي ارتفاع معدّل التضخّم (بورجة، 2020، صفحة 173).

3- التصحيح الاقتصادي والهيئات المالية الدولية:

إنتهت محاولة التصحيح الاقتصادي الذاتي في الجزائر إلى النتائج المسّجلة سابقًا، وفي ظل ظروف إقتصادية متأزمة تراجع النمو الاقتصادي والمديونية الخارجية واختلال ميزان المدفوعات، وهو ما أدّى بها إلى وضع برنامج لاحتواء هذه الاختلالات الاقتصادية تمثلت أبرز ملامحه في:

-العمل على تطهير الديون الخارجية؛

-الحد من ظاهرة التضخّم من أجل رفع القدرة الشرائية للمواطن؛

-العمل على تقوية الادّخار الداخلي لتحفيز الاستثمار، الذّي كانت له أولويات ملحّة.

إلاّ أنّه بقى هذا البرنامج مقيدًا بتوفير موارد مالية لتطبيقه ممّا جعل الحكومة تتجه إلى الجهات الدولية، طلبًا للعون المالي من خلال قروض على شكل مساعدة لفائدة الاصلاحات والتّي كانت على مراحل كالتالي:

3-1 إتفاق الاستعداد الائتماني الأول:

بعد خطاب النوايا الذّي أرسله وزير المالي الجزائري في شهر مارس 1989 إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، والذّي تعهّدت الحكومة الجزائرية من خلاله على "المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيًا، وخلق البيئة المناسبة التّي تمكّن من اتخاذ القرارات على أساس المسؤولية المالية والربحية، والإعتماد الكبير على ميكانزيم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف" (بطاهر، 2004، صفحة 182)، بالإضافة الى توسيع دور القطاع الخاص، وبعدها أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 31 ماي 1989، بالإضافة إلى الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في شهر سبتمبر من نفس السنة.

وبناءًا على هذه الاتفاقيات، تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة تكييف الإقتصاد الجزائري، بحيث حظي الطلب المقدّم من طرف الجزائر بالموافقة الجماعية لمجلس إدارته، وهذا ما أكّده الامين العام لصندوق النقد الدولي أثناء زيارته للجزائر في جوان 1989. (طالبي، 2020-2021، صفحة 154)، حيث قدّم الصندوق 600 مليون دولار امريكي، بينما قدّم البنك الدولي 300 مليون دولار امريكي في اطار الاصلاحات، فبدأت أولى الخطوات بتحرير التجارة الخارجية بإعتبارها القطاع الحسّاس في تحصيل العملة الصعبة، وذلك من خلال التشريع الذّي يتماشى مع منطق التحرير كالتالي:

-إصدار القانون 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 والذّي يعتبر الخطوة الاولى في ارساء قواعد نظام اقتصاد السوق.

-إصدار قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، الذي كان من مبادئه إعادة الاعتبار لسياسية النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد، بعد ما كانت مهمشة ومغيبة خلال ثلاث عقود من الزمن، بحيث يمكن القول بأنّ قانون النقد والقرض قد وضع بشكل تام النظام النقدي والمنظومة المصرفية في مسار الانتقال من إقتصاد مسيّر مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق (بلعزوز، 2004، الصفحات 188-189).

-تحرير التجارة الخارجية من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1990 المؤرخ في 1990/08/07 الذّي منح من خلاله المشرّع الحق لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين المقيمين في التراب الوطني الحق في إستيراد البضائع وإعادة بيعها دون أن يكتسي هؤلاء طابع الإحتكار، كما خوّل لهم الحق في فتح حسابات بالعملة الأجنبية لتسهيل عملية الاستيراد، فاصدر البنك الجزائري بدوره عدّة أنظمة لتوجيه هذه العملية (زيرمي ن.، 2016، صفحة 271)

3-2 إتفاق الاستعداد الائتماني الثاني:

جاء هذا الاتفاق إثر لجوء الجزائر للمرّة الثانية إلى صندوق النقد الدولي بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث سجلت الجزائر خلال الفترة من 1989 الى 1990 تراجعًا في الناتج المحلي الإجمالي من 4,4% الى 0,8%، وإرتفاع عرض النقد من 5,1% الى 11,3%

وإرتفاع كذلك في نسبة البطالة من 17% الى 19,7% (بلوافي، 2012، صفحة 4)، حيث تمّ تحرير رسالة نيّة في أفريل 1991، ليتمّ التوقيع عن الاتفاق بتاريخ 03 جوان 1991 الذّي تحصّلت بموجبه الجزائر على قرض قدره 400 مليار دولار، تحت قيد البنود التالية: (دقيش، 2020، صفحة 16):

-تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي؛

-ترقية نمو المؤسسات العمومية الخاصة؛

-تحرير التجارة الداخلية والخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية؛

-تحرير الأسعار ورفع الدعم عنها؛

-ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الاداري لأسعار السلع والخدمات؛

-رفع معدّلات الفائدة وإصلاح النظام الضريبي والجمركي.

ما يمكن استنتاجه فيما يخص هذه الفترة هو إستمرارية ضعف الاقتصاد الجزائري سواء بالنسبة للنمّو الاقتصادي أو المديونية، أو ما تعلق بسعر الصّرف، وما نتج عن تأثير وزن خدمات الدّين بالنسبة للصادرات.

الجدول رقم 27 يبين تطور بعض المؤشرات الاقتصادية

السنة / البيان	1989	1990	1991
النمو الاقتصادي السنوي بالحجم %	3.4	-1	2.2
رصيد ميزان المدفوعات(مليار دج)	-11.8	-0.76	8.44
سعر صرف دج/$	7.61	8.93	18.13
الديون الخارجية(مليار $)	25.8	26.5	25
خدمات الديون الخارجية(مليار $)	7.01	8.89	9.37
وزن خدمات الدين / الصادرات%	69.5	66.6	72.7

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية، مرجع سابق، ص213

إنّ ما يمكن التعليق عليه كذلك خلال هذه الفترة هي عدم تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي كما كان متوقعًا من طرف صندوق النقد الدولي من خلال تقريره للاقتصاد الوطني لسنة 1998 والذّي أرجع ذلك الى ثلاث أسباب هي:

-عدم إعادة جدولة الدين الخارجي مع نادي باريس ونادي لندن التّي نصح بها الصندوق في إطار الترتيبات الشاملة، ممّا قلّص من حجم التمويل الإستثنائي المتاح للبرنامج؛

-عدم تحقيق جزء من التمويل الخارجي الذّي كان مخطّط لسنة 1991، ممّا أدّى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها الدولارية، كما انخفض الإنتاج خاصة في قطاع الصناعة التحويلية والبناء؛

-عدم إستناد هذا البرنامج إلى إجماع الشركاء الإجتماعيين، مثل تعديل سعر الصّرف الذّي ألحق الضرر بعمليات أرباب العمل، من إرتفاع تكلفة واردات لوازم الإنتاج وعدم نقل هذه الزيادة في المقابلّ إلى الأسعار المحلية، التي كان تحرّرها جزئيًا، وهذا ما زاد من إرتفاع نسبة خدمة الدّين الخارجي.

وعليه وبإعتبار النفط المورد الأساسي لتمويل التنمية في الجزائر وغياب الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، واستمرارية العجز الصريح في تحقيق أهداف التنمية، والذّي يظهر من خلال اللجوء المتكرّر للمؤسسات المالية الدولية، هذا ما يقودنا للقول بإخفاق السلطات العمومية في وضع الإقتصاد على مسار النمّو القابل للإستمرار، بالرّغم من الجهود المبذولة في السياسات المالية والنقدية من خلال التشريعات والتنظيمات التّي شهدتها هذه الفترة.

ممّا يطرح التساؤل التّالي :هل يمكن الاكتفاء بالسياسة المالية والنقدية من أجل الوصول إلى أهداف الإصلاح والمنافع المحتملة من عملية التحرير الإقتصادي، أم يجب دمج مختلف التدابير في إطار شامل بحيث "أنّ الواجب يقتضي أيضًا سياسات الانتاج والرّفع من معدّلات الإنتاجية وعدم التساهل في سياسات التشغيل وسلوكيات العمل"؟ (تومي ع.، 2011، صفحة 70).

3-3 برنامج التثبيت الإقتصادي الثّالث: من أفريل 1994- مارس 1995:

إنّ ارتفاع حدّة الإختلالات والتحدّيات الإقتصادية والإجتماعية التّي سجّلت في البرنامج السابق، أدّت بالسلطات العمومية إلى اللجوء للمرّة الثالثة إلى صندوق النقد الدولي بعد تحرير رسالة "النّية" التّي تضمنت إستراتيجية جديدة من أجل تسريع عمليات الإنفتاح والتحوّل نحو إقتصاد السوق، حيث شملت أهداف البرنامج النقاط التّالية:

-تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية عن طريق دعم الإنتاج الزراعي؛

-ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية والتصنيع لتحقيق نمّو اقتصادي قدره 3% سنة 1994 و6% سنة 1995؛

- التخفيض من التضخم إلى المعدّل السائد في الدول الصناعية وترسيخ قواعد اقتصاد السوق؛

- تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الهشّة.

وحظيت الجزائر بموافقة صندوق النقد الدولي بمنح قرض قدّر بـ 731,5 مليون حقوق سحب خاصّة أي ما يعادل 1037 مليون دولار على قسطين، تسلّمت القسط الأوّل مباشرة بعد الاتفاق والذّي قدّر بـ 389 مليون حقوق سحب خاصّة، أمّا القسط الثّاني فكان على شكل دفعات خلال السنة، ودخلت الجزائر في عدّة اتفاقيات لإعادة جدولة الديون العمومية من نادي باريس والديون المصرفية(البنكية) مع نادي لندن.

3-4 برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998:

لقد استهدفت الاتفاقيات السابقة الاستقرار الاقتصادي بإدارة الطلب الكلّي من أجل تحقيق توازنات الاقتصاد الكلّي، في حين استهدف برنامج التعديل الهيكلي تعزيز اجراءات الاستقرار مع زيادة العرض السلعي وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من حيث البنية الانتاجية، من أجل بعث نمّو الاقتصاد الوطني، وكانت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج تتمثل في:

-العمل على رفع معدّل النمو الاقتصادي من أجل تقليص البطالة واستيعاب النمّو السنوي للعمل والمقدر بـ 4%؛

- العمل على تخفيض معدّل التضّخم إلى مستوى قريب من الشركاء التجاريين الأكثر وزنًا في المبادلات التجارية مع الجزائر، خاصّة بلدان الإتحاد الاوربي؛

-تحرير الأسعار قبل نهاية سنة 1996؛

-تحقيق مستويات ملائمة من إحتياطي النقد الأجنبي يعادل ثلاث أشهر واردات ابتداءً من سنة 1997، والعمل على إستعادة قوّة ميزان المدفوعات.

وفي المقابل اتخذت السلطّات الجزائرية عدّة إجراءات لتحقيق هذه الأهداف من خلال سياساتها الاقتصادية كالتّالي:

فمن حيث السياسات النقدية: قامت بـ:

-إنشاء سوق النقد الأجنبي بين البنوك في شهر ديسمبر من سنة 1995، وعلى إثره تمّ إلغاء جلسات تحديد النقد الأجنبي في بنك الجزائر؛

-في سنة 1996 تمّ إنشاء مكاتب الصّرافة للتعامل في النقد الأجنبي؛

-التركيز على آليتي السوق والأسعار وتعزيز شفافية وفعالية تخصيص النّقد.

أمّا أهم ما قامت به من ناحية السياسة المالية تمثل في تعزيز قوّة الميزانية من خلال:

-إعادة تشكيل النظام الضريبي؛

-خفض الاعتماد التدريجي على الايرادات البترولية؛

-توجيه النفقات العامّة إلى المجالات التّي تنهض بالنمّو الاقتصادي، وبشكل أكثر حماية للشرائح الإجتماعية الضعيفة من الآثار التّي تحدثها عملية التصحيح.

إنّ اختيار أسلوب "الصّدمة" من طرف صندوق النّقد الدّولي في تنفيذ برنامجه مركزًا في ذلك على السياسة النقدية والمالية دون إعطاء الإهتمام الحقيقي للجانب الاجتماعي، خاصّة أنّ الوضع السياسي والأمني المتدهور الذّي ظلّ يهدّد السلم الأهلي وأركان الدّولة الذّي تزامن منذ

بداية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، لكن بالرّغم من هذا إستطاعت الجزائر مع نهاية فترة برنامج تحقيق النتائج التالية، التّي يمكن سردها من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلّي:

-**النّمو الاقتصادي:** سجل متوسط الناتج المحلي الاجمالي نسبة 3,4% خلال فترة البرنامج بعدما كان سالبًا -0,5% في المتوسط خلال الفترة 1986-1993

-**معدّل التضّخم:** حقّق الهدف المسطّر له عند نهاية البرنامج بحيث تراج الى 5% بعدما سجّل أكثر من 20% خلال الفترة من 1991-1995

-**وضعية الخزينة العمومية والميزانية العامّة:** حقّقت الخزينة فائضًا خلال سنتي 1996-1997 بعدما كانت تعاني من العجز خلال الفترة 1986 إلى 1993، أمّا بالنسبة للميزانية العامّة بقيت تعاني من العجز ممّا يفسّر بالمزاحمة المالية، أي منح القروض إلى الدّولة بدلاً من الاقتصاد.

-**البطالة:** عرفت معدّلا ت غير مسبوقة عند نهاية البرنامج حيث قاربت 35%.

-**الاحتياطي النقدي الأجنبي:** بدأ في الارتفاع ابتداء من سنة 1994، ليصل في نهاية 1997 إلى أكثر من 8 مليار دولار، ثمّ بدأ في الانخفاض سنة 1998 بسبب تدهور أسعار البترول في السوق العالمي ليصل في نهاية هذه السنة الى 6,8 مليار دولار.

- **نسبة خدمة الدين إلى الصادرات:** باعتبار الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد الديون، وعليه كلمّا كانت هذه النسبة مرتفعة كلمّا كان الاقتصاد الوطني أمام خطر التوّقف عن تسديد الديون، لهذا تعمل الدول جاهدة على ألاّ تتجاوز هذه النسبة الـ 50%، ولقد تجاوزت الجزائر هذه النسبة في المتوسط بواقع 70% خلال الفترة 1986 الى 1996، ثمّ إنخفضت إلى 47,5% مع نهاية 1998.

إنّ ما يمكن إستخلاصه من هذه النتائج كما جاء في تعليق "كريم النشاشبي" المدير المساعد في إدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي، على مختلف مراحل الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1994- 1998 أنّها كانت حسنة على العموم، رغم بعض النقائص المسجّلة على مستوى النمّو الاقتصادي الذّي يبقى ضعيفًا، مع ارتفاع البطالة وأزمة السّكن وعدم الإستقرار

السياسي، وعدم خوصصة الأراضي، وانخفاض الصادرات خارج المحروقات مع ضرورة إنشاء محاكم تجارية، وإصلاح نظام العدالة (تومي ع.، 2011، صفحة 107).

4-البرامج التنموية في الجزائر خلال الألفية الثانية:

عرفت الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2021 تنفيذ خمسة برامج تنموية رئيسية، وهي: برنامج الإنعاش الاقتصادي بين 2001 و2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 إلى 2009، البرنامج الخماسي للتنمية من 2010 إلى 2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي من 2015 إلى 2019، وأخيراً النموذج الجديد للنمو للفترة 2016-2030.

4-1 برنامج الإنعاش الاقتصادي:

لتحفيز النمو، قامت السّلطات العمومية بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، بميزانية إجمالية قدرها 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 7 مليارات دولار أمريكي، مخصص لتحديث البنية التحتية الأساسية، ودعم الزراعة والتنمية الريفية، تم تمويل هذا البرنامج من ميزانية الدولة كتكملة للبرامج المدرجة في مختلف الميزانيات السنوية (2004-2001)(National, 2024) ، وقد ساهم في تعزيز النمو من خلال زيادة القيمة المضافة في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات. على المستوى الاجمالي، إرتفع معدل نمو الناتج المحلّي الإجمالي من 2.7% في عام 2001 إلى 4.7% في عام 2002، ثم إلى 6.9% في عام 2003، وإلى 5.2% في عام 2004.

4-1-1 أهدافه:

هذا البرنامج تمّ تصميمه ليكون، في المقام الأول، كجزء من سياسات التصحيح الهيكلي والمؤسساتي، مع مراعاة العجز الذي قد ينجم عن هذه السياسات فيما يتعلق بمعدلات النمو، ويركز البرنامج أيضاً على تقليل تكاليف تلبية الاحتياجات الاجتماعية، سواءًا من حيث التوظيف أو السكن، وكذلك تحسين مستوى معيشة المواطن بصفة عامة (صابة ، 2010، صفحة 145).

وهناك أهداف عملية وأخرى نوعية لهذا البرنامج، فوفقًا للوثيقة التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون هذا البرنامج حددت الأهداف العملية بمايلي (بن محمد ، 2020، صفحة 40):

-تنشيط الطلب الكلي؛

-دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

-تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان؛

-تنمية الموارد البشرية؛

4-1-2 محتوى البرنامج: تم تصنيف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة قطاعات رئيسية، ويعرض الجدول التالي الاعتمادات المالية المخصصة لكل قطاع:

الجدول رقم 28 محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

	2001	2002	2003	2004	المجموع(مليار دج)	النسبة المئوية%
اشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,10
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم القطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,4	12	65,3	12,4
دعم الاصلاحات	30	15	-	-	45	8,60
المجموع	213,1	178,3	113,1	20,5	525	100

المصدر: تقرير حول الوضعية الاقتصادية والإجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،الدورة العامة التاسعة عشر نوفمبر 2001.

وفقاً للجدول السابق، تم تخصيص حوالي 75% من ميزانية البرنامج للسنتين الأوليين بهدف تعزيز الانتعاش الاقتصادي وتحقيق نتائج ملموسة، خاصة بعد الظروف المعيشية الصعبة التي شهدتها فترة التسعينات، مما يهدف إلى إستعادة ثقة المواطنين. أمّا النسب المتبقية، فقد خصصت 21.5% للسنة الثالثة و4% للسنة الرابعة لاستكمال المشاريع الجارية. وقد حصل

قطاع الأشغال الكبرى والبنية التحتية والتنمية المحلية والبشرية على النصيب الأكبر، بما يقارب 80% من إجمالي الميزانية، وهذا يعود إلى أهمية هذين القطاعين. بالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى والبنية التحتية، تتطلب المشاريع الكبيرة مثل الطرق والمطارات والموانئ استثمارات كبيرة لإتمامها. تلعب هذه المشاريع دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية ولها تأثير كبير على القطاعات الأخرى، خاصةً أن هذا القطاع يعاني من عجز وتأخر كبيرين، أنذاك أمّا بالنسبة للتنمية المحلية والبشرية، فإن هذا القطاع يتطلب جهوداً كبيرة في مجالات مختلفة لتحسين الموارد البشرية (بن محمد ، 2020، صفحة 41).

وخصص البرنامج 21% من ميزانيته لدعم إصلاحات المؤسسات العمومية والخاصة، إضافة إلى قطاع الفلاحة والصيد البحري، ودعم تنمية المناطق النائية في الهضاب العليا والجنوب بتكلفة إجمالية قدرها 67.6 مليار دينار جزائري، تم تعزيز برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال تلك الفترة بإجراءات إصلاحية ضرورية لتحقيق أهدافه، مما استدعى تخصيص ميزانيات إضافية، كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 29 مخصصات اعتمادات مالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,7	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	-	2
أنظمة التنبوء على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05	-	-	0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

المصدر: جدى عبدالحليم واخرون، الانعكاسات السلبية للبرامج التنموية الخماسية على توازن مؤشرات أداء المالية العامة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، يوم 25 أفريل 2018، جامعة العربي التبسي، التبسة، ص4.

4-1-2 تحليل الحالة الاقتصادية في إطار تنفيذ هذا البرنامج:

يُعتبر هذا البرنامج من البرامج التي حققت نتائج إيجابية، خاصةً من حيث تعزيز الاستقرار الاجتماعي، من خلال مبادرات مثل توفير السكن وتقليص معدل البطالة، مقارنةً بالوضع الاقتصادي الصعب الذي كان سائدًا قبل تنفيذ برنامج دعم النمو (2001-2004)، والتي يمكن عرضها من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية التالية:

الجدول رقم 30 أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الناتج الداخلي الخام%	3	5,6	7,2	4,3
معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي(%)	1,59	4,18	5,75	2,84
معدل البطالة%	27,30	25,9	23,70	17,6
معدل التضخم%	4,2	1,4	4,3	4
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	6,19	3,66	7,46	9,25
الدين الخارجي (مليار دولار)	22,79	22,99	23,68	22,34

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على احصائيات البنك الدولي، وبنك الجزائر.

من خلال الجدول تبين لنا في الفترة من 2001 إلى 2004، عرف الاقتصاد انطلاقة قوية، حيث بلغ متوسط معدلات النمو حوالي 5%، ويرجع ذلك إلى العائدات النفطية التي ساعدت على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات أخرى مثل البناء والاتصالات والخدمات، وهو ما كان ينبغي أن يساهم في تقليل معدلات الفقر.

حيث منذ عام 2002، تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ليصل إلى متوسط معدل سنوي قدره 5.5%، وسجل أعلى نسبة سنة 2003 قدرت بـ7,2% اجماليا، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 3% في المتوسط. (SABEUR CHOUIREF، 2019، صفحة 247)

أمّا بالنسبة لمؤشر البطالة فوفقًا للبيانات الرسمية، انخفض معدل البطالة من 27.3% في عام 2001. إلى 17.7% في عام 2004. يمكن تفسير هذا الانخفاض بزيادة العمل من المنزل

أكثر من زيادة عدد الوظائف (Achour, 2013-2014, p. 34)، ويعود كذلك الى المشاريع التنموية التي باشرت فيها الدولة والتي تتطلب يد عاملة لتنفيذها، حيث ارتفع الطلب على العمل الإجمالي من 6.229 مليون سنة 2001 إلى 7.798 مليون سنة 2004 متجاوزًا بذلك 1,5 مليون منصب عمل إضافي محقق فقط خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (يوسفي، مقورة، 2023، صفحة 186).

في حين عرف المؤشر المتمثل في التضخم إستقرارًا في معدلاته حيث بلغت مستويات لم تتجاوز 4,3% وسجلت أدنى مستوى لها في عام 2002 بنسبة 4,1%.

حقق ميزان المدفوعات ارتفاعًا في رصيده، حيث تزايد من 6.19 مليار دولار في عام 2001 إلى 9.25 مليار دولار سنة 2004، وعلى الرغم من ارتفاع الواردات نتيجة لتحفيز الطلب المحلي وتنفيذ المشاريع، إلا أن ميزان المدفوعات حقق نتائج إيجابية بفضل تحسن أسعار النفط، الذي يعد المكون الرئيسي لإيرادات الدولة.

وفي الأخير بالنسبة للدين الخارجي، فقد عرفت هي الأخرى كذلك استقرارًا حيث حافظت بالتقريب على مستويات 22 مليار دولار، ممّا يفسر عدم مباشرة الجزائر لتسديد ديونها الخارجية خلال هذه الفترة (بن محمد ، 2020، صفحة 43).

4-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

تميزت سنة 2005 ببداية تنفيذ برنامج إستثماري طموح: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSCE) الذي يغطي الفترة من 2005 إلى 2009 ويهدف إلى متابعة الجهود المبذولة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE)، يركز البرنامج التكميلي بشكل خاص على تخصيص جزء كبير من الميزانية لنفقات التجهيزات، بالمقارنة مع الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية التجهيز خلال الفترة 2001-2004، فإن الحجم المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) يمثل 2.1 ضعف حجم برنامج التجهيز الشامل للفترة 2001-2004. (MINISTERE DES FINANCES, 17 juillet 2005 , p. 3)

4-2-1 أهدافه:

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSCE) سياسة مالية توسعية تهدف إلى تسريع عملية النمو، وتم تصميمه لفترة تمتد لخمس سنوات ابتداءً من يناير 2005.

في البداية، كان يُقدّر حجم هذا البرنامج بنحو 55 مليار دولار، وكان يركز بشكل رئيسي على المناطق الشمالية من البلاد. ثم تلاه إطلاق خطتين تكميليتين لصالح المناطق النائية في الجزائر: إحداهما لدعم تطوير ولايات الجنوب، والأخرى لتطوير مناطق الهضاب العليا، ليصل إجمالي الميزانية في النهاية إلى 155 مليار دولار، تم إعداد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSCE) بناءً على توصيات المخططات التوجيهية 2005-2025 التي تعنى بالتنمية المستدامة للبلاد واهتمامات السكان. وتخصص ميزانيته البالغة 155 مليار دولار على النحو التالي: 45.4% لتحسين ظروف المعيشة؛ 40.5% لتطوير البنية التحتية الأساسية؛ 8% لدعم التنمية الاقتصادية؛ 4.9% لتطوير وتحديث الخدمات العامة؛ 1.2% لتطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصالات. تهدف الإجراءات المالية للـ PCSCE إلى متابعة وتعزيز الأعمال التي تم البدء بها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) والحفاظ على مكتسباته (Makhmoukh, autres, 2017, pp. 27-28).

4-2-2 محتوى البرنامج:

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSC) من خلال مكوناته المادية إلى: إعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير وتحديث الشبكة الطرقية والسكك الحديدية، تحسين ظروف حياة المواطنين، خاصةً في مجالات السكن والوصول إلى الرعاية الصحية. تلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال التعليم الوطني، والتعليم العالي، والتدريب. تخفيف الضغط على الموارد المائية. تطوير وتحديث الخدمات العامة. وفيما يتعلق بالمشاريع، يركز الـ PCSC بشكل أساسي على (MINISTERE DES FINANCES, 17 juillet 2005 , pp. 4-5):

الجدول رقم 31 مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الوحدة مليار دج

القطاعات	المبلغ	النسبة%
تحسين ظروف السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,0
تحديث الخدمة العمومية	203,9	4,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1,2
المجموع	4202,9	100

المصدر: بن احمد لخضر، لباز امين، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية-دراسة تقييمة للفترة الممتدة بين(2005-2009).

من خلال الجدول يمكن تصنيف هذه المخصصات إلى أربعة محاور رئيسية: تطوير البنية التحتية الأساسية، تحسين ظروف معيشة السكان، إعادة تأهيل قطاع الزراعة، وإجراءات أخرى مكملة تمس مختلف الجوانب:

- **تطوير البنية التحتية الأساسية:** يتعلق هذا بشكل أساسي بتعزيز شبكة الطرق، وشبكة السكك الحديدية، والبنية التحتية البحرية والمطارات:

تعزيز شبكة الطرق: يُعتبر قطاع النقل حيويًا لتحريك الاقتصاد الوطني بشكل جيد، حيث يؤثر بشكل مباشر على جميع مجالات الأنشطة. لذلك، تم إطلاق 736 عملية، يهدف معظمها إلى استكمال جزء الطريق السريع شرق-غرب، والذي يهدف إنجازه وفقًا للمعايير الدولية (مقاومة الزلازل، أمان عالي...)، يهدف بنسج العلاقات التجارية بين دول المغرب العربي من خلال تشجيع إعادة إطلاق مشروع كبير للطريق السريع الذي يربط بين أقصى غرب المغرب وأقصى شرق تونس على مسافة 7000 كلم، كما تضمن البرنامج أيضا إستكمال انجاز جميع مقاطع الطريق السريع المتبقية بمسافة 910 كلم، إضافة إلى تهيئة وتطوير الطرق الوطنية والولائية بمسافة 6000 كلم.

أمّا في مجال النقل السككي تضمن البرنامج تجهيز ميترو الجزائر مع إعتماد دراسات توسعة، كما تضمن أيضا تحديث الطريق الدائري الشمالي للسكة الحديد "عنابة-الجزائر-وهران-

الحدود المغربية بمسافة 1200 كلم، كهربة الطرق القائمة بما فيها الطريق الدائري الشمالي لمسافة 2000 كلم (MINISTERE DES FINANCES, 17 juillet 2005 , p. 4).

-تحسين ظروف معيشة السكان:

من بين التدابير المتخذة لتحسين الخدمات العامة للمواطنين، يمكن أن نذكر بشكل رئيسي: (Makhmoukh, autres, 2017, pp. 29-30) بناء المساكن، تعزيز قطاع الصحة، وغيرها من الإجراءات المتنوعة.

-بناء السكن: تم التخطيط، في هذا الإطار، لبناء مليون وحدة سكنية بحلول عام 2009، وذلك من خلال برامج مختلفة مثل: السكن الاجتماعي، السكن الاجتماعي التساهمي، إعانة السكن، والإيجار-البيع. كان من المفترض أن يسهم هذا المشروع في خفض معدل إشغال السكن إلى 5 بدلاً من 5.5 في عام 2004.

-تعزيز قطاع الصحة: من خلال إطلاق مشاريع لبناء 17 مستشفى و55 عيادة متعددة الخدمات، وإنشاء مراكز استشفائية جامعية جديدة (CHU)، وتكوين عدد كبير من الطاقم الطبي المؤهل، وبناء كليات طب جديدة (في الجزائر العاصمة، بجاية وغيرها)، بالإضافة إلى تجهيز المستشفيات العامة بمواد طبية أكثر حداثة، كما جاء بتدابير متنوعة لصالح السكان: تتعلق بـ

- تطوير مؤسسات النظام التعليمي بجميع مراحله؛

- توسيع شبكات الكهرباء والغاز بربط حوالي 397,700 و965,000 منزل جديد على التوالي بشبكات التوزيع الخاصة بها؛

-إطلاق 1,280 مشروعًا لتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، و1150 بئرًا؛

-ترقية الشغل والتضامن الوطني، خصوصًا من خلال بناء 150,000 وحدة سكنية في جميع البلديات لصالح الباحثين عن عمل؛ تخصيص مبلغ قدره حوالي 1.4 مليار دولار (ما يعادل 100 مليار دينار جزائري) لتحسين نظام التعويضات للرواتب في القطاع العام، مما من المتوقع أن يزيد الحد الأدنى للأجور بحوالي 15%.

-**تطوير القطاع الفلاحي:** فيما يتعلق بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، فقد تم تخصيص حوالي 300 مليار دينار جزائري لهذا القطاع، ويشمل البرنامج النقاط التالية: (محفوظ، سعيج ، 2017، صفحة 156)

-تطوير التجهيزات والتقنيات المعلوماتية؛

-تعزيز صادرات المنتجات الفلاحية، وخاصة المنتجات المحلية والعضوية، وحمايتها من خلال التصدير والتنويع؛

-تعزيز فرص العمل في القطاع الفلاحي بدعم اندماج الشباب الحاصلين على شهادات، وتفعيل دمج العمل الفلاحي في نظام الحماية الاجتماعية.

-تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية، بما في ذلك الجراد والطفيليات، من خلال تحسين وسائل العمل الجوي.

-توجيه الاهتمام إلى التنمية الريفية بجانب الفلاحة، بهدف إعادة إعمار المناطق الريفية التي شهدت نزوحًا كبيرًا نحو المدن خلال العشرية السوداء، وذلك من خلال تبني سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام؛ إنشاء نظام حكامة جديد للقطاع الفلاحي؛ تحقيق نمو اقتصادي داخلي مستدام؛ تحسين فعالية أدوات الإدارة العامة.

-**مواصلة إصلاح القطاع المالي:** تشمل الإجراءات الرئيسية المتخذة لتعزيز الوساطة المالية ما يلي: زيادة الشفافية، وتحسين الحوكمة، وتعزيز تنافسية القطاع من خلال: إشتراط أن تقدم البنوك قروضًا فقط للعملاء القادرين على السداد، ورفع الحظر الذي فُرض مؤخرًا على الكيانات العامة للتعامل مع البنوك الخاصة، ونشر عقود الأداء المبرمة مع البنوك بالإضافة إلى التقييمات اللاحقة. تكثيف جهود تعزيز الرقابة المصرفية بشكل كبير: وذلك من خلال تحسين الرقابة على المستندات والمراجعات الميدانية للبنوك العامة الكبرى، والتأكد من الإمتثال الصارم للقواعد الاحترازية، وزيادة قدرات بنك الجزائر على تسريع تنفيذ النظام المعلوماتي الجديد للتواصل مع البيانات المصرفية، وتطبيق مراقبة مبنية على المخاطر لضمان الإنذارات المبكرة، وضع خطة عمل لخصخصة عدة بنوك عامة(Makhmoukh, autres, 2017, pp. 30-31) .

- **إجراءات أخرى مكمّلة:**

- تطوير بعض القطاعات الصناعية من خلال إنشاء شبكة اتصال بين حوالي 3000 شركة خاصة غير قادرة على المنافسة الدولية؛

- تحديث المؤسسات العمومية؛

- التسيير الفعال للدين العمومي، مدفوع بالتفاوض الدولي (تقليص المخزون وتحويل الدين إلى استثمارات) وكذلك من خلال التدابير الشفافية والترشيد؛

- متابعة تحرير الاقتصاد الوطني (تفكيك التعريفات، إنشاء منطقة تبادل حر، ...)، تنظيم الخوصصة؛

- تحسين السياحة الشاطئية والصحراوية بإنشاء 61 قرية سياحية حتى 2025، وتطوير الأراضي الصناعية بإنشاء وكالة تنظيم الأراضي (ANIREF) عام 2007، وإطلاق صندوق دعم الاستثمار للوظائف (FSIE) بموجب قانون المالية 2005، بهدف دعم المشاريع الاستثمارية التي تخلق فرص عمل وتحسن مستوى المعيشة وتعزز التنمية الاقتصادية. (Makhmoukh, autres, 2017, p. 31)

4-2-3 تحليل الحالة الاقتصادية في إطار تنفيذ هذا البرنامج: يهدف البرنامج المكمل لدعم النمو الاقتصادي (PCSCE) إلى تأسيس اقتصاد صحي وتعزيز نموه. في عام 2009، كانت النتائج المحققة، بفضل الأداء القوي للموارد الهيدروكربونية، إيجابية بشكل عام. تعكس تطورات الوضع الاقتصادي في الجزائر (توازن المؤشرات الاقتصادية الكبرى، وتطور القطاعات الاقتصادية...) الأداء المسجل. يلخص الجدول التالي تطور المؤشرات الرئيسية الكبيرة للاقتصاد.

الجدول رقم 32 أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الناتج الداخلي الخام %	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3
معدل النمو في قطاع المحروقات	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	-6,0

معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي	4,46	0,24	1,73	0,66	−0,20
معدل البطالة%	15,30	12,30	13,80	11,30	10,20
معدل التضخم%	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	16,94	17,73	29,55	36,99	3,85
الدين الخارجي (مليار دولار)	17,34	6,02	5,91	6,04	5,79

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على احصائيات البنك الدولي، وبنك الجزائر.

يلاحظ من الجدول أن عام 2005 والسنوات الثلاث السابقة له شهدت تحقيق معدل نمو مقبول للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5,9%، يُعزى هذا النمو بشكل كبير إلى استمرار قطاع المحروقات في تسجيل معدلات نمو معقولة بلغت 5,8% وبدرجة أقل إلى النمو المحقق خارج قطاع المحروقات والذي بلغ 4.7%، أمّا بالنسبة للسنوات 2006–2009، ورغم تحقيق معدلات نمو شبه مستمرة خارج قطاع المحروقات، إلا أنّ معدلات النمو سلبية لقطاع المحروقات، قد أثرت بشكل أكبر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تسجيل معدلات ضعيفة للنمو مقارنةً بما كانت عليه خلال السنوات السابقة (قسوم ميساوي، 2018، الصفحات 174–175).

تمكن معدل البطالة من الانخفاض إلى 11.3% في عام 2008 مقارنة بـ 15.3% في عام 2005، لم تشهد وضعية الطلب على العمل ضمن هذا البرنامج تغييرات كبيرة، حيث حافظت على وتيرتها الإيجابية. وركز البرنامج على إحتواء معدلات البطالة كأولوية وطنية، وكان الهدف منه خلق مليوني وظيفة، منها مليون وظيفة من خلال العاملين الاقتصاديين والشغل العمومي، بالإضافة إلى مليون وظيفة إضافية من خلال البرامج المكثفة في استخدام اليد العاملة. وقد نجح البرنامج في استحداث أكثر من 1.4 مليون وظيفة، حسب تحقيقات الديوان الوطني للإحصاء، حيث ارتفع عدد العاملين من 8.044 مليون في عام 2005 إلى 9.472 مليون في عام 2009. (يوسفي، مقورة، 2023، صفحة 189).

شهدت معدلات التضخم في هذا البرنامج ارتفاعاً مستمراً، حيث كانت نسبتها من 1,4 سنة 2005 إلى أن وصلت إلى أعلى نسبة لها سنة 2009 بنسبة 5,7 وقد يُعزى إلى زيادة الكتلة النقدية نتيجة الإنفاق الحكومي الكبير (بن احمد، لباز، 2008، صفحة 102).

سجل ميزان المدفوعات فائضًا متزايدًا، حيث ارتفع من 16.94 مليار دولار في عام 2005 إلى 36.99 مليار دولار في عام 2008. إلا أنه شهد انخفاضًا حادًا في عام 2009 ليصل إلى 3.85 مليار دولار نتيجة الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب على المحروقات، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية.

تراجع الدين الخارجي من 17.34 مليار دولار في عام 2005 إلى 6.02 مليار دولار في عام 2006، مما يدل على أن الجزائر بدأت في سداد ديونها الخارجية. واستقرت الديون الخارجية عند 5.79 مليار دولار في عام 2009، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية. (بن محمد ، 2020، صفحة 47):

4-3 البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014):

في إطار تعزيز إعادة البناء الوطني يندرج هذا البرنامج في إطار ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي بدأت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تم إطلاقه في عام 2001 وفق الموارد المتاحة في ذلك الوقت، وإستمرّت هذه الديناميكية من خلال برنامج الفترة 2004-2009، والذي تم تعزيزه أيضًا بالبرامج الخاصة المخصصة لولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبلغت تكلفة جميع عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دينار جزائري، بما في ذلك بعض المشاريع الكبرى التي لا تزال قيد الإنجاز (سفارة الجزائر بالسعودية، 2010).

تطلب برنامج الاستثمارات العمومية للفترة من 2010 إلى 2014 نفقات قدرها 21.214 مليار دينار جزائري (ما يعادل 286 مليار دولار). ويتضمن البرنامج شقين رئيسيين: إستكمال المشاريع الكبرى التي يتم تنفيذها ، خاصة في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، بتكلفة

تبلغ 9.700 مليار دينار جزائري (ما يعادل 130 مليار دولار). إطلاق مشاريع جديدة بتكلفة تبلغ 11.534 مليار دينار جزائري (ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

4-3-1 أهدافه:

تم تحديد أهداف برنامج التنمية الخماسي بطابع استراتيجي، إستنادًا إلى الميزانية الكبيرة المخصصة لهذا البرنامج الذي يغطي الفترة من 2010 إلى 2014، وقد تضمنت هذه الأهداف ما يلي: (شريط، 2015، الصفحات 96-97).

- تعزيز التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي،
- العمل على مكافحة البطالة من خلال خلق 3 ملايين وظيفة عمل جديدة؛
- تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية من خلال تحسين إمدادات مياه الشرب وتعزيز قطاع الأشغال العمومية لرفع العزلة عن جميع المناطق؛
- تعزيز وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتوسيع نطاق التعليم، بالإضافة إلى تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التعليمي والمرافق العامة؛
- تحسين مناخ الاستثمار وإتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية، وتطوير البيئة الإدارية والمالية والقانونية للمؤسسات، بالإضافة إلى تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- مواصلة توسيع قاعدة الإسكان، وإعادة تأهيل البنية العمرانية، وتطوير الترقية العقارية، وتعزيز القدرات الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- الاستمرار في تعزيز التجديد الزراعي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛
- الاستفادة القصوى من الموارد الطاقوية والمعدنية؛
- تعزيز الاستفادة من القدرات السياحية والصناعات التقليدية؛
- الحفاظ على السلم الاجتماعي لدعم التنمية؛
- تحسين خدمات الإدارات والجماعات المحلية وقطاع العدالة والمالية، بما في ذلك تحديث ودعم الأنشطة الزراعية والريفية؛

4-3-2 المحتوى:

يتماشى برنامج تعزيز النمو الاقتصادي مع الالتزامات التي أعلنتها السلطات العمومية لتعويض التأخير الناتج عن عقدين من التوقف أو تقليص نفقات الاستثمار العمومية، تتزايد الحاجة إلى التنمية البشرية، التي تشكل 40% من ميزانية البرنامج، لمواجهة الطلب المتنامي من السكان، معظمهم من الشباب. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب من اتساع الرقعة الوطنية توسيع شبكة المنشآت الأساسية، لذا يشكل هذا البرنامج امتدادًا للجهود التي بذلت خلال الخماسي السابق، ويشمل ستة محاور رئيسية كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 33 : مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010 -2014.

المحاور	المبالغ (مليار دج)	النسب%
التنمية البشرية	10122	49,5
المنشآت الأساسية	6448	31,5
تحسين وتطوير الخدمة العمومية	1666	8,16
التنمية الاقتصادية	1566	7,7
الحد من البطالة	360	1,8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1,2
المجموع	20412	100

المصدر: شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد4، 2016 جامعة احمد دراية، 2016، ادرار، ص 118.

يظهر من الجدول السابق أن محتوى البرنامج يتضمن المحاور التالية: (Sahnoun, 2017, pp. 3-4)

-إتمام المشاريع التي تم البدء بها في البرامج السابقة، لا سيما في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه (9700 مليار دينار جزائري، أي 130 مليار دولار)؛

-الالتزام بالمشاريع الجديدة في البنية التحتية (11,534 مليار دينار جزائري، أي 156 مليار دولار)؛

– يخصص البرنامج 40% من موارده لتطوير الموارد البشرية، وخاصة من أجل:

* إنشاء ما يقارب 5000 مؤسسة تعليمية، و600,000 مقعد دراسي، و400,000 مكان للإقامة الطلابية، بالإضافة إلى 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهني؛

* إنشاء أكثر من 1500 بنية صحية تشمل 172 مستشفى، و45 مجمعًا متخصصًا في الصحة، و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى 70 مؤسسة متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة؛

* بناء مليونين من المساكن، منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال فترة الخماسي؛

* ربط أكثر من مليون منزل بشبكة الغاز الطبيعي، وتوفير الكهرباء لأكثر من 220,000 منزل ريفي.

*تحسين توفير المياه الصالحة للشرب من خلال بناء 35 سداً و25 نظاماً لنقل المياه؛

*إنشاء أكثر من 5000 بنية تحتية للرياضة والشباب، بما في ذلك 80 ملعباً، و160 قاعة متعددة الاستخدامات، و400 مسبح، و200 نزل للشباب.

–يتم تخصيص 40% من موارد البرنامج أيضاً لمتابعة مشاريع تطوير القطاع العام، لتحقيق الأهداف التالية:

*متابعة توسيع وتحديث شبكة الطرق وزيادة القدرة الموانئية (3.100 مليار دينار جزائري)؛

*تحديث السكك الحديدية وتحسين وسائل النقل الحضري (2.800 مليار دينار جزائري)، بما في ذلك تنفيذ مشاريع الترام في 14 مدينة، وتحديث البنية التحتية للمطارات؛

*تطوير المناطق والبيئة (500 مليار دينار جزائري)؛

*تحسين خدمات الإدارات والهيئات المحلية، وقطاع العدالة والضرائب (1.800 مليار دينار جزائري).

–يخصص البرنامج أيضًا 1.500 مليار دينار جزائري لتطوير وتحديث الاقتصاد الجزائري، بما في ذلك:

* تحديث ودعم الأنشطة الزراعية والريفية، بما يقارب 1000 مليار دينار جزائري؛

*إنشاء وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إقامة مناطق صناعية؛

* دعم تحسين مستوى الأداء بالإضافة إلى تعزيز القروض، بما يقارب 300 مليار دينار جزائري.

4-3-3 تحليل الحالة الاقتصادية في إطار تنفيذ هذا البرنامج:

الهدف الأساسي من كافة البرامج الاستثمارية السابقة هو تحقيق تنمية شاملة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تحسين مستوى المعيشة للسكان، وتعزيز الإنتاج المحلي، وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي، وتنشيط القطاع الزراعي، وتقليص فاتورة الواردات الغذائية والدوائية، بالإضافة إلى تحقيق أهداف جوهرية أخرى. وقد جاء البرنامج الخماسي في هذا الإطار، بميزة فريدة تتمثل في تخصيص غلاف مالي استثنائي لم يسبق لدولة نامية أن رصدته من قبل.

الجدول رقم 34 أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الناتج الداخلي الخام %	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	6	5,2	7,1	7,1	5,1
معدل النمو في قطاع المحروقات	-2,6	-3,2	-3,4	-5,5	1,8
معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي	1,69	0,96	1,41	0,79	1,76
معدل البطالة%	10	10	11.02	9,8	10,20
معدل التضخم%	3,90	4,50	8,90	3,30	2,9
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	15,32	20,14	12,05	0,13	-5,88
الدين الخارجي (مليار دولار)	5,8	4,44	3,74	3,45	3,79

المصدر: من إعداد الباحثّ إعتماد على إحصائيات البنك الدولي، وبنك الجزائر

خلال الفترة من 2010 إلى 2014، شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذباً ملحوظا عند مستويات منخفضة لم تتجاوز 3,8 %، ويعود ذلك أساساً إلى تراجع النمو في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض الإنتاج والطلب عليها، بسبب استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، حيث بلغت أعلى نسبة سالبة سنة 2013 بـ 5,5- إلى جانب التحول نحو مصادر

الطاقة البديلة. في المقابل، حافظت معدلات النمو في القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات على مستوى مقبول، بفضل التأثير الإيجابي لبرنامج التنمية الخماسي (بن الحاج و شريط ، 2016، صفحة 123)، حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2012 بـ 7,1 محافظة على نفس النسبة سنة 2013.

في حين كان الأثر واضحا على البطالة وسياسة التشغيل، لذا تظهر نتائج البرنامج الخماسي على التشغيل والبطالة من خلال العدد الكبير لمناصب العمل التي التزمت بها مختلف القطاعات الاقتصادية سنوياً، ففي عام 2011 تم استحداث 1,935,031 منصب شغل، منها 1,538,235 منصب تم توفيرها من خلال التوظيف في الإدارات ومختلف القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء 396,796 منصب شغل معادل لمناصب العمل الدائمة ضمن إطار أشغال المنفعة العامة والمشاريع ذات اليد العاملة الكثيفة.

وبحلول أبريل 2014، بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 1,115,000 شخص، مما يعكس معدل بطالة قدره 9,8% على المستوى الوطني، وهو مشابه للمعدل المسجل في سبتمبر 2013. وقدر عدد السكان النشطين خلال أبريل 2014 بنحو 11,716,000 شخص، استناداً إلى معايير المكتب الدولي للعمل. وأفاد الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة المساهمة في القوة العاملة بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً ارتفعت إلى 41.5%، وفي نفس الفترة، بلغ عدد السكان النشطين فعلياً 10,566,000 شخص، بمعدل تشغيل قدره 27.1% من إجمالي السكان النشطين، وهو ما يمثل زيادة بنقطة واحدة مقارنة بسبتمبر 2013. وقدرت نسبة التشغيل، التي تعبر عن العلاقة بين السكان النشطين والسكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة، بـ 35.5% على المستوى الوطني. ويعرض الجدول تفاصيل أكثر حول مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل التشغيل في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2014 (شليحي، موفق، 2019، صفحة 105).

شهدت معدلات التضخم خلال فترة هذا البرنامج استقراراً ملحوظاً، حيث تم التحكم فيها بشكل واضح ضمن حدود لم تتجاوز حوالي 5%، خلال فترة البرنامج من 2010 إلى 2014،

فقد بدأ بمعدل 3,90% في 2010 بعد أن كان 7.5% في 2009، ثم ارتفع تدريجياً ليصل إلى أعلى مستوى له عند 9.8% في 2012. هذا الارتفاع يرجع إلى زيادة الكتلة النقدية ونفقات التجهيز والتسيير، بالإضافة إلى سياسة تخفيض سعر الصرف التي أثرت على القدرة الشرائية. في 2014، عملت الدولة على السيطرة على التضخم بتوفير سلع مستوردة بقيمة تفوق 70 مليار دولار، مما ضغط على ميزان المدفوعات بسبب انخفاض احتياطات الاستيراد من 38 شهر إلى 30 شهر، تزامناً مع تراجع سعر البترول وحجم الصادرات من المحروقات (شليحي، موفق، 2019، صفحة 103).

يواجه ميزان المدفوعات في الجزائر مشكلتين أساسيتين: ضعف تنوع الصادرات: إذ تعتمد الصادرات بشكل رئيسي على المحروقات مع قلة السلع الأخرى التي يتم تصديرها، والامر الاخر هو الارتفاع المستمر في الواردات حيث تشهد الجزائر زيادة متواصلة في استيراد السلع والخدمات، مما يشكل ضغطًا على ميزان المدفوعات، ويظهر جليا حسب بيانات الجدول تحسن في وضع ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط ، حيث ارتفع رصيده الكلي من 15,32 مليار دولار في عام 2010 إلى 20,14 مليار دولار في عام 2011، وهو أعلى فائض تم تسجيله خلال فترة البرنامج. ومع ذلك، بدأ هذا الفائض في التراجع بشكل ملحوظ بدءًا من عام 2012، ليصل إلى عجز قدره 5,88-مليار دولار، يعود السبب في هذا الانهيار الكبير في ميزان المدفوعات إلى الأزمة النفطية ، التي شهدت تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى 50 دولارًا للبرميل في منتصف يونيو 2014. (شليحي، موفق، 2019، صفحة 107).

أمّا من جانب الديون الخارجية ومن خلال الجدول يظهر مستواها المستقر متجهة نحو الانخفاض حيث انتقلت من 5,8 سنة 2010 إلى 3,79 سنة 2014.

4-4 برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

يأتي البرنامج الخماسي (2015-2019) في إطار استمرارية البرامج السابقة، وبالنظر إلى المؤشرات الإيجابية التي تم تحقيقها في إطار برامج التنمية، قررت الحكومة متابعة سلسلة من برامج التنمية لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.

4-4-1 أهدافه: كان برنامج (2015-2019) يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية: **(جمات، 2022-2023، صفحة 116)**

-تحسين موارد الميزانية العامة لتكون قادرة على تغطية النفقات الأساسية للتسيير؛

- تقليص كبير في عجز الخزينة خلال نفس الفترة؛

-جذب موارد إضافية من السوق المالية المحلية؛

-تحقيق نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي؛

-تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات خارج المحروقات؛

-خلق فرص عمل جديدة؛

-تحقيق نسبة نمو قدرها 7% مع الاستمرار في السياسة الاجتماعية للدولة، بما في ذلك ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الفئات المحرومة؛

- تشجيع الاستثمار المنتج الذي يساهم في خلق الثروة؛

-تعزيز ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة ودعم المؤسسات الصغيرة؛

-تعزيز اللامركزية، وعصرنة الإدارة الاقتصادية، ومكافحة البيروقراطية، وتحسين جودة الخدمة العامة.

4-4-2 المحتوى: يُعد هذا البرنامج استكمالاً للبرامج السابقة، وقد بدأ تنفيذه في أوائل سنة 2015، من خلال فتح حساب رقم 143-302 المخصص لصندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة في إطار برنامج توطيد النمو (2015-2019)، تم تخصيص ميزانية إجمالية لهذا البرنامج بقيمة 262 مليار دولار، بمعدل سنوي قدره 52 مليار دولار، إذ بلغت ميزانيته سنتي 2015 و2016 على التوالي 4079.6 مليار دينار جزائري و1894.2 مليار دينار جزائري (حيدوشي، وعيل، 2017، صفحة 338).

وبلغ معدل نمو ميزانية 2015 بـ48.7% مقارنة بعام 2014، وكانت الدولة تسعى من خلاله إلى تحقيق توازن في مواجهة التقلبات الناتجة عن انهيار أسعار النفط في السوق الدولية،

حيث أنه مع كل انخفاض في سعر برميل النفط بدولار واحد، يتكبد الخزينة خسارة تقدر بحوالي 100 مليون دولار في اليوم (BECHAREF , IMEKHELAF، 2021، صفحة 894).

تم تجميد برنامج توطيد النمو (2015-2019) من قبل السلطات العليا إعتبارًا من نهاية 2016، بسبب الانخفاض المستمر لأسعار البترول منذ 2014، حيث جُمدت العديد من المشاريع الكبرى ضمن برنامج (2015-2019)، وتم تطبيق سياسة ترشيد النفقات والتقشف في نهاية 2016، طُرح نموذج اقتصادي جديد للنمو.

الجدول رقم 35: محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي لفترة 2015-2016

القطاعات-السنوات	2015	2016	المجموع(مليار دج)	النسبة المئوية%
الصناعة	5,1	4,8	9,9	0,2
الفلاحة والري	209,4	198,2	407,6	6,8
دعم الخدمات المنتجة	32,6	14,9	47,5	0,8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854,2	441,3	2295,5	38,4
التربية والتكوين	227,8	78,6	306,4	5,1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151,3	32,7	184	3,1
دعم الحصول على سكن	234,3	24,4	258,7	4,3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29,5
عمليات برأسمال	464,6	239	703,6	11,8
المجموع	4079,6	1894,2	5973,8	100

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على قانوني المالية

-قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، ج ر عدد 78, الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

-قانون رقم قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج ر عدد72، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

يُظهر من الجدول التالي، أنّ قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية حصل على النسبة الأكبر من إجمالي ميزانية البرنامج لعامي 2015 و2016، بنسبة 38.4%. بينما كانت الصدارة سابقًا لقطاع التنمية البشرية الذي حصل على 40% في البرامج السابقة، يُعزى هذا التغيير إلى توجيه مبالغ أكبر لاستكمال المشاريع المتأخرة من البرامج السابقة، خاصة مع تراجع الموارد المالية للدولة، وفي المرتبة الثانية، جاءت مخططات البلديات للتنمية ومواضيع أخرى مثل تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين، وتوفير التجهيزات الزراعية والتجارية والقاعدية بنسبة 29,5%، تلتها عمليات مرتبطة برأسمال المال وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتخفيض الفوائد بنسبة 11.8%. كما نال قطاع الفلاحة والري 6.8%، في حين حظيت قطاعات التربية والتكوين بنسبة 5.1%، وتوزعت باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بنسبة 8.4%.

ويُلاحظ تراجع في المخصصات المالية القطاعية لهذا البرنامج في عام 2016 مقارنة بعام 2015، نتيجة انخفاض إجمالي الميزانية. شهدت أكبر التراجعات في قطاع المنشآت القاعدية بنسبة (-76%)، وعمليات رأس المال بنسبة (-48.5%)، وقطاع التربية والتكوين بنسبة (-65.5%)، ودعم الخدمات المنتجة والحصول على سكن بأكثر من 50%. يُعزى ذلك إلى سياسة التقشف التي اتبعتها الدولة منذ بداية 2016 بسبب تدهور أسعار النفط وانخفاض إيراداتها.

4-4-3 تحليل الحالة الاقتصادية في إطار تنفيذ هذا البرنامج:

سنقوم باستعراض نتائج هذا البرنامج خلال السنتين الأوليتين من خلال تحليل الوضع الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات:

الجدول رقم 36 أهم مؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2015-2016)

السنوات	2015	2016
معدل النمو الناتج الداخلي الخام %	3,7	3,7
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	5,0	2,3
معدل النمو في قطاع المحروقات	0,2	7,7
معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي	1,64	1,16
معدل البطالة%	11,20	10,20

معدل التضخم%	4,8	6,4
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	−27,53	−26,03
الدين الخارجي (مليار دولار)	3,00	3,81

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على احصائيات البنك الدولي، وبنك الجزائر,

أدّى تراجع أسعار النفط منذ منتصف 2014 واستمراره خلال عامي 2015 و2016 إلى تأثير كبير على مؤشرات التنمية الاقتصادية ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي، فقد انخفضت أسعار النفط بنسبة 60,62% في 2015 و51,81% في 2016 مقارنة بأسعار 2014[1]، مما أدى إلى تراجع طفيف في نمو حصة الفرد، من حيث الناتج المحلي الإجمالي سجلت 1,64% ثم 1,16%، مدعومة بالنمو في قطاعات خارج المحروقات مثل الفلاحة والبناء والأشغال العمومية، وتراجع النمو الاقتصادي سنة 2017 ليسجل 1.3% بعدما كان مستقرًا خلال سنتي 2015 و2016، كما أسفر هذا الانخفاض عن زيادة كبيرة في العجز بميزان المدفوعات، حيث ارتفع من 5.88 مليار دولار إلى 27.53 مليار دولار، ثم إلى 26.03 مليار دولار خلال الفترة (2014−2015)، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الهبوط الحاد في عائدات المحروقات، التي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات، بنسبة تزيد عن 50% خلال عامي 2015 و2016.

أمّا بالنسبة للتشغيل ارتفعت معدلات البطالة إلى 11.20% في عام 2015 مقارنة مع سنة 2014 التي كانت نسبتها 10,20 % وهذا راجع إلى الازمة التي مرّت بها الدولة التي انعكست على جميع الميادين التي تبنت الجزائر سياسة التقشف التي بموجبه تجميد التوظيف والمشاريع لهدف ترشيد النفقات، إلاّ أنّ معدل البطالة عرف انخفاضًا بـ 10.20% في عام 2016، ويعود ذلك إلى التحفيزات الضريبية والإدارية التي شجعت على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبني سياسات التشغيل.

[1] -حسب معطيات البنك الدولي بلغت قيمة ايرادات الموارد النفطية (% من اجمالي الناتج المحلي) سنة 2014 بـ 19,30، انخفضت إلى 11,70 سنة 2015 ثم إلى 10 سنة 2016، https://www.albankaldawli.org

أمّا معدلات التضخم خلال الفترة نفسها (2015–2016) ارتفع معدل التضخم من 2.9% إلى 4.8% ثم إلى 6.4% خلال هذه الفترة، حيث يرجع إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية انخفاضًا مقابل العملات الأجنبية مثل الدولار واليورو، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين.

في حين عرفت احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر تراجعًا إلى 144.3 مليار دولار ثم 114.2 مليار دولار مقارنة بـ179 مليار دولار في عام 2014، ورغم هذا التراجع، تظل الوضعية المالية الخارجية للجزائر قوية ومستقرة نسبيًا، حيث بقي الدين الخارجي عند مستوى ثابت يقدر بحوالي 3.5 مليار دولار. (بن محمد ، 2020، صفحة 54).

4-5 برنامج النموذج الجديد للفترة (2016 -2030)

تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج جاء ضمن إطار برنامج "النموذج الاقتصادي الجديد" الذي تمّ إعتماده في عام 2016 بعد انهيار أسعار المحروقات أواخر 2014، ويمتد هذا البرنامج إلى غاية عام 2030، ويركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، بعد الأحداث التي شهدتها الجزائر في فبراير 2019 وإنتخاب رئيس جديد، تم تبني خطة جديدة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، الذي كان يهدف إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة في فترة زمنية قصيرة مع التركيز على تنويع الاقتصاد، تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء في 26 يوليو 2016. ويركز هذا النموذج على تبني سياسة موازنة متجددة تمتد من 2016 إلى 2019، مع تطلعات لتنويع وتحويل هيكل الاقتصاد بحلول عام 2030.

4-5-1 أهدافه

يركز النموذج على تحقيق الأهداف على ثلاثة مراحل كالتالي : وهي مرحلة الإقلاع من (2016–2019)، مرحلة تدارك الاقتصاد الوطني(2020–2025)، ومرحلة الاستقرار(2026–2030) (منصوري، 2019–2020، الصفحات 169–171) ويهدف إلى :

-زيادة الإيرادات الضريبية العادية بهدف تغطية معظم نفقات التسيير؛

-تقليص العجز في الخزينة بشكل ملحوظ؛

-تعبئة الموارد الإضافية اللازمة من السوق المالية المحلية.

وأمّا الأهداف الأخرى تشمل مرحلتي تدارك الاقتصاد الوطني ومرحلة الاستقرار حيث تركز على التحول الهيكلي وتنويع الاقتصاد، وهي كالتالي:

-تحقيق نمو مستدام بمعدل سنوي خارج قطاع المحروقات يبلغ 6,5٪ خلال الفترة 2020-2030؛

-زيادة ملحوظة في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يتضاعف بمقدار 2,3 مرة؛

-مضاعفة مساهمة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة، من 5,3٪ في عام 2015 إلى 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030؛

-تحديث القطاع الفلاحي لتعزيز الأمن الغذائي وزيادة قدراته في تنويع الصادرات؛

- تحقيق تحول في قطاع الطاقة، يهدف إلى خفض معدل النمو السنوي للاستهلاك المحلي للطاقة إلى النصف، (من +6٪ في عام 2015 إلى +3٪ بحلول عام 2030)؛

-تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

كما يسعى النموذج إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة بنهاية العشرية.

4-5-2 المحتوى:

يُقسِّم النموذج الجديد للنمو الاقتصادي إلى تسعة قطاعات رئيسية، موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم :37 محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي لفترة 2015-2016 فترة الإقلاع

القطاعات-السنوات	2017	2018	2019	المجموع(مليار دج)	النسبة المئوية%
الصناعة	3,6	5,3	1,3	10.2	0.17
الفلاحة والري	101	116,5	160,7	378.2	6.23
دعم الخدمات المنتجة	5,1	73,3	55,7	134.1	2.21
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139,9	596,5	485,4	1221.8	**20.17**
التربية والتكوين	90,9	101,7	127,8	320.4	5.28
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30,6	77,1	70,6	178.3	2.94
دعم الحصول على سكن	14,9	69,8	99,6	184.3	3.04
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	900	2635	**43.42**
عمليات برأسمال	165,3	330	700	1195.3	**19.71**
المجموع	**1386,6**	**2270,5**	**2701,1**	**6358.2**	**100**

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على قانوني المالية

-قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج ر عدد 77, الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016.

-قانون رقم قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، ج ر عدد76، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2017.

- قانون رقم قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، ج ر عدد79، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2018.

يوضح الجدول رقم 38 أدناه توزيع ميزانية برنامج النمو الجديد للفترة من 2017 إلى 2019 على تسعة قطاعات أساسية وهي تمثل مرحلة الإقلاع، حيث سجلت الميزانية الإجمالية نمواً ملحوظاً في سنة 2018، حيث بلغت نسبة النمو أكثر من 63% مقارنة بسنة 2017، واستمرت الزيادة لتصل إلى حوالي 18.96% في سنة 2019، وبالتالي، كانت المخصصات المالية للقطاعات مرتفعة في هذه السنة مقارنة بالسنوات السابقة.

عموماً، حصلت مخططات البلدية للتنمية والمواضيع ذات الصلة بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية على الحصة الأكبر من الميزانية، حيث شكلت 43.42% من إجمالي الميزانية على مدار الثلاث سنوات، بعدما كانت في المرتبة الثانية سابقاً. تلتها المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية التي تراجعت إلى المرتبة الثانية بنسبة 20.17%، ثم قطاع عمليات رأس المال بنسبة 19.71%. أمّا باقي القطاعات، فقد حصلت على نسب أقل.

الجدول رقم 38: محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي لفترة 2020-2021 فترة تدارك الاقتصاد الوطني.

القطاعات-السنوات	2020	2021	المجموع(مليار دج)	النسبة المئوية%
الصناعة –المناجم والطاقة	20	1,8	21.8	0.96
الفلاحة والري	47,5	46,5	94	4.12
دعم الخدمات المنتجة	53,9	52,3	106.2	4.66
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366,9	380,6	747.5	**32.77**
التربية والتكوين	106,1	94,3	200.4	8.79
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52	40,9	92.9	4.07
دعم الحصول على سكن	3,2	193,7	196.9	8.63
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	840	900	1740	**76.29**
عمليات برأسمال	150	171,7	321.7	**14.09**
المجموع	**1439.6**	**1881.8**	**3321.4**	**100**

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على قانوني المالية

قانون رقم 19-14 ممضي في 11 ديسمبر 2019 الجريدة الرسمية عدد 81 المؤرخة في 30 ديسمبر 2019 يتضمن قانون المالية لسنة 2020.

قانون رقم 20-16 ممضي في 31 ديسمبر 2020 الجريدة الرسمية عدد 83 المؤرخة في 31 ديسمبر 2020، الصفحة 3 يتضمن قانون المالية لسنة 2021.

وهذ الفترة هي مرحلة تدارك الاقتصاد الوطني تراجعا واضح في تخصيص النفقات العمومية بمقارنة السنة السابقة حيث مثلت انخفاض في النمو بمعدل -46.7% إلاّ أنّ النمو عرف ارتفاعا ملحوظًا لسنة 2021 بمقارنة لسنة 2020 هو 30,7% واذا تم مقارنته مع السنة المالية 2019 فيكون -30,4% أي عرف تحسن بفارق 16,3%.

ما يلاحظ في هذه الفترة إرتفاع نسبة المخططات البلدية للتنمية والمواضيع ذات الصلة بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين ودعم القاعدة بنسبة **76.29 %** بمقارنة مع مرحلة الإقلاع لفترة 2017-2019 والتي كانت بنسبة **42,43%** تبعتها المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية التي ارتفعت بنسبة **32,77%**، بعد ما كانت لفترة الإقلاع **20.17**% إلاّ أنّ قطاع عمليات رأس المال انخفض مرحلة تدارك الاقتصاد الوطني بنسبة **14,09%** بعدما كانت بنسبة **19,71 %** في مرحلة الإقلاع.

4-5-3 تحليل الحالة الاقتصادية في إطار تنفيذ هذا البرنامج:

سنقوم باستعراض أهم نتائج هذا البرنامج في المرحلة الأولى لسنة 2016-2019 خلال تحليل الوضع الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات

الجدول رقم: 39 أهم نتائج هذا البرنامج في المرحة الأولى لسنة 2016-2019

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
معدل النمو الناتج الداخلي الخام %	1,3	1,2	1	5,1-	3,4
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2,0	3,0	2,4	-3,6	2,3
معدل النمو في قطاع المحورقات	-2,4	-6,4	-4,9	-10,2	10,5
معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي	0,66-	0,70-	0,84-	6,72-	1,70-
معدل البطالة%	12	12,2	12,30	14	13,6
معدل التضخم%	5,6	4,3	2	2,4	16,20
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	21,76-	15,82-	16,93-	16,37-	1,48-
الدين الخارجي (مليار دولار)	3,95	4.00	3,83	3,44	3,07

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على احصائيات البنك الدولي، وبنك الجزائر.

فمن خلال الجدول رقم 39، يتضح استمرارية إنخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% في 2016 إلى 1.3% سنة 2017 إلى أن وصل 5,1- سنة 2020 ، ممّا يعكس الوضع الصعب الناتج عن إستمرار إنخفاض أسعار النفط، وهو يمكن تفسير تراجع معدل النمو الاقتصادي بإنخفاض نمو قطاع المحروقات، حيث لازالت التبعية للمحروقات قوية، لم يتحقق خلال هذه الفترة أي تقدم(تنويع الاقتصاد) عكس ما تم تحديده من أهداف خلال هذه الفترة في النموذج الاقتصادي الجديد، ثم وصل الى انكماش قياسي لسنة 2020 بنسبة 5,1%- وهذا راجع إلى الوضعية الوبائية العالمية أحدثت موجات من الصدمات التي إجتاحت الاقتصاد العالمي، الذي تأثر بها قطاع المحروقات، خاصةً مع تذبذب أسعار المحروقات التي تشكل مصدر الدخل الرئيسي للدولة، وهذا الارتباط يوضحه الانخفاض المستمر في قطاع المحروقات المتواصل خلال هذه السنوات إلى أن وصل أعلى نسبة سنة 2020 بـ10,2%-.

إلاّ أنّ سنة 2021 عاد مسار النمو، وسجل إنطلاقة إقتصادية جديدة حيث ارتفع نسبة النمو إلى 3,4% خصوصاً في قطاع المحروقات الذي شهد ارتفاعاً في القيمة المضافة بنسبة 10.5% (مقابل -10.2% في 2020)، وتشير الأرقام الرسمية إلى زيادة ملحوظة في صادرات المحروقات، أماّ الصادرات خارج المحروقات عرفت مستوى تاريخياً غير مسبوق منذ الاستقلال، فخلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2021، سجلت الصادرات زيادات ملحوظة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. فقد ارتفعت الصادرات بمعدل 118%، حيث بلغت 9.2 مليار دولار، مقارنة بـ 1.34 مليار دولار في نفس الفترة من السنة السابقة. كما حققت الصادرات في الأشهر السبعة الأولى زيادة بنسبة 108%، حيث وصلت إلى 2.47 مليار دولار، وبلغ معدل الصادرات خارج المحروقات 12.3% من القيمة الإجمالية للصادرات (وزارة التجارة وترقية الصادرات ، 2021).

أما معدل البطالة، فقد ساهمت البرامج التنموية في زيادة معدل التشغيل بنسب متفاوتة بين القطاعات الاقتصادية، إلاّ أنّه من خلال الجدول نلاحظ زيادة طفيفة في معدل البطالة لم تتجاوز

معدل 12% لترتفع مجددًا إلى 14% سنة 2020 بسبب تراجع أسعار المحروقات وتوجه القطاع العام نحو تقليص فتح مناصب شغل جديدة.

تظهر البيانات المتعلقة بمعدلات التضخم من 2016 إلى 2019 اتجاهات متباينة، في سنة 2016، كان معدل التضخم مرتفعاً بنسبة 6.4%، ويعود ذلك إلى زيادة أسعار مواد الاستهلاك، في حين انخفض إلى 5,6 في سنة 2017 لكنه مرتفع اذا ما تم مقارنته مع السنوات اللاحقة نتيجة لارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية كما تقدم، غير أنّ الوضع تغير في سنة 2018، حيث انخفض معدل التضخم بشكل واضح إلى 4,3%، واستمر هذا الانخفاض في 2019 ليصل إلى 2% في ديسمبر من نفس السنة ويُعزى هذا الانخفاض إلى تجميد طباعة النقود نتيجة التمويل غير التقليدي، بالإضافة إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الفلاحية الطازجة (1.85%) واللحوم البيضاء (0.23%)، هذا السياق يشير إلى أن السياسات المالية والنقدية لعبت دوراً مهماً في التأثير على معدلات التضخم (رشو ، 2021، صفحة 161).

سجّل ميزان المدفوعات عجوزات كبيرة، بين سنتي 2016 و2021 حيث بلغ العجز في 2016 نحو 26,03- مليار دولار، ثم انخفض إلى 21,76- مليار دولار في 2017، وإستمرّ في التراجع إلى 1,48- مليار دولار في 2021، جاء هذا الانخفاض نتيجة للأزمة النفطية التي شهدها السوق العالمي في 2014، مما أدّى إلى تهاوي أسعار النفط بشكل كبير، فيمكن القول أنّ السياسة النقدية المطبقة لم تتمكن من تحقيق إستقرار ميزان المدفوعات، وذلك بسبب تأثره الكبير بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على إيرادات صادرات المحروقات.

أمّا فيما يخص مؤشر المديونية نلاحظ استمرارية إجمالي الدين الخارجي في الانخفاض، ليصل إلى نطاق [3,95- 3,07] مليار دولار خلال الفترة من 2017 إلى 2021، إنّ تقليص الديون الخارجية يساهم في توجيه الموارد المالية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: إختبار العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2021),

سنحاول في هذه الدارسة تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات كمتغيّر مستقل والنّمو الإقتصادي كمتغير تابع بالإعتماد على سلسلة زمنية (1980-2021) بتحديد المتغيّرات المستقلّة لميزان المدفوعات وأثرها في النّمو الإقتصادي، حيث تلعب بنود ميزان المدفوعات دوراً هاماً في رفع مستوى الناتج المحلّي الإجمالي الوطني، عن طريق زيادة المنتجات الداخلة إلى البلد من المنتجات الخارجة من البلد، الأمر الذّي ينعكس إيجابًا على الحسابات الجارية وحسابات رأس المال، ممّا يؤدّي إلى تحسين وضع الإقتصاد المحلي للبلد، وبالإعتماد على النّظرية الإقتصادية التّي تمّ شرحها بالتفصيل في الجزء النّظري من الفصل الأوّل والتي أكّدت وجود علاقة بين ميزان المدفوعات والنّمو الاقتصادي كما جاءت به نظرية النّمذجة الإقتصادية المسمّاة بنموذج النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات المعبّر عنها بقانون ثيرلوول أو نموذج ثيرلول، وعليه سيكون هذا المبحث مخصّص للدراسة التطبيقية لإختبار صلاحية قانون ثيرلوول على حالة الجزائر، بالإستناد إلى الأدوات القياسية، من هذه الأدوات الكمية المساعدة على الحصول على نتائج تمكّننا من تحليلها ومناقشتها، ونقرّر من خلالها رفض أو قبول مدى صلاحية تطبيق قانون ثيرلوول على حالة الجزائر أو أنّ النتائج المتحصّل عليها لتحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والنّمو الإقتصادي تأخذ مسار أخر مخالف لما جاء به ثيرلوول.

ومن أجل الوصولّ إلى النتائج المرجوة، فإنّنا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى عنصرين أساسين.**(1)**: المنهج والأدوات القياسية **(2)** تحليل النتائج ومناقشتها

1- المنهج والأدوات القياسية:

بالإستناد إلى البيانات السنوية للفترة (1980-2021) لكل من إجمالي الدّخل وشروط التبادل التجاري بالنّسبة للوردات ومعدّل نمو الصّادرات والواردات والتدفقات الرأسمالية الحقيقية والتّي تمّ جمعها من موقع البنك الدولي وصندوق النقد الدّولي المحيّنة في 2021، والتعرّف على إتجاه العلاقة القياسية لمتغيّرات ميزان المدفوعات كمتغيّر مستقل والنّمو الاقتصادي كمتغيّر تابع، سنبيّن

من خلال هذا العنصر أهم الإختبارات القياسية التي سيتم إتباعها من ضمان النتائج وإختبار النّموذج الأمثل الذّي يمكن تفسير العلاقة بين النمو وميزان المدفوعات، وبما أنّ هناك عدّة نماذج إقتصادية معدّلة للنّموذج الأصلي لثيرلوول كما رأينا في هذا الفصل سنعتمد على نموذج ثيرلوول ونورالدين حسين(1982) كما تقدّم شرحه لأنّه مناسب لدولة نامية، وكذلك نموذج هارود البسيط، ولتحقيق أهداف الدّراسة تمّ إستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزّعة المبطئة: (ARDL)

1-1 الإختبارات القياسية المستعملة في الدراسة

سنتطرّق إلى إختبار جذر الوحدة وإختبار صلاحية النّموذج

1-1-1 إختبار جذر الوحدة الأساسية (Dickey, & Fuller, 1979, pp. 427-431.)

إختبار جذر الوحدة الأساسي (Unit Root Test) هو إختبار إحصائي يستخدم لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية تتضمّن جذور الوحدة، أي السلاسل الزمنية للمتغيّرات الإقتصادية أنّها غير مستقرّة وهو ما إصطلح تسميته أنّ تلك السلاسل تعاني من مشكلة جذر الوحدة وتعني تلك المشكلة أنّ متوسط وتباين السلسلة محل الدراسة غير مستقلين عن الزّمن، أمّا إذا كانت خصائصها مستقلة عن الزمن تكون مستقرة.

ويعتمد الإختبار DF على نموذج الإنحدار الذّاتي من الدّرجة الاولى AR (1) ويعبّر عنه بالشّكل التالي:

$$Y_t = \varphi y_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

وتقاس الإختبارات بالطّرق التّالية:

-**اختبار ديكي فولر**: تمّ تطوير إختبار ديكي-فولر ويرمز له بالرمز (DF) واشُتهِر بشكل واسع من قبل ديكي وفولر (1979) وهو قائم على فرضيتين:

- فرضية العدم أو الفرض الصفري الأساسي لإختبار DF يعني وجود جذر وحدة في النموذج، أي أنّ سلسلة البيانات غير مستقرّة.

–فرضية البديل وهو يعني أنّ السلسلة الزمنية مستقرّة لا يوجد فيها جذر الوحدة.

$$\begin{cases} H_0: \varphi = 1 & \text{يوجد جذر الوحدة السلسلة الزمنية غير مستقرة} \\ H_1: \varphi < 1 & \text{لا يوجد جذر الوحدة السلسلة الزمنية مستقرة} \end{cases}$$

ويمكن كتابة المعادلة(21) بطرح $y_{t_{-1}}$ من طرفي المعادلة (21) فتبصح كمايلي:

$$\Delta Y_t = (\varphi - 1) y_{t_{-1}} + u_t$$

$$\Delta y_t = \eta y_{t_{-1}} + u_t$$

حيث ان $\eta = \varphi - 1$

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0: \eta = 0} & \text{يوجد جذر الوحدة السلسلة الزمنية غير مستقرة} \\ \boldsymbol{H_1: \varphi \neq 0} & \text{لا يوجد جذر الوحدة السلسلة الزمنية مستقرة} \end{cases}$$

إقترح ديكي فولر (Dickey & fuller) في الإحصاء إثنتين من المعادلات للإختبارات الإحصائية التي تستخدم لإختبار جذر الوحدة منها تحتوي على قاطع ومنها ما يحتوي على قاطع وإتجاه عام وفق المعادلتين التالية:

$$Y_t = \varphi y_{t_{-1}} + u_t + c \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

$$Y_t = \varphi y_{t_{-1}} + u_t + b \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

حيث c، b يمثّلان على التّوالي القاطع، والغتجاه العام، فإذا كانت السّلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة فهي مستقرّة ومتكاملة من الدّرجة صفر 0(I)، أمّا إذا كانت تحتوي على جذر وحدة فهي غير مستقرّة، إذ يلزم تطبيق الفروقات حتى تستقر السلسلة الزمنية.

–**إختبار ديكي فولر الموسّع** (Dickey & Fuller, 1981, pp. 1057–1072): يعتمد هذا الإختبار على ثلاثة عناصر(صيغة النموذج المستخدم، حجم العينة، مستوى المعنوية)، يعد إختبار ديكي–فولر الموسّع أو إختبار ADF إختبارًا إحصائيًا يهدف إلى معرفة ما إذا كانت

السلسلة الزمنية مستقرّة، أي ما إذا كانت خصائصها الإحصائية (الأمل والإنحراف المعياري والإرتباط الذاتي) متغيّرة أم لا في الزمن، كما أنّه يقضي على المشكل الإحصائي المتمثّل في الإرتباط الذاتي بين الأخطاء(u_t)، فأصبحت الطريقة الجديدة الموسّعة بتعديل للإختبار السّابق، يتضمن إدراج قيم مبطأ للمتغيّر التابع من أجل التخلّص من الغرتباط الذاتي لتصبح صيغة النّموذج كما يلي:

$$\Delta Y_t = \mathbf{p}y_{t-1} + u_t + \sum_{J=1}^{p} \phi_{j\Delta Y_t - j} + u_t \quad \text{.....(04)}$$

P: درجة الإبطاء التّي يتم تحديدها حسب معيار akaike أوshwarz

-**إختبار فليبس بيرون:** (Phillips & Perron, 1988, pp. 335-346) ويرمز له بالرّمزPP، طوّره فيليبس وبيرون (1988)، قام بعدد من إختبارات جذر الوحدة التّي أصبحت شائعة في تحليل السّلاسل الزمنية للبيانات المالية، تختلف إختبارات جذر الوحدة فيليبس-بيرون (PP)عن إختبارات ADF بشكل رئيسي في كيفية التعامل مع الترابط الذاتي وعدم التجانس في الأخطاء، وعلى وجه الخصوص كإستخدام إختبارات ADF تقريبًا لإنحدار المعلماتية لتقريب هيكل ARMA للأخطاء في إختبار الإنحدار، فإنّ إختبارات(PP) ، لديها قدرة إختبارية أفضل وأدق من إختبار ADF لاسيما عندما يكون حجم العيّنة صغيرة، وفي حالة تضارب وعدم إنسجام نتائج الإختبارDF ، ويمرّ بأربعة مراحل:

-تقدير بواسطة طريقة المربّعات الصّغرى OLS النماذج الثلاث الأساسية لإختبار ديكي فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة.

-تقدير التباين قصير المدى.

-تقدير المعامل المصحّح والمسمّى التباين طويل المدى المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج الثلاث.

-حساب إحصائية فليبس-بيرون ومقارنتها مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون mackinnon

$$T^*_{\varphi 1} = \sqrt{k}\ x\frac{\varphi 1 - 1}{\eta_{\varphi 1}}, + \frac{N(k-1)\eta_{\varphi 1}}{\sqrt{k}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (05)$$

N هو عدد المشاهدات، و k حاصل قسمة التباين طويل المدى على التباين قصير المدى هو الإنحراف المعياري لجذر الوحدة المقدّر $\eta_{\varphi 1}$

د- *إختبار* KPSS: (Kwiatkowski, 1992, pp. 159-178.) إبتكروا إختبار مكمّل لديكي فيلر لإختبار الإستقرار من خلال إستعمال مضاعف لاغرانج، حيث فرضية العدم أن السلسلة الزمنية مستقرّة عكس إختبار ديكي فولر الذّي تكون فيه فرضية العدم غير مستقرّة.

وتحسب إحصائية إختبار KPSS من العلاقة التالية:

$$KPSS = \frac{1}{S^2} . \frac{\sum_{t=1}^{T} S^2}{T^2} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (06)$$

T هو عدد المشاهدات، S^2 التباين طويل الاجل.

إذا كانت الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة المحسوبة من الجدول المعد من طرف kwiatkowski,phillips,schmidt,shin تعتبر السلسلة غير مستقرّة وتكون السلسلة مستقرّة إذا كان العكس.

2- نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزّعة المبطئة: (ARDL) (Pesaran, Shin, & Smith, 2001, pp. 289-326)

يعتبر هذا النموذج كأحد تطبيقات الإقتصاد القياسي والمطوّرة من طرف Pesaran and shin(2001) وتستخدم في الكثير من الدراسات القياسية التّي تهدف إلى دراسة العلاقة بين المتغيّرات، نظرا لسهولة تطبيقها، ويتم في هذه المنهجية دمج نماذج الإنحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء الموزّعة في نموذج واحد نماذج الإنحدار الذاتي (Model Autoregressive) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة(Lag Distributed Model) ،وبالتّالي تكون السلاسل الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيّرات المستقلّة الحالية وإبطائها، وتمتاز منهجية ARDL, بالعديد من المزايا نذكر منها:

- أنّها تختلف عن باقي مناهج القياس الإقتصادي، حيث لا تشترط أنّ كل المتغيّرات مستقرّة من نفس الدرجة إذ يمكن إعتمادها إذا كانت المتغيّرات:

– كلّها مستقرّة عند المستوى،

–أو كلّها مستقرّة عند الفرق الأول،

–أو بعضها مستقرّة في المستوى والبعض الأخر مستقر في الفرق الأول.

كما يمكن إستخدام هذه المنهجية في حالة السّلاسل الزمنية القصيرة، فضلاً عن إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في آن واحد، لكن تشترط هذه المنهجية آلاّ تكون من بين المتغيّرات محل الدراسة من هي مستقرة من الدرجة الثانية، وقرار التكامل المشترك يعتمد على إختبار الحدود الذّي يقيس عدم وجود علاقة التكامل المشترك والفرض العدم مقابل وجود علاقة تكامل المشترك بالفرض البديل، ويفصل في ذلك من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة مع الحدود العليا أو الدّنيا للقيم الحرجة الجدولية الخاصة إمّا بـ(Pesaran et al 2001). أو الخاصة بـ (Narayan.2005) (جلولي و مقران ، 2019، الصفحات 2–3)

– إمكانية تقدير تأثيرات الأجل الطويل والقصير في آن واحد، فضلاً عن إمكانية التعامل مع المتغيّرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.

–إنّ النتائج لتطبيقه تكون دقيقة في حالة كون حجم العيّنة صغيراً، فضلاً عن بساطة هذا النموذج في تقدير التكامل المشترك بإستخدام طريقة المربّعات الصغرى.

–إنّ إستخدام هذا النّموذج يساعد على التخلّص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيّرات ومشكلات الإرتباط الذاتي، ممّا يجعل الحسابات الناتجة كفؤة وغير متحيزة.

–إنّ نموذج يأخذ عددًا كافيا من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (مفتاح ، 2020 –2019، صفحة 174).

ويمكن كتابة الصّيغة العامّة للنموذج المكوّن من متغيّر تابع (Y) و (k) ومن المتغيّرات التفسيرية على النحو التالي:

يكتب النموذج $(X_K.....X_2 ،X_1)$ $(P , q_1 , q_2 .....q_K)$

$$\Delta Y_t = c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} \dots\dots\dots + B_{k+t} X_{Kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{(2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{(3i} \Delta X_{2t-i} \dots\dots\dots + \sum_{i=0}^{q_K-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{Kt-i} + \boldsymbol{\varepsilon_t} \dots\dots\dots (07)$$

حيث أنّ:

Δ :تمثل الفروق الأولى،

C: تمثل الحد الثابت،

ε_t : حد الخطأ العشوائي،

P : تمثل عدد فترات الإبطاء،

λ: تمثل معلمات العلاقة قصيرة الاجل

$(P , q_1 , q_2 \dots\dots q_K)$: تمثل فترات الابطاء للمتغيرات $(X_1, X_2 \dots\dots\dots X_K)$ على الترتيب.

يتم إختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيّرات من خلال إستخدام نموذج متجه الإنحدار الذّاتي غير المقيّد، فهناك خمسة معايير من أهمها:

-**معيار خطأ التنبؤ النهائي** (1969) Error Prediction Final ويأخذ الصيغة التالية:

$$\det \Sigma e \ . FPE_{(p)} = \left[\frac{T+P-k}{k-p.k}\right]^k$$

-**معيار معلومات أكيكي** (1973) criterion Information Akaike ويأخذ الصيغة التالية:

$$AIC_{(p)} = Ln[\det(\sum e)] + \frac{2K^2P}{T}$$

-**معيار معلومات شوارز**(1978) Criterion Schwarz ويأخذ الصيغة التالية :

$$SC_{(p)} = Ln[\det(\sum e)] + \frac{2K^2P\ Ln(T)}{T}$$

-**معيار معلومات حنان وكوين** (1979) Criterion Quinn & Hannan ويأخذ الصيغة التالية:

$$H.Q_{(p)} = Ln[\det(\sum e)] + \frac{2K^2 P\ Ln.Ln(T)}{T}$$

حيث أنّ:

K: عدد المتغيّرات في النموذج

T: عدد المشاهدات

P: عدد فترات الإبطاء

$\sum e$: مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدّرة لبواقي النموذج

ويتم تحديد فترة الإبطاء المثلى (P) بأنّها تلك الفترة التي تعطي أدنى قيمة للمعايير السّابقة عند إجراء الإختبار.

2-1 إختبار علاقة التكامل المشترك بتطبيق إختبار منهج الحدود (BoundsTesting Approach):

يستخدم لإختبار مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيّر التابع والمتغيّرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة إختبار إحصائية (F) في إطار إختبار (Wald)، حيث يتم إختبار الفرضية الصفرية التالية:

الفرض الصفري $H_0: B_0 = B_1 = \cdots B_{K+1} = 0$

الفرض البديل $H_0: B_0 \neq B_1 \neq \cdots B_{K+1} \neq 0$

التي تعبّر عن عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المكوّنة للنموذج (إنعدام التكامل المشترك بين المتغيّرات)، أمّا الفرضية البديلة، فتمثل وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

ويتحدّد قبول أو رفض الفرضية عن طريق إحتساب قيمة إحصائية (F) بمقارنتها بالقيمة الجدولية الحرجة المحتسبة من قبل (al.et Pesaran) في إختبار الحدود، إذ هناك قيمتين حرجتين

-قيمة الحد الأدنى: وتفترض أنّ كل المتغيرات ساكنة في مستواها الأصلي، أي متكاملة من الرتبة صفر

$I(0)$

-قيمة الحد الأعلى: وتفترض أنّ كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول، أي متكاملة من الرتبة الأُولى.

$I(1)$

فإذا كانت قيمة Statistics-F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإنّنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل أي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات والعكس صحيح، فإذا كانت محصورة بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة عندها لا يمكن أن نقرّر.

2-2 تقدير معلمات طويلة الأمد بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيّر التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات نموذج (ARDL) وفق المعادلة (39) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) وذلك إستنادًا إلى عدد فترات الإبطاء المثلى المحددة.

-**التكامل المشترك:** يعتبر كلاً من Newbold و Paul و Granger و Clive أول من وضعوا أسس إختبار التكامل المشترك (Co-integration) في عام 1974 لحل مشكلة الإنحدار الزائف في حالة السلاسل الزمنية غير المستقرة، وقد إعتمدوا على مقاربة منهجية Box-Jenkins إلاّ أنّ الفكرة جعلت السلاسل الزمنية المدروسة تفقد معلومات في المدى الطويل، في أواسط الثمانينات، بدأت الآراء تتمحور حول حل مشكلة الإنحدار الزائف، وظهرت تقنية التكامل المشترك في أعمال Granger في عام 1983، ثمّ طوّرها Granger-Engle في عام 1987. ويعتبر هذا المفهوم من قبل العديد من الإقتصاديين كمفهوم جديد لقياس المتغيّرات الاقتصادية، وله أهمية كبرى في مجال القياس الإقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية.

وتعرّف على إنّها تقنية تهدف إلى البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في المدى الطويل، حتى وإن كان هناك إختلال في الزمن القصير، فهي تعتبر أداة مهمة لقياس المتغيرات الإقتصادية وحل مشكلة الإنحدار الزائف، ويمكن إستخدامها لتحليل السلاسل الزمنية.

يعتبر التوازن في المدى الطويل هو المستوى المستقر للسلاسل الزمنية، حيث تحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويصبح فرقها ساكنًا، لذا يمكن القول أنّ فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، ويكمن السبب الرئيسي لعدم وجود التوازن في المدى القصير في ضعف مقدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكيّف مع المعلومات آنيا (عثماني ، هيشر، و بن الضب، 2015، الصفحات 61-74).

نقول أنّ السلسلة y_t متكاملة من الرتبة d وتكتب $y_t \to I(d)$ إذا كان تحويل السلسلة y_t إلى سلسلة مستقرة يتطلّب إجراء العدد d من الفروقات، فإذا كانت $(d = 0)$ نقول عندئذ أنّ السلسلة y_t مستقرّة عند المستوى, يرى Granger أنّ المتغيرات غير الساكنة هي التي تتحكم في سلوك العلاقات الناتجة عن دمج متغيرات مستقرة أو ساكنة وأخرى غير ساكنة هذا يعني أن:

$$\begin{matrix} y_t \to I(1) \\ x_t \to I(0) \end{matrix} \qquad \Rightarrow y_t - Bx_t \to I(1)$$

بصورة عامة نستطيع القول أنّ السلسلتين متكاملتين فيما بينهما إذا كانتا متكاملتان من نفس الرتبة والتوليفة الخطية بينهما تسمح بالحصول على سلسلة مستقرّة، هذا يعني أن:

$$\begin{matrix} y_t \to I(1) \\ x_t \to I(1) \end{matrix} \qquad \Rightarrow \varphi_1 y_t + \varphi_2 x_t \to I(0)$$

وتسمّى الثنائية $(\varphi_2\ \varphi_1)$ عندئذ بشعاع التكامل

$$\varphi_1 y_t + \varphi_2 x_t = u_t \ldots\ldots\ldots\ldots (08)$$

فإنّ العلاقة طويلة الأجل بين x_t و y_t يمكن كتابتها كمايلي:

$$\mathrm{x}_t = -\frac{\varphi_2}{\varphi_1}\mathrm{x}_t + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (09)$$

وهو أساس مفهوم التكامل المشترك، نقول أنّ السلسلتان x_t و y_t متكاملتان فيما بينهما من الدرجة (d, b) حيث أنّ $d \geq\ b\ \geq 0$ ونكتب $y_t x_t \to CI(d, b)$ إذا كانت كل من x_t و y_t متكاملتان من نفس الدرجة d وتوجد توليفة خطية بين السلسلتان تكون مثلاً بالشكل التالي:

$$\varphi_1 y_t + \varphi_2 x_t$$

وتكون متكاملة من الدرجة (d, b) (57-56 الصفحات ،2018 ،سعيج)

2-3 إختبار التكامل المشترك: (58-57 **الصفحات** ،2018 ،**سعيج**)

قدّم Engel-Granger منهجية لإختبار التكامل المشترك بين السلسلتان x_t و y_t وتتمثل الخطوة التالية:

-إيجاد درجة تكامل كل من السلسلتانx_t و y_t فإن كانتا من نفس الرتبة نمرّ إلى الخطوة الموالية، وإلاّ نقول بعدم وجود تكامل مشترك بينهما.

-إذا كانت كل من السلسلتانx_t و y_t متكاملتان من نفس الرتبة نقول بوجود تكامل مشترك بينهما، ونقوم بتقدير العلاقة بينهما للمدى الطويل بالشكل.

$$y_t = a + Bx_t + u_t \ldots\ldots\ldots (10)$$

لنجد قيم $\hat{a}$ و $\hat{B}$ ، بعد ذلك يتم إختبار إستقرارية سلسلة البواقي الناتجة عن التقدير بإستعمال إختبار ديكي فولر DF:

$$y_t - (\hat{a} + \hat{B}x_t) \to I(0) = e_t$$

وفي حالة وجود k متغيّر يمكن تعميم الصيغة السابقة لتصبح بالشكل التالي:

$$y_t = B_0 + B_1 x_{1t} + B_2 x_{2t} + \cdots B_k x_{kt} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

$$e_t = y_t - (\widehat{\hat{B}_0} + \hat{B}_1 x_{1t} + \hat{B}_{1_2} x_{2t} + \cdots \hat{B}_{1_k} x_{kt} \to I(0)$$

إنّ وجود تكامل مشترك بين السّلاسل الزمنية يؤدّي إلى تقديرات زائفة لمعلمات الإنحدار المقدّرة، وعليه يجب إضافة مقدار الخطأ إلى المعادلات؛ وهو ما يسمّى نموذج شعاع تصحيح الخطأ المعروف، بـ VECM: correction Error Vector model كما يعرف أيضّا بـ:

ECM : Error correction model

2-4 نموذج شعاع تصحيح الخطأ:ECM

يستخدم هذا النموذج لتعديل سلوك المتغيّر في الأجل القصير ليتناسب مع سلوكه في الأجل الطويل، يتم ذلك عن طريق حساب الفروق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في

النموذج التكاملي، ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد ويتميز بـ:

–هو نموذج مناسب لقياس تصحيح إختلال التوازن في الفترة السابقة؛

– إذا كان هناك تكامل مشترك يصاغ بإستخدام الفروقات الأولى التي تزيل المتجه من المتغيرات الداخلة في النموذج وتحل مشكلة الإنحدار الزائف؛

– إنّ حد إختلال خطأ التوازن متغير مستقر، أي أنّ حالة التكيّف في الأجل الطويل تمنع حد الخطأ من أن يكون كبيرا.

ويوجد طريقتين الطريقة الاولى: طريقة Engel–Granger لتقدير ECM

والطريقة الثانية: طريقة يوهانسن Johansen للتكامل المشترك في معادلات متعددة، يرتكز نموذج تقدير شعاع تصحيح الخطأ ECM في حالة وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرين على مرحلتين:

الخطوة الاولى: تقدير العلاقة طويلة المدى بطريقة المربعات الصغرى OLS

$$y_t=\hat{a}+\hat{B}x_t+\hat{\varepsilon}_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(12)$$

الخطوة الثانية: تقدير العلاقة قصيرة المدى (النموذج الديناميكي) بطريقة OLS

$$\Delta y_t=\alpha_1\Delta x_t+\alpha_2 e_{t-1}+u_t \quad \alpha_2<0$$

يجب أن يكون المعامل α_2 معنويا سالبا ويختلف عن الصفر، إذا لم يكن كذلك، يجب رفض نمذجة ECM ميكانزيم تصحيح الخطأ الذي يؤدي إلى العلاقة طويلة المدى يذهب في الاتجاه المعاكس ويبتعد عن الهدف طويل المدى، وبالتّالي لا يمكن إستخدام منهجية التكامل المشترك. (شيخي، 2011، صفحة 293).

3–الإختبارات التشخيصية للنموذج:

ينبغي التأكد من صلاحية النموذج من خلال هذه الإختبارات وهي:

3–1 إختبارات تشخيصية إحصائية:

وهي كما يلي:

R-Squared, Adjusted R-Squared, S.E. of Regression, Sum Squared Residual, Prob. (FStatistic) and Durbin-Watson Statistic ،Log Likelihood, F-Statistic.

3-2 إختبارات تشخيصية قياسية

وتحتوي كما يلي:

3-2 -1 إختبار مضروب لاجرانج للإرتباط التسلسلي بين البواقي (Lagrange Multiplier Test of Residual {Brush-Godfrey} (BG)

يعتمد هذا الإختبار على إختبار دربين وتسون (DW) بإرتكازه على إختبار مضاعف لاجرانج والذّي يسمح بإختبار وجود إرتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، نموذج الإنحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة ρ ويكتب على الشكل التالي (شيخي، 2011، صفحة 100):

$$\varepsilon_t=\rho_1\varepsilon_{t-1}+\rho_2\varepsilon_{t-2}+\rho_\rho\varepsilon_{t-\rho}+u_t\ldots\ldots\ldots\ldots(13)$$

ليكن النموذج العام حيث أنّ الأخطاء مرتبطة ذاتيا:

$$y_t=+B_0+B_1x_{1t}+B_2x_{2t}+\cdots B_kx_{kt}+\rho_1\varepsilon_{t-1}+\rho_2\varepsilon_{t-2}+\rho_\rho\varepsilon_{t-\rho}+u_t\ldots\ldots\ldots\ldots(14)$$

وهناك ثلاث خطوات لإجراء هذا الاختبار:

-تقدير معادلة النموذج بطريقة المربّعات الصّغرى العادية OLS للحصول على البواقي $\hat{\varepsilon}_t$

-تقدير المعادلة الوسيطية التالية:

$$\hat{\varepsilon}_t=+B_0+B_1x_{1t}+B_2x_{2t}+\cdots B_kx_{kt}+\rho_1\hat{\varepsilon}_{t-1}+\rho_2\hat{\varepsilon}_{t-2}+\rho_\rho\varepsilon_{t-\rho}+u_t\ldots\ldots\ldots\ldots(15)$$

ثمّ حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 ، نذكر أنّ بإستعمال هذه المعادلة، سنفقد ρ مشاهدة

-فرضية إستقلالية الأخطاء H_0 التّي ينبغي إختبارها هي:

$$H_0: \rho_1=\rho_2=\rho_3=\rho_p=0$$

حيث إحصائية لانجرانج تعطى كما يلي:

$$LM=(n-p)\ X\ R^2\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(16)$$

تتبع توزيع x^2 بدرجة حرية ρ اذا كان $(n-p)\ X\ R^2$ أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع x^2 بنسبة معنوية α فإننا نرفض H_0 فرضية الصفرية (فرضية إستقلالية الأخطاء)

3-2-2 إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque Bera (JB) (عرقوب، 2020، صفحة 51)

محور الفرضية هو طبيعة توزيع البواقي هل تتبع توزيعا طبيعيا أم لا؟ في هذه الفرضية يستخدم إختبار **Jarque Bera (JB) جارك بيرا** هذه الأخيرة ترتبط بمؤشر التفلطح Kurtosis والتناظر Skewness فهو ينتمي إلى الإختبارات غير المعلمية بحكم أنّه لا يهتم بالتشابه الإحصائي للبيانات مع بيانات نظرية بنفس أبعادها (متوسط وحجم العيّنة مثلا). يقوم الإختبار على قياس مدى إقتراب مميزات النزعة المركزية للعينة المدروسة كما أنّها تتبع توزيع x_α^2 وتعطى الإحصائية بالصيغة التالية:

$$JB = \frac{n}{6}\left(\beta_1^2 + \frac{(\beta_2 - 3)^2}{4}\right) \dots\dots\dots\dots\dots (17)$$

n : حجم العيّنة β_1: معامل الإلتواء β_2 :معامل التفلطح

ولإجراء إختبار **Jarque Bera (JB)** نحتاج إلى قيمة حرجة للمقارنة عند مستوى المعنوية 5 % ودرجتي حرّية من توزيع كي مربع x^2 للفرضية الأساسية التّي يكون التواؤها أقل أو يساوي الصفر وتفلطحها يساوي 3 تقريبا، وهي تساوي القيمة 5.99.

3-2-3 إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي:

Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH) (Engle, 1982, pp. 987-1008)

يعتمد هذا الإختبار على مضاعف لاغرانج LM وخطواته كالتالي:

-تقدير النموذج العام $y = \beta x + \varepsilon$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي $\hat{\varepsilon}_t^2$

-تقدير المعادلة

$$\hat{\varepsilon}_{t=}^2 \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \cdots \theta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + u_t \dots\dots\dots\dots (18)$$

مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 مع الأخذ بعين الإعتبار فقدان q مشاهدة

-فرضية ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي للأخطاء H_0 التي ينبغي إختبارها هي:

$$\theta_0 = \theta_1 = \cdots \theta_q = 0 : H_0$$

إحصائية مضاعف لاغرانج تتبع توزيع x^2 بدرجة حرية q اذا كان $(n-p)\ X\ R^2$ أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع x^2 بنسبة معنوية α فإننا نرفض H_0 فرضية الصفرية (فرضية إستقلالية الأخطاء)، أي إذا كان هناك على الأقل معامل واحد من معاملات معادلة ARCH يختلف معنويا عن الصفر فإنّ التباين الشرطي للأخطاء يكون غير متجانس.

وفضلاً عن الإختبارات التشخصية السابقة فإنّه يجب إختبار إستقراريه معلمات النموذج المقدّر وكذا إختبار الأداء التنبؤي له، يمكن شرح الإختبارين كما يلي:

4-2-3 إختبار إستقرارية معلمات النموذج ARDL:

للتأكّد ومعرفة مدى إستقرار وإنسجام معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معلمات الأجل القصير إستخدم pasaran الإختبارين التاليين (Pesaran و Pesaran، 1997):

-**إختبار المجموع التراكمي للبواقي المتكرّرة** Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM).

-**إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتكررة** Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ).

ويعتمد على كل من الإختبارين للتأكّد من مدى إستقراريه وإنسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات الأجل القصير للنّموذج المقدّر، إضافة إلى خلو البيانات من أي تغيرات هيكلية عبر الزّمن، ويتحقق الإستقرار الهيكلي للمعلمات المقدّرة في نموذج تصحيح الخطأ، إذا وقع الخط البياني لإختبار كل من (cusum) و (cusum SQ) داخل الحدود الحرجة لإختبار الحد الأدنى والحد الأعلى عند مستوى المعنوية 5% المستخدم في الدراسة فاذا كانت المعاملات لا تتصف بالاستقرار الهيكلي إذا وقع الخط البياني للإختبارين خارج الحدود الحرجة.

4- إختبار العلاقة بين ميزان المدفوعات والنّمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام قانون ثيرلوول

4-1 تحليل العلاقة

4-1-1 المتغيّرات المستخدمة في الدراسة:

للتعرّف على إتجاه العلاقة القياسية لمتغيرات ميزان المدفوعات كمحدّد رئيسي للنّمو الاقتصادي، سنبيّن إختبار النموذج الأمثل الذي يمكنه تفسير العلاقة بين النّمو وميزان المدفوعات، وبما أنّ هناك عدّة نماذج إقتصادية معدّلة للنّموذج الأساسي لثيروول كما ذكرنا سابقًا سنعتمد على نموذج الموسّع لثيروول ونورالدين حسين(1982) كما تقدّم شرحه لأنّه مناسب لدولة نامية فردية ومقارنة معدلاته المتوقّعة مع معدلات النّمو لنموذج ثيرلوول الأساسي(نموذج هارود البسيط) ومعدّلات النمو للناتج الاجمالي المحلي الحقيقي، وفي هذا النموذج سنعتمد على متغيرات الدراسة: وهي معدل النّمو الاقتصادي الحقيقي ومعدّل النمو في الصادرات الحقيقي ومعدل النمو في الواردات الحقيقي ومعدل التدفقات الرأسمالية الحقيقي إضافة إلى تقدير مرونة الطلب الدخلية للواردات.

-**معدّل النّمو الاقتصادي:** يعتبر في هذه الدراسة متغير تابع، ويتمثل في معدل الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي أي بالأسعار المحلية الثابتة، ويرمز له بالرمز GDP، وبعد ادخال اللوغارتيم يصبح LnGDP، تمّ جمع البيانات من البنك الدولي:

https://databank.worldbank.org

-**معدّل النمو في الصادرات الحقيقي:** وهو متغيّر مستقل في الدراسة

-**معدل النمو في الواردات**

-**أثر شروط التباد التجاري**

5- النتائج التحليلية للنموذج ثيرلوول الأساسي والموسّع (نموذج هارود البسيط + نموذج ثيرلوول وحسين).

سنتطرّق إلى تحليل النموذج الأصلي لثيرلوول (نموذج هارود البسيط) إحصائيّا ثمّ النموذج الموسّع لثيروول ونورالدين حسين خلال الفترة 1980-2021 والتعرف على اتجاه العلاقة القياسية لمتغيرات ميزان المدفوعات، كما سبق وأشرنا إلى نموذج ثيرلوول الأساسي (نموذج هارود البسيط) في المبحث الثالث من الفصل الأول.

من أجل إختبار قانون ثيرلوول وحسين، نستمر في تقديرنا من خلال حساب معدّل نمو الدخل الذّي يتوافق مع توازن المدفوعات (yb**) كما إقترحه ثيرلوول وحسين بإستخدام مستوى مرونة الطلب الدخلية على الواردات المقدّرة من التحليل الاحصائي.

حيث يأخذ الصيغة التالية:

قانون ثيرلوول الأساسي $y_B * = \frac{x}{\pi}$.....(9)

قانون ثيرلوول الموسّع $y_{ob} ** = \frac{[\theta x + (1-\theta)(c - pd)]}{\pi}$ ...(14)

حيث أنّ:

- π : مرونة الطلب الدخلية للمستوردات ؛
- x :معدّل النّمو الحقيقي في الصّادرات ؛
- y : معدّل النّمو الحقيقي في الدّخل ؛
- y_B: معدّل النمّو الإقتصادي المقدّر من خلال توازن ميزان المدفوعات، ويوجد في دراستنا معدّلين، المعدّل المقدّر بالنموذج البسيط، والمعدّل المقدّر بنموذج الموسّع.

ولتقدير معدّل نمو الدخل الوطني المتوقّع من خلال توازن المدفوعات، نحتاج إلى تقدير مرونة الطلب الدخلية للمستورداتπ فيمكن تحقيق هذا التقدير من خلال دالة الطلب على الواردات في المعادلة رقم (4) وهي:

دالة الطلب الورادات $M = b\left(\frac{p_{fE}}{p_d}\right)^{\Psi} y^{\pi}$ ..... (4)

$$\Psi < 0 \ , \ \pi > 0$$

التّي تعبر عنها باللوغاريتم للمتغيّرات على النحو التالي:

حيث أنّ:

$$M = f\ (PIB, TT)$$

حيث تصبح المعادلة على الشّكل التالي:

$$\boldsymbol{Ln}\, m_t = \boldsymbol{k} + \Psi \boldsymbol{Ln}(\boldsymbol{TT_t}) + \boldsymbol{\pi Ln}(y_t) + \boldsymbol{\mu_t} \quad .....(19)$$

حيث يتم تحديد $\boldsymbol{TT}_t$ على أنّه شروط التبادل التجاري بالنّسبة للواردات $(\frac{p_{fE}}{p_d})$ في زمن t، y هو النّاتج المحلّي الإجمالي في زمن t، و $\boldsymbol{\pi}$ هو مرونة الطلب الدخلية للمستوردات و m هو قيمة الواردات في زمن t بينما Ψ تمثل مرونة الطلب السعرية على الواردات.

وقبل تقدير مرونة الطّلب الدخلية للمستوردات بطريقة المربعات الصغرى العادية، يجب إختبار إستقرار السلاسل الزمنية، وإتّباع خطوات منهج ARDL لتحليل تأثير الدخل وشروط التبادل التجاري تجريبيًا على الاستيراد، نستخدم منهجية ARDL نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة لإظهار العلاقات طويلة وقصيرة الأجل والتفاعلات الديناميكية بين الإستيراد، وشروط التبادل التجاري وإجمالي الناتج المحلّي، الذّي طوّره (pasaran et Al 2001) و(Shin et sun 1998)، وذلك بإمتيازها عن باقي طرق التقدير، لكونها تجمع بين متغيرات ذات أكثر من مستوى من الإستقرار، كما أنّها تعمل على تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل القصير والطويل وتقدير معلمات المتغيّرات المستقلّة في الأجلين، كما تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالإرتباط الذاتي.

بإستخدام طريقة اللوغاريتم في حساب متغيرات الإستيراد(m_t) كمتغير تابع وشروط التبادل التجاري ($\boldsymbol{TT}_t$) وإجمالي الناتج المحلي (y_t) يمكن كتابة المعادلة رقم (19) في شكل نموذج ARDL

$$\Delta \boldsymbol{Ln}\, m_t = a_0 + \sum_{n=1}^{h} bi\, \Delta \log m_{t-n} + \sum_{n=1}^{h} ci\, \Delta \log TT_{t-n} + \sum_{n=1}^{h} di\, \Delta \log Y_{t-n} + \omega_1 \log m_{t-n} + \omega_2 \log TT_{t-n} + \omega_3 \log Y_{t-n} + \mu_t \quad (20)$$

حيث أنّ t الفترة الزمنية. و Δ تمثّل الفرق الأول و μ حد الخطأ العشوائي والمعاملات b_i c_i و d_i معاملات العلاقة طويلة الأجل، بينما ω_1 ω_2 ، ω_3 معاملات العلاقة قصيرة الأجل، يتمّ إختبار وجود علاقة توازنية– علاقة طويلة الأجل– وفق إختيار الحدود (Bande Test) بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيّد UECM لفحص سلوك المتغيرات على

المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل كما أنّ هذا النموذج يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر I(0) او I(1) او كان بينهما تكامل من نفس الدرجة ويتم تقدير النموذج UECM:

5-1 تقدير العلاقة طويلة الأجل

نقدر هذه العلاقة بواسطة المعادلة التالية:

$$\Delta \boldsymbol{Ln}\, m_t = a_{1+} \sum_{n=1}^{h} bi\, \Delta \log m_{t-n} + \sum_{n=1}^{h} ci\, \Delta \log TT_{t-n} + \sum_{n=1}^{h} di\, \Delta \log Y_{t-n} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(21)$$

حيث أنّ ε_t معامل لنموذج تصحيح الخطأ المعرّف كمايلي:

$$\boldsymbol{Ln}\, m_t = a + ß \log(TT_t) + \boldsymbol{\pi} \log(\boldsymbol{Y_t}) + \boldsymbol{\mu_t} \quad \ldots\ldots(22)$$

$$-\boldsymbol{\mu_t} = a + ß \log(TT_t) + \boldsymbol{\pi} \log(\boldsymbol{Y_t}) + \boldsymbol{\beta LnMt}$$

$$-\boldsymbol{\mu_t} - \mathbf{1} = a + ß \log(TT_t - \mathbf{1}) + \boldsymbol{\pi} \log(\boldsymbol{Yt} - \mathbf{1}) - \boldsymbol{\beta LnMt} - \mathbf{1}$$

$$\boldsymbol{\mu_t} = \boldsymbol{ECM}\ .$$

المعامل ε هو معامل تصحيح الخطأ يجب أن يكون إشارة سالبة ومعنوية إحصائية لإثبات وجود خاصية التكامل المشترك وعلاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات بإتجاه علاقة توازنية طويلة الأجل، وبعد إختبار المتغيرات وإثبات العلاقة بينهم نقوم بإختبار والتحقّق من إنطباق (صلاحية) نموذج النّمو المقيد بميزان المدفوعات المتمثل في قانون ثيرلوول الذّي يسمح لنا أيضًا بإختبار علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وتوازن ميزان الحساب الجاري.

5-2 نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة وتحليلها:

من أجل تفادي مشكلة الإنحدار الزائف، وتحديد مدى إستقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة بالنموذج وعند أي مستوى من الفروق يتحقّق الإستقرار السلاسل الزمنية، يتم إستخدام اختبار ADF، وإختبار pp والجدول التّالي يبين النتائج التالية:

الجدول رقم 40 يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة

		ADF		PP	
Variable		نموذج ثابت	نموذج ثابت واتجاه عام	نموذج ثابت	نموذج ثابت واتجاه عام
LNGDP	Level	−0.735 (0.826) no	−2.668 (0.254) no	−0.68 (0.83) no	(0.75) −1.64 no
	1st difference	− 4.21 (0.001) ***		− 4.27 (0.001) ***	
LNM	Level	−1.77 (0.38) no	−2.05 (0.55) no	−0.85 (0.79) no	−1.47 (0.82) no
	1st difference	−4.47 (0.0009) ***		4.52− (0.0008) ***	
LNTOT	Level	−1.17 (0.677) no	−2.11 (0.52) no	−1.171 (0.677) no	−2.073 (0.544) no
	1st difference	−5.683 (0.000) ***		−5.671 (0.000) ***	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج eviews13، ملاحظة: تشير * و ** و* على دلالة إحصائية عند 1%، 5%، 10% وno لا يوجد دلالة احصائية على التوالي، أما بالنسبة للقيم في الجدول تمثل الإحصائية (statistic−t).**

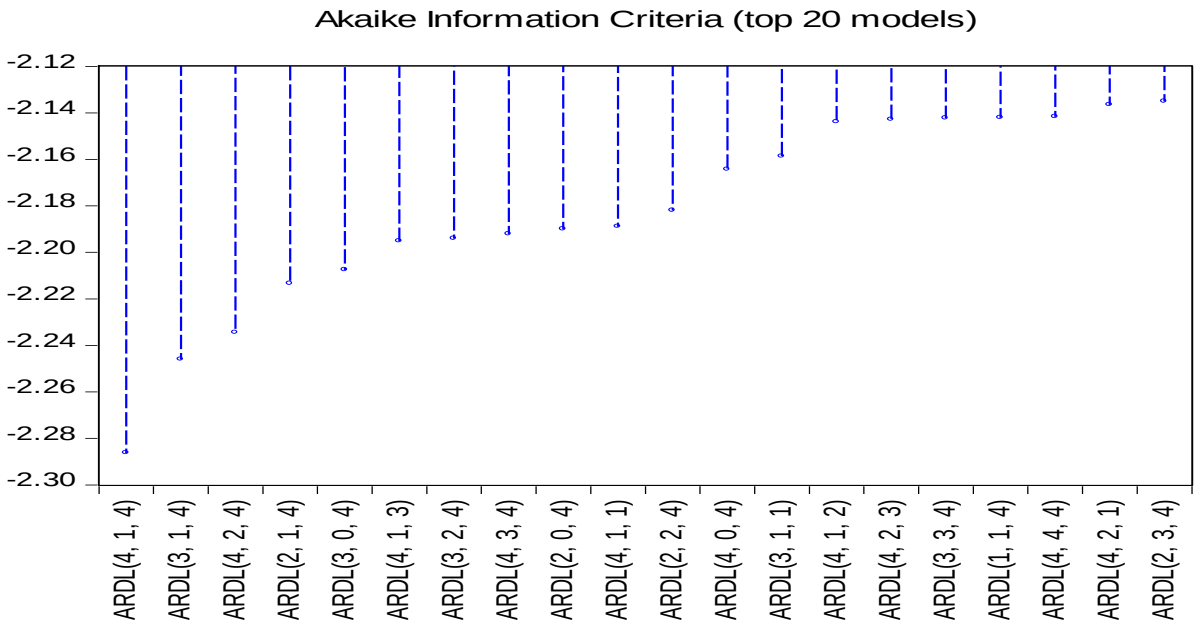
يتبيّن لنا من الجدول نتائج إختبار جذر الوحدة بإستخدام ADF (Fuller-Dickey) Augmented (Phillips- Perron) PP وجود جذر الوحدة أي أنّ السلاسل الزمنية غير مستقرّة عند المستوى وذلك عند النماذج الثلاثة (ثابت Intercept، ثابت وإتجاه عام Intercept and

Trend، غير ثابت وإتجاه عامNone) إذ يتوجّب علينا تطبيق الفرق الأوّل لإسترجاع استقرارية السلاسل الزمنية، فنلاحظ إستقرار السلسلة الزمنية لكل من المتغير **Log**–IMPRT الذّي يمثل لوغاريتم قيمة الواردات بالأسعار الثابتة و Log_tot لوغاريتم شروط التبادل التجاري بالنسبة للواردات، والسلسلة الزمنية لإجمالي الناتج المحلي **Log**_GDP بالأسعار الثابتة عند الفرق الأول نموذج (ثابت Intercept) مستوى معنوية أقل من 5% ، وبالتّالي رفض الفرضية الصفرية لجذر الوحدة، وإستنادًا إلى هذه النتيجة، يتم رفض الفرضية الصفرية القائلة بأنّ المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة، وهذا يعني المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)**I**، بحيث أنّ حجم العيّنة كبير يفوق 30 مشاهدة وهذا ما يعتمد عليه إختبار ADF، في حين إختبار PP يفضل إستخدامه في حالة إنخفاض عدد المشاهدات، وبالتالي يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك بإستخدام إختبار الحدود في إطار ARDL.

3-5 تقدير نموذج الاخطاء غير المقيدة واختيار فترات الابطاء المثلى لمتغيرات النماذج

تم إختيار هذا النموذج بناء على معيار المعلوماتية وفق درجات الإبطاء المثلى للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة إعتمادا على معيار Akaike مع تحديد فترات الإبطاء 2 كحد أعلى، وقد إختير نموذج (ARDL,4،1،4) كأفضل نموذج من بين 20 نموذج تم تقييمه وسيتم إجراء إختبار الحدود إنطلاقا من هذا النموذج.

الشكل (10): النموذج الأمثل لمعيار أكاكي للمعلومة



تم إختيار هذا النموذج بناءًا على معيار المعلوماتية وفق درجات الإبطاء المثلى للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة إعتمادا على معيار Akaike، وقد أختير نموذج (4,1,4) من بين 100 نموذج تم تقييمه والشكل رقم 10 يبين النموذج الذي يملك أكبر نقاط.

5-4 إختبار علاقة التكامل المشترك -إختبار منهج الحدود(Bound test ARDL)

التكامل المشترك وفقا لـ (Pesaran, Shin, & Smith, 2001, pp. 289-326) يرتكز على إختبار الفرضية التالية:

$$H_0: B_0 = B_1 = B_3 = 0 \text{ الفرض الصفري}$$

$$H_1: B_0 \neq B_1 \neq B_3 \neq 0 \text{ الفرض البديل}$$

حيث تمثل H_0 الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل، في حين H_1 تمثل الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج وذلك بمقارنة القيمة الإحصائية لـ F المحسوبة مع الحد الأعلى.

الجدول رقم:41 نتائج اختبار الحدود BoundsTest ARDL

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 2
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 38

Test Statistic	Value
F-statistic	8.568930

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
35	2.845	3.623	3.478	4.335	4.948	6.028
40	2.835	3.585	3.435	4.260	4.770	5.855
Asymptotic	2.630	3.350	3.100	3.870	4.130	5.000

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.*

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج eviews13 .

تشير النتائج الملخصة في الجدول رقم 41 إلى رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 1% لأنّ القيمة F المحسوبة أكبر من القيم الحرجة، حيث بلغت هذه القيمة 8.568930 وهي أكبر من كل القيم الحرجة العظمى **I(1)** عند كل مستويات المعنوية (1%، 5% ،10%)، وبالتّالي نستنتج أنّه توجد علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرات قيد الدراسة أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التّي يتكوّن منها النّموذج، كما أنّ المتغيرات في نفس الإتجاه في الأجل الطويل

5-5 تقدير علاقة الأجل الطويل

الجدول (42)نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Long Run Coefficients				
Variables	coefficients	Std Error	T-statistiques	Prob
C	10.21174	3.100943	3.293107	0.0021
LNGDP	0.540505	0.108855	4.965346	0.0000
LNTOT	- 0.515434	0.067535	-7.632094	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج eviews13 .

$$\boldsymbol{Ln}\, m_t = 10.21174 + -0.515434\boldsymbol{Ln}(\boldsymbol{TT}_t) + 0.540505\boldsymbol{Ln}(y_t) + \boldsymbol{\mu}_t$$

تمّ الحصول على تقدير مرونة الطلب الدخلية للواردات π والمقدّرة ب 0.540505 في الأجل الطويل وهي إيجابية ومعنوية كما هو مقترح في قانون ثيرلوول، أي أنّ زيادة أو نقص 1٪ في النّمو الإقتصادي في الجزائر تؤدّي إلى 0,54٪ زيادة أو نقص في الواردات، كما أنّ معامل شروط التبادل التجاري بالنسبة للواردات تأثير معنوي على ديناميكية الإستيراد في الجزائر وسلبي، وبالتالي في الأجل الطويل من المرجّح أن تؤدي الزيادة بنسبة 1% في شروط التبادل التجاري إلى إنخفاض بنسبة 0,51% في الواردات.

5-6 تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج:(ARDL)

الجدول (43)نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Dependent Variable: D(LOGIMPRT)
Method: ARDL
Date: 09/19/23 Time: 14:13
Sample: 1984 2021
Included observations: 38
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LOGGDP LOGTT
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 100
Selected model: ARDL(4,1,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.668532	0.108123	-6.183091	0.0000
D(LOGIMPRT(-1))	0.159667	0.127467	1.252611	0.2204
D(LOGIMPRT(-2))	-0.135239	0.118300	-1.143182	0.2623
D(LOGIMPRT(-3))	-0.237867	0.127513	-1.865443	0.0723
D(LOGGDP)	2.023308	0.425914	4.750508	0.0001
D(LOGTT)	-0.033878	0.051027	-0.663920	0.5120
D(LOGTT(-1))	0.202985	0.078290	2.592734	0.0148
D(LOGTT(-2))	0.209950	0.073775	2.845804	0.0080
D(LOGTT(-3))	0.157383	0.066884	2.353061	0.0256

R-squared	0.759187	Mean dependent var	0.007992
Adjusted R-squared	0.692756	S.D. dependent var	0.116177
S.E. of regression	0.064396	Akaike info criterion	-2.444130
Sum squared resid	0.120259	Schwarz criterion	-2.056280

		Hannan-Quinn criter.	-2.306136
Log likelihood	55.43847		
		Durbin-Watson stat	2.042316
F-statistic	11.42817		
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution. Notes: (*)10%; (**)5%; (***)1%. And (No) Not Significant,

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج eviews13

يتضح من الجدول السابق أنّ معامل تصحيح الخطأ سلبي ومعنوي إحصائيا وهذا ما يؤكد وجود علاقة على المدى الطويل ما بين المتغيرات قيد الدراسة وهي قيمة مستوفية للشروط النظرية للمعامل خاصة الإشارة السالبة بين [1−, 0] ومعنوي بإعتبار أنّ قيمة إختبار معنويته prob=0.0000 أقل من مستوى المعنوية المفترض 5% كما تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM أنّ النموذج قيد الدراسة يصحّح الخطأ بنسبة 66.85% خلال فترة واحدة وهي سنة كاملة، كما أنّ معامل التحديد R^2 =75.91% ممّا يعني أنّ المتغيرات المستقلة في النموذج قادرة على شرح أكثر من 70 % من الإنحراف في المتغير التابع.

5−7 الإختبارات التشخيصية للنموذج (الإرتباط الذاتي، عدم التجانس، إستقرارية النموذج)

الجدول (44) نتائج إختبار الإرتباط الذاتي

Breusch−Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F−statistic	0.1214496	**(Prob. F(2,24)**	**0.8862**
Obs*R−squared	0.380734	**Prob. Chi−Square(2)**	**0.8267**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج eviews13.

الجدول (45) نتائج التجانس التباييني

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	**1.1085**	**Prob. F(11,26)**	**0,3935**
Obs*R-squared	12.1319	**Prob.Chi-Square(11)**	**0.3538**
Scaled explained SS	6.03666	**Prob.Chi-Square(11)**	**0.8709**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج eviews13

الجدول (46) نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي

JARQUES-Bera	Probabilty
1.429288	**0.489366**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج eviews13 .

بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL، نتحقق من خلو النموذج من مشاكل الإرتباط الذاتي للأخطاء، لما لها من تأثير على إتساق تقدير المعلمات، تم تحديد نتائج تشخيص جودة النموذج في الجداول 44، 45، 46 أعلاه المتمثلة في مجموعة من الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدّر

5-7-1 مشكل الإرتباط الذاتي: والذّي سنكشف عليه بإستخدام إختبار مضاعف لغرانج LM Test الموضح في الجدول رقم 44 حيث تبين مايلي:

قيمة إحتمالية prob(2.24)=0.8862 أكبر من مستوى المعنوية المفترض 5% أي أنّ إحتمالية F غير معنوية، ما يعني قبول الفرض العدم H0 القائل بعدم وجود مشكل الإرتباط الذاتي ورفض الفرض البديل H1 القائل بوجود مشكل الإرتباط الذاتي، أي أنّ تباين الأخطاء متجانس ولا يوجد إختلاف تباين.

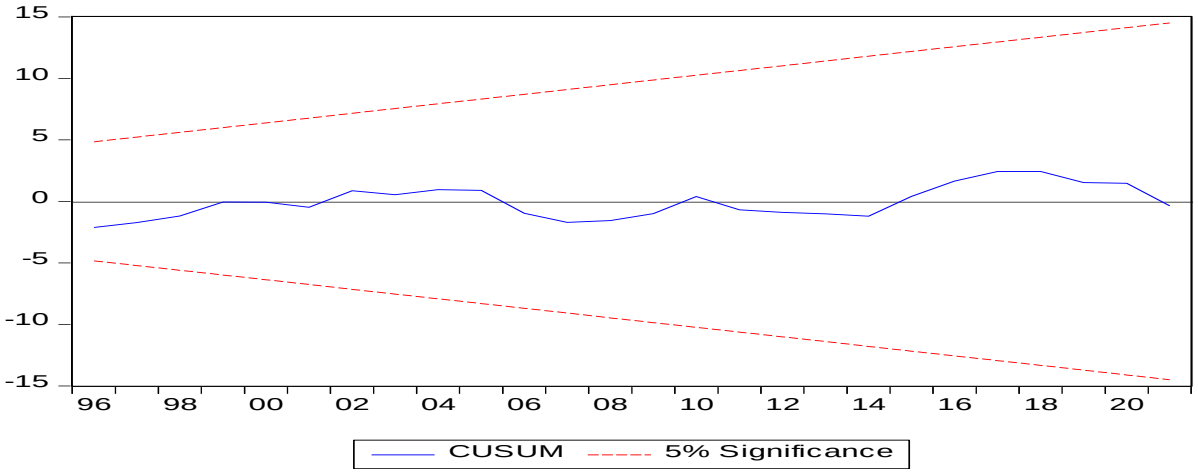
5-7-2 مشكل عدم التجانس: يتضح من النتائج في الجدول رقم 45 أنّ النموذج خالي من مشكل عدم تجانس التباين حيث يسمح لنا إختبار الأثر ARCH إلى قبول أو رفض فرضية ثبات

التباين وانطلاقا من قيمة Obs*R-squared حيث أنّ قيمة الإحتمال الحرج المقابل لها يساوي 0,3935 أي أكبر من قيمة 5%مما يعني تحقق فرضية ثبات أو تجانس التباين.

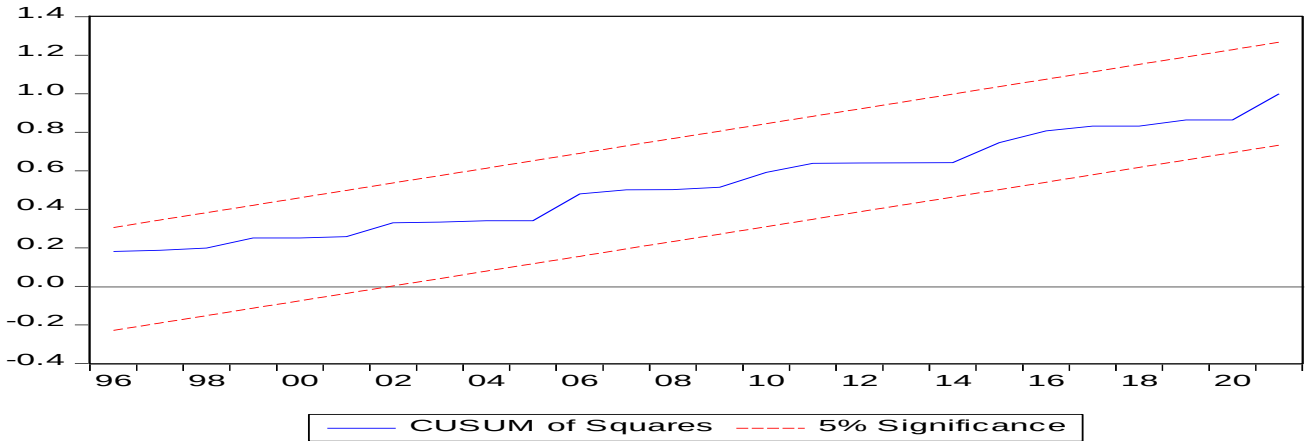
5-7-3 إختبار عدم التوزيع الطبيعي للبواقي: أظهر اختبار Jarque-Bera في الجدول رقم 46 أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا، حيث ان قيمة الاحتمال أكبر من5% حيث بلغت (0.489366)= JB value-Prob ما يعني قبول الفرضية القائلة من أنّ الأخطاء العشوائية تتبع توزيعا طبيعيا).

5-7-4 إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM): يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج عندما يقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و(CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترضة 5% ، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا إنتقل الشكل البياني إحصاء الإختبارين خارج الحدود عند هذا المستوى، ويستعمل الإختبار للتأكد من خلو المعطيات في هذه الدارسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، كما يوضح الإختبار أمرين مهمين هما وجود أي تغير هيكلي في البيانات ومدى إستقرار وإنسجام المعلمات طويلة الأجل (Coefficients Run Long) مع قصيرة الأجل (Run Short coefficients)، ويعتبر هذا الاختبار من أهم الأختبارات المستخدمة لمنهجية (ARDL)

الشكل (11) اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الشكل (12) اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ



-نتائج اختبار (CUSUM & CUSUMSQ): يتأكد لنا أستقرار متغيرات الدراسة وإنسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% أي ليس هناك تغير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة، كما أنّ هناك إستقرار وثبات المقدرات وانسجاما بين نتائج المعلمات.

6-إختبار قانون Thirlwall:

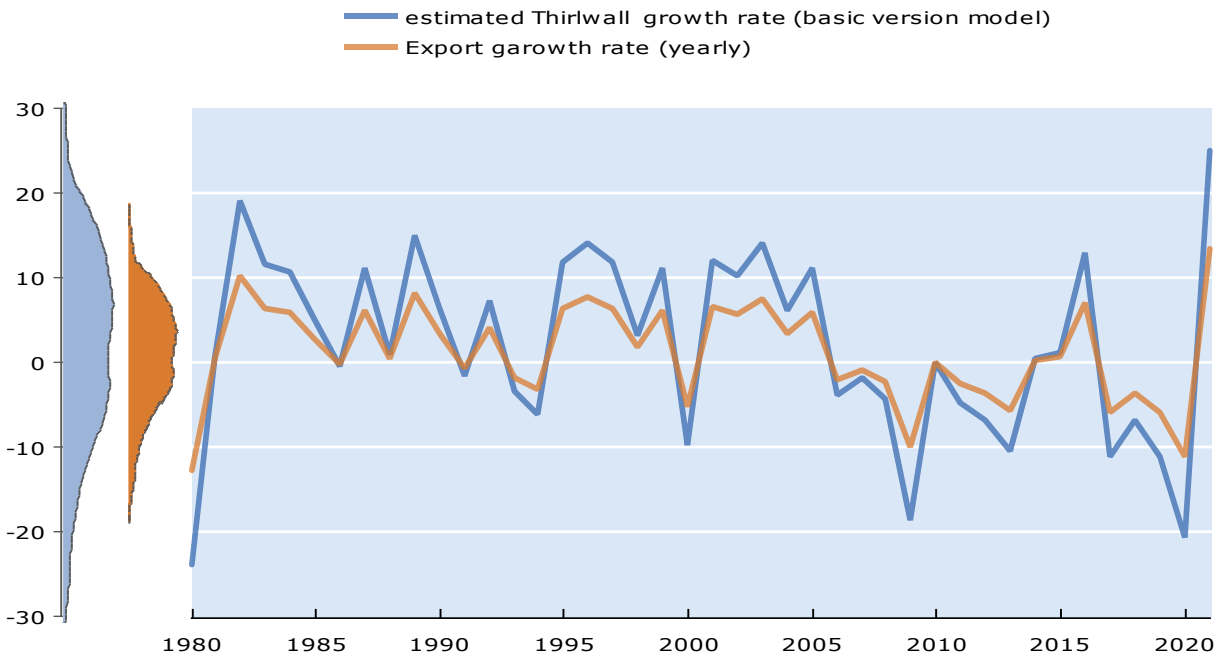
حساب معدّل النّمو المقّيد بميزان المدفوعات المقدّر طبقا لقانون Thirlwall النموذج الأساسي أو نموذج هارود البسيط ثم حساب نموذج ثيرلوول الموسّع بإدخال تدفقات الرأسمالية على النموذج البسيط، وبعد تقدير مرونة الطلب الدخل للمستوردات π في الجدول رقم 42 والمقدرة 0.540505 والملحق رقم 02 يبين معدل النمو المقدر بنموذج Thirlwall الأساسي وكذلك نموذج ثيرلوول الموسع ومقارنته، ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

وبإستخدام مرونة الطلب الدخلية للمستوردات (0.540505)، ومعدّلات النّمو في الصادرات والواردات إضافة إلى معدلات نمو الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي في الملحق رقم 02، تمّ حساب معدّل النمو المقدر بالنموذج البسيط والموسّع.

6-1 العلاقة بين المعدلات:

6-1-1 العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادية المقدرة بنموذج ثيرلوول(النموذج البسيط) ومعدلات النمو في الصادرات لفترة (1980-2021),

الشكل رقم 13



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد الى مخرجات eviews13

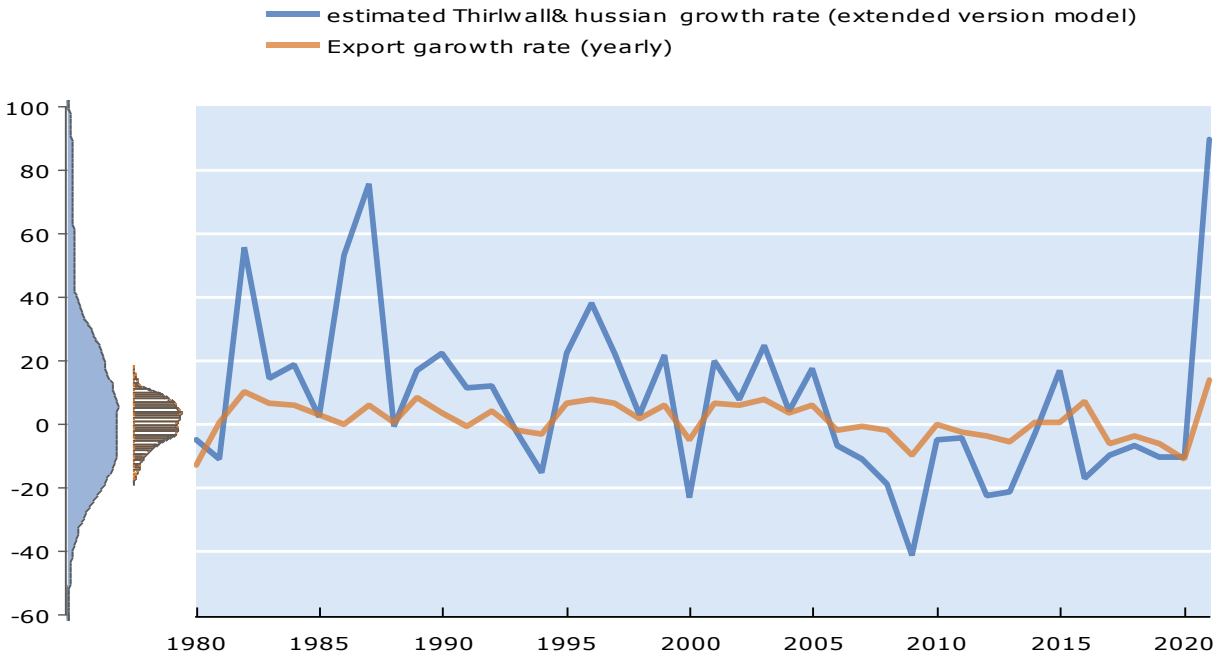
حيث يظهر لنا من خلال الملحق رقم 02 والشكل رقم 13 أنّ أعلى معدلات النمو في الصادرات خلال فترة الدراسة 1980-2021 كانت لفترة 1982، 1983، 1984، 1989، 1996، 1998،2002،2003, 2004، 2005 بمعدلات على التوالي 6,4%، 5,4% 5,5%، 4,4%، 4,09%، 5,1%،5,6%، 7,20%، 4,29%، 5,89% وأدنى معدلات النمو إلى أن أصبحت سالبة كانت للسنوات من 1986 الى 1989 ومن 1990 إلى 1994، ثمّ لسنة 2020. فالمعدل الأقصى الموجب هو 7,2% لسنة 2003، وأدنى معدل موجب 0،4%، لسنة 1986 في حين المعدّل الاقصى السالب كان لسنة 2020 ب5،1%، وبلغ متوسط معدلات النّمو خلال السنوات 2،56%.

امّا بخصوص معدّلات النمو المقدرة بنموذج ثيرلوول البسيط وذلك بإعتماد على قسمة معدلات النمو الحقيقية في الصادرات على مرونة الطلب الدخلية للمستوردات (0.540505)، حيث نرى أنّ أعلى معدّلات النّمو المقدّرة بهذا النموذج كانت في السنوات 1982، 1983، 1984، 1987 ،1989، 1995، 1996، 1997، 1999، 2001، 2003، 2005، 2016 حيث بلغت النسب على التوالي 17,99%، 10,93%، 10,05%، 10,5%، 14,11%،11,11%، 13,23%، 11,11%، 10,59%، 11,29%، 13,23%، 10,40%،12,35% وأقصى معدل كان لسنة 2021 بنسبة 24,79%.

في حين ظهرت معدّلات سالبة متتالية للنمو المقدّر بهذا النموذج للسنوات من 2006 إلى 2013 ومن سنة 2017 إلى 2020، فكانت النسبة القصوى لسنة 2020 بنسبة 20,90-% ، فنلاحظ أنّه كلما إرتفعت معدلات النمو الحقيقية للصّادرات كانت معدلات النمو المقدّرة بهذا النموذج مرتفعة والعكس صحيح، كما نلاحظ أنّ أعلى معدّل النّمو المقدّر كان لسنة2021 بنسبة 24,79% واجهه إرتفاع في نمو الصّادرات حيث بلغت 13،40 % وهي أعلى نسبة في فترة الدراسة مقارنة بمتوسط النّمو الحقيقي في الصّادرات الذّي بلغ 1،055 % تليها نسبة 18,87 % لسنة 1982 ثم سنة 1989 بنسبة 14,80% وسنة 1996 بنسبة 13,23 % نفس النسبة لسنة 2003 في حين بلغت النسبة في 2016 بنسبة 12,95 %، فنجد معدّلات النّمو في الصادرات مرتفعة فيها عن باقي السنوات الأخرى، وهذا راجع إلى تبعية الإقتصاد الجزائري الشبه مطلقة لقطاع المحروقات، خصوصا أنّ قطاع المحروقات لا يعرف الإستقرار بين إنخفاض السعر وسياسات دول الأوبيك في التخفيض، ممّا ينعكس على وضعية الناتج الاجمالي المحلي للدولة.

6-1-2 العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادية المقدرة بنموذج ثيرلوول (النموذج الموسع) ومعدلات النمو في الصادرات لفترة (1980-2021)

الشكل رقم 14



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد الى مخرجات eviews13

نتائج نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات نموذج (ثيروول الموسع)

تمّ حساب معدلات النمو المقيد بميزان المدفوعات بإستخدام نموذج ثيرلوول الموسع(ثيرلوول ونورالدين حسين) عن طريق المعادلة رقم 14 وتذكيرا بقانون ثيروول الموسّع في المعادلة رقم 14

$$y_{ob} = \frac{[(\theta\eta + \psi)(pd - pf - e) + \theta\varepsilon(z) + (1-\theta)(c - pd)]}{\pi} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

حيث أنّ:

yob: يمثل معدل النمو المقيد بميزان المدفوعات الدالة رقم (14) يظهر فيها معدل النّمو المقيّد بميزان المدفوعات ويمكن تحليلها إلى أربعة أجزاء:

π: يمثل مرونة الطلب الدخلية للمستوردات

$\frac{[(\theta\eta + \psi)(pd - pf - e)]}{\pi}$: يمثل الأثر الكمي للتغير في مستوى الأسعار النسبي على معدل النّمو الاقتصادي.

$(pd - pf - e)/\pi$: يمثل النّمو المرتبط مع أثر حركة شروط التبادل التجاري الصّافي

$\theta\varepsilon(z)/\pi$ يمثل اثر التغير في معدل النمو الاقتصادي العالمي

$(1 - \theta)(c - pd)/\pi$: يمثل اثر معدل النمو الحقيقي في التدفقات الرأسمالية

$=E/R$

إذا طبقنا الإفتراض السابق، للأسعار النسبية في التجارة الدولية وسعر الصرف الحقيقي يظلان ثابتان على المدى الطويل فإنّ المعادلة (14) تصبح كما يلي:

$$y_{ob} * = \frac{[\theta x + (1 - \theta)(c - pd)]}{\pi} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(15)$$

بعبارة أخرى، فإنّ معدل النمو المقيد بميزان المدفوعات يبدأ من عدم التوازن الأوّلي للحساب الجاري هو المجموع لمعدل نمو الصادرات وتدفقات رأس المال الحقيقية مقسومًا على مرونة الطلب الدخلية على الواردات π فإذا لم تكن هناك تدفقات رأس المال (أي $\theta = 1$ و $(c - pd) = 0$) ، فإنّ المعادلة (15) ستتحول إلى النموذج البسيط طبقا للمعادلة رقم (9) أي:

$y_B = \frac{x}{\pi}$ أي النموذج البسيط.

تذكير بتفصيل البيانات من خلال معادلة ثيرووول الموسعة رقم 15

صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) الصادرات الحقيقية سنة الأساس 2015	**X**
واردات السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) الورادات الحقيقية سنة الأساس 2015	**M**
الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي(بالأسعار الثابتة المحلية) سنة الأساس 2015	**Y**
الاسعار النسبية المقاسة بشروط التبادل التجاري بالنسبة للورادات TOT (% تغير في سعر الصادرات)* الصاردات/ الناتج الإجمالي – (% تغير في سعر الواردات)* الورادات/ الناتج الإجمالي[1]	$\frac{p_{fE}}{p_d}$
التدفقات الرأسمالية المقاسة بالورادات الحقيقية – الصادرات الحقيقية[2].	$(c - pd)$
نسبة مشاركة الصادارات بالإجمالي الإيرادات وهي مجموع الصادرات مقسوم على اجمالي الصادرات+اجمالي التدفقات الرأسمالية الوافدة وهو اجمالي الإيرادات، هذا في حالة الواردات اكبر من الصادرات، امّا اذا كانت الصادرات اكبر من الواردات فيحسب فقط الصادرات.	$(\theta) = E/R$
نسبة مشاركة التدفقات الرأسمالية بالإجمالي الإيرادات وهي مجموع التدفقات الرأسمالية مقسوم على اجمالي الصادرات+اجمالي التدفقات الرأسمالية الوافدة.	$(1 - \theta) = C/R$

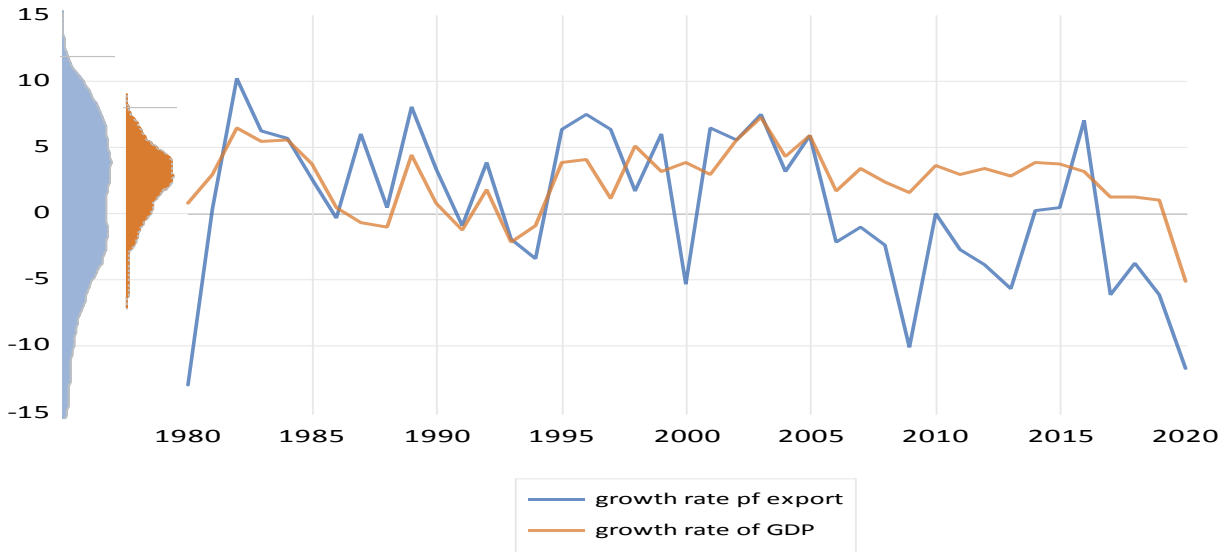
1 –The formulation from the Global Finance Data

2 - This formulation followed : Atesoglu H Sonmez.(l993-1994).Export, Capital Flow, Relative Price & Economic Growth in Canada. Journal of Post Keynesian Economics. 16:289-297

وعند قراءتنا النتائج المتحصل عليها من الملحق رقم 02 بخصوص نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات الموسّع، تبيّن لنا ظهور معدلات نمو مقيدة بميزان المدفوعات أعلى في السنوات التالية: 1982، 1986, 1987، 1996، 2003، 2021، حيث بلغت النسبة على التوالي:55،40%، 52،82%، 75،66%، 37،94%، 24،54%، كما بلغت القيمة القصوى في هذه المعدلات هو لسنة 2021 بنسبة 89,45 % بالمقارنة مع متوسط النمو 7,52%، فنجد أنّ الإرتفاع الحاد في نمو المقيد بميزان المدفوعات يقابلها إرتفاع حاد في معدل نمو الصادرات بنسبة 13,4% كما هو موضّح في الملحق رقم 02.

6-1-3 العلاقة بين معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي ومعدلات النمو في الصادرات لفترة (1980-2021)

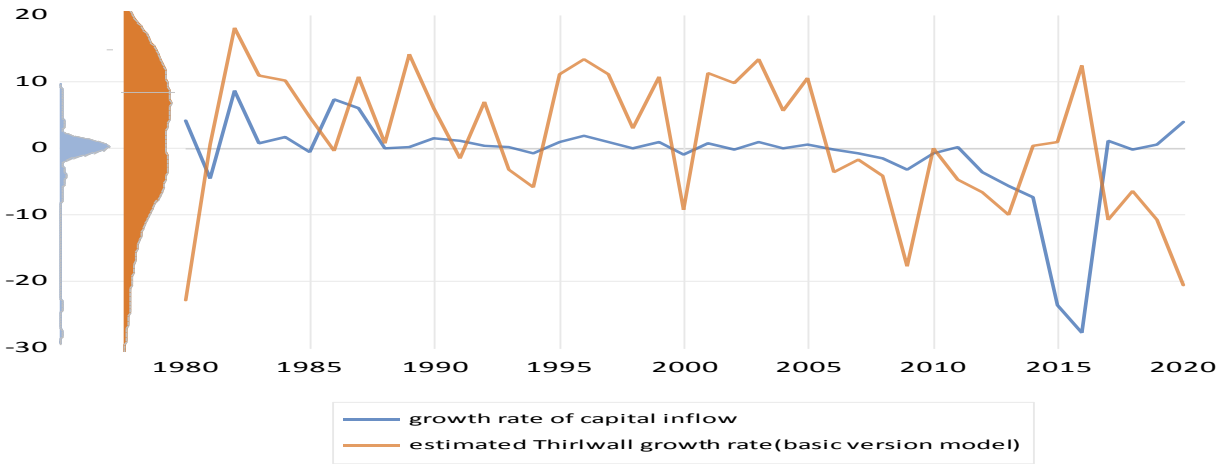
الشكل رقم 15



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد الى مخرجات eviews13

6-1-4 العلاقة بين معدلات النمو المقدرة بالنموذج الموسع ومعدلات النمو في التدفقات الرأسمالية لفترة (1980-2021)

الشكل رقم 16



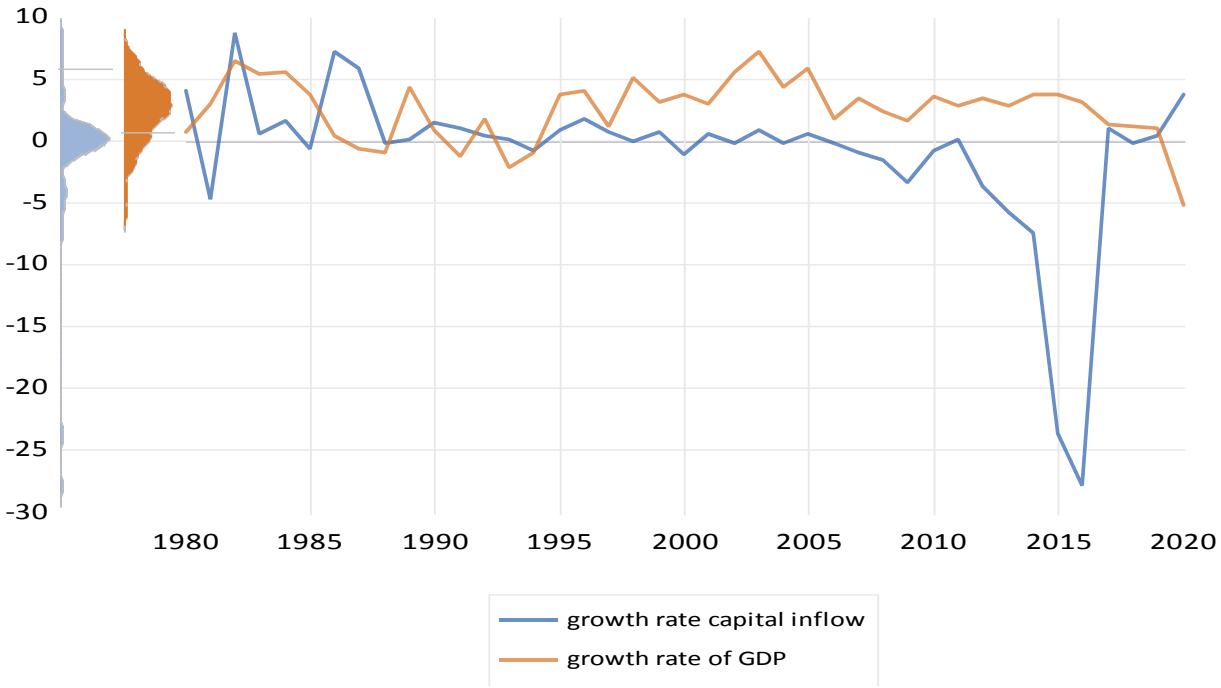
غير انّ معدّلات النّمو في التدفقات الرأسمالية لم تكن بشكل متوافق بلغت أعلى نسبة مقابل لمعدّل النّمو المقيد بنسبة 133،74% لسنة 2021، قابلتها معدّل نمو مقيّد بنسبة موجبة 89,54 % في حين بلغت النسبة في التدفقات الرأسمالية بقيمة سالبة كما هو الحال في سنة 1985 ، 1998، 2002، 2004، 2015، رغم إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي ومعدّلات النّمو للصادرات، كما أنّ بعض معدّلات النّمو في التدفقات الراسمالية كانت موجبة إلاّ أنّها سجّلت معدّل نمو مقيّد بميزان المدفوعات سالب كما هو الحال بالنسبة لسنة 1980،2011، 2017، 2019 2020 فيدل على أنّ التدفقات الرأسمالية لم يكن لها أثر كبير في النمو المقيد في تلك السنوات ماعدا السنوات الأخرى.

كما يظهر لنا في بعض السنوات معدّلات النّمو المقيّدة بميزان المدفوعات سالبة، ومتوسط نسب هذه السنوات هو(12،46%-) يقابلها معدّلات نمو في التدفقات الرأسمالية سالبة بمتوسط (18،67%-)، في حين بلغت أعلى قيمة في معدّل التدفقات الرأسمالية إذ ما قابلها معدل النمو المقيّد بإشارة سالب كان لسنة 2020 بنسبة 44,17 % غير أنّ نسبة النّمو المقيد بميزان المدفوعات كانت سالبة بنسبة (10،53 %) وقابلتها بنسبة سالبة في معدل نمو الصادرات

(11،30 %-) فلم يعط حافزا في معدل النمو المقيد بميزان المدفوعات ويعزى ذلك إلى الإنهيار المفاجئ لأسعار البترول في السنوات ما قبل 2019، وأزمة الوباء العالمية سببت هذه الازمات العالمية إلى إنخفاض معدّل نمو الواردات كان بنسبة سالبة (16%-) في حين بلغ معدل نمو في الصادرات (11,3 %-) ومع هذه النسبة الكبيرة لتدفقات الرأسمالية لم تكن كافية لتمويل الواردات، فإضطرت الدولة إلى تمويلها عن طريق القروض التجارية وتقليص فاتورة الواردات وتنويع الصادرات.

6-1-5 العلاقة بين معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي ومعدلات النمو في التدفقات الرأسمالية لفترة (1980-2021)

الشكل رقم 17

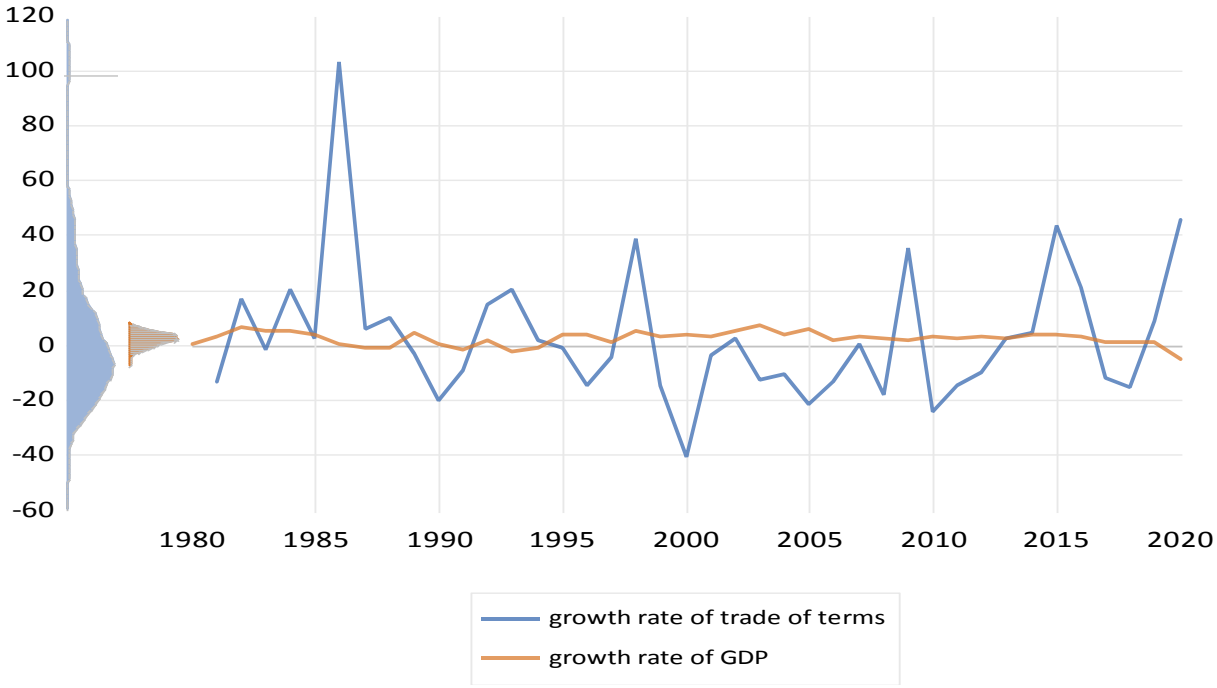


ومن خلال الملحق رقم 02 يتبين لنا تقديرات النموذجين البسيط والموسّع، نجد أنّ قيمة الفرق عن المعدلات الحقيقية بالنسبة للنموذج الموسّع أقل منها بالنسبة للنموذج البسيط، حيث كان قيمة معدل فرق بين النمو الحقيقي والنموذج البسيط هو 0.614% بينما كان في النموذج

الموسع (4،95%-)، ومن هذا الفرق يتبين مدى تأثير التدفقات الرأسمالية وكذلك التغير في شروط التبادل التجاري في النمو المقيّد بميزان المدفوعات.

6-1-6 العلاقة بين معدلات الشروط التبادل التجاري بالنسبة للواردات معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي لفترة (1980-2021).

الشكل رقم 18



وللتوضيح أكثر وفهم أهمية حركات التدفقات الرأسمالية وشروط التبادل التجاري(الأسعار النسبية) في تسبب التباينات في نتائج النمو الحقيقي عن نتائج النمو المقيد بالنموذج البسيط لثيرلوول والنموذج الموسّع (ثيرووول ونورالدين حسين)، سنقوم بتقسيم السنوات إلى مجموعتين، المجموعة الأولى يكون فيها النّمو الإقتصادي أكبر من المتنبأ به من خلال نموذج ثيرلوول البسيط والثانية يكون فيها النمو الاقتصادي الحقيقي أقل من المتنبأ به من خلال النموذج البسيط.

6-2:العلاقة بين النمو الاقتصادي والمقدّر y > yB : وذلك معدل النمو الحقيقي أكبر من المعدل النّمو المتنبأ به من خلال نموذج ثيرلوول البسيط حيث أنّه من المتوقع أنّ السبب الرئيسي للفرق الموجب هو التدفقات الرأسمالية الحقيقية ستنمو بمعدّل أسرع من حجم الصادرات، ما لم

يكن أثر التغيّر في شروط التبادل التجاري مرغوبًا لإعطاء النّمو الاقتصادي فرصة لمعدل النّمو الاقتصادي المقيّد بميزان المدفوعات، ويمكن لهذا أن يكون التفسير الرئيسي للفارق الإيجابي بينهما، ما لم تكن تغيرات الأسعار النسبية(شروط التبادل التجاري) ملائمة لتخفيف قيود الميزان.

الجدول رقم47 توزيع الفرق الموجب بين معدلات النمو الحقيقية ونموذج النمو المقدر ثيرلوول البسيط

السنوات	*Y−YB	توزيع الفرق	
		التدفقات الرأسمالية الحقيقية ستنمو بمعدل أسرع(+) أو أبطأ (−) من حجم الصادرات	أثر تقلبات التغير في الأسعار النسبية
1980	24,7469	19,0369	5,7100
1981	2,4450	−11,6624	14,1074
1986	0,9550	53,3825	−52,4275
1991	0,4651	12,6579	−12,1928
1993	1,4152	0,5729	0,8423
1994	5,3904	−9,3795	14,7699
1998	1,9548	−0,3062	2,2610
2000	13,6827	−13,5252	27,2079
2006	5,5853	−2,8257	8,4110
2007	5,2501	−9,4056	14,6557
2008	6,8403	−14,3931	21,2334
2009	20,2862	−22,6339	42,9201
2010	3,6000	−4,8888	8,4888
2011	7,8953	0,7026	7,1927
2012	10,4305	−15,5343	25,9648
2013	13,3457	−10,8174	24,1631

2014	3,4300	-3,5882	7,0182
2015	2,7749	15,5638	-12,7889
2017	12,5857	1,2539	11,3318
2018	8,0455	-0,3059	8,3513
2019	12,2857	0,6500	11,6357
2020	15,8064	10,3754	5,4310
المتوسط	8.146214	-0.230468	8.376677

الجدول رقم 48 توزيع الفرق السالب بين معدلات النمو الحقيقية ونموذج النمو المقدر ثيرلوول البسيط

		توزيع الفرق	
السنوات	*Y-YB	التدفقات الرأسمالية الحقيقية ستنمو بمعدل أسرع(+) أو ابطأ (-) من حجم الصادرات	أثر تقلبات التغير في الأسعار النسبية
1982	-12,472	36,5296	-49,0009
1983	-6,0708	2,6201	-8,6909
1984	-4,9457	7,6904	-12,6361
1985	-1,1103	-2,8036	1,6933
1987	-11,807	64,5683	-76,3690
1988	-1,7401	-1,7747	0,0346
1989	-10,400	1,7099	-12,1109
1990	-5,4904	16,0058	-21,4962
1992	-5,4155	4,4221	-9,8376
1995	-7,8558	10,6049	-18,4606
1996	-9,7759	24,0736	-33,8495

1997	−10,558	10,6149	−21,1707
1999	−7,9101	10,4170	−18,3271
2001	−8,8408	7,6012	−16,4419
2002	−4,5757	−2,5955	−1,9802
2003	−6,6759	10,6737	−17,3496
2004	−1,6204	−1,9630	0,3426
2005	−5,0157	6,4427	−11,4584
2016	−9,7509	−30,4157	20,6649
2021	−21,396	64,7506	−86,1422
المتوسط	−7.6701	11.95862	−19.62932

وعند إيجاد الفرق بين معدلات النمو الحقيقية ومعدّلات النمو المقدرة بنموذج ثيرلوول البسيط كان متوسط الفرق من خلال الجدول رقم 47 هو **8.146214 %**وهذا يعني أنّ صافي أثر التدفقات الرأسمالية وأثر شروط التبادل التجاري هو تحفيز معدّلات النمو الاقتصادية المقيدة بميزان المدفوعات بمقدار **8.146214%**، ولما نرى معدّل النمو في التدفقات الرأسمالية مقارنة مع معدلات النمو في الصادرات، نجد أنّ جل معدّلات النّمو في التدفقات الرأسمالية أكبر من معدلات النّمو في الصادرات، في حين نجد السنوات القليلة فيها معدلات النمو في الصادرات أكبر منها في الصادرات، وبذلك يكون متوسط أثر معدّلات النمو في التدفقات الرأسمالية سالبا بمقدار **0.230468− %** أي أنّ أثر التدفقات الرأسمالية الحقيقية مقارنة مع معدّلات النمو في الصادرات تقيد معدل النّمو الإقتصادي بما مقدراه **0.230468−%** والجزء الأكبر من الفرق الموجب بين معدلات النمو الحقيقية ومعدلات المقدرة بنموذج ثيرلوول البسيط يعزى إلى الأثر الإيجابي للتغير في مستوى الأسعار النسبية حيث بلغ متوسط **8.376677 %** أي أنّ التغير في مستوى شروط التبادل التجاري تحفز معدّلات النمو الاقتصادي بما مقداره **8.376677%.**

ويمكن القول أنّ وجود الفرق الإيجابي بين معدلات النمو الحقيقية ومعدل النمو المقدر بنموذج ثيرلوول البسيط هو ناتج عن الأثر الموجب لشروط التبادل التجاري وليس التدفقات الرأسمالية، حيث أنّه بلغ متوسط معدّلات الشروط التبادل التجاري **8.376677** %في حين بلغ متوسط التدفقات الرأسمالية بأثر سالب **0.230468-%** من خلال العينة المبينة في الجدول رقم 47 وهذا لا يعني إهمال دور التدفقات الرأسمالية في تحفيز النمو الاقتصادي الجزائري حيث ظهر دورها الإيجابي في العديد من السنوات.

ولعلّ الفرق الموجب بين الناتج المحلي الفعلي (y) والناتج المحتمل(yB) ، حيثy > yB ، يشير إلى أنّ الإقتصاد الجزائري في هذه السنوات كان يحقق نموًا يفوق المستوى المتوقع بناءً على قيود ميزان المدفوعات، هذا يمكن تفسيره بوجود فترات من تحسن في أسعار النفط والغاز، مما أدّى إلى زيادة الإيرادات العامة وتحفيز الاقتصاد، ومع ذلك، لا يعني هذا أنّ النمو كان دائمًا مستدامًا، حيث أنّ الجزائر تظل تواجه تحديات هيكلية، مثل ضعف التنوع الاقتصادي، والذي يمكن أن يحد من إستدامة النمو على المدى الطويل، ووجود متوسط التدفقات الرأسمالية سلبيًا متوسط **0.230468-** يشير إلى أنّ الجزائر كانت تواجه خروج رأس المال أو إنخفاض الاستثمارات الأجنبية، مما يقلل من القدرة على تمويل النمو المستدام، أمّا الأسعار النسبية الإيجابية (8.376677) فتعكس تحسنًا في القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية، ما قد ساهم في دعم النمو.

3-6:العلاقة بين النمو الاقتصادي والمقدّر y < yB : وذلك معدّل النمو الحقيقي أقل من معدّل النمو المتنبأ به من خلال نموذج ثيرلوول البسيط، يظهر في هذه السنوات أنّ معدلات النمو الحقيقي كانت أقل من معدل المقدر بنموذج ثيرلوول البسيط كما يبدو لنا من خلال الجدول رقم 48، بلغ متوسط الفرق 7.67071- % مجموع أثر التدفقات الرأسمالية وشروط التبادل التجاري، حيث أنّ سبب القصور في معدلات النمو الحقيقية إنقسم بما نسبته 11.95862 %، أي نتوقع أنّ يكون معدّلات النمو في التدفقات الرأسمالية أبطأ من معدلات النمو في الصادرات، ويعزى الجزء الباقي إلى التقلبات السلبية في شروط التبادل التجاري وذلك بنسبة متوسط 19.62932-

%، وبالتالي نلحظ أنّ دورا هامًا تلعبه التدفقات الرأسمالية والتقلبات في شروط التبادل التجاري على معدلات النمو الاقتصادي، حيث ظهر لنا الأثر الإيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الشروط التبادل التجاري في السنوات الدراسة.

ومن هنا سنبين أثر التغير في مستويات الأسعار النسبية(شروط التبادل التجاري) كقيد أو محفز لمعدلات النمو الاقتصادي، من خلال أثر التغير في مستويات الأسعار النسبية(شروط التبادل التجاري) على كمية المستوردات، حيث يظهر لنا أثر مرونة الطلب السعرية على الصادرات والواردات، فإذا كانت مرونة الطلب السعرية على المستوردات قليلة، فإنّ ذلك سيجعل من أثر التحسن شروط التبادل التجاري مرغوبة، لأنّ في حال تحسن شروط التبادل التجاري سيؤدّي إلى زيادة قيمة الصادرات مع بقاء المستوردات ثابتة أو وزيادة بسيطة نسبيا، أمّا العكس سيؤدّي إلى زيادة كمية المستوردات وبالتالي مدفوعات الواردات تكون بنسبة أكبر من زيادة الإيرادات التصديرية.

ومن هنا إذا كان أثر التغير في شروط التبادل التجاري الموجب أكبر من مرونة الطلب السعرية للمستوردات العالية سيكون أثر التقلبات في الأسعار النسبية موجبا، في حين إذا كان الأثر الايجابي في شروط التبادل التجاري أقل من الأثر السلبي لإرتفاع مرونة الطلب السعرية للمستوردات فسيكون أثر التغير في الأسعار النسبية سلبًا (الخصاونة، 2002، الصفحة86).

وعليه فإنّ شروط التبادل التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة تتجه إلى التحسن، حيث أنّ متوسط شروط التبادل التجاري **1.988767 %**بينما مرونة الطلب السعرية للمستوردات كانت سالبة **0.515434- %** ممّا يدل على أنّ الطلب على المستوردات ليس مرنًا، من هنا يظهر أثر التحسن في شروط التبادل التجاري إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي.

ولعلّ الفارق السلبي بين الناتج المحلي الفعلي (y) والناتج المحتمل (yB) يعني أنّ الاقتصاد الجزائري كان يعاني من ضعف النمو الاقتصادي في السنوات المحددة، حيث كان النمو الفعلي أقل من المستوى المتوقع. هذا يعكس تحديات مثل انخفاض أسعار النفط والغاز في بعض الفترات، مما أثر سلبًا على الإيرادات العامة. بالإضافة إلى ذلك، يُظهر متوسط التدفقات الرأسمالية

(11.96) تأثيرًا إيجابيًا نسبيًا في بعض السنوات، في حين أن الأسعار النسبية السلبية (19.63−) تشير إلى تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

7-إختبار تطبيق قانون ثيرلوول إختبار التناظر

ومن أجل تقديم دعم إضافي للنتائج التّي تحصلنا عليها من خلال أثري التدفقات الرأسمالية والاسعار النسبية بإعتبارهما يشكلان قيدا وحافزا على النمو الاقتصادي، سنقوم بفحصها من خلال إختبار الإرتباط بين النمو الاقتصادي المقدّر بنموذج ثيرلوول ونورالدين حسين (النموذج الموسع) والنمو الاقتصادي الحقيقي نستخدم إختبار طريقة OLS للمتغيرين الإثنين وإختبار wald(f-stat) وفقًا للأساليب المقترحة من قبل McCombie (1989،1994) و Atesoglu (1993) وكذلك Hussian (1999) يتضمن الإختبار المقترح تقدير الإنحدار التالي:

$$y_t * = a + By_t + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

لكي يكون القانون معنوي إحصائيًا، يجب أن يكون الثابت (a) مساويًا للصفر(0) والميل (B) يساوي واحدًا (1) وهذا بعد إجراء اختبار والد Wald(F−Stat) إختبار التناظر بين متغيرين الأول النمو الاقتصادي المقدّر بالنموذج الموسع $y_t *$ على النمو الاقتصادي الحقيقي عن طريق معادلة الإنحدار رقم (16)، فإذا كان إختبار Wald(F−Stat) لا يمكن أن يرفض فرضية الصفر (H0)، أي أنّ يكون قيمة الإحتمال اكثر من 5% فإنّ قانون ثيرلوال يعتبر صالحًا لحالة الجزائر أي a =0, B =1 :H0 أو قبول فرض البديل بعدم صلاحية النموذج على حالة النمو الاقتصادي الجزائري، حيث أنّ فرضية العدم تقتضي وجود تماثل أو تناظر بين المتغيرين $y_t *$ و y_t وبالتالي أنّ نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات المتمثل في قانون Thirlwall ينطبق على حالة الجزائر.

الجدول رقم 49 نتائج إختبار التناظر

Wald(F-statistic)	تقدير O L S طريقة مربعات الصغرى	تقدير معادلة الانحدار وقيمة الاحتمال wald(f-stat) wald(f-stat)
Wal(Fstat)=0.8402(0.4391)	$=3.1791+1.6936yy_t*$	**النتائج**

ومن خلال نتائج الجدول رقم 18 بإستخدام إحصائية اختبار wald(f-stat) من خلال معادلة الإنحدار قم (39) بإثبات تأثير العلاقة بين معدلات النمو المتوقعة بالنموذج الموسّع إلى النمو الإقتصادي الحقيقي وإختبار الاختلافات الهيكلية بين هذين، فإنّه يظهر أن قانون ثيرلوال صحيح لأنّ القيمة الإحتمالية لإحصاء والد عند درجتين من الحرّية تشير إلى ذلك الحد الثابت لا يختلف كثيرًا عن الصفر ومعامل الميل هو الوحدة. وإلاّ فإنّ القيمة الإحتمالية لمربع كاي لإحصاء والد أكبر من 5%.

خلاصة الفصل:

إنّ ميزان المدفوعات الجزائري يعكس بشكل رئيسي إعتماد الإقتصاد على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، مما يجعل البلاد عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية. فعادةً ما تُظهر فوائض الميزان التجاري في الفترات التي ترتفع فيها أسعار الطاقة، بينما تعاني من عجز كبير خلال فترات الانخفاض، من جانب الحساب الجاري، يظهر الميل إلى تسجيل عجز مستمر في السنوات الأخيرة بسبب الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية الاحتياجات المحلية، وضعف تنويع الاقتصاد والصادرات خارج المحروقات، ممّا يؤدّي هذا العجز إلى إستنزاف إحتياطيات النقد الأجنبي، ما يضع ضغوطًا على قيمة العملة الوطنية، أمّا في الحساب المالي والرأسمالي، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تظل محدودة و ذلك لإرتباطها بعدة عوامل بما فيها البيئة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق النقدية والمالية وحركة رؤوس الأموال و العقبات الإدارية والبنية التحتية غير المتطورة نسبيًا، مما يعمق الاعتماد على العائدات النفطية.

بشكل عام يعد الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات معتمدا بشكل كبير على الميزان التجاري، مما يعكس الإعتماد على التجارة الدولية كعنصر محوري في تعزيز إستقرار الإقتصاد.

شهد الاقتصاد الجزائري تطورات ملحوظة بين عامي 1980 و2021، حيث تأثر النمو الاقتصادي بعوامل داخلية وخارجية، لا سيما التذبذبات في أسعار النفط والغاز، التي تُعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية والعملات الأجنبية. يمكن تقسيم هذه الفترة إلى محطات رئيسية ،أولها في الثمانينيات حيث شهدت الجزائر ركودًا إقتصاديًا وأزمة الديون عانت فيها من أزمة إقتصادية حادة بسبب انخفاض أسعار النفط منتصف الثمانينيات. أدّى ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة عجز الموازنة وارتفاع الديون الخارجية، أمّا في التسعينيات عرفت بالأزمة الأمنية والإصلاحات الهيكلية، شهدت من خلالها تراجعًا إقتصاديًا التي أثرت على جميع القطاعات، تبنت الحكومة إصلاحات هيكلية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، شملت تحرير الاقتصاد وتقليص دور الدولة، لكن هذه السياسات تسببت في آثار اجتماعية سلبية كارتفاع

البطالة والفقر، وفي فترة الانتعاش الاقتصادي 2000–2014 ومع ارتفاع أسعار النفط عالميًا، شهد الاقتصاد الجزائري نموًا قويًا، حيث استُخدمت عائدات النفط في مشروعات البنية التحتية وسداد الديون الخارجية. بلغ النمو الاقتصادي ذروته خلال هذه الفترة، لكن الاقتصاد ظل معتمدًا بشكل كبير على قطاع الطاقة.

وخلال الفترة 2014–2021 عرفت بتباطؤ النمو وتحديات التنويع، أدّى إنخفاض أسعار النفط بعد عام 2014 إلى تراجع النمو الاقتصادي وزيادة عجز الميزانية وميزان المدفوعات، ورغم الجهود الحكومية لتنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات غير النفطية، إلاّ أنّ التقدم كان بطيئًا. كما زادت التحديات مع أزمة جائحة كوفيد–19 التي أثرت على القطاعات الإنتاجية والمالية، ومن الملامح الرئيسية للمسار التنموي خلال هذه الفترة:

–معدل النمو في هذه الفترة كان متذبذبًا، مرتبطًا بأسعار النفط.

–ضعف التنويع الاقتصادي وإستمرار الإعتماد الكبير على قطاع الطاقة.

–تحديات اجتماعية وإقتصادية مثل البطالة، التضخم، وضعف الاستثمار الأجنبي.

إنّ تطبيق نموذج ثيرلوول الموسّع على الاقتصاد الجزائري لفهم التحديات التي تواجه تحقيق نمو اقتصادي مستدام في ظل قيود ميزان المدفوعات، من خلال القانون الموسع على العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والقيود التجارية، أظهرت الدراسة أنّ الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، كما تبين أنّ هناك ضعفًا في تنويع القاعدة الإنتاجية، وهو ما يُعد عائقًا رئيسيًا أمام تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق نمو متوازن ومستدام.

من خلال تطبيق القانون الموسع، تبين أنّ النمو الاقتصادي للجزائر يتأثر بشكل كبير بقيود ميزان المدفوعات، وأن التحسينات في الأداء التجاري وتنويع الصادرات يمكن أن تسهم في تقليل هذه القيود.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد مرّت الجزائر بمرحلتين مختلفتين في مسارها التنموي، من مرحلة التخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة الواسع في الإنتاج والتوزيع، والإستثمار، والتجارة الخارجية...إلخ ،الذّي ساد منذ الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات، وبالرّغم والجهود الإستثمارية الضخمة التي غيّرت كثيرًا من معالم الفقر والجهل والتخلّف، إلاّ أنّه بعد الصّدمة النفطية لسنة 1986، التّي ضربت بالإقتصاد الوطني ، الذّي يعتمد على المورد الريعي في تمويل النمو الإقتصادي، وفي ظل غياب الإستثمار الأجنبي المباشر المنتج ، والذّي يرجع بالدّرجة الأولى إلى التشريع والتنظيم وطبيعة النظام الاقتصادي، وجدت الدولة نفسها أمام عجز صريح في تحقيق هدف النمو ، ممّا أرغمها على القبول ببرامج التصحيح الاقتصادي لصندوق النقد والبنك الدوليين والذّي كان ظاهر الدافع الأكبر من وراء هذا التمويل بالنسبة لصندوق النقد الدولي ، هو معالجة العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، وتحقيق نمو إقتصادي مستهدف كمرحة أولى من بداية الإصلاحات الاقتصادية، ودخلت الجزائر بذلك مرحلة الإصلاحات بخطوة جريئة كبّدتها مديونة كبيرة لم تستطع التخلّص من شباكها إلاّ بعد أكثر من 15 سنة، ومنذ 1990 إلى غاية 2021، وخلال أكثر من 30 سنة من الإصلاحات والبرامج الإنفاقية التّي خصّصت لها من عائدات المورد النفطي والذي تشكل نسبة صادراته بأكثر من 95% من مجموع الصادرات، وخلصت الدراسة إلى إخفاق السياسات الاقتصادية الكلّية في فك الرّابطة الاقتصادية بين الاقتصاد الجزائري والمتغيّرات والأزمات ذات المصدر الخارجي والتأثير على الاقتصاد المحلّي، جعلت الاقتصاد الجزائري رهين تقلّبات أسعار المحروقات في سوق النفط العالمية التي لا يمكن تغيير طبيعتها غير المستقرّة.

إن إرتباط ميزان المدفوعات بأسعار البترول ، كمرجع محدد لحجم الصادرات ، في ظل ضعف حصيلة الصادرات خارج المحروقات، وإن تراجع صادرات المحروقات إبتداءا من 2012 إلى أن بلغت 88,33% من مجموع الصادرات في آخر سنة من الدراسة من جهة، وإذا أضفنا التوجهات العالمية الجديدة نحو مصادر الطاقة الأكثر إستدامة، والذي يشكل الغاز الصخري أهم مصادرها من جهة أخرى، يجعل الجزائر أمام وضع ظاهر في التراجع الحقيقي لتصدير البترول، وهو ما يعني

عدم إستدامة فائض ميزان المدفوعات، وهذا من شأنه أن يؤدّي إلى العودة للإستدانة من جديد، وعليه توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

-تراجع النمو الاقتصادي في الجزائر وعائق التوازن الخارجي وجهان لحقيقة واحدة.

-التوسّع في الإنفاق على القطاعات غير الإنتاجية ساهم في جمود الجهاز الإنتاجي على إحداث النمو المستدام، وهذا ما جعل الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بأسعار المحروقات، ممّا جعل من الفوائض المحقّقة خلال هذه الفترة ظرفية وغير مستدامة.

-إنّ الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز في المتوسّط منذ بداية الدراسة إلى غاية 2014 نسبة 3%.

-بسبب أنهيار أسعار المحروقات سنة 2014 وإستمرارها بعد ذلك عرف ميزان المدفوعات أكبر عجز له إبتداءًا من سنة 2015 ثمّ 2016، تمّ على إثرها تجميد برنامج توطيد النّمو الاقتصادي القائم آنذاك، والممتد من 2015 إلى 2019، وتبنّي النموذج الجديد للنّمو والذّي يمتدّ من 2016 إلى 2030 والذّي يهدف بشكل رئيسي إلى التصنيع وتنويع الصادرات.

-في ظل النموذج الجديد للنّمو لوحظ تسجيل الصادرات خارج المحروقات لنسبة 5,39% سنة 2018 من مجموع الصادرات، ثم تضاعفت 11,67% سنة 2021 وهي أكبر نسبة منذ بداية فترة الدراسة، وقابلها أصغر عجز في الرصيد الإجمالي في ميزان المدفوعات منذ سنة 2014 بواقع 1,48 مليار دولار.

-من خلال تتبع تطور هيكل ميزان المدفوعات، لوحظ أنّ ميزان التجاري هو العنصر الفاعل في بنود ميزان المدفوعات، وأنّ رصيده مرتبطًا بأسعار المحروقات، وأنّ حساب التحويلات الجارية(الدخل من غير عوامل الإنتاج) كان موجبًا طول فترة الدراسة، وهو ثاني مصدر للتمويل بالعملة الأجنبية في الجزائر، أمّا حساب الدّخل (دخل عوامل الإنتاج) فكان سالبًا طول فترة الدراسة بسبب شبه إنعدام إستثمار المقيمين بالخارج وإقتصار الإستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات، كذلك بالنسبة لميزان الخدمات الذّي كان سالبًا طول فترة الدراسة ممّا يدل على هيكلية هذا العجز، أمّا بالنسبة لحساب رأس المال والعمليات المالية فهو تحصيل حاصل لما يحدث من تغيرات في مجموع أصول وخصوم ميزان المدفوعات.

إنّ الإعتماد المفرط لصادرات الطاقة يجعل النمو الاقتصادي عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز العالمية، مما يقوض إستدامة النمو الإقتصادي ويبرز أهمية تنويع البنية الاقتصادية.وبالتالي، تحقيق النمو المستدام.

هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي في الجزائر وعائق التوازن الخارجي، تمّ إختبارها بتطبيق قانون ثيرلوول على الجزائر، حيث يظهر تطبيق قانون ثيرول على الاقتصاد الجزائري إلى أنّ النمو الاقتصادي للبلاد قد يكون مقيداً بعوامل خارجية، وخاصة العجز المستمر في ميزان المدفوعات، ويسلط القانون الضوء على العلاقة الوثيقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو الصادرات، وهو ما يتضح في حالة الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية.

لقد تمّ تقدير النمو الاقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج ثيرلوول الموسّع، حيث تم التوظيف في الدراسة بيانات التدفقات الرأسمالية والأسعار النسبية لتطبيق هذا النموذج خلال الفترة من 1980 إلى 2021، تم إستخدام طريقة إختبار نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزّعة المبطئة (ARDL) ، لتقدير مرونات الأسعار والدخل بناءًا على المعادلات الشرطية للطلب على الصادرات والواردات، يوفر التطبيق العملي للمرونات المقدرة رؤى حول محددات النمو الاقتصادي في الجزائر. وبالتالي، تم إستخدام فرضية ثيرلوول للنمو المقيد بميزان المدفوعات.

سكون سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكل من (الصادرات، والشروط التبادل التجاري بالنسبة للواردات، والتدفقات الرأسمالية) في الفرق الأول.

تعتبر الصادرات مصدرًا مهمًا من مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل، حيث أظهرت نتائج الإختبار القياسي وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية طويلة الأجل بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي أنّ إنخفاض الصادرات يؤدّي إلى تقييد النّمو الاقتصادي وتتفق هذه النتيجة مع الإطار النظري للنموذج المستخدم في الدراسة.

وأظهرت النتائج التجريبية من تحليل التكامل المشترك على أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يتكون منها النموذج، كما أنّ المتغيرات في نفس الإتجاه في الأجل الطويل.

أظهرت الدراسة القياسية في النموذج الأساسي أنّ معدلات النمو في الصادرات لها دور هام في تحفيز الاقتصاد، وتبين أنّه يوجد دور هام وإيجابي لمعدلات النمو في الصادرات، وأنّ الأسعار النسبية تؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي، كما وتبين أنّ التدفقات الرأسمالية كان لها تأثيرا سلبيًا، على النمو الاقتصادي ،الأمر الذي يشير إلى أنّ الجزائر كانت تواجه خروج رأس المال أو إنخفاض الاستثمارات الأجنبية المنتجة، مما يقلل من القدرة على تمويل النمو المستدام.

أظهرت النتائج المقدرة من معادلات النموذج الأساسي والموسّع أنّ مرونة الطلب الدخلية المقدرة للواردات كانت إيجابية وذات دلالة إحصائية كما هو مقترح في قانون ثيرلوول، كما أنّ معامل الأسعار النسبية بالنسبة للواردات كانت سلبية ، ولها تأثير معنوي على ديناميكية الإستيراد في الجزائر، وبإستخدام مرونات السعر والدخل المحسوبة من نموذج ثيرلوول، تبين أن معدلات النمو المحسوبة مقتربة من معدلات النمو الحقيقية، مما يشير إلى أن معدل النمو الاقتصادي للجزائر يتم تحديده بواسطة مرونات السعر والدخل للصادرات والواردات، أمّا بإستخدام مرونات السعر والدخل، بالإضافة إلى التدفقات الرأسمالية من النموذج الموسع لثيرلوول، فقد كانت معدلات النمو المحسوبة أقل بكثير من معدلات النمو الحقيقية، مما يشير إلى أنّ عامل التدفقات الرأسمالية لا يلعب دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي للجزائر، إذا بقيت جميع العوامل الأخرى ثابتة.

تشير النتائج العامة إلى أنّ فرضية ثيرلوول تنطبق في تحديد معدل النمو الاقتصادي للجزائر. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة أجراها Atesoglu Sonmez 1993، حيث تم حساب معدل النمو الاقتصادي للجزائر باستخدام نموذج ثيرلوول. وعلى الرغم من أن التركيز كان فقط على مرونة الدخل للطلب على الواردات، إلا أنّ النتائج أظهرت أن نسبة معدل نمو الصادرات إلى مرونة الدخل للطلب على الواردات تتنبأ بإقتصاد للجزائر، مما يؤكد صلاحية تطبيق نموذج ثيرلوال في الجزائر.

وفي الختام، يمكن القول أنّ تطبيق قانون ثيرول على الجزائر يسلط الضوء على الحاجة الملحة لإعادة هيكلة الاقتصاد، مع التركيز على دعم الصناعات التحويلية والزراعية وتطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية لتحسين الأداء التجاري وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

ويمكننا تأكيد الفرضيات التي تم الإشارة إليها في مقدمة الأطروحة :

-أظهرت الدراسة أنّ النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بشكل كبير بمعدلات نمو الصادرات، مما يؤكد صحة تطبيق قانون ثيرووول على الاقتصاد الجزائري، وهو ما يؤكد صحّة الفرضية الاولى.

-يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على صادرات النفط والغاز، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، ويؤثر سلبًا على الناتج المحلّي الإجمالي، وهو ما يؤكد الفرضية الثانية.

- أظهرت النتائج تأثيرًا محدودًا على النمو الاقتصادي الإجمالي، حيث أنّ وجود الفرق الإيجابي بين معدلات النمو الحقيقية ومعدل النمو المقدر بنموذج ثيرلوول البسيط هو ناتج عن الأثر الموجب لشروط التبادل التجاري وليس التدفقات الرأسمالية، وهذا يؤكد الفرضية الثالثة.

-الضعف في تنويع الصادرات وزيادة الاعتماد على الواردات أدّى إلى تدهور الأداء الاقتصادي وتباطؤ النمو على المدى الطويل وهذا ما يدعم الفرضية الرابعة، ويمكن تحقيق معدلات نمو إقتصادي أعلى من خلال التنويع في الصادرات ومصادر الدخل وهذا يدّعم الفرضية الخامسة.

-السياسات الحالية لم تحقق تقدمًا كافيًا في دعم القطاعات غير النفطية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري معرضًا بشكل كبير للصدمات الخارجية يدعم الفرضية السادسة.

الإقتراحات:

تنويع الصادرات:

الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، والصناعة التحويلية، والتكنولوجيا.

تقديم حوافز للمصدرين لتوسيع الأسواق المستهدفة خارج قطاع الطاقة.

- **تقليل الاعتماد على الواردات:**

تعزيز الإنتاج المحلي لتلبية الطلب الداخلي في مجالات السلع الأساسية والخدمات.

تحسين الكفاءة الصناعية وتشجيع ريادة الأعمال.

تحسين مناخ الاستثمار:

توفير بيئة قانونية وتنظيمية مستقرة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تقليل البيروقراطية وتسهيل الإجراءات للحصول على تراخيص الأعمال.

تعزيز التنافسية الاقتصادية:

تطوير البنية التحتية للنقل واللوجستيات لدعم الصادرات.

تحسين جودة التعليم والتدريب المهني لزيادة مهارات القوى العاملة.

إدارة الصدمات الاقتصادية:

بناء احتياطيات مالية من الفوائض النفطية لدعم الاقتصاد في أوقات الأزمات.

تنويع مصادر الإيرادات العامة لتقليل الاعتماد على عائدات الطاقة.

تعزيز التعاون الإقليمي:

الانخراط في اتفاقيات تجارية إقليمية تُعزز التبادل التجاري مع الدول المجاورة.

دعم التكامل الاقتصادي مع الأسواق الأفريقية والعربية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ–الكتب:

- أحمد حشيش, ع .(2001-2002) *أساسيات الاقتصاد الدولي* .مصر،: دار الجامعة الجديدة.
- بن قدور, ا .(2013) *تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي* .الاردن: دار الراية و النشر والتوزيع.
- شعباني, س .(1997) *مقدمة في إقتصاد التنمية –نظريات التنمية والنمو –إستراتيجيات التنمية* . الجزائر :الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- عجمية،, م. ع &.,عطية , ا. ن .(2003) *التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية* .الاسكندرية : كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- عزي, ا .(2013) *اشكالية و ابعاد ميزان المدفوعات الجزائري مقاربة وصفية* .الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع
- كاظم , ع. ا .(2012) *تاريخ الأفكار الاقتصادية* .عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع.
- لبيب شقير, م .(1998) *العلاقات الاقتصادية الدولية* .لبنان،: ،دار النهضة العربية.
- ولعلو, ف .(1981) *الاقتصاد السياسي ؛ مدخل للدراسات الاقتصادية* .لبنان،: دار الحداثة للطباعة والنشر.
- أسية قوراري. (2020). *أثر التحرير المالي على التنمية الإقتصادية الجزائر أنموذجا*. تلمسان: النشر الجامعي الجديد.
- اقاسم, ق .(1994) *ترجمة عبدالمجيد قدي، المحاسبة الوطنية*، .الجزائر: ،ديوان المطبوعات الجامعية.
- الحسين خالد يوسفي، مقورة. (2023). *الطلب على العمل في الاقتصاد الجزائري مقاربة نظرية تحليلية*. الجزائر: دار المتنبي للطباعة والنشر.
- السريتي, م. ا &.,الخضراوي, ا. خ .(2017) *الاقتصاد الدولي الطبعة الاولى*، .مكة المكرمة،السعودية: المكتبة المكية العزيزية، الطبعة الاولى.
- المبارك , م .(2006) *اقتصاد النقود* .الجزائر: منشورات دار الاديب.

- النقاش, غ. ع .(2001) .*التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية* .بغداد: ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- بلقاسم, م. ح .(1993) .*الجزائر ما بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية* .الجزائر: مطبعة دحلب.
- بن عبد العزيز, س .(2021) .*الاقتصاد الجزائري بين الحماية التجارية والانفتاح الإقتصادي* .الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
- بن علي بلعزوز. (2004). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بوحفص رواني ، و سليمان دحو. (2023). *المالية الدولية مدخل نظري*. الجزائر: دار أجيال الرقمي.
- تاجي, م. ح .(2001) .*النمو الاقتصادي*، .القاهرة :دار القاهرة، .
- تومي, ص .(2004) .*مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي*، .الجزائر: دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع.
- تومي, ع .(2011) .*الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق* .الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- جودة , ع .(1992) .*الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ*، .القاهرة: دار النهضة العربية.
- حسين عوض الله, ز .(1997) .*العلاقات الاقتصادية الدولية*، .بيروت: الدار الجامعية.
- حلاوة, ج &.,صالح, ع .(2009) .*مدخل الى علم التنمية* .عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى.
- دهان , ع .(2015) .*الاقتصاد من الالف الى الياء، الجزائر* .الجزائر :دار الهدى.
- دومنيك, س .(1984) .*الاقتصاد الدولي–سلسلة ملخصات شوم* .،دار ماكجر و هيل للنشر.
- راتول, م .(2018) .*الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- رضوان , م. ا .(2007) .*،التسويق الدولي الأردن*، .الأردن: ،دار وائل للنشر،
- رعد, ح .(2000) .*اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، منا لمزة المطلقة الى العولمة و الرفاهية* .دمشق: دار الرضا للنشر و التوزيع.
- زايري, ب .(2017) .*المالية والتجارة الدولية ملخصات المحاضرات وتمارين منهجية الجزء الثاني*، . الجزائر: النشر الجامعي الجديد،.
- زايري, ب .(2023) .*ميزان المدفوعات آداة للتحليل الاقتصادي* .الجزائر العامصة: دار أجيال الرقمي.
- زمام , ن .(2002) .*السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998* .الجزائر: دار الكتاب العربي.
- سامي عفيفي ,ح .(1993) .*التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم، الكتاب الاول* .المصرية :الدار اللبنانية.
- سي محمد , ك .(2017) .*قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن* . الاردن : دار الحامد للنشر والتوزيع.
- صبحي , ت. ق,مدحت, م. ا .(1983) .*النقود و البنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية*، .بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبدالحكيم سعيج. (2018). *مطبوعة بدياغوجية محاضرات في مقياس الاداوت الرياضية والقرار*. بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التتجارية والتسيير جامعة بومرداس.
- عبدالسلام , ر .(2007) .*العالقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق* .مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع،.
- عبدالعزيز , ف. ه .(1986) .*مسوعة المصطلحات الاقتصادية و الاحصائية* .بيروت :دار النهضة العربية للطباعة و النشر.
- عبدالله ساقور. (2004). *الاقتصاد السياسي*. عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

- عجمية. م, أخرونذ، *التنمية الإقتصادية المفاهيم و الخصائص – النظريات – الإستراتيجيات – المشكلات* .- بدون مكان: بدون دار نشر.
- عطية , م. ع .(2002-2003) *اتجاهات حديثة في التنمية* .الاسكندرية: الدار الجامعية، الاسكندرية
- علي الشرفات، جدوع. (2010). *التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع ... العوائق...سبل النهوض، الطبعة الاولى*. الاردن: دار جليس الزمان.
- علي حافظ منصور، و احمد الصفتي. (1996-1995). *النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية*. دار الثقافة العربية.
- غويني , ا .(2016) *الواجبات الاقتصادية للدولة في ظل المستجدات العالمية* .تلمسان: النشر الجديد الجامعي.
- فرحات , غ .(2008) *التسويق الدولي(مفاهيم و أسس النجاح في الأسواق العالمية* .الجزائر: دار الخلدونية.
- فريد , ا .(2007) *التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتجية* .،الاسكندرية،مصر: الدار الجامعية.
- فريدريك, م .(2002) *نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتاثره باالابتكار التكنولوجي،ترجمة على ابوعمشة* .الرياض: العيبكان للنشر.
- فؤاد , م. م .(1993) *التصدير و الاستيراد علميا و عمليا* .القاهرة مصر : الطبعة الثالثة، دار النهضةا العربية.
- قمومية, س .(2017) *رؤوس الاموال الاجنبية ودورها في النمو الاقتصادي* . الجزائر: النشر الجامعي الجديد،.
- قوراي , آ .(2020) *أثر التحرير المالي على التنمية الإقتصادية الجزائر أنموذجا* .تلمسان الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
- مجيطنة, م .(2017) *دروس في المالية الدولية* .الجزائر،: ديوان المطبوعات الجامعة،.
- محفوظ , ل .(2006) *المنظمة العالمية للتجارة* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- محمد خالد، جميل . (2014). *اساسيات الاقتصاد الدولي*. الاردن،: ،الطبعة الاولى،الاكاديميون للنشر و التوزيع،الاردن،.
- محمد شيخي. (2011). *طرق الاقتصاد الفياسي محاضرات وتطبيقات* (الإصدار الطبعة الاولى). ورقلة: الحامد.
- مسعود ميهوب. (2023). *محدّدات الإستقرار الإقتصادي الكلّي في ظل الإصلاحات الإقتصادية دارسة تقييمية لمسارات التنمية حالة الجزائر*. الجزائر: دار الباحث.
- ناصف, ع. ا .(2008) .*مبادى الاقتصاد الدولي* .الاسكندرية،: دار الجامعة.
- نجاعبد الوهاب, أ. م .(2009) .*اقتصاديات دولية*، .جامعة الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
- هجير , ع. ز .(2010) .*الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات* .الاردن: اثراء للنشر والتوزيع
- يونس محمود، و واخرون. (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. مصر: دار الجامعة الاسكندرية.

ب–الأطروحات والرسائل الجامعية:

- بورجة, س .(2020) .محدّدات النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر .*اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية* .مستغانم , الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- بوطالبي, ه .(2019-2020) .المحددات والاثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين دراسة حالة الجزائر .*اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية* .كلة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير: جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس.
- حميد, س .(2021-2022) .دراسة قياسية لأثر تغيّر سعر الصّرف الحقيقي على ميزان المدفوعات حالة الجزائر .*اطروحة دكتورة* .الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3.
- زيرمي, ن .(2015/2016) .أثر التحرير التجاري على النمو التجاري في الجزائر .*أطروحة دكتوراه* . تلمسان, مالية دولية, الجزائر: جامعة تلمسان.

- سميرة طالبي. (2021-2020). سياسة الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجًا. *اطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية* . الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- شقبقب , ع .(2008-2009) .محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005 .*رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه* .الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة (جامعة الجزائر سابقا) كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
- عابي, و .(2018-2019) .حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر . اطروحة الدكتوراه علوم، جامعة فرحات عباس، سطيف 1.
- قسوم ميساوي, ا .(2018) .اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزئر منذ 1993 *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تطبيقي* .جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ.
- محمد طلحة. (2019/2018). قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية (سعر الصرف ، النمو الإقتصادي) بالجزائرالفترة الممتدة من 1970 - 2017. *أطروحة دكتوراه*. تلمسان، علوم إقتصادية، الجزائر: جامعة تلمسان.
- مفتاح , ص .(2019- 2020) .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية .*نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية* . سيدي بلعباس, سيدي بلعباس الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
- منصوري, م .(2019-2020) .واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية ابستعمال مؤشرات إحصائية .*أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د تخصص إقتصاد التنمية المستدامة* .سكيكدة: جامعة سكيكدة 1955 أوت 20.

- نسيمة سابق. (2016/2015). أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الإقتصادي دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 ، 2014). *أطروحة دكتوراه*. باتنة، علوم إقتصادية، الجزائر: جامعة باتنة01.
- ضيف, أ .(2014/2015) .أثر السياسات المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012 *أطروحة دكتوراه* .الجزائرالعاصمة, العلوم الإقتصادية, الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- أثر التجارة الدولية على النّمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر .(2012-2013) *مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات* .تلمسان, الجزائر: جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان.
- احمد يوسف خصاونة. (2002). نموذج النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات: حالة الاردن (1980-2000). رسالة ماجستير الاردن: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية قسم الاقتصاد جامعة اليرموك.
- بن طرية , ح .(2016-2017) .دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 *.مذكرة مقدمة الستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية* .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
- وعيل , م. (2012-2013). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها. حالة: الجزائر، مصر ، السعودية. –دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990–. أطروحة لدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر3.
- بنابي, ف .(2008 – 2009) .السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية .-*مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية* .بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.
- سهام ابراهيم رشاد منصور . (2011). فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1979-1992). *مذكرة ماجستير*. بنها، مصر: كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة بنه.

- لوصيف, ف .(2013-2014) .اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 1.
- مولحسان , ا .(2003-2004) .الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية الجزائرية . مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- بلوافي, ع .(2012) .اثر الاصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992-2008 .*ماجستير* .وهران, الجزائر: جامعة وهران.
- جمات, و .(2022-2023) .تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، أطروحة الدكتوراه تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3.

ت–المجلات والدوريات:

- قاسم, ع .(2021) .تحليل أداء صادرات الطماطم المصرية ومنتجاتها في السواق الدولية: مدخل حصة السوق الثابتة:342-327 ,(2)*3, Scientific Journal of Agricultural Sciences* .
- يسري, ع. ا .(2006) .إسهام عبد الرحمن بن خلدون في الفكر الاقتصادي عرض وتحليل وتقويم . *دراسات اقتصادية اسلامية*.58-1 ,
- أحمد، طوايبية . (2019). النمو الاقتصادي حسب ابن خلدون، ،المجلد رقم 13 العدد01،المدرسة العليا للتجار،ة الجزائر،ص287. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج فى الاقتصاد العالمى*، 283-296.
- أقاسم، بكادي, ع. م .(2016) .التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي – رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون .*المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة*.120 ,(2)*7* ,
- الجوزي, ج .(2012) .ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .*مجلة الباحث*.231 ,(11)*11* ,
- بعداش، بطاطا, ع. س .(2019) .مكانة الاستثمار الاجنبي في قوانين الاستثمار الجزائرية 1962-2016 .*مجلة الميادين الاقتصادية*.128 ,(1)*2* ,

- بطاهر, ع .(2004) .سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر *مجلة شمال افريقيا*-179 ,(1)1 , 212.
- بن احمد، لباز, ل. ا .(2008) .الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغير الاقتصادية الكلية دراسة تقييمة للفترة الممتدة(2001-2010)*مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات إقتصادي*.102 ,(2)2 ,
- ن أشنهو, ع .(1990) .التعلم من التجربة الاوربية في بناء الوحدة المغاربية *مجلة المستقبل* ,(139)13 , 20.
- ببن رزاق، دريس , ن. ا .(2022) .قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقية الاورو متوسطية كأداة لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة تحليلية للفترة 2005-2020 *.المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد*.319 ,(1)7 ,
- بن زروق, ا .(2022) .أثر التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)*مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية*.393 ,(02)16 ,
- ببن عياد ، بن سعيد , ج. ل .(2024) .اثر اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرّة الكبرى في تنمية التبادل التجاري الجزائري *.مجلة الابتكار والتسويق*.09 ,(1)11 ,
- بن محمد , ه .(2020) .عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)*مجلة كلية السياسة والاقتصاد*.40 ,
- بوخاري , م .(2022) .الهيئات المتدخلة في تنظيم قطاع التجارة الخارجية *.المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*.1394 ,(2)6 ,
- بوفاتح , م .(2023) .الآلليات االجديدة للاستثمار في ظل القانون رقم 18/22 *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*.288-300 ,(01)08 ,
- بوقاعة , ز .(2017) .دور التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي في تعزيز تكاملها الاقتصادي *مجلة معارف*.311 ,(23)12 ,

- بونوة، نوري, س. م .(2018) .النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*.125 ,(19)*14* ,
- تقرارت, ي & .,اخرون .(2022) .تشخيص وتحليل لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2004-2018 *مجلة المالية وحوكمة الشركات*.30 ,(01)*06* ,
- توفيق عباس المسعودي. (2010). دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق دراسة تطبيقية). *مجلة العلوم الإقتصادية*، 26-51.
- حيدوشي، وعيل, ع. م .(2017) .أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري *أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري*.338 ,(05)
- خيضر , س & .,حميداتو ,، .(03 09 ,2017) .تغيرات اسعار الصرف الدولية واثرها على ميزان المدفوعات الجزائري، *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الادارة*.(02)*01* ,
- داودي, ا .(01 06 ,2002) .نظرية الاسعار عند ابن خلدون، جوان 2002، جامعة محمد خيضر، بسكرة، *مجلة العلوم الانسانية*.161-176 ,(02)*02* ,
- دقيش, ج .(2020) .اثر سياسة الاصلاح الاقتصادي للجزائر في اطار الانتقال الى اقتصاد السوق على التوزانات الكلية 1988-2015 *مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية*.25-13 ,(3)*3* ,
- دويس, م & .,شقروش, ع .(2018) .أثر تحرير حساب رأس المال على الإستقرار المالي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2014 *.دراسات العدد الإقتصادي*.90 ,(01)*15* ,
- راتول, م .(2006) .الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات و اعادة التقييم *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*.235 ,
- رشو , ع .(2021) .الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030)*مجلة الاقتصاد الجديد* ,(03)*12* , 161.

- زايد , م .(2021) .واقع وفرص التكامل بين دول اتحاد المغرب العربي *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*.1025 ,(03)*10* ,
- زاير، دربال, ب. ع " .(2008) .تسهيل التجارة " و تحديات الإصلاح التجاري في الجزائر *مجلة الاقتصاد والمجتمع*.49 ,(5)*5* ,
- زايري، دربال, ب. ع " .(2008) .تسهيل التجارة " و تحديات الإصلاح التجاري في الجزائر *مجلة الإقتصاد و المجتمع*.49 ,(5)*5* ,
- زيرمي, ن .(2016) .تجارة الخارجية الجزائرية واصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الامس للاستفادة لازمة اليوم *مجلة المالية والاسواق*.289-263 ,(2)*3* ,
- سايح، بلخير, ب. ف .(2018) .تقييم مسار الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)*مجلة دفاتر اقتصادية*.188 ,(02)*09* ,
- شريط, ع .(11 04 ,2015) .أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرنامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نوذجا.96-97 ,(1)*6* .
- شريط.ع، بن الحاج جلول. ي .(2016) .تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري *مجلة التكامل الاقتصادي*.123 ,(4)
- شليحي, ا .(2020) .التجارة الخارجية للجزائر واهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)*مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*.95 ,(1)*21* ,
- شليحي، موفق, ا. ز .(2019) .توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات *مجلة نور للدراسات الاقتصادية*.105 ,(02)*05* ,
- شوبار، زكان, ل. ا .(2019) .تحدّيات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*.165 ,(01)*12* ,
- صابة , م .(2010) .برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: البنية والمكونات .*دراسات العدد الاقتصادي* , .145 ,(1)*1*.

- عباس محرزي, م .(2005) .التجانس الضريبي في اطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*.20-19 ,(02)*02* ,
- عبداللاوي، كاكي , ا. ع .(2022) .الجزائر والانفتاح الصعب على المنظمة العالمية للتجارة (المعيقات– الفرص المتاحة .(*مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية*.188 ,(2)*6* ,
- عبدالنور, م .(2020) .قوانين الاستثمار في الجزائر: من التقييد إلى التحرير *مجلة العلوم الانسانية* , *20*(01), 375.
- عثماني , ا., هيشر, أ & .,بن الضب, ع .(2015) .اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر(اسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطا 1974-2012 .*مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*(01)*01* ,
- عياد, ه .(2020) .اثر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لأثر HLM للفترة 1990-2017 .*مجلة معهد العلوم الاقتصادية*.1202-1183 ,(02)*23* ,
- فرحات, ج .(2022) .الاقتصاد السياسي للحماية التجارية: استعراض نظري وتطبيقي لعينة من الدول . جامعة وهران 2.
- فرحول، بوكدرون , م. ي .(2023) .اثر الشركة الاورو متوسطية على تدفق الاستثمارات الاجنبية . *مجلة ابحاث اقتصادية وادارية*.25 ,(01)*17* ,
- قرينات، سفير, ا. م .(2023) .آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر *مجلة الاقتصاد الجديد* ,(1)*14* , 592.
- كبير , م & .,بن خليف, ط .(2017) .دراسة قياسية لأثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة 1990-2011 .*مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادي*(01)*03*.
- ليتيم, ح .(2023) .تحليل وضعية ميزان مدفوعات الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية (2001-2019) *مجلة الباحث الاقتصادي*.252 ,(2)*11* ,

- ماحي، إبنية, ز. ص .(2022) .اثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2020 .*مجلة اقتصاد المال والاعمال*.358 ,(2)*7* ,
- مجبل، حمد عبيد, ا .(2022) .دور التحويلات المالية للعاملين على فائض أو عجز ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2019-2004) *مجلة اقتصاديات الاعمال*.13 ,(2)*3* ,
- محفوظ جبار ، و سامية عمر عبدة. (2016). التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية الإقتصادية في الجزائر. *مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة*(48)، 130.
- محفوظ، سعيج , م. م .(2017) .البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر – خلال الفترة 2000-2017 .*مجلة الإبداع*.156 ,(8)*7* ,
- مرزق , ف & .,أخرون .(2022) .دور التجارة الخارجية في دعم حركة رؤوس الأموال في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010 – 2018 .*مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية* .01)*06*.
- موسوس , م .(2013) .اثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة (2000-2013) دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر .*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*.134 ,(11).
- حنصال، أ& طيب، م, (2022) العلاقة التبادلية بين صدمات أسعار النفط في الأسواق العالمية وإرتداداتها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2020-1973) : دراسة تحليلية قياسية، مجلة اليزا للبحوث والدراسات (07)01.
- ناصر، تيفالي, ب. ب .(2021) .التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الاوربي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية .*مجلة دفاتر بوادكس*.(01)*10* ,

ث–التقارير والمراسيم

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد*2006* .(2006) . ، *تحويلات العمالين بالخارج و التنمية الاقتصادية العربية*، الامارات: ،صندوق النقد العربي.
- تقرير المتحدة, ا .(2008) .*دليل نظام الحسابات القومية* ***2008*** . الامم المتحدة.
- تقرير بنك الجزائر (2022)، ميزان المدفوعات، وضعية الإستثمار الخارجي وسعر الصرف

- الامر 01-03 .(2001) .المتعلق بتطوير الاستثمار .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 2001/08/22.

- الامر 04-03 .(2003) .المتعلق بالقواعد العامة المطبّقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20/07/2003.

- الامر 09-01 .(2009) .المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 44، الصادرة بتاريخ 2009/07/26.

- الامر 71-74 .(1971) .المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 101، الصادرة في 1971/12/13.

- الامر 72-68 .(1972) .يتضمن قانون المالية لسنة 1973 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 104، الصادرة بتاريخ 29/12/1972.

- الامر 95-27 .(1996) .المتضمن قانون المالية لسنة 1996 .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82 الصادرة بتاريخ 1995/12/30.

- الامر رقم 68-35 .(1968) .يتضمن وضع حقوق جمركية جديدة .الجريدة الرسمية للجمعورية الجزائرية رقم 11 المؤرخة في 06 فيفري 1968.

- الامر رقم 96-06 .(1996) .يتعلق بتأمين القرض عند التصدير . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03 الصادرة بتاريخ 1996/01/14.

- القانون 10-90 .(1990) .يتعلق بالنقد والقرض . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 16، الصاردة بتاريخ 18/04/1990.

- القانون 15-15 .(2015) .يعدل ويتمم الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 29/07/2015.

- القانون 78-02 .(1978) .يتعلق بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07 الصادرة بتاريخ 14/02/1978.

- القانون 88-29 .(1988) .يتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 29، الصاردة بتاريخ 20/07/1988.

- القانون القانون 16-90. (1990). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34 الصادرة بتاريخ 15/08/1990.

- القانون القانون 25-91. (1991). يتضمن قانون المالية لسنة 1992 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65 الصادرة بتاريخ 18/12/1991.

- المرسوم 167-88, ا .(1988) .يتعلق بشروط برمجة المبادلات الخارجية وايجاد ميزانيات بالعملات الاجنبية لفائدة المؤسسات العمومية .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 07/09/1988.

- المرسوم التشريعي 12-93 .(1993) .يتعلق بترقية الاستثمار . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 10/10/1993.

- المرسوم التنفيذي ,87-63ا .(1987) .يغير إسم المكتب الوطني للأسواق الدولية والمعارض فيجعله الديوان الوطني للأسواق الدولية والتصدير ويعدل قانونه الأساسي .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10 الصادرة في 1987/03/04.

- المرسوم التنفيذي 04-174 .(2004) .يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، الصادرة بتاريخ 2004/06/16.

- المرسوم التنفيذي 08-266 .(2008) .المتضمن تنظيم الادراة المركزية في وزارة التجارة .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 48 الصادرة بتاريخ 2008/08/24.

- المرسوم التنفيذي 09-429 .(2009) .المتمضمن انشاء لجنة متابعة التجارة الخارجية وتحديد تشكيلتها ومهامها وتنظيمها . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة 2009/12/30.

- المرسوم التنفيذي 96-205 .(1996) .يحدد كيفيات تسيير حساب التخصص الخاص رقم 302-084 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لترقية الصادرات ."الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 1996/06/09.

- المرسوم التنفيذي 96-235 .(1996) .الذي يحدد شروط تسيير الاخطار المغطّاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته . الجريددة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 الصادرة بتاريخ 1996/07/03.

- المرسوم التنفيذي 96-327 .(1996) .المتضمن انشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 58، الصادرة بتاريخ 1996/10/06.

- المرسوم التنفيذي 96-94 .(1996) .المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادرة بتاريخ 1996/03/06.

- المرسوم الرئاسي 91-241 .(1991) .يتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعيين وترميم البضائع الموقعة ببيروكسل في 14 جوان 1983 .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 36، الصادرة 31/07/1991.

- قانون رقم 16-09, ق .(2016) .يتعلق بترقية الاستثمار . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادرة بتاريخ 2016/08/03.

- قانون رقم 22-18, ق .(2022) .يتعلق بالاستثمار .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 50، الصادرة بتاريخ 28يوليو 2022.

ج- الملتقيات الوطنية والدولية:

- جلولي , ن & .,مقران , م .(2019) .الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس االقتصادي في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيا االعالم واالتصال .*الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيا االعالم واالتصال* .عين تموشنت: المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت.

ح- المواقع الإلكترونية

- احمد ابريهي , ع .(2016) .التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات .بغداد, بغداد, العراق

Consulté le 03 18, 2023, sur https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152214595194206.pdf

- خزعل , ب .(2024, 09 09) .*جريدة الصباح* .

Consulté le 10 04, 2024, sur: https://alsabaah.iq/102359-.html

- سفارة الجزائر بالسعودية .(2010) .برنامج التنمية الخماسي 2010-2014-بيان اجتماع مجلس الوزراء .السعودية.

Consulté le 09 01, 2024, sur http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

- *مال بيديا* . (19 فبراير, , 2022). تاريخ الاسترداد 25 04, 2023، من

متاح على الموقع https://maalpedia.com/

- وزارة التجارة وترقية الصادرات .(2021) . إحصائيات الصادرات خارج المحروقات
- . Consulté le 09 22, 2024, sur https://www.commerce.gov.dz/
- وليد عيدي, ع) .بدون سنة .(*البحوث والدراسات البنك المركزي العراقي* ,.ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي

Consulté le 03 15, 2021 le : https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152214235072415.pdf

- صندوق النقد الدولي. (2009). دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. واشنطن. متاح على الموقع https://unstats.un.org/UNSDWebsite/
- حوة، ع, تداعيات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد، يوم دراسي بجامعة زيان عاشور بالجلفة متاح على الموقع :

http://fsecg.univ-djelfa.dz/

- صندوق النقد الدولي .(2009) .*دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدول* www.imf.org

خ– المحاضرات

- نبلية عرقوب. (2020). *محاضرات في النمذجة القياسية باستعمال برنامج eviews*. بومرداس: جامعة امحمد بوقرة.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

- Silem, A. (2002). *jean Marie Albertini,Lexique d'economie,paris.* paris: 7 edition ,DALLOZ.
- todaro, m. (1985). *economic development in the third world.* new york , usa : overseas devlopment concil.
- benissad , h. (1991). la réforme economique en algerie. alger: opu.

- Benissad, h. (1994). restructuration et reforme economiques. ALger: opu
- nachida, m. (1988). *le monople de l'etat sur le commerce exterieure, l'experience algerienne (1974-1984).* akger: opu.
- hamek, s. (2002). *le démantélement tarifére .* alger: opu.
- Elish, E. (2018). An Examination of the Empirical Validity of the Thirlwall. *International Journal of Business and Economics Research*, 203-211. doi:doi: 10.11648/j.ijber.20180706.14
- McCombie i, J., & Thirlwall, A. (2004). Essays on Balance of Payments Constrained Growth theory and evidence. (T. &. e-Library, Éd.)
- McCOMBIE, J. (2011). Criticisms and defences of the balance-of-payments constrained growth model: some old, some new. PSL Quarterly Review, 64(259), 353-392.
- THIRLWALL, A. ((2011)). Balance of payments constrained growth models:history and overview. PSL Quarterly Review, 64(259), 307-351.
- THIRLWALL, A. (1979). Banca Nazionale del Lavoro, 45-53.
- THIRLWALL, A. (2011). Balance of payments constrained growth models:history and overview. PSL Quarterly Review, 64(259), 307-351.
- Thirlwall, A. (2019, Winter). Thoughts on balance-of-paymentsconstrained Thoughts on balance-of-paymentsconstrained. (E. E. Ltd, Éd.) Review of Keynesian Economics,, 554–567.
- akacem , k., & omar , s. (1987). les S.C.E.A, evaluation critique. alger: cread 1987.
- Alain , f. (1998). stabillsation to transition to the market . washington: special algeria FMI.
- Alain. autres, f. (1998). stabilisation et transition à l'economie de marché. Washington: FMI.

- Atesoglu, S .(1993) . Balance-of-Payments-Constrained Growth: Evidence from the United States . Journal of Post Keynesian Economics . Taylor & Francis , 507-514 .
- Bagnai, A. (2010). *Structural Changes, Cointegration and The Empirics of Thirlwall's Law.* Applied Economics.
- Balance of Payments Constrained Growth Models: History and Overview. (s.d.).
- BECHAREF , IMEKHELAF , K. R. (2021). L'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de. *Revue Algérienne d'Economie et gestion, 15*(02), 894.
- BÉRTOLA, L. (2002). *Balance-of-Payments-Constrained Growth in Brazil: A Test of Thirlwall's , 1890-1973.* brasil.
- Dickey, D., & Fuller, ,. (1981).). Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. *Econometrica: journal of the Econometric Society*, 1057-1072.
- Dickey,, D., & Fuller, W. (1979). Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root. *Journal of the American Statistical*, 427–431.
- elish, e. (2018). *International Journal of Business and Economics Research.* egypte: An Examination of the Empirical Validity of the Thirlwall 'Law' : The Case of Egypt.
- Engle, R. (1982). Autoregressive conditional heteroskedasticity with estimates of the variance of united kingdom inflation. *Econometrica,, 50*(4), 987–1008.
- Fasanya, Ismail O ; Olayemia Ismail A. (2018). *Balance of payment constrained economic growth in Nigeria: How useful is the Thirlwall's hypothesis?* doi:https://doi.org/10.1016/j.fbj.2018.03.004
- Gouthier, kermarec, y. j. (1978). *naissance et croissance de la republique algerienne democratique et populaire.* france: marketing .

- Hussain, M. (1999). The Balance-of-Payments Constraint and Growth Rate Differences Among African and East Asian Economies, African development review. *African Development Review*, 103-137.
- Kvedaras, V. (2005). *Explanation of Economic Growth Differences in the CEE Countries: Importance.* Baltic Journal of Economics, 2005, vol. 5, issue 2, 48-65.
- Kwiatkowski, D. (1992). Testing the null hypothesis of stationarity against the. *alternative of a unit root: How sure are we that economic time series have a unit root?*, 159-178.
- Leon-Ledesma. (1999). An Application of Thirlwall'Law to the Spanish Economy. *Journal of*.
- Makhmoukh, autres, S. (2017). Effets des programmes d'investissements publics et la place des recettes et dépenses budgétaires dans le développement de l'économie algérienne. *Revue les cahiers du POIDEX*, 27-28.
- Kvedaras, V. (2005). Explanation of Economic Growth Differences in the CEE Countries: Importance. Baltic Journal of Economics, 5(2).
- Tharnpanich, N., & McCombie, J. (2013). Balance-of-payments constrained growth, structural change, and the Thai economy. Journal of Post Keynesian Economics, 35(4).
- Moreno – Bird, J. C. (1999). Mexico's Economic Growth And the Balance of Payments, Constraint A Co - integration Analysis. 13(2).
- Ozturk, I., & Acaravci, A. (2010). An application of Thirlwall's law to the South African economy: Evidence from ARDL bounds testingapproach. African Journal of Business Management, 4(2).
- Pacaci Elitok, S., & Campbell, A. (2008, may). The Balance of Payments as a Constraint on Turkey's Growth: 1960-2004. *Working Paper Series*. Salt Lake City, UT, Department of Economics, University of Utah, Turkey: University of Utah.

- Pesaran, M., & Pesaran, B. (1997). Working with Microfit 4.0 Interactive Econometric Analysis. *Oxford University Press*.
- Patrick, J. (1986). *Léxportation dans la turbulence Mondiale.* Paris: Economica,
- Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics,, 16*(3), 289-326.
- Phillips, P., & Perron, p. (1988). Testing for a unit root in time series regression. *Biometrika*, 335-346.
- Razmi, A. (2005). Balance-of-payments-constrained Growth Model: The Case of India. Keynesian Economics, Taylor , 27(4).
- Robert, A. (2016). The debate over 'Thirlwall's Law': balance-of-paymentsconstrained growth reconsidered. *European Journal of Economics and Economic Policies: Intervention*, 275–290. doi:https://doi.org/10.4337/ejeep.2016.03.03
- SABEUR CHOUIREF , M. (2019). La situation socio-économique récente en l'Algérie. Revue EL-Bahith en Sciences Humaines et Sociales, 10(4), 247
- Thirlwall, A. (1979). . The balance of payments constraint as an explanation of international growth rates differences. Banca Nazionale del Lavoro, 45-53.
- THIRLWALL, A. (2011). Balance of Payments Constrained Growth Models: History and Overview. PSL Quarterly Review, 308-350. doi:https://ssrn.com/abstract=2049740
- Thirlwall, A. (2019). Thoughts on balance-of-payments constrained growth after 40 years. *Review of Keynesian Economics, 7*(4).
- Thirlwall, A. (2019). Thoughts on balance-of-paymentsconstrained Thoughts on balance-of-paymentsconstrained. Review of Keynesian Economics, 7(4), 554–567.

- Thirlwall, A., & Hussain , M. (1982). The balance of payments constraint, capital flows and growth rates differences between developing countries. Banca Nazzionale del Laviro Quarterly Review, 10 (35), 87 – 130.
- Tyszynski, H. (1951). World Trade in Manufactured Commodities, 1899-1950. The manchester School, 19(3), 272-304.
- the source of economic growth in O C D E countries . (2003). Consulté le 06 05, 2021, sur organisation for economic co-operation and development: website :www.ocde.org/doc/ictd/docs.others-eco-growth.pdf
- Achour, T. (2013-2014). L'analyse de la croissance économique en Algérie. THESE De Doctorat en Sciences Option : Finances Publiques, 34. université abou bekr belkaid.
- MINISTERE DES FINANCES. (17 juillet 2005). Note sur le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance (PCSC) et la loi de finances complémentaire pour 2005. alger: Réf N18051/MF/DGEP.
- National, M. F. (2024, 08 26). UNE DECENNIE DE REALISATIONS- A L G E R I E (1999-2008). Algerie. Récupéré sur https://algerianembassy.org.my/
- Sahnoun, o. (2017, 04 11). L'économie algérienne dans la phase de crise et le potentiel de financement bancaire islamique. Communication Portant sur : La structure économique de l'Algérie au cours de la dernière décennie, 3-4. constantine: Université Emir Abdelkader des sciences islamiques.

الـمـلاحـق

الملحق رقم 01 مؤشرات وهيكل التجارة الخارجية

الجدول رقم 01 المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية (1990-2021) بالمليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	اجمالي التجارة الدولية	الصادرات/ الناتج المحلي %	الواردات/ الناتج المحلي %	اجمالي التجارة الخارجية/الناتج المحلي %
1990	12,88	9,77	22,65	23,443	24,937	36,504
1991	12,44	7,77	20,21	29,117	23,599	44,208
1992	11,51	8,3	19,81	25,319	23,869	41,268
1993	10,41	7,99	18,4	21,783	23,138	36,840
1994	8,89	9,15	18,04	22,53	26,053	42,404
1995	10,26	10,1	20,36	26,194	28,996	48,750
1996	13,22	9,09	22,31	29,76	23,944	47,527
1997	13,82	8,13	21,95	30,906	21,337	45,561
1998	10,14	8,63	18,77	22,578	22,516	38,952
1999	12,32	8,96	21,28	28,15	22,778	43,749
2000	21,65	9,35	31	42,069	20,788	56,579
2001	19,09	9,48	28,57	36,689	22,016	52,188
2002	18,719	12,011	30,73	35,504	25,629	54,140
2003	24,465	13,322	37,787	38,248	23,875	55,681
2004	32,22	17,95	50,17	40,053	25,648	58,793
2005	46,33	19,85	66,18	47,205	24,073	64,129
2006	54,74	20,68	75,42	48,81	21,919	64,447
2007	60,59	26,35	86,94	47,068	24,869	64,411
2008	78,589	37,993	116,582	47,973	28,711	68,176
2009	45,186	37,402	82,588	35,371	35,952	60,191
2010	57,09	38,885	95,975	38,444	31,422	59,535
2011	72,888	46,927	119,815	38,788	28,686	59,904

58,981	28,514	36,89	123,305	51,569	71,736	**2012**
57,140	30,4	33,209	119,854	54,987	64,867	**2013**
56,031	31,926	30,487	119,799	59,67	60,129	**2014**
52,545	36,523	23,171	87,214	52,649	34,565	**2015**
49,206	35,053	20,872	78,746	49,437	29,309	**2016**
49,119	32,689	22,632	83,55	48,981	34,569	**2017**
51,294	32,204	25,861	89,719	48,573	41,146	**2018**
46,550	29,095	22,714	79,955	44,632	35,323	**2019**
39,438	27,86	17,469	57,479	35,547	21,932	**2020**
46,554	26,46	26,734	76,103	37,466	38,637	**2021**
51,58	27,04	31,75	66,60			**المتوسط**

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على تقارير البنك الجزائر وصندوق النقد العربي

الجدول رقم 02: هيكل الصادرات الجزائرية (1990-2021) (بالمليون دولار) :

السنوات		المحروقات	خارج المحروقات	المنتجات نصف المصنعة	المنتجات الغذائية	المواد الأولية	التجهيزات الصناعية	المنتجات الإستهلاكية غير الغذائية	التجهيزات الفلاحية
1990	القيمة	10865	439	211	50	32	76	67	3
	النسبة %	%96,12	%3,88	%48,06	%11,39	%7,29	%17,31	%15,26	%0,68
1991	القيمة	11726	375	169	55	43	61	42	5
	النسبة %	%96,90	%3,10	%45,07	%14,67	%11,47	%16,27	%11,20	%1,33
1992	القيمة	10388	449	226	79	32	66	44	2
	النسبة %	%95,86	%4,14	%50,33	%17,59	%7,13	%14,70	%9,80	%0,45
1993	القيمة	9612	479	287	99	26	17	50	0
	النسبة %	%95,25	%4,75	%59,92	%20,67	%5,43	%3,55	%10,44	%0,00
1994	القيمة	8053	287	198	33	23	9	22	2
	النسبة %	%96,56	%3,44	%68,99	%11,50	%8,01	%3,14	%7,67	%0,70
1995	القيمة	9731	509	274	110	41	18	61	5
	النسبة %	%95,03	%4,97	%53,83	%21,61	%8,06	%3,54	%11,98	%0,98
1996	القيمة	12494	881	496	136	44	46	156	3

	النسبة %	%93,41	%6,59	%56,30	%15,44	%4,99	%5,22	%17,71	%0,34
1997	القيمة	13378	511	387	37	40	23	23	1
	النسبة %	%96,32	%3,68	%75,73	%7,24	%7,83	%4,50	%4,50	%0,20
1998	القيمة	9855	358	254	27	45	9	16	7
	النسبة %	%96,49	%3,51	%70,95	%7,54	%12,57	%2,51	%4,47	%1,96
1999	القيمة	12084	438	281	24	41	47	20	25
	النسبة %	%96,50	%3,50	%64,16	%5,48	%9,36	%10,73	%4,57	%5,71
2000	القيمة	21419	612	465	32	44	47	13	11
	النسبة %	%97,22	%2,78	%75,98	%5,23	%7,19	%7,68	%2,12	%1,80
2001	القيمة	18484	648	504	28	37	45	12	22
	النسبة %	%96,61	%3,39	%77,78	%4,32	%5,71	%6,94	%1,85	%3,40
2002	القيمة	18091	734	551	35	5	50	27	20
	النسبة %	%96,10	%3,90	%75,07	%4,77	%0,68	%6,81	%3,68	%2,72
2003	القيمة	23939	673	509	48	50	30	35	1
	النسبة %	%97,27	%2,73	%75,63	%7,13	%7,43	%4,46	%5,20	%0,15
2004	القيمة	31550	658	430	66	97	50	15	0
	النسبة %	%97,96	%2,04	%65,35	%10,03	%14,74	%7,6	%2,28	%0
2005	القيمة	45588	740	481	67	136	37	19	0
	النسبة %	%98,40	%1,60	%65	%9,06	%18,38	%5	%2.56	%0
	القيمة	53608	1122	765	73	195	44	44	1

2006	النسبة %	%97,95	%2,05	%68,18	%6,51	%17,38	%3,92	%3,92	%0,09
2007	القيمة	59605	980	640	88	170	46	35	1
	النسبة %	%98,38	%1,62	%65,31	%8,98	%17,35	%4,69	%3,57	%0,10
2008	القيمة	77194	1387	834	119	334	67	32	1
	النسبة %	%98,23	%1,77	%60,13	%8,58	%24,08	%4,83	%2.31	%0,07
2009	القيمة	44415	766	393	113	169	42	49	0
	النسبة %	%98,30	%1,70	%51.30	%14,75	%22,06	%5,49	%6,40	%0
2010	القيمة	56121	968	498	315	94	30	30	1
	النسبة %	%94,30	%1,70	%51,47	%32,54	%9,71	%3,09	%3,09	%0,10
2011	القيمة	71662	1220	685	337	151	33	14	0
	النسبة %	%98,32	%1,78	%56,15	%27,62	%12,38	%2,70	%1,15	%0
2012	القيمة	70584	1152	618	315	168	32	19	0
	النسبة %	%98,39	%1,61	%53,65	%27,34	%14,58	%2,78	%1,65	%0
2013	القيمة	63663	1050	492	404	109	29	16	0
	النسبة %	%98,38	%1,62	%46,87	%38,47	%10,38	%2,76	%1,52	%0
2014	القيمة	58362	1634	1173	323	110	16	11	1
	النسبة %	%97,28	%2,72	%71,79	%19,77	%6,73	%0,98	%0,67	%0,06
2015	القيمة	33081	1485	1111	238	107	18	11	0
	النسبة %	%95,70	%4,30	%74,81	%16,03	%7,21	%1,21	%0,74	%0
2016	القيمة	27918	1390	909	326	84	53	18	0

	النسبة %	%95,26	%4,74	%65,40	%23,45	%6,04	%3,81	%1,30	%0
2017	القيمة	33202	1366	845	350	73	78	20	0
	النسبة %	%96,05	%3,95	%61,86	%25,62	%5,35	%5,71	%1,46	%0
2018	القيمة	38897	2218	1626	373	93	90	33	0
	النسبة %	%94,60	%5,39	%73,30	%16,81	%4,19	%4,05	%1,48	%0
2019	القيمة	32926	2068	1445	408	96	83	36	0
	النسبة %	%94,09	%5,90	%69,87	%19,72	%4,64	%4,01	%1,74	%0
2020	القيمة	20016	1909	1287	437	71	77	37	0,3
	النسبة %	%91,29	%8,71	%67,40	%22,90	%3,70	%4,03	%1,94	%0,03
2021	القيمة	34058	4500	3490	576	182	171	79	1
	النسبة %	%88,33	%11,67	%77,56	%12,81	%4,04	%3,80	%1,76	%0,03

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على تقارير البنك الجزائر وصندوق النقد العربي

الجدول رقم 03: هيكل الواردات الجزائرية 1990-2021 (بالمليون دولار) :

السنوات		المحروقات	خارج المحروقات	المنتجات نصف المصنعة	المنتجات الغذائية	المواد الأولية	التجهيزات الصناعية	المنتجات الإستهلاكية غير الغذائية	التجهيزات الفلاحية	أخرى
1990	القيمة	144	9540	1806	2140	677	3693	1146	78	00
	النسبة %	%1,49	%98,51	18,93%	22,43%	%7,10	%38,71	%12,01	%0,82	00
1991	القيمة	256	7425	1861	1938	410	2343	720	153	00
	النسبة %	%3,33	%96,67	%25,06	%26,10	%5,52	%31,56	%9,70	%2,06	00
1992	القيمة	120	8286	1933	2092	612	2445	1153	51	00
	النسبة %	%1,43	%98,57	%23,33	%25,25	%7,39	%29,51	%13,92	%0,62	00
1993	القيمة	125	8663	2074	2177	595	2567	1195	55	00
	النسبة %	%1,42	%98,58	%23,94	%25,13	%6,87	%29,63	%13,79	%0,63	00
1994	القيمة	56	9309	2143	2816	619	2428	1270	33	00
	النسبة %	%0,60	%99,40	%23,02	%30,25	%6,65	%26,08	%13,64	%0,35	00
1995	القيمة	118	10643	2372	2753	789	2937	1751	41	00
	النسبة %	%1,10	%98,90	%22,29	%25,87	%7,41	%27,60	%16,45	%0,39	00
1996	القيمة	110	8988	1788	2601	498	3022	1038	41	00
	النسبة %	%1,21	%98,79	%19,89	%28,94	%5,54	%33,62	%11,55	%0,46	00
1997	القيمة	132	8555	1564	2544	499	2833	1094	21	00

	النسبة %	%1,52	%98,48	%18,28	%29,74	%5,83	%33,12	%12,79	%0,25	00
1998	القيمة	126	9277	1722	2533	540	3120	1319	43	00
	النسبة %	%1,34	%98,66	%18,56	%27,30	%5,82	%33,63	%14,22	%0,46	00
1999	القيمة	154	9010	1547	2307	469	3219	1396	72	00
	النسبة %	%1,68	%98,32	%17,17	%25,60	%5,21	%35,73	%15,49	%0,80	00
2000	القيمة	129	9044	1655	2415	428	3068	1393	85	00
	النسبة %	%1,41	%98,59	%18,30	%26,70	%4,73	%33,92	%15,40	%0,94	00
2001	القيمة	139	9821	1872	2395	478	3455	1466	155	00
	النسبة %	%1,40	%98,60	%19,06	%24,39	%4,87	%35,18	%14,93	%1,58	00
2002	القيمة	145	11864	2336	2740	562	4423	1655	148	00
	النسبة %	%1,21	%98,79	%19,69	%23,10	%4,74	%37,28	%13,95	%1,25	00
2003	القيمة	114	13420	2857	2678	689	4955	2112	129	00
	النسبة %	%0,84	%99,16	%21,29	%19,96	%5,13	%36,92	%15,74	%0,96	00
2004	القيمة	158	16988	3422	3385	733	6681	2610	157	00
	النسبة %	%0,93	%99,07	%20,14	%19,93	%4,31	%39,33	%15,37	%0,92	%00
2005	القيمة	199	18947	3845	3374	706	7950	2922	150	00
	النسبة %	%1.04	%98,96	%20,29	%17,81	%3,73	%41,96	%15,42	%0.79	%00
2006	القيمة	230	19936	4637	3572	792	8015	2830	90	00
	النسبة %	%1,40	%98,60	%23,26	%17,92	%3,97	%40,20	%14,20	%0,45	%00
2007	القيمة	305	25623	6678	4656	1245	9361	3546	137	00

	النسبة %	%1,18	%98,82	%26,06	%18,17	%4,86	%36,53	%13,84	%0,54	%00
2008	القيمة	560	36897	9502	7397	1318	14394	4122	164	00
	النسبة %	%1,49	%98,51	%25,75	%20,05	%3,57	%39,01	%11,17	%0,45	%00
2009	القيمة	516	36425	9557	5512	1128	14141	5868	219	00
	النسبة %	%1,41	%98,59	%26,24	%15,13	%3,10	%38,82	%16,11	%0,60	%00
2010	القيمة	898	37155	9494	5696	1325	16200	4119	321	00
	النسبة %	%2,36	%97,64	%25,55	%15,33	%3,57	%43,60	%11,09	%0,86	%00
2011	القيمة	1094	43329	10047	9261	1676	17074	4907	364	00
	النسبة %	%2,46	%97,54	%23,18	%21,37	%3,87	%39,40	%11,32	%0,84	%00
2012	القيمة	4659	46391	9994	8483	1729	12558	9635	310	3682
	النسبة %	%9,13	%90,87	%21,54	%18,28	%3.73	%27.07	%20.77	%0.67	%7.94
2013	القيمة	4139	50322	10642	9013	1732	15233	10539	477	2686
	النسبة %	%7,60	%82,40	%21,15	%17,91	%3,44	%30,27	%20,94	%0,95	%5,34
2014	القيمة	2720	56299	12301	10550	1812	18115	9894	629	2998
	النسبة %	%4,61	%95,39	21,85%	18,74%	3,22%	32,18%	17,57%	1,12%	5,32%
2015	القيمة	2247	49839	11482	8946	1489	16369	8243	638	2672
	النسبة %	%4,31	%95,69	23,04%	17,95%	2,99%	32,84%	16,54%	1,28%	5,36%
2016	القيمة	1234	47648	10972	7855	1490	14709	7904	479	4239
	النسبة %	%2,52	%97,48	23,03%	16,48%	3,13%	30,87%	16,59%	1%	8,9%
2017	القيمة	1899	46176	10483	8069	1456	13368	8129	585	4086

	النسبة %	%3,95	%96.05	22,7%	17,48%	3,15%	28,95%	17,6%	1,27%	8,85%
2018	القيمة	977	46613	10468	8199	1814	12824	9312	537	3459
	النسبة %	%2,05	%97,5	%22,46	%17,59	%3,89	%27,51	%19,98	%1,15	%7,42
2019	القيمة	1369	42437	9840	7694	1921	10845	7934	437	3766
	النسبة %	%3,13	%96,87	%23,19	%18.13	%4,53	%25,56	%18,70	%1,03	%8,87
2020	القيمة	890	34531	7614	7723	2199	8697	5577	198	2523
	النسبة %	%2,51	%97,49	%22,05	%22,37	%6,37	%25,19	%16,15	%0,57	%7,31
2021	القيمة	513	36892	7313	8877	3401	9158	6498	247	1398
	النسبة %	%1,37	%98,63	%19,82	%24,06	%9,22	%24,82	%17,61	%0,67	%3,79

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على تقارير بنك الجزائر وصندوق النقد العربي .

الملحق رقم 02 نتائج تقدير نموذج ثنائي الأساس، نموذج ثنائي المرحلة، المقدر بنموذج ثيرلوول البسيط، نموذج ثنائي المرحلة، المقدر بنموذج ثيرلوول الموسع

السنة	الناتج الإجمالي المحلي بالاسعار الثابتة	الصادرات بالأسعار الثابتة المحلية	الواردات بالأسعار الثابتة المحلية	شروط التبادل التجاري بالنسبة للواردات	التدفقات الراسمالية	معدل نمو الواردات الحقيقي	معدل نمو الصادرات الحقيقي	معدل نمو التدفقات الرأسمالية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو المقدر بنموذج ثيرلوول البسيط (YB*) x/π	معدل النمو المقدر بنموذج ثيرلوول الموسع (YB**)	Y-YB*	Y-YB**
1980	6,61887E+12	3,12226E+12	2,32916E+12	0,01118524	7,93096E+11	3,3549	-12,9480	40,508	0,79060697	-23,9563	-4,9194	24,7469	5,7100
1981	6,81744E+12	3,13162E+12	2,70881E+12	0,00968444	4,2281E+11	16,3000	0,3000	-46,689	2,99999609	0,5550	-11,1074	2,4450	14,1074
1982	7,25375E+12	3,45105E+12	2,66276E+12	0,01136344	7,88285E+11	-1,7000	10,2000	86,440	6,40000411	18,8712	55,4009	-12,4712	-49,0009
1983	7,64545E+12	3,66501E+12	2,82786E+12	0,01119192	8,37159E+11	6,2000	6,2000	6,200	5,40000302	11,4708	14,0909	-6,0708	-8,6909
1984	8,0736E+12	3,87392E+12	2,89855E+12	0,01347698	9,75368E+11	2,5000	5,7000	16,509	5,59999653	10,5457	18,2361	-4,9457	-12,6361
1985	8,37232E+12	3,97464E+12	3,06377E+12	0,01383491	9,10873E+11	5,7000	2,6000	-6,612	3,69999725	4,8103	2,0067	-1,1103	1,6933
1986	8,40581E+12	3,96272E+12	2,38974E+12	0,02808669	1,57298E+12	-22,0000	-0,3000	72,689	0,400001	-0,5550	52,8275	0,9550	-52,4275
1987	8,34697E+12	4,20048E+12	1,70388E+12	0,02983965	2,4966E+12	-28,7000	6,0000	58,718	-0,69999753	11,1007	75,6690	-11,8007	-76,3690
1988	8,2635E+12	4,21728E+12	1,76182E+12	0,03280212	2,45547E+12	3,4000	0,4000	-1,647	-1,00000549	0,7400	-1,0346	-1,7401	0,0346
1989	8,6271E+12	4,55467E+12	2,0578E+12	0,03186759	2,49686E+12	16,8000	8,0000	1,686	4,40000216	14,8010	16,5109	-10,4010	-12,1109
1990	8,69611E+12	4,70952E+12	1,85614E+12	0,02546444	2,85339E+12	-9,8000	3,4000	14,279	0,80000058	6,2904	22,2962	-5,4904	-21,4962
1991	8,59176E+12	4,66714E+12	1,52389E+12	0,02319409	3,14325E+12	-17,9000	-0,9000	10,159	-1,20000059	-1,6651	10,9928	0,4651	-12,1928
1992	8,74641E+12	4,84916E+12	1,59399E+12	0,02667703	3,25517E+12	4,6000	3,9000	3,561	1,8000023	7,2155	11,6376	-5,4155	-9,8376
1993	8,56274E+12	4,75702E+12	1,48719E+12	0,03215729	3,26983E+12	-6,7000	-1,9000	0,450	-2,10000076	-3,5152	-2,9423	1,4152	0,8423
1994	8,48567E+12	4,59528E+12	1,57791E+12	0,03280212	3,01738E+12	6,1000	-3,4000	-7,721	-0,89999655	-6,2904	-15,6699	5,3904	14,7699
1995	8,80813E+12	4,88479E+12	1,60947E+12	0,03252601	3,27532E+12	2,0000	6,3000	8,549	3,79999479	11,6558	22,2606	-7,8558	-18,4606

-33,8495	-9,7759	37,9495	13,8759	4,09999847	17,721	7,5000	-13,3000	3,85574E+12	0,02787943	1,39541E+12	5,25115E+12	9,16926E+12	1996
-21,1707	-10,5558	22,2707	11,6558	1,09999994	7,711	6,3000	2,4000	4,15307E+12	0,02661426	1,4289E+12	5,58197E+12	9,27012E+12	1997
2,2610	1,9548	2,8390	3,1452	5,10000361	-0,227	1,7000	7,3000	4,14365E+12	0,03697693	1,53321E+12	5,67686E+12	9,7429E+12	1998
-18,3271	-7,9101	21,5271	11,1101	3,20000155	7,599	6,0051	1,6960	4,45855E+12	0,03168365	1,55921E+12	6,01776E+12	1,00547E+13	1999
27,2079	13,6827	-23,4079	-9,8827	3,8	-10,427	-5,3417	9,2004	3,99365E+12	0,01883085	1,70266E+12	5,69631E+12	1,04367E+13	2000
-16,4419	-8,8408	19,4419	11,8408	3	5,888	6,4000	7,6000	4,22881E+12	0,01812673	1,83207E+12	6,06088E+12	1,07499E+13	2001
-1,9802	-4,5757	7,5802	10,1757	5,6	-2,168	5,5000	23,2000	4,13712E+12	0,01857789	2,25711E+12	6,39423E+12	1,13518E+13	2002
-17,3496	-6,6759	24,5496	13,8759	7,2	8,809	7,5000	5,1000	4,50157E+12	0,01622722	2,37222E+12	6,87379E+12	1,21692E+13	2003
0,3426	-1,6204	3,9574	5,9204	4,3	-1,701	3,2000	12,5000	4,42501E+12	0,01451648	2,66875E+12	7,09375E+12	1,26924E+13	2004
-11,4584	-5,0157	17,3584	10,9157	5,9	5,598	5,9000	6,4000	4,67274E+12	0,01140735	2,83955E+12	7,51228E+12	1,34413E+13	2005
8,4110	5,5853	-6,7110	-3,8853	1,7	-2,465	-2,1000	-1,5000	4,55757E+12	0,00990019	2,79695E+12	7,35453E+12	1,36698E+13	2006
14,6557	5,2501	-11,2557	-1,8501	3,4	-8,917	-1,0000	11,9000	4,15119E+12	0,00993496	3,12979E+12	7,28098E+12	1,41346E+13	2007
21,2334	6,8403	-18,8334	-4,4403	2,4	-15,820	-2,4000	15,4000	3,49446E+12	0,008136	3,61178E+12	7,10624E+12	1,44738E+13	2008
42,9201	20,2862	-41,3201	-18,6862	1,6	-33,769	-10,1000	12,8000	2,31442E+12	0,01099632	4,07408E+12	6,38851E+12	1,47054E+13	2009
8,4888	3,6000	-4,8888	0,0000	3,6	-7,921	0,0000	4,5000	2,13109E+12	0,00836566	4,25742E+12	6,38851E+12	1,52348E+13	2010
7,1927	7,8953	-4,2927	-4,9953	2,9	1,096	-2,7000	-4,6000	2,15444E+12	0,00717237	4,06158E+12	6,21602E+12	1,56766E+13	2011
25,9648	10,4305	-22,5648	-7,0305	3,4	-36,980	-3,8000	13,8000	1,35773E+12	0,00647263	4,62207E+12	5,97981E+12	1,62096E+13	2012
24,1631	13,3457	-21,3631	-10,5457	2,8	-58,466	-5,7000	9,8000	5,63922E+11	0,00665069	5,07504E+12	5,63896E+12	1,66635E+13	2013
7,0182	3,4300	-3,2182	0,3700	3,8	-73,596	0,2000	8,4000	1,48897E+11	0,00697336	5,50134E+12	5,65024E+12	1,72967E+13	2014
-12,7889	2,7749	16,4889	0,9251	3,7	-235,963	0,5000	6,9000	-2,0244E+11	0,01	5,88093E+12	5,67849E+12	1,79367E+13	2015
20,6649	-9,7509	-17,4649	12,9509	3,2	-277,686	7,0000	-2,8000	3,59716E+11	0,01211575	5,71627E+12	6,07598E+12	1,85106E+13	2016
11,3318	12,5857	-10,0318	-11,2857	1,3	9,791	-6,1000	-7,1000	3,94936E+11	0,01065178	5,31041E+12	5,70535E+12	1,87513E+13	2017
8,3513	8,0455	-7,1513	-6,8455	1,2	-2,355	-3,7000	-3,8000	3,85634E+11	0,0090074	5,10862E+12	5,49425E+12	1,89763E+13	2018
11,6357	12,2857	-10,6357	-11,2857	1	4,498	-6,1000	-6,9000	4,02979E+11	0,00983369	4,75612E+12	5,1591E+12	1,9166E+13	2019
5,4310	15,8064	-10,5310	-20,9064	-5,1	44,171	-11,3000	-16,0000	5,8098E+11	0,01373868	3,99514E+12	4,57612E+12	1,81886E+13	2020
-86,1422	-21,3916	89,5422	24,7916	3,4	133,740	13,4000	-4,1	1,35798E+12	0,00863753	3,83134E+12	5,18932E+12	1,8807E+13	2021

ملاحظة: تقدير مرونة الطلب الدخلية على الواردات π ثابتة في كل سنوات الدراسة المقدرة ب 0.540505 ، اما شروط التبادل التجاري بالنسبة للواردات فهو مقلوب شروط التبادل التجاري بالنسبة للصادرات لانه مشروط في معادلة رقم (10)،وقد تحصلنا على بيانات شروط التبادل التجاري بالنسبة للصادرات من موقع البنك الدولي.

ملحق رقم 02 يبين معدلات النمو الاقتصادية الحقيقية والمقدرة بنموذجي ثيرلول البسيط وثيرووول الموسع

"تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر: تطبيق قانون ثيرلوول على الجزائر

الملخص:

تهدف الأطروحة إلى دراسة العلاقة بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام قانون ثيرلوول، الذي يشمل تأثيرات إضافية مثل التبادل التجاري والاستثمارات الأجنبية، تركز الدراسة على تحليل تطور ميزان المدفوعات بين 1980 و2021، مع التركيز على الاعتماد الكبير على صادرات النفط والغاز وتأثيره على النمو الاقتصادي، يظهر التحليل أن الجزائر تعاني من قيود هيكلية نتيجة ضعف تنويع الاقتصاد، ما يحد من استدامة النمو، باستخدام قانون ثيرلوول، تشير النتائج إلى أن القيود على ميزان المدفوعات تحد من قدرة الجزائر على تحقيق نمو مستدام. وتشير الدراسة إلى أهمية تنويع الصادرات وزيادة تنافسية القطاعات غير النفطية، وتوصي الأطروحة بتنفيذ إصلاحات اقتصادية تشمل تنويع الاقتصاد، تحسين بيئة الاستثمار، ودعم القطاعات غير النفطية. كما تشدد على أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين السياسات التجارية لتحقيق نمو مستدام.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي، قانون ثيرلوول، الجزائر.

"**Analysis of the relationship between the balance of payments and economic growth in Algeria: Applying Thirlwall's Law to Algeria"**

Abstract :

The thesis aims to study the relationship between the balance of payments and economic growth in Algeria using Thirlwall's Law, which includes additional effects such as trade and foreign investments. The study focuses on analyzing the development of the balance of payments between 1980 and 2021, with an emphasis on the heavy reliance on oil and gas exports and their impact on economic growth. The analysis shows that Algeria faces structural constraints due to a lack of economic diversification, which limits the sustainability of growth. Using Thirlwall's Law, the results indicate that constraints on the balance of payments hinder Algeria's ability to achieve sustainable growth. The study highlights the importance of diversifying exports and increasing the competitiveness of non-oil sectors. The thesis recommends implementing economic reforms, including diversifying the economy, improving the investment environment, and supporting non-oil sectors. It also stresses the importance of attracting foreign investments and improving trade policies to achieve sustainable growth

Key words : Balance of payments, Economic growth, Thirlwall's Law, Algeria

"Analyse de la relation entre la balance des paiements et la croissance économique en Algérie : Application de la loi de Thirlwall à l'Algérie"

Résumé :

La thèse vise à étudier la relation entre la balance des paiements et la croissance économique en Algérie en utilisant la loi de Thirlwall, qui inclut des effets supplémentaires tels que le commerce et les investissements étrangers. L'étude se concentre sur l'analyse de l'évolution de la balance des paiements entre 1980 et 2021, en mettant l'accent sur la forte dépendance aux exportations de pétrole et de gaz et leur impact sur la croissance économique. L'analyse montre que l'Algérie fait face à des contraintes structurelles en raison du manque de diversification économique, ce qui limite la durabilité de la croissance. En utilisant la loi de Thirlwall, les résultats indiquent que les contraintes sur la balance des paiements entravent la capacité de l'Algérie à atteindre une croissance durable. L'étude souligne l'importance de diversifier les exportations et d'augmenter la compétitivité des secteurs non pétroliers. La thèse recommande de mettre en œuvre des réformes économiques, y compris la diversification de l'économie, l'amélioration de l'environnement des investissements et le soutien aux secteurs non pétroliers. Elle insiste également sur l'importance d'attirer les investissements étrangers et d'améliorer les politiques commerciales pour parvenir à une croissance durable.

Mots clés : Balance des paiements, Croissance économique, Loi de Thirlwall, Algérie